Weghat Nazar - Volume 7 - Issue 77 - June 2005

مجلة شهرية. العدد السابع والسبعون. السنة السابعة. يونية ٢٠٠٥. الثمن عشرة جنيهات

كلام فى ما يجرى

◆◆◆

محمد حسنين هيكل

المستقبل - الآن

محاضرة الجامعة الأمريكية - ٢٠٠٢

القضاء فى مفترق الطرق

طارق البشرى

«النذير العريان» فى مسألة حقوق الإنسان

سليم العوا

"تربية المقهورين"!

رضوى عاشور

ماذا جرى للإصلاح؟

سلامة أحمد سلامة

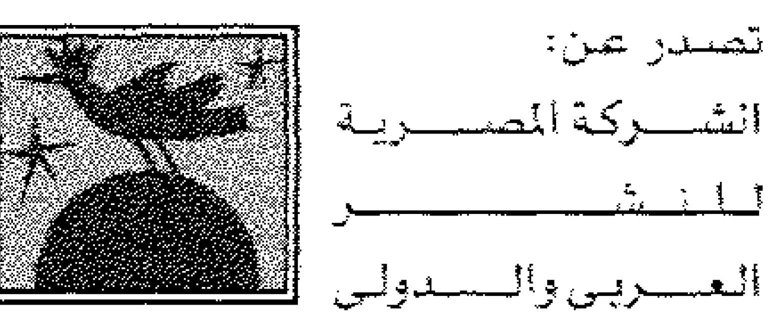
مصر - الآن

أيمن الصياد

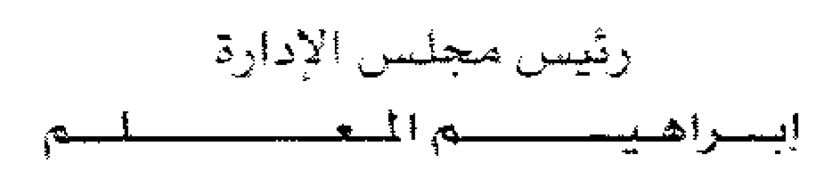
السنة السابعة
العدد السابع والسبعون
يونية ٢٠٠٥

عضو مجلس الإدارة المنتدب للإنتاج
أحمد الزيادى

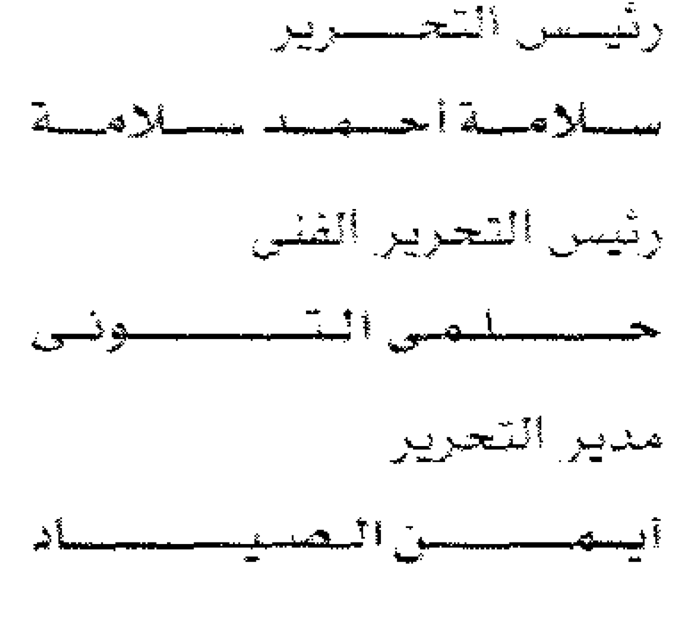
الكتب
وجهات نظر
فى الثقافة والسياسة والفكر



تصدر عن:
الشركة المصرية
للنشر
العربى والدولى



رئيس مجلس الإدارة
إبراهيم المعلم



رئيس التحرير
سلامة أحمد سلامة
رئيس التحرير الفنى
حلمى التونى
مدير التحرير
أيمن الصياد



محتويات العدد:

• سلامة أحمد سلامة ٤
«ماذا جرى للإصلاح فى العالم العربى؟»
• محمد حسنين هيكل ٦
«المستقبل الآن»
محاضرة ألقاها الكاتب فى الجامعة الأمريكية فى ١٤ أكتوبر ٢٠٠٢
• طارق البشرى ١٢
«استقلال واجب ومخاطر مؤكدة.. القضاء فى مفترق الطرق»
• محمد سليم العوا ١٦
«النذير العريان.. فى مسألة حقوق الإنسان»
• رضوى عاشور ٢٠
«بوابات مغلقة.. وفساد أكاديمى.. وتدخلات أمنية (تربية المقهورين)»
• فؤاد مطر ٢٤
«لبنان بين مشهدين ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٥ (٢). ماذا بعد؟»
• ماكس رودينبيك ٣٢
«لبنان جديد.. كيف؟»
• محمد السطوحى ٣٦
«هوليوود وصورة العرب المشوهة: «مملكة الجنة» لا تغفر خطايا إمبراطورية الجحيم»
• روبرت كابلان ٤٤
«سيناريوهات الحرب الباردة الثانية.. هكذا ستحارب أمريكا الصين»
• بنچامين شفارتس ٥٠
«إدارة صعود الصين»
• محمد يوسف عدس ٥٢
«الشركات فى سباقها الوحشى إلى الربح والسلطة»
(*The Corporation*.. تأليف: جويل باكان)
• لودو دى فيته ٥٨
«اليوم الأخير من حياة لومومبا»
(*The Assassination of Lumumba*.. تأليف: لودودى فيته)
• إلياس سحاب ٦٦
«فؤاد عبد المجيد.. عاشق الموشحات»
• إصدارات جديدة ٧٢
• رسائل ٨٠
• أيمن الصياد ٨٢
قراءة: «مصر ـ الآن»

كتّاب العدد:

- إلياس سحاب.. ناقد موسيقى.
- أيمن الصياد .. صحفى.
- بنچامين شفارتس.. كاتب بمجلة أتلانتيك الأمريكية.
- رضوى عاشور .. روائية، أستاذ الأدب الإنجليزى بجامعة عين شمس.
- روبرت كابلان.. كاتب أمريكى.
- سلامة أحمد سلامة .. صحفى.
- طارق البشرى .. كاتب ومؤرخ.
- فؤاد مطر.. صحفى لبنانى.
- لودو دى فيته.. كاتب بلجيكى.
- ماكس رودينبيك.. كاتب متخصص فى شئون الشرق الأوسط بمجلة الإيكونوميست.
- محمد حسنين هيكل .. صحفى.
- محمد السطوحى.. صحفى مصرى مقيم فى واشنطن.
- محمد سليم العوا.. محام.
- محمد يوسف عدس .. باحث فى التاريخ والشئون السياسية مقيم فى إنجلترا.

رسوم العدد للفنانين
محمد حجى. سعد الدين شحاته

لوحة الغلاف للفنانة عفت ناجى. زيت على خشب ١٩٥٥ ـ تفصيل





المراسلات:

الشركة المصرية للنشر العربى والدولى
٣ ميدان طلعت حرب ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
ت: ٣٩٣٠٤٩٠/ ٣٩٣٠٤٩٢/ ٣٩٣٠٤٩٦ ـ فاكس ٣٩٣٠٤٩٨ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى (التحرير): e-mail: info@alkotob.com

الاشتراكات:

السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) شاملة أجرة البريد: داخل مصر: ١٠٠ جنيه مصرى ـ اتحاد بريد عربى: ٦٠ دولارًا أمريكيًا ـ أوروبا وأفريقيا: ٧٠ دولارًا أمريكيًا ـ أمريكا وكندا: ٨٠ دولارًا أمريكيًا ـ باقى دول العالم: ١٠٠ دولار أمريكى.
إدارة الإشتراكات: ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ص . ب: ٣٣ البانوراما ـ مدينة نصر
هاتف: ٤٠٢٢٣٩٩ ـ فاكس ٤٠٤٨٥٤٦ ـ subscription@weghatnazdr.net

ثمن النسخة:

فى مصر ١٠ جنيهات مصرية ـ السعودية ١٥ ريالاً ـ الكويت ١.٥ دينار ـ الإمارات ١٥ درهما ـ مملكة البحرين ١.٥ دينار ـ قطر ١٥ ريالا ـ سلطنة عُمان ١.٥ ريال ـ لبنان ٥٠٠٠ ليرة ـ سوريا ١٥٠ ليرة ـ الأردن ديناران ونصف ـ ليبيا ديناران ـ الجزائر ٣٠٠ دينار ـ المغرب ٣٠ درهمًا ـ تونس ٤ دنانير ـ اليمن ٣٠٠ ريال ـ فلسطين ٣ دولارات.
Austria, France, Germany and Italy: EURO 6 - United Kingdom £3 - USA $ 5.



سلامة أحمد سلامة

ماذا جرى للإصلاح فى العالم العربى؟

■■ فى عصر أصبح فيه من حق الفرد فى كل مكان فى العالم أن يمارس حريته السياسية والاجتماعية، وأن تشارك الشعوب فى حكم نفسها واختيار حكامها، لم يعد بالإمكان أن تقوم سيادة حقيقية بدون ديمقراطية، ولم يعد من المتصور أن تكون هناك ديمقراطية بغير انتخاب حر مباشر.. تتعدد فيه الأحزاب والتوجهات، وتتكافأ فيه الفرص، وتتوافر الضمانات ضد تزوير إرادة الناخب أو التحكم فى تشكيلها.

وفى العالم العربى الآن جدل دائر لا يكاد ينقطع، يمتد من الخليج إلى المحيط ويمر عبر العواصم العربية حول مدى الحرية التى تفضى إلى الديمقراطية، والديمقراطية التى تحمى وتضمن ممارسة الحرية، وهل تظل الديمقراطية كنظام للحكم وفلسفة للإدارة الرشيدة بالنسبة لهذه الشعوب هدفاً صعباً بعيد المنال، لن تجنى ثماره إلا بعد سنوات طويلة قادمة، وعبر حلقات متداخلة معقدة تتسم بالحلول الجزئية المبتسرة، والخطوات الانتقائية المراوغة؟ أم تبرز من خلال المخاض العسير - فى المنظور القريب - رؤية شاملة لديمقراطية متكاملة، يسهل تطبيقها لتحقيق الإصلاح المنشود: ابتداءً بالحريات وحقوق الإنسان، إلى إصلاح المؤسسات والتشريعات التى تضمن تداول السلطة وعدم احتكارها أو توريثها.. والتعامل مع الشعوب من منطق المشاركة بين الأنداد، وليس من منطق الوصاية أو الإقصاء لقوى سياسية أو جماعات فرعية؟!

الانتخاب بحد ذاته هو محاولة للتأثير على إرادة الناخب، إما بإرادته واختياره عن طريق الحوار والإقناع والنقاش والتوصل إلى فهم مشترك للمشكلات الحاضرة وطرح الرؤى والبرامج لحلها. أو عن طريق التزوير وشراء الأصوات والتلاعب ببطاقات الانتخاب وصناديق الاقتراع، ووضع الناخب أمام خيار واحد لا خيار غيره، وإغرائه بوعود بعيدة عن التحقق. وفى كلتا الحالين تظل وسائل الإعلام والإعلان والدعاية للبرامج السياسية، ونشر الشائعات والنيل من الخصم هى الوسائل المستخدمة فى كل الديمقراطيات، مع تفاوت فى درجة الاحتياطات القانونية التى تكفل عدم إساءة استخدام هذه الأدوات، ودرجة وعى الناخب ونضجه السياسى ودرجة تعليمه وقدرته على الفرز والتمييز.

كما أن الانتخاب يفترض - بداية - حرية تكوين الأحزاب السياسية، وتمكينها من ممارسة نشاطها، وطرح برامجها عن طريق الاتصال بالجماهير، وضمان حرية التظاهر والاجتماع والتعبير الحر دون قيود، ووضع العملية الانتخابية تحت إشراف هيئة مستقلة، ومنع الأجهزة الأمنية من التدخل إلا فى حدود وظيفتها الأصلية وهى الحفاظ على الأمن.

وبرغم ذلك كله، فليس الانتخاب وحده هو الذى يصنع الديمقراطية إذا لم تتحلَّ النخب السياسية بروحها وتعمل على تطبيقها.



هذه البديهيات التى استقرت فى النظم الديمقراطية على اختلاف فى تفاصيلها، مازالت غائبة - جزئياً أو كلياً - عن معظم النظم السياسية العربية، ومازالت محل جدل واختلاف ومزايدات ومناقصات. وهو ما يجعل السؤال عن مبررات غياب الحرية السياسية عن العرب مشروعاً، ومصدراً لكثير من التكهنات.. الأمر الذى أفرد له تقرير التنمية الإنسانية الثالث صفحات وصفحات بحثاً عن إجابة مقنعة. استبعدت دعوى «الاستبداد» كسمة لصيقة بالحضارة الشرقية والعقلية العربية الإسلامية. وانتهت إلى أن تضافر البنى الاجتماعية والموروث السياسى والثقافى عملت على تغييب الحركات السياسية المنظمة والقادرة على توليد قوة دفع ديمقراطية، مما أدى إلى إخفاق عملية التحول الديمقراطى.

غير أن هذا لا ينفى من جانب آخر وجود قوى معارضة تعمل على إفشال التطور الديمقراطى.. تأتى من مصادر متعددة داخل المجتمعات العربية الإسلامية نفسها، وتتحالف فيما بينها رغم اختلاف منطلقاتها ومبادئها. ويعتقد البعض أن أشدها عداوة للديمقراطية بمفهومها الحديث هى تيارات السلفية المتشددة، إلى جانب قوى سياسية استمرأت وتمترست فى السلطة. فهى تأبى التخلى عن نفوذها وتحصنه بالفساد والإفساد. وهو ما يثير شكوك الكثيرين فى الغرب من أن الديمقراطية لن تنجح على المدى الطويل، وإذا نجحت فبثمن باهظ نظراً لما ترتبه من أعباء ومسئوليات على النخب الحاكمة والمثقفة التى تتصدى للعمل العام.

فما الذى جرى ويجرى إذن للإصلاح السياسى والديمقراطى فى العالم العربى، سواء كان قد تم بإيعاز وضغوط خارجية، أو نتيجة ارتفاع سقف التوقعات والمطالبات الداخلية؟

الأمثلة كثيرة ومتعددة.. تدل على أن خريف الأنظمة السياسية السلطوية لن تغيب شمسه عن الشرق فى القريب، وقد يمتد سنوات وسنوات، وأن قوى الإصلاح سوف تجد نفسها فى مواجهة مراوغات ومماطلات كثيرة. ولن يكون الأمر بالسهولة أو بالسرعة التى تحقق بها التحول الديمقراطى فى دول الثورات الحمراء والزرقاء والبرتقالية فى جورجيا وأوكرانيا وقيرغزيا، وقبل ذلك فى دول أوروبا الشرقية، التى نجحت فيها الديمقراطية فى ظروف تاريخية استثنائية اقترن بانهيار النظام السوفيتى وانفجار انتفاضة شعبية، تولد من رحمها نظام تعدى ما لبث أن اكتمل بنيانه فى زمن قصير.

عندنا تأتى اللحظات الحاسمة ثم تفلت دون ندم ودون أن يمسك بها أحد!!



ففى مصر على سبيل المثال، حلت اللحظة الحاسمة لإرادة التغيير بعد انتظار طال ما يقرب من ربع قرن، فى أعقاب الخطوات التى اتخذها الرئيس السادات للخروج من الشرعية الثورية إلى ما يشبه الشرعية الدستورية.. حين فتح طاقة ضيقة لتشكيل المنابر ثم الأحزاب، ربما بطريقة مصطنعة لا تعبر عن القوى السياسية الحقيقية. وألغى بعض القيود على حرية الصحافة. ثم أعقبتها فى عهد الرئيس مبارك بعض التطبيقات العملية التى فتحت الباب تدريجياً وبحذر شديد على مزيد من الحريات أمام الصحافة والأحزاب. ولكن تحت سيف قانون الطوارئ ومحاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية، بحيث لم يطرأ تغير جوهرى على الوضع العام للنظام الذى ظل يحتفظ بسماته الرياسية الفريدة، التى تعطى الرئيس سلطات تجعل النظام أقرب للملكية دستورية منه إلى الجمهورية البرلمانية.

ولكن أسباباً كثيرة لا نعرف غير الجزء الظاهر منها، انحصرت فى المناخ العام الذى جعل من نشر الديمقراطية رسالة دولية ملحة فى أعقاب أحداث سبتمبر ٢٠٠١ من ناحية؛ وتصاعد الضغوط من جانب القوى السياسية فى الداخل لتعديل الدستور وإلغاء الطوارئ وإطلاق حرية الصحافة وإنشاء الأحزاب وتنقية قوانين الانتخاب من النقائص التى جعلت منها أداة لتغول الحزب الحاكم من ناحية أخرى.. هى التى حركت الحياة السياسية الراكدة نحو الاستجابة لمطالب الإصلاح. ولكن يبدو أنها تحركت فقط بالقدر الذى لا يحرك المياه نحو الجريان، ولا يعيد تشكيل الخريطة السياسية إلا فى أضيق الحدود.

ومن هنا نشأت فجأة فكرة تعديل المادة ٧٦ من الدستور لكى تقدم آلية جديدة تسمح بتعدد المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية واختياره بالانتخاب الحر المباشر بدلاً من الاستفتاء الذى سارت عليه الحكومات السابقة منذ عهد الثورة.. مادة واحدة فقط، دون التطرق إلى سائر المواد التى تضمنها الدستور متعلقة بسلطات منصب الرئيس ومدة ولايته وعلاقته بالسلطات الأخرى، ولا بالمواد التى أبطلتها الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية.

وقد وقع هذا التطور فى أثناء مرحلة اتسمت بالتهدئة الداخلية عن طريق حوار جرى بين الحزب الوطنى الحاكم وأحزاب المعارضة، بهدف امتصاص حالة الإحباط والسخط التى أخذت تتراكم، وتظهر لها أعراض تهدد بفقدان الحزب الحاكم لأغلبيته فى الانتخابات القادمة، لو أجريت بالمعايير الدولية المتعارف عليها وتحت إشراف حقيقى للقضاء.. وهو أمر كان لابد أن يحدث تحت أضواء دولية مسلطة، ما برحت تلح فى ضرورة الإصلاح السياسى كشرط للشراكة مع الاتحاد الأوروبى ومع الولايات المتحدة الأمريكية.



وفى ظل حالة من الكساد السياسى والخوف من التغيير، تحولت المادة ٧٦ إلى ما يشبه قميص عثمان. الكل يدعيها لنفسه بين التوسيع والتضييق دون نظرة إصلاحية شاملة.. أطراف المعارضة تريد أن توسع شروط الترشيح لمنصب الرياسة بما يسمح لها بشعبية تقربها من السلطة وتجعلها نداً للحزب الحاكم. والحزب الحاكم يريد أن يقتصد فى الشروط بما يسمح باستمرارية الأوضاع الرياسية الراهنة لفترة حكم أخرى قادمة، ولا تصبح المزاحمة على المنصب باباً لدخول قوى سياسية أخرى، تثبت وجودها وشرعيتها على الساحة الآن أو فى المستقبل.

ولم يؤد حوار الأحزاب إلى التغيير المطلوب. وكان طبيعياً أن تنتصر القوى الداعية إلى استمرار الوضع الراهن، عن طريق تعديل المادة ٧٦ بوضع قيود مانعة استهدفت إبقاء الحال على ما هو عليه.. على وعد بأن تهيئ رياح التغيير فى المستقبل فرصة لدخول المنافسة على أسس متكافئة، أو على ظن غير محقق بأن التعديل لن يقتصر على المادة ٧٦ بل سيقود حتماً إلى إعادة صياغته برمته أو وضع دستور جديد فى المستقبل.

وهكذا انتصر نهج التدرجية - إلى حين - وغلبت العقلية الأمنية المحافظة. مع أن الفرصة كانت سانحة لكى يقود الرئيس مبارك تحولاً جذرياً منذ توليه السلطة، من خلال إدخال تعديلات إصلاحية على مدى الأربع والعشرين سنة الأخيرة لا تقتصر على مادة واحدة، معتمداً على شعبيته واحترام الغالبية الغالبة من الشعب المصرى لإنجازاته، ولفترة الهدوء التى أعقبت حرب ٧٣. وهو ما لا يزال البعض من المتفائلين يراهن عليه بعد أن يعاد انتخابه لولاية قادمة.



الأمثلة كثيرة على أن خريف الأنظمة السياسية السلطوية فى العالم العربى لن تغيب شمسه فى القريب. وقد يمتد سنوات وسنوات قبل أن نشهد بداية التغيير





لا تحملنا القراءة الموضوعية للواقع العربى الراهن على قدر من التفاؤل بقرب حدوث تحول ديمقراطى فى دول عربية أخرى، بل تظل المراوغات الإصلاحية قدراً مقدوراً على معظمها.

وقد حاولت قراءات غربية أن تجد فى المنطقة العربية، فى العراق وفلسطين على وجه التحديد، بشائر تحول ديمقراطى واعد. حيث شاركت نسبة لا بأس بها من العراقيين رغم الأوضاع الأمنية المتفجرة فى الانتخابات، ورغم وجود جيش للاحتلال فى الحالتين، ومع ذلك جرت الانتخابات بدرجة عالية من النزاهة فى البلدين. إلا أنها فى فلسطين عانت من ظروف الاحتلال بدرجة أكبر، بسبب إصرار الإسرائيليين على إفساد جو التهدئة ومحاولات إيقاع الفرقة بين فتح وحماس. كما أن استمرار عمليات الاغتيال المنظم للكوادر الفلسطينية النشطة، والمخاوف المبررة من التلاعب الدولى - أمريكياً وأوروبياً - بمستقبل القضية الفلسطينية، يضفى حالة من الحيرة وعدم اليقين على المستقبل.

أما فى العراق فإن استفحال الطائفية، سواء فى تشكيلات المجلس الوطنى أو فى تشكيل الوزارة الذى استغرق ثلاثة أشهر من المساومات، سوف يلقى بظلاله على وضع الدستور الدائم الذى ينبغى أن ينتهى منه المجلس فى أغسطس القادم. ولا يمكن تجاهل التدخلات الأمريكية من ناحية، وتدخلات المرجعيات الشيعية من ناحية أخرى وتأثيراتها على الاستقرار حالياً وفى المستقبل، وهو ما تثبته أحداث العنف والتفجيرات الدموية كل يوم.

وفى لبنان تبدو الصورة أكثر ضبابية وغموضاً وقابلية للانفجار فى أية لحظة، بعد اغتيال الحريرى وإزاحة الوجود السورى العسكرى. وقد بدا فى لحظة من اللحظات أن الشعب اللبنانى يوشك أن يمسك بزمام ديمقراطية جديدة بعد زوال الضغوط السورية، وعودة المنفيين من أمثال الجنرال عون، ومحاولات تصفية الأحقاد القديمة الناجمة عن الحرب الأهلية. ولكن شبح الحساسيات الطائفية ما لبث أن عاد من جديد، مقترناً بتدخلات أمريكية وفرنسية، تستهدف فى ظاهرها مساعدة اللبنانيين، وفى باطنها إعداد الوضع اللبنانى لمواجهة مؤجلة مع حزب الله بغية تصفية وجوده العسكرى وفصم عراه - على أقل تقدير - مع سوريا وإيران. وقد انعكس ذلك بوضوح فى الجدل الدائر حول قانون الانتخاب، وشكوى الطائفة المارونية من تجاهل حقوقها والمطالبة بإقالة الرئيس لحود. وتحول المشهد اللبنانى نتيجة لذلك إلى بحر أعظم من الرمال المتحركة، تتغير فيه خريطة التحالفات السياسية مع كل إشراقة شمس.



وفى منطقة الخليج تبدو فسيفساء الديمقراطية الوليدة شديدة التلون.. فحين اتخذت السعودية أولى خطواتها بإجراء انتخابات محلية، وهو ما اعتبر تطوراً غير مسبوق فى مجتمع شديد المحافظة، أثار الفوز الساحق للتيار الإسلامى تساؤلات عديدة حول المدى الزمنى الطويل الذى سوف يحتاج إليه المجتمع السعودى للتخلص من سيطرة القوى السلفية المتشددة، والخروج إلى مشارف العالم الجديد.

وشهدت البحرين - التى ما يفتأ المسئولون الأمريكيون يضربون بها المثل كواحة مبشرة بالديمقراطية - اعتصامات حاشدة من المعارضة الشيعية تطالب بتداول السلطة وإدخال إصلاحات دستورية لضمان إجراء انتخابات حرة، وإعطاء مجلس النواب المنتخب سلطات دستورية تفوق المجلس الثانى الذى يتشكل من أعضاء معينين.

وفى تونس، التى احتفت أمريكا بها فأقامت «منتدى المستقبل» للإصلاح الديمقراطى فى العالم العربى مع بداية هذا العام، ذهبت دعاوى الديمقراطية هباء لا يرددها غير رجع الصدى، حين أجريت انتخابات بلدية فاز فيها حزب التجمع الدستورى الديمقراطى الحاكم بزعامة الرئيس على زين العابدين بنسبة ٩٤٪ من المقاعد، ويعد هذا دليلاً آخر على ما جرى ويجرى لحالة الإصلاح فى تونس.

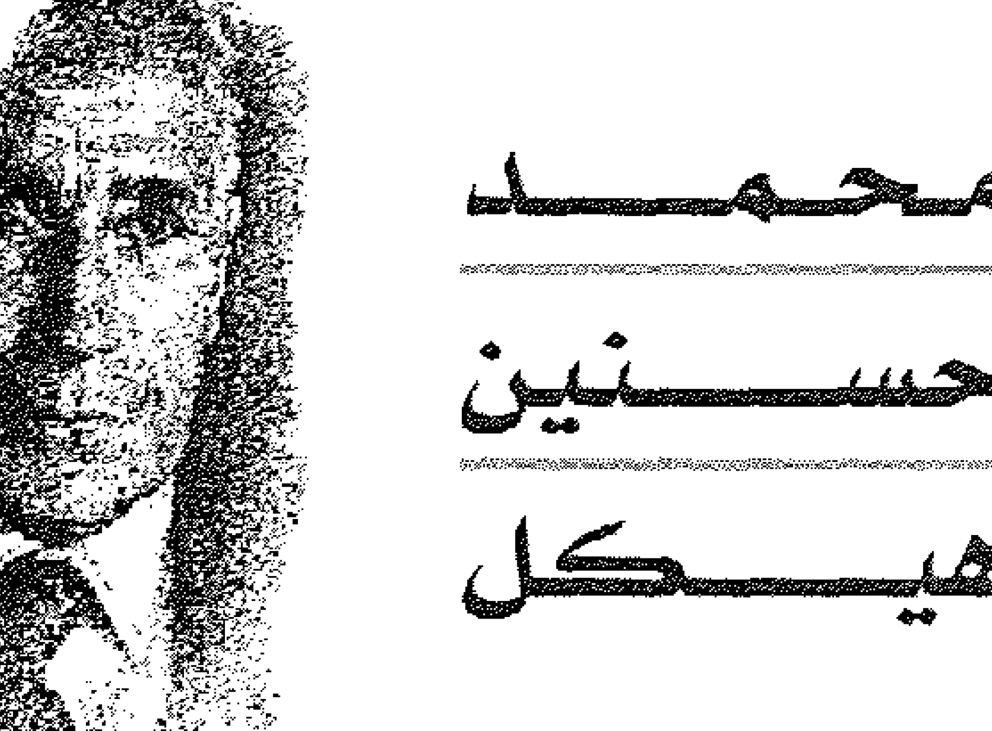
أما الدراما السودانية، فلم تقف عند حد دارفور ومذابحها. بل عمدت حكومة البشير وسط أزمتها الخانقة إلى وضع دستور انتقالى بالمشاركة مع الحركة الشعبية لجارانج، استبعدت قوى المعارضة الوطنية والأحزاب الأخرى من المشاركة فى وضعه. بل وأنذرت بأنها ستحرم هذه الأحزاب من حقوقها السياسية إذا رفضت الدستور الانتقالى. وكان الهدف الصريح من وراء ذلك هو إعادة انتخاب البشير لولاية جديدة خمس سنوات أخرى!!

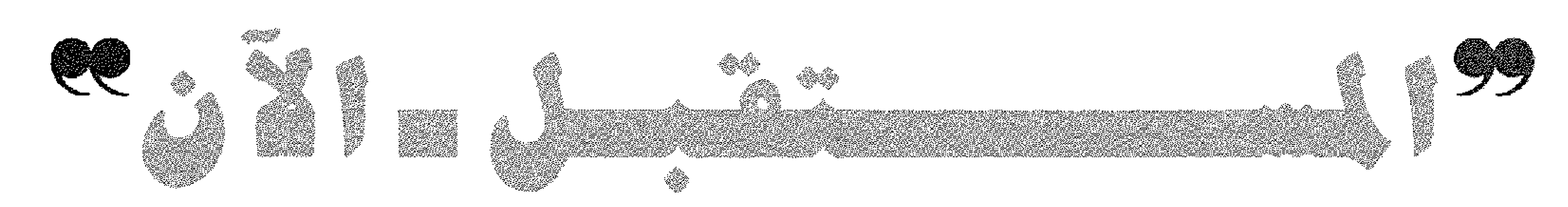


وهكذا نرى أن من بين أنماط التحول الديمقراطى التى يشهدها العالم من حولنا، مازال البون شاسعاً بين أى دولة عربية وبين بلوغ الغاية المرتقبة طبقاً للمعايير المعترف بها. فلم تحدث حتى الآن عملية انتقال حقيقية من نظم الحكم السلطوية التى هيمنت على السياسة إلى حكومات ديمقراطية ذات شرعية مجتمعية. وفى كثير من الأحيان يحدث التقدم خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء، بحيث بات يصعب التعويل على دور إيجابى للنخب السياسية الحاكمة التى غرقت فى السلطة والفساد عقوداً طويلة.

فهل تكون حركة الشارع السياسى ممثلة فى حركة تلقائية مثل «كفاية» فى مصر؟ أو فى الجماهير اللبنانية التى اندفعت تلقائياً من كل الحوارى ومن جميع التوجهات تطالب بالتغيير فى أعقاب اغتيال الحريرى؟ أو فى منظمات المجتمع المدنى التى تحاول ملء الفراغ.. هى البديل؟ هذا هو سؤال المستقبل! ■







محاضرة الجامعة الأمريكية بالقاهرة . أكتوبر ٢٠٠٢



حضرات السيدات والسادة

إننى سعيد إذ أجد نفسى الليلة وسط هذه الصحبة الكريمة المهتمة بالشأن العام، والحريصة على متابعة الحوار فيه.

وسعيد أيضا أننى أتكلم فى هذه القاعة التى سمعت على مدار تاريخها صوت الحوار مفتوحا دون قيد.

وسعيد أخيرا أن ذلك يجرى فى رحاب هذه الجامعة التى قامت ومازالت تقوم بدور تعليمى وتنويرى أضاف إلى العقل العربى ومازال يضيف.

وحديثى الليلة حول موضوع حسبته لازما - وغرضى منه إلقاء نظرة فاحصة ومتأملة على أحوال مصر قبل نهاية هذه السنة بالذات - فتلك كما قيل وتكرر بإلحاح طوال شهورها - ذكرى مرور نصف قرن على ثورة سنة ١٩٥٢ - وقيمة أى مناسبة من هذا المستوى أنها تذكير بما جرى بالأمس، وتفكير فيما يجرى اليوم، واستشراف لشكل غد مأمول ومرتجى.

وربما تفضل البعض ولاحظ أننى على شدة ما اقتربت من ثورة يوليو ومن قائدها - تباعدت عامدا عن مناسبة الذكرى ولم أشارك بفعل أو بقول فى احتفالاتها - لسببين:

أولهما ذاتى - والثانى موضوعى.

- السبب الذاتى - أن ذلك الاحتفال بالطريقة التى جرى بها كان هوائيا - صاخبا - ومسرحيا.

وفيما بدا لى فقد كان الاحتفال الذى امتد عاما بأكمله (كما قيل) - مناسبات لا أظن أن أيا منها ترك علامة، أو استنهض همة، أو رسم خطا يومئ إلى أفق أو يدل على طريق.

- والسبب الموضوعى - أن الاحتفال جرى محاولة للتوفيق والتزويق، خلطت السياق وتعسفت مع المراحل، حتى بلغت حدا شديد الوطأة - ليس على التاريخ فحسب، وإنما على العقل وعلى الوعى، وبالتالى على المستقبل، وعلى الضرورات التى تستدعى النظر إليه ودراسته والاستعداد لرحلته.

ولقد كان يمكن لمناسبة الذكرى أن تضع أمام الشعب والأمة خريطة تكشف وترشد، لكنها لسوء الحظ وضعت أمامه ألبوم صور لا منطق فيه ولا معنى.

كانت الصور لأربعة رجال رُتبت مواقعهم متصلة ببعضها، متتالية واحدة بعد الأخرى. وفى وضع الصور إيحاء بأن الجميع عائلة متماسكة، وعصر ممتد، وسياق متسق، وبالتالى فهم فى الهوية رؤية واحدة، وفى المرجعية سند واحد، ثم إنهم فى النتيجة شرعية متصلة، وظنى أن ذلك غير صحيح.

ولست هنا فى مجال إصدار حكم أختار به أو أنحاز - مع أن ذلك إنسانى! - وإنما مطلبى الآن مجرد الملاحظة، والتحديد، والتمييز، لأنه فى القواعد الأساسية للحساب لا يُجمع غير المتشابه!

وحقيقة الأمر - بدون مقارنة أو مفاضلة أو تقييم - أننا أمام أربع صور حول كل واحدة منها إطار يحدد ويفصل، والألبوم من أوله لآخره ناطق بأن تلك الخمسين سنة لم تكن عمرا تدفق طبيعيا مرحلة بعد مرحلة، وإنما هى بكل الشواهد - عصور متعددة - اختلفت - وتناقضت - وفى بعض الأحيان تصادمت.

وترتبت على هذه الأحوال نتائج: أبرزها، تباين رؤى للهوية وتباين نظر إلى المرجعية، وبالتالى تباين أسس فى الشرعية. وقد تكون تلك طبيعة ظروف تبدلت - أو طبيعة نفوس تغيرت فى وطن خرج (طبق مقولة عالِم الاجتماع الأشهر «ماكس فيبر») من مرحلة الإطار الأبوى التقليدى للشرعية - إلى شرعية مرحلة الانتقال وفيها دور الرجل الواحد سواء كان ذلك الرجل زعيما شعبيا، أو خلفا له من أقرانه، أو من جهاز الدولة المسئول عن تسيير الأمور - (وذلك تقدير «فرانسيس فوكوياما» وهو عالِم اجتماع آخر معاصر)، مع العلم (وتلك مرة أخرى عودة إلى «ماكس فيبر») - أن كلا من المرحلتين التقليدية الأبوية، ومرحلة الرجل الواحد وما بعدها تمهد للنموذج الأرقى من الشرعية وهو الشرعية الدستورية القانونية.

وقد كان ذلك هو الهدف الذى كافح الشعب المصرى - وغيره من شعوب الأمة العربية - لبلوغه - ومازالوا - مؤمنين أنه حق الوطن وكرامته ودرس التاريخ وعبرته. وكان هناك شكل لهذا النموذج من الشرعية قبل الثورة - لكن نتائج التجربة تكشف أنه ظل استعارة للمظهر دون الجوهر لأن الشرعية الدستورية والقانونية تتأتى وتترسخ نتيجة تطور اقتصادى وسياسى وثقافى يتجلى معه نوع من النمو المجتمعى يعطى للشعوب والأمم فرصة للحوار تتكافأ فيه المواقع، ومن ثم تتوازن المصالح وتتوافق الأهداف. وللإنصاف فإنه فى بلدان مستعمرة أو محتلة، وهو ما كان عليه الحال فى كل البلدان العربية إلى بداية الخمسينيات من القرن العشرين، فإن الكلام عن الشرعية الدستورية القانونية يجىء حلما متخطيا للواقع، لأن الاستعمار والاحتلال الأجنبى كلاهما مانع من



المطلوب ليس نقلة من رجل إلى رجل. وإنما من عصر إلى عصر. أى من شرعية مرحلة الانتقال إلى الشرعية الدائمة. وبالتالى: من الفرد إلى الدستور.. ومن الصورة إلى القانون



نص المحاضرة
التى ألقيت فى افتتاح الموسم الثقافى
للجامعة الأمريكية بالقاهرة
١٤من أكتوبر ٢٠٠٢

رغم أن الأستاذ هيكل ـ التزامًا بقرار اتخذه ـ يبتعد عن التعليق المباشر ـ كتابة ـ على أحداث جارية، إلا أننا ـ دون تعسف أو مبالغة ـ نرى فى بعض ما قاله قبل سنوات اقترابًا ـ وربما تنبيهًا مبكرًا ـ لمخاطر أزمة عندما طرقت أخيرا أبوابنا، بدت لبعضنا «مفاجئةً» وما كان لها أن تكون كذلك.

قبل أعوام ثلاثة كاملة أو كادت (١٤ أكتوبر ٢٠٠٢)، وفى افتتاح الموسم الثقافى للجامعة الأمريكية بالقاهرة، ألقى هيكل محاضرةً تحدث فيها عن ضرورة أن نرتب أوراقنا «الآن» لمستقبل، وإن كان نظريًا ـ بحكم الطبيعة ـ فى رحم الغيب، إلا أن وقع أقدامه الثقيلة يمكن أن يكون مسموعا لمن يريد أن ينصت .. فيسمع.

المحاضرة التى أجملت مضمونها فى عنوانها «المستقبل ـ الآن» كان لها وقتها ردودُ فعل متعددة. و«متعدية» فى بعضها لخطوطٍ كان تجاوزُها يشير مبكرا إلى أن مصر ستواجه ما تواجهه الآن.

....

نستأذنُ قارئنا.. ونستأذن أستاذنا فى أن نعيدَ قراءة المحاضرة.

وجهات نظر

الشرعية. والممكن الوحيد فى مثل تلك الظروف هو ملء الفراغ بنوع من نصوص القانون تفرضه القوة الغالبة. وحكم الحياة فى مواجهته ظهور نوع من مشروعية المقاومة يعبر عن إصرار يتحدى الواقع المفروض ويجاهد للانتصار عليه.

ومن قبل الثورة ـ وبعدها ـ وحتى الآن، فليس من باب التجاوز أن يقال أن ما عاشه العالم العربى ظل محصورا فى نوعين ـ أو إطارين من الشرعية ينتظران ثالثهما طبق مقولة «ماكس فيبر»:

ـ عرف العالم العربى تجربة الشرعية الأبوية التقليدية ـ قبلية أو عائلية ـ وهى مازالت حاكمة حتى الآن فى بعض أوطان الأمة، تسمى نفسها ملكيات أو سلطنات أو مشيخات أو أوصافا من هذا القبيل.

ـ وعرف العالم العربى تجربة شرعية الانتقال يبرز فيها دور الرجل الواحد زعيما شعبيا، أو خلفا له نادته الظروف من أقرانه أو من غيرهم.

ـ وفى التجربة المصرية ـ وربما فى غيرها ـ فإن تكرار دور الرجل الواحد أربع مرات لا يعنى وجود وحدة فى النسب ـ أو اتصال للسياق ـ أو مصدر مستمر لذات الشرعية!

[١]

كان اللواء «محمد نجيب» أول هؤلاء الرجال الأربعة ـ فى التجربة المصرية ـ وكان يمثل شرعية التغيير من الملكية إلى الجمهورية، ومواصفاته أنه الرجل الذى لقى إجماع ضباط الجيش فى انتخابات ناديهم (آخر ديسمبر ١٩٥١)، وكانت تمهد له طلعة تقابل الناس بقسمات رجل ناضج، متهلل بابتسامة تحمل رسالة طمأنينة تبشر بأن التغيير الذى هبت رياحه فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ آمن ومعقول.

وفى ظروف ذلك التغيير فإن الرجل قام بدوره كاملا، على أن المشكلة التى واجهته فى النهاية أن اعتبارات التغيير وملابساته كانت مختلفة عن دواعى التغيير وأحكامه. وفيما بين هذا الاختلاف ـ بين قدوم التغيير، وبين ضغط مطالبه ـ وقع مأزق الصورة الأولى، وكذلك رُفِعَت من مكانها دون فرصة لها تحدد هوية ـ أو تؤكد مرجعية ـ أو تؤسس شرعية.

[٢]

وكان «جمال عبد الناصر» هو الرجل الذى يمثل دواعى التغيير ومطالبه، ومعه يصح القول بأن الشرعية الثورية ليوليو بدأت.

وأرجح التقدير أن الشرعية الثورية ليوليو لم تكن نظرية معروفة أو خطة متكاملة ولعلها كانت أقرب إلى تعبير متجدد عن المشروع الوطنى القومى الذى ينادى مصر فى عصور نهضتها ـ وقد ناداها أكثر من مرة عبر القرون وحتى قبل أن تتحدد بوضوح تلك المعالم السياسية المتفق عليها لكيان وطنى أو رابطة قومية ـ أو شرعية حقوق أساسية يحكمها دستور وقانون وغير ذلك من القيم التى طرحتها وعمقتها الثورات الكبرى فى التاريخ الإنسانى.

وفى تعبيرها المتجدد ـ وفى زمانها ـ فإن الشرعية الثورية ليوليو حاولت التوصيف والتحديد. وهنا فإنها أمام قضية الهوية عرضت نفسها ـ كما هى طبيعة أى حياة إنسانية ـ فى عدد من الملامح متعددة ومنسجمة فى نفس الوقت:

● ملمح هوية مصرى ـ يتصور وطنا يحقق استقلاله، ويخطط لتنمية شاملة توفر أرضية لتقدم يواكب العصر، ولعدل اجتماعى تتكافأ فيه الفرص بقدر ما يتسع نطاق العمل الوطنى.

● وملمح هوية قومى ـ يتصور انتماءه إلى أمة تفاعلت فى محيطها عوامل الجغرافيا المتصلة، والتاريخ المتواصل، ومعهما عوامل الثقافة المستندة إلى لغة واحدة ـ إلى جانب تأثير التشريع المعتمد لأكثر من أربعة عشر قرنا على مصدر رئيسى تمثله سلطة خلافة متماسكة ـ أو مبعثرة ـ فى شظايا تسمى نفسها دولا أو إمارات أو حتى خديويات!

● وملمح هوية إنسانى مستقل مفتوح لتعاون حر تتسع دوائره عربية ـ إسلامية ـ آسيوية ـ وأفريقية. وهذا التعاون حريص فى كافة الأحوال أن يكون استقلاله موصولا بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وهنا كانت مرجعية يوليو استطرادا منطقيا لهذه الملامح المتعددة والمنسجمة لهويتها:

● فهذه المرجعية على التراب الوطنى كفاحا لبلوغ الاستقلال ينهى بقايا الاحتلال العسكرى والسيطرة الامبراطورية ويصفى مواقع الاستغلال الأجنبى اقتصادية ومالية.

● وهذه المرجعية فى العمل الداخلى خططا للتنمية (أساسها التصنيع والتعليم) ـ وجهدا فى تحقيق العدل الاجتماعى (يقوم فى الزراعة على إعادة توزيع الأرض وتدعيم الملكية بالتعاون. وفى الصناعة على الملكية العامة كما كان الحال فى معظم بلدان العالم المتقدم، بالذات فى أوربا ـ بعد الحرب العالمية الثانية) ـ ويتزامل مع التنمية الشاملة طموح إلى المشاركة السياسية يبحث عن وسائل تمكن منها.

● وهذه المرجعية فى المجال القومى دعوة إلى وحدة الهدف ووحدة العمل ووحدة الأمن، باعتقاد أن حق الأمة أكبر من سلطة أى نظام يحكم فى وطن من أوطانها.

● وهذه المرجعية فى المجال الخارجى يدا ممدودة إلى العالم القريب والبعيد (من تأسيس حركة التحرر الآسيوى الأفريقى فى باندونج والقاهرة، إلى تأسيس تجمع الدول غير المنحازة فى بلجراد ودلهى والقاهرة، إلى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية من الدار البيضاء وأديس أبابا إلى القاهرة)، وذلك طريق طويل ومضن فى طلب السلام مع العدل. يصاحبه استعداد فى أى وقت لحمل السلاح ورد العدوان.

ومن هذه الملامح ـ تشكلت هوية يوليو ـ وتحددت مرجعيتها ـ وتأسست شرعيتها.

لكن شرعية يوليو واجهت مأزقها الأكبر سنة ١٩٦٧ ـ لأن ما وقع فى يونية من تلك السنة ـ ومع الاعتراف بضلوع قوى خارجية كبرى فى تدبيره وتنفيذه ـ أدى إلى شرخ خطير، بحكم أن أى نظام لا يستطيع حماية ترابه الوطنى، مهدَّد فى مبرر وجوده، وانكشاف شرعيته.

وكان يمكن لشرخ سنة ١٩٦٧ أن يتحول إلى كسر، لولا أن جماهير الشعب المصرى

وجماهير الأمة العربية خرجت يومى ٩ و ١٠ يونية تفرض إرادة المقاومة فرضا، وتصر على مواصلة القتال. على أن ذلك الخروج لم يكن شفاء، وإنما كان معالجة موقوتة - تمنح لحساب مهمة محددة، هى مهمة إزالة آثار العدوان، وبعدها يكون لكل حادث حديث - كما يقال!

وكانت الأمة فيما تصرفت به أصيلة وحكيمة.

وعلى نحو صادق مع النفس فإنه لا يصح لأحد نسيان أن شرعية يوليو أصيبت يوم ٥ يونية ١٩٦٧ - ثم إن هذه الشرعية جرى تجبير شرخها للتمكين من مهمة مؤقتة، ولمدة محددة.

وكان «جمال عبد الناصر» نفسه أول من فهم الحقيقة واستوعب معناها وتصرف وفق إملائها - سواء حين أعلن قراره بالتنحى مساء ٩ يونية، أو حين عاد عنه ظهر ١٠ يونية تحت ضغوط شعبية مصرية وعربية وعالمية. وأظن أننى الطرف الذى يستطيع أن يؤدى القسم ويتكلم بيقين، فقد كنت شاهدا وحيدا حاضرا عاش مع «جمال عبد الناصر» داخل غرفة مكتبه طول نهار ٩ يونية - وكل صباح ١٠ يونية، ورأى بنفسه وتابع - وأكثر من ذلك - كانت لديه فرصة - وشرف - أن يساعد فى صياغة ثلاث وثائق رئيسية عبرت عن الحقيقة ودرسها. وهذه الوثائق الثلاث هى: خطاب التنحى مساء ٩ يونية - والرسالة إلى مجلس الأمة بالعودة عنه ظهر ١٠ يونية ١٩٦٧ - وفيما بعد تعزيزا وتوثيقا للحقيقة ودرسها: بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨.

وفى هذه الوثائق الثلاث ونصوصها مشهورة، تحدث «جمال عبد الناصر» عما جرى بأمانة وتحمل مسئوليته بشرف - وقَبِلَ مقتضياتها مقتنعا.

وفى خطابه إلى مجلس الأمة ظهر ١٠ يونية ١٩٦٧، فإن «جمال عبد الناصر» قال بالحرف: «إننى مقتنع بالأسباب التى بنيت عليها قرارى (بالتنحى عن السلطة)، وفى نفس الوقت فإن صوت الجماهير بالنسبة لى أمر لا يُرد، ولذلك فقد استقر رأيى على أن أظل فى موقعى حتى تنتهى الفترة التى نتمكن فيها جميعا من إزالة آثار العدوان، على أن يعود الأمر بعد هذه الفترة إلى الشعب».

كان ذلك ما قاله، وأعرف بيقين أنه كان صادقا فيه، بل أزعم أننى أعرف كيف كان ترتيبه لما بعد إزالة آثار العدوان. وباختصار - على الأقل فى هذه المناسبة - فقد كان مصمما على أنه - بعد تحقيق هذا الهدف (ومعه استكمال بناء السد العالى رغم ضغوط حرب الاستنزاف) - لابد أن تقوم فى مصر شرعية من نوع مختلف، وكان حسابه أن الشعب بموقفه فى تحمل المسئولية والقبول بتبعات استمرار المقاومة، أثبت أن طاقته تجاوزت شرعية الثورة، وشرعية قيادتها معا. ومع أنه اعتبر ذلك فى جزء منه نجاحا يُحسب لها - فإنه فى نفس اللحظة أدرك أن دوره قارب نهايته، وأن عليه بعد إزالة آثار العدوان أن ينسحب من الصورة، تاركا الأمة والتاريخ معا لحركة التقدم الطبيعى - وتاركا سجله الكامل لأجيال قادمة تحقق فيه وتدقق وتوازن وتحكم على تجربته فى مجملها - مبدأ وتنفيذا، فكرا وفعلا، آفاقا وعصرا.

[٣]

وعندما جاء «أنور السادات» على طريق «عبد الناصر» (كما قال بنفسه) - فإنه ظل يواصل العمل داخل تلك الشرعية المؤقتة المرهونة بمهمة محددة هى إزالة آثار العدوان، وقد تحمل «أنور السادات» مسئوليته فى ظروف بالغة الصعوبة والحرج. وكانت شرعية يوليو - ما بقى من أصلها أو ما أُضيف إليها مؤقتا - قاعدته ظهر يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ حين أصدر قرار الحرب، وعندما تحقق ذلك العبور للجسور، وتمكنت الجيوش العربية لمصر وسوريا - يدعمها تحالف عربى ودولى واسع - من إحراز ذلك النجاح المشهود بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر، فإن شرعية يوليو - ما بقى من الأصل وما أُضيف إليه - أدت مهمتها، بشهادة ما رآه وزير خارجية الولايات المتحدة «هنرى كيسنجر» وقدره وسجلته على لسانه محاضر محادثاته السرية مع قادة إسرائيل (وهذه المحاضر منشورة بنصوصها ضمن وثائق زمنها) - وفيها قوله لقادة إسرائيل وبينهم «جولدا مائير» و«موشى ديان» و«ييجال آللون» «أن العرب أحرزوا نصرا استراتيجيا يعطيهم حق أن يطلبوا وأن يحصلوا على انسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من كل الأرض العربية المحتلة بعد ٤ يونية سنة ١٩٦٧، كما أنه ليس أمام إسرائيل غير ترتيب نفسها على هذه الحقيقة والانصياع لحكمها».

والشاهد أنه من طبيعة الأشياء والبشر أن كل رجل لا يكفيه أن يكون تكملة لصفحة، وإنما طموحه الإنسانى أن يبدأ من رأس صفحة، فإذا كان معه إنجاز على مستوى أكتوبر ١٩٧٣، إذن فإن الرئيس السادات كانت لديه بالفعل إمكانية - وأهلية - فتح صفحة من أولها - على شرعية جديدة.

وقد مضى الرئيس السادات يؤسس لهذه الشرعية الجديدة، برؤية مختلفة للهوية، ومصدر مُغاير للمرجعية.

- كانت الهوية فى رؤيته مصرية.

- وكانت المرجعية فى تقديره توجها إلى نوع من الرأسمالية عُرف باسم الانفتاح.

- وجاءت بعد ذلك - وهو منطق الأشياء - نقلة فى الساحة السياسية الداخلية من تنظيم واحد لما سُمى تحالف قوى الشعب العامل - إلى إنشاء ثلاثة منابر مختلفة سُميت يمينا ويسارا ووسطا.

- وفى نفس الوقت كانت مرجعية السياسة الخارجية للشرعية الجديدة - ما رآه الرئيس «السادات» - صحبة مع المتقدمين عن طريق علاقة خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية - تتبعها إمكانية صلح مع إسرائيل، يبدأ منفردا إذا اقتضى الأمر، ويلحق به الآخرون حين يريدون - أو حين يقدرون!

وهنا كان مأزق شرعية أكتوبر، لأن ما وصلت إليه فى رؤية الهوية وفى سند المرجعية لم يكن متسقا مع الواقع فى «شرعية أكتوبر» - وأوله أن الرئيس السادات توصل إلى قرار الحرب بعد أكثر من ثلاث سنوات فى رئاسته - وعندما يئس من إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالمساعدة على بلوغ حل عادل لأزمة الشرق الأوسط - ولم يحقق مطلبه رغم كل ما حاول بسبب الانحياز الأمريكى لإسرائيل - وحين وصل الرجل إلى لحظة الحسم فإنه تحمل مسئولية الحرب، وكذلك جاء قراره الشجاع بقبول المخاطرة.

ثم حدث أن الرئيس «السادات» - وعند توقف إطلاق النار - اعتبر أن ٩٩٪ من أوراق حل أزمة الشرق الأوسط فى يد الولايات المتحدة الأمريكية وبدا ذلك للوهلة الأولى مفاجئا - فإذا أُضيف إليه أن حرب أكتوبر كانت عملا مشتركا مع سوريا، وتحالفا عربيا أوسع، ثم إنها كانت بالكامل سلاحا سوفيتيا - فقد وقع تناقض بين النتائج والمقدمات!

وزاد على ذلك فى شأن المرجعية تناقض آخر، مؤداه أن القطاع العام المصرى (وهو قاعدة التنمية التى قام بها الشعب المصرى فى ذلك الوقت) - كان الركيزة الاقتصادية التى تحملت تكاليف وأعباء إنجاز أكتوبر - لكنه عندما جاءت شرعية أكتوبر تعيد حساب مرجعيتها، فإن الذين مشوا بشجاعة على جسور العبور فى أكتوبر لم يكونوا هم الذين نالوا جوائز النصر.

ثم كان أن شرعية أكتوبر أصابها - بدورها - شرخ خطير يومى ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، فيما عُرف «بمظاهرات الطعام» - ذلك أنه حين يعجز أى نظام عن إقناع شعبه بوسائل السياسة - وهو صاحب المبادرة فيها، وبوسائل الإعلام - وهى رهن إشارته، وبوسائل البوليس - وهى تصدع بأمره، ثم يضطر لاستدعاء القوات المسلحة فى مواجهة جماهير تطالب بحقها فى الخبز بعد تضحياتها بالدم - فإن شرعية هذا النظام تصاب بضربة شديدة. والراجح أن الرئيس «السادات» - رغم أنه أطلق على المظاهرات وصف «انتفاضة حرامية» - كان يملك من الذكاء ما جعله يستشعر الحقيقة فى ضميره وإن أنكرها على لسانه، وقد فكر بكل جهده فى ترميم شرعية عهده، وتوصل إلى أنه يستطيع بوعد السلام أن يستعيد حلم الرخاء، وكان ذلك فى الغالب دافعه إلى مبادرته الشهيرة بزيارة القدس بعد ثمانية شهور من نفس سنة ١٩٧٧ - وأمله أن هذا الاختراق الصاروخى كفيل بأن يكسر آخر حاجز بينه وبين أمريكا المتقدمة، بما يضعه فى حساباتها وسياساتها على قدم المساواة مع إسرائيل.



مصر الآن - وليس غدا - فى حاجة إلى رؤية للهوية أمينة - وإلى سند فى المرجعية أصيل - وإلى شرعية تؤسس لزمن، يستحيل قبوله امتداد متكررا لشرعية الرجل الواحد، أو لدعاوى حزب يعتبر نفسه ديموقراطيا

ومن سوء الحظ أن الذين لم يتركوا للرئيس «السادات» غير خيار الحرب، تركوه وحيدا - فى خيار السلام، وكذلك استحكم المأزق.

ومن المفارقات المحزنة أن ذكرى تأسيس شرعية أكتوبر، أصبحت سنة ١٩٨١ يومها الأخير.

ومع ذلك فإن أحداث ذلك الخريف الغاضب من زمن «أنور السادات» بما فيها تلك النهاية الحزينة لحياته ولشرعية أكتوبر - لا يصح أن تكون وحدها حساب تاريخه، فقصة كل رجل كتاب كامل وليست فصلا واحدا من كتاب، حتى وإن كان ذلك الفصل ذروة المأساة.

الصورة الرابعة

كانت الصورة الرابعة لرجل آخر شاء تقديم نفسه بطريقة لا تلحقه بما قبله، وعندما سئل كان حرصه على التذكير باسمه - كاملا - ثلاثيا (محمد حسنى مبارك)؛ لكى ينبه مبكرا إلى أنه ليس خلفا لسلف من يوليو أو من أكتوبر. وكان ذلك الحرص من جانبه - تأكيدا مضافا لمنطق أن مرحلة الانتقال تنسب شرعية الرجل الواحد إلى قيمة منجزاته. والحاصل أن تلك الصورة الرابعة فى مرحلة الرجل الواحد بدأت واستمرت وعدا وعهدا بالتقدم نحو الشرعية الدستورية والقانونية.

وربما أن التطورات والمتغيرات فى الوطن وفى العالم وفى الإقليم عوقت وعطلت، وتسببت فى تأخير يمكن فهم بعض دواعيه:

❖ بين الدواعى أن الصورة الرابعة انتقلت إلى موقع الصدارة من خلال عاصفة نار ودم تسبب فيها صدام بين النظام وبين عناصر تعصب دينى مقاتل يتصور على أحسن الفروض أن من حقه أن يسوق الناس إلى الفردوس بتصويب السلاح إلى صدورهم أو ظهورهم!

❖ بين الدواعى أن ذلك الانتقال جرى فى أجواء دولية ملبدة بضباب آخر معارك الحرب الباردة - وهى المعركة التى وصفها الرئيس الأمريكى «رونالد ريجان» بالمعركة ضد «امبراطورية الشر» (كان الشر أيامها سوفيتيا والآن أصبح الشر عربيا أو إسلاميا!).

❖ بين الدواعى أيضا أن الإقليم راح يشهد أحوال وأهوال حروب أهلية فى لبنان، والسودان، واليمن، والجزائر - إلى جانب حربين شاملتين فى منطقة الخليج العربى بدأتا باقتتال داخلى بين الأطراف المباشرين ثم حلت النهاية طوق حصار على الجميع فرضته قوى كبرى.

وهكذا فإن كثيرين من ذوى الرشد ساورهم ظن أن الصورة الرابعة تلزمها فسحة وقت:

❖ من ناحية لأنه فى أوقات الاضطراب يكون البطء أسلم من الاندفاع، ويكون احتمال ضياع فرصة - أكثر أمانا من تحمل مخاطرة.

❖ ومن ناحية ثانية لأنه تبدى لكثيرين أن الصورة الرابعة فى حاجة إلى وقت تظهر فيه توجهاتها، لأن خلفية تلك الصورة كانت من الأصل بعيدة عن ألوان السياسة - وتلك فى ظروفها حكم قانون.

وهكذا بدا «الانتظار» أدعى للسلامة - لكن ما حدث بعد ذلك هو أن «الانتظار» تحول من سد فجوة إلى طبيعة سياسة - كل شىء فيها مؤجل وأى تغيير عليها لا داعى له. فإذا اشتدت المطالبات وزادت الضغوط فإن المسموح به يجىء حلا وسطا يكرس الانتظار أكثر مما يسمح بالانطلاق.

ومثل ذلك وقع حتى فى القضايا الكبرى.

- بمعنى أن الهوية بدت فى عديد من الأحيان ملتبسة - فلا هى وطنية تلزم حدودها، ولا هى قومية تحمل مسئوليتها.

- ثم إن المرجعية ترددت فى خياراتها الاجتماعية - فلا هى مرجعية التنمية الشاملة ولا هى مرجعية المبادرة الفردية، (وللإنصاف فقد كانت هناك محاولة للخروج من هذه الحيرة بجهد واضح فى مشروعات البنية الأساسية على انتظار أن يجىء فصل الخطاب، وأخيرا جاء الترياق بالوصفة الجاهزة لصندوق النقد الدولى.)

- ونفس الشىء تكرر حيال مرجعية السياسة الخارجية - بمعنى أن ٩٩٪ من أوراق الحل فى أزمة الشرق الأوسط ومستقبله بقيت فى يد الولايات المتحدة - لكن ذلك صاحبه شعور بالحرج من واقع تزايد انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل.

وفى موقف الانتظار الذى طال - تداخلت الثوابت والمتغيرات. ونسى البعض أن الثوابت هى التى ترسى قواعد الاستراتيجية العليا للدولة، وأن المتغيرات ترسم السياسات الآنية لها. وإذا أصبحت الثوابت متغيرات وأصبحت المتغيرات ثوابت - فقد غامت الرؤى وغابت المصالح الحيوية للأمة. ومع مثل هذا الخلط فى المعايير يصبح السلام - وليس الأمن - مطلبا استراتيجيا، وتصبح مائدة المفاوضات - وليس نتائجها - غاية فى حد ذاتها!

على أن هذا التداخل والخلط زاد مقداره بسبب طوارئ تزاحمت وأحاطت بالشأن المصرى.

❖ الطارئ الأول: أنه نتيجة اعتبارات مختلفة، أن إدارة الموارد الاستراتيجية المصرية فى المنطقة تناقص تأثيرها على نحو يستدعى القلق؛ فمصر تبدو طالبة أكثر منها مطلوبة - قاصدة أكثر منها مقصودة، وذلك لا يريح. وهنا فإن تغطية نقص الفعل بزيادة الكلام لا يحل مشكلة - لأن الأدوار لا تقاس بما يدعيه طرف عن نفسه وإنما تقاس بما يعترف به الآخرون!

❖ والطارئ الثانى: أن هناك قضية قديمة جديدة - ممزوجة بمياه النيل - عادت تفرض نفسها بالحاح متجدد ينضاف إلى قيمتها الأصلية، وتلك هى علاقة مصر بالسودان، وهذه قضية تعرضت لأساليب متعددة فى التعامل معها، وبصرف النظر عن التفاصيل، فإن التطورات فى السودان تستدعى نظرا أكثر تركيزا وأوسع فهما.

❖ والطارئ الثالث: أن هناك صمتا يبدو ثقيلا - إزاء خطر زادت وطأته ملاصقا للحدود الوطنية، ينادى بأنه ليس فى مقدور مصر - بالتزامها القومى أو بدونه - أن تقبل على جوارها تفوقا فى المجالات: العسكرية والعلمية والتكنولوجية - تختل به موازين القوة على هذا النحو، فذلك وضع لم تعرفه مصر من قبل على طول تاريخها، وإذا كانت تحتاج إلى درس فيه (رغم أن جوارها إسرائيل حادث مستجد) فعليها مراجعة تجارب التاريخ مما كان فى أوربا (بين فرنسا وألمانيا) - وفى آسيا (بين الصين واليابان) - وقريبا منها فى البحر الأبيض (بين تركيا واليونان) - ثم تقرر - دون عصبية لا تقفز فوق الواقع ولا تخضع له - أن فجوة القوة على حدودها يستحيل قبولها أمرا مسلما به - وأن تلك الاستحالة - وليس غيرها - هى تحدى القرن الجديد.

❖ والطارئ الرابع: أن إسرائيل بما تقوم به فى المنطقة وعلى نطاقها المباشر أو الأوسع، لم تعد بعيدة عن ذلك الحلم الذى تصوره مؤسس دولتها «دافيد بن جوريون»، وهو حلم يسعى إلى حصر مصر وراء حدودها - مع إطلاق يد إسرائيل فى مشرق العالم العربى. ومن سوء الحظ أن مشاهد هذا الحلم المجنون تتوالى على خط الحدود المصرية ذاته - واصلة إلى قطاع غزة - نافذة إلى قرية رفح المقسومة إلى نصفين بين مصر وفلسطين - ثم لا يستدعى ذلك وقفة لازمة - بالضمير على الأقل.

❖ والطارئ الخامس: أنه جرى عدوان متوحش على حرمة المال العام، وفاحش على أمانة النظام المصرفى، وهذا العدوان المزدوج أهدر الحقوق واستباح القيم، وألحق أشد الضرر بالاقتصاد الوطنى ثم فضلا عن تأثيره على الضامن الأخلاقى والقانونى لهذا الاقتصاد الوطنى ولغيره من شئون المجتمع.

❖ والطارئ السادس: أن هناك بينات تشير إلى أن الدور الثقافى المصرى يتراجع، وذلك مثير للشجن. فقد كان لمصر دائما - حتى بغير العنصر السياسى وأدائه - إسهام ثقافى خلاق ومُلهم لم تشحب أنواره. ومن الحق أن أضيف أن مكتبة الإسكندرية الجديدة تستطيع أن تكون شعاعا فى سماء رمادية عندما تقدر طاقة الفنار على اختراق كتلة المعمار.

❖ والطارئ السابع: أن ذلك تزامن فى التوقيت مع قضية خلافة تنتظر الحسم، لأن رئاسة الجمهورية الحالية قاربت مدتها الدستورية بعد أربع فترات تناسخت - بدأت فى ١٤ أكتوبر ١٩٨١ وتتصل بإذن الله إلى ١٤ أكتوبر ٢٠٠٥ - ولم يعد ممكنا لهذه الفترات بحكم الطبيعة أن تزيد.

من قبل الثورة - وبعدها - وحتى الآن:
فليس من باب التجاوز أن يقال أن ما عاشه العالم العربى
ظل محصورا فى نوعين أو إطارين من الشرعية ينتظران ثالثهما

ومعنى ذلك أن الغد أحد احتمالين: إما صورة خامسة تتكرر بها الصور على نحو ما، أو أنه ـ إذا صدق الوعد والعهد ـ باب مفتوح لتطور صحى تستقيم به الأمور وتستقر الحقوق.

وكل تلك طوارئ جادة لا تُعالج بلصق الصور، ولا بصخب الاحتفالات.

وفى محصلة ذلك ومغزاه أن مصر الآن ـ وليس غدا ـ فى حاجة إلى رؤية للهوية أمينة ـ وإلى سند فى المرجعية أصيل ـ وإلى شرعية تؤسس لزمن، يستحيل قبوله امتدادا متكررا لشرعية الرجل الواحد ، أو لدعاوى حزب يعتبر نفسه ديمقراطيا

بدليل تزاحم الأجنحة داخله، وبشاهد تجمعات تظهر على هامشه ـ تحاول إثبات وجودها ـ دون وسيلة لإبراز ذلك إلا نشر صحف يومية أو أسبوعية!

ومن المحقق أن الوقت حان ـ وزيادة ـ للانتقال إلى الدرجة الأعلى فى مراحل الشرعية ـ أى الشرعية الدستورية والقانونية. لأن مصر بكل ما حققت، تجاوزت ـ وينبغى لها أن تتجاوز ـ مرحلة الشرعية الأبوية التقليدية (وفق مقولة فيبر)، ثم إنها اجتازت كذلك شرعية مرحلة الانتقال وفيها دور الرجل الواحد، وقد جمعت فى تلك المرحلة ألبوم صور يكفيه ما فيه، ولا يحتاج ـ يقينا ـ إلى خامسة، خصوصا إذا لم يكن لهذه الخامسة ما يستدعيها من مطالب ثورة ـ أو حتمية حرب ـ أو مفاجأة اغتيال.

وفى تلخيص مختصر فإن ما جئت لأقوله اليوم ـ ينحصر فى نقطتين:

❖ نقطة تتعلق بما كان ـ مؤداها أن تلك الخمسين سنة لم تكن هوية واحدة أو مرجعية واحدة ـ أو شرعية واحدة، وإنما كانت عددا من التجارب أعطت كلا منها ما عندها بقدر ما استطاعت فى حدود تفسيرها للتاريخ وللعصر، وقد يمكن القول بأن تلك التجارب علّمت وأضافت، وتلك قيمة التجربة.

❖ ونقطة ثانية تتعلق بما هو كائن، ملخصها أن الغد لا يقدر ولا يملك أن ينتظر صورة خامسة تزيد على ألبوم الصور السابقة، لأن تحديات زمان جديد لا تحتمل استراتيجية الانتظار وسياسة التأجيل.

والآن فإن المشاركة فى حوار ـ والتوصل جماعة إلى قرار ـ هو القضية الأعظم التى تستحق أن نقصد إليها ونلتقى حولها فى السنوات الثلاث من فترة الرئاسة الحالية، مسلمين أنها قضية لا يحق لأحد ـ حكما أو حزبا ـ أن يدعى فيها بوصاية أو باحتكار!

وربما أن الوقت قد حان للاتفاق على عدد من الشواهد لم يعد ممكنا ولا جائزا إنكارها:

أولها: أن مجرد التواجد فى الحكم ليس كافيا فى حد ذاته لإضفاء الشرعية على أى تنظيم أو نظام.

ثانيا: أن القعود الحذر طول الوقت يتحول إلى حالة من الجمود، تهدد مطلب التجدد سواء فى الأفكار أو فى السياسات أو فى حركة تتابع الأجيال ـ دون إقرار بأن الاستقرار يتحقق بالتواصل مع الزمن وليس بتجبيس كل شىء على حاله وكل رجل فى وظيفته!

ثالثا: أن مرجعيات مصر فى الداخل والخارج غير واضحة، وعلى الأقل فإنها ليست مسنودة بقواعد مرئية يمكن قياسها وحسابها ـ ومن ثم التعامل معها بأمان.

رابعا: أن هناك تناقضا فى الأداء الرسمى بين زهو الكلمة وتواضع الفعل، وهذا التناقض أنتج فجوة مصداقية أوصلت إلى إحباط شبه عام.

وخامسا: أن أوضاع الإقليم وأوضاع العالم تواجه مصر بما لم يعد فى مقدورها تأجيله أو تحويل النظر عنه أو الادعاء فى شأنه سواء أمام النفس أو أمام جماهير تجد نفسها باحثة فى فضاء الآخرين لتعويض فراغ تحسه حولها.

وكل تلك أسباب تستوجب حوارا جادا ـ واسعا ـ عميقا ـ صافيا ـ شفافا خلال السنوات الثلاث الباقية من مدة الرئاسة الحالية، حتى يستطيع الوطن أن يرسم خريطة متجددة لحياته ـ فى إطار موضعه وموقعه ـ متناسبة مع أزمنة متغيرة تحركها أشواق للرقى غير محدودة.

وتتداعى فى هذا السياق ملاحظة جاء موضعها، وذلك أن همسا شاع أخيرا حول اقتراح بتوريث السلطة فى مصر.

ومن الحق والإنصاف أن يسجل بأمانة ـ واعترافا بالفضل ـ أن المعنيين بهذا الموضوع مباشرة ـ أبدوا فيه رأيا قاطعا ومسئولا .

فقد عرض رئيس الجمهورية فى كلمات لا تحتمل التأويل، ونبرة حزم لا يظهر عليها تردد ـ نقطتين:

ـ الأولى: أن مصر بلد يختلف عن غيره من البلدان، فلا هو وطن طائفة أو قبيلة أو عشيرة أو عائلة تلح عليها فكرة توريث السلطة لسبب أو لآخر.

ـ والثانية: أن النظام الجمهورى بطبيعته وفلسفته لا يعرف «توريث السلطة» أيا كانت الحجج.

زاد على ذلك أن الوريث الذى تردد اسمه فى حديث الخلافة أبدى هو الآخر فى هذه المسألة رأيا واضحا وبينا، قائلا بأجلى عبارة أنه لم يفكر ولا يفكر فى أى منصب تنفيذى.

وذلك كلام يليق بالثلاثة: النظام ـ والرئيس ـ والابن ـ (والوطن بالطبع قبل الثلاثة).

وبالرغم مما سلف فإنه فى مناسبة انعقاد المؤتمر الأخير للحزب الحاكم، عاد اللغط مرة أخرى حول ذات الموضوع.

ومع أننى أعرف أن معظم اللغط السياسى فى مصر منفلت ، فإنه ـ قد يكون مناسبا ومن باب التحوّط ـ أن يستعيد الكل ما قاله الأب ـ صريحا، وما نفاه الابن ـ قاطعا .

وأُضيف للحق أن كل ما أسمعه عن الابن المعنى بالأمر يثنى عليه ويشهد له ـ إلا أن المحاذير فى مثل هذا الموضوع ظاهرة، وفيها ما يعكس على المستقبل ظلالا ـ لا هى تنفعه ولا هو يحتاجها.

والحقيقة أن التاريخ لا يتواصل ولا يتقدم بالتلكؤ أو التزيد، وإنما يتقدم التاريخ ويتجدد بمقدار ما تستطيع الأمم والشعوب أن تحدد من رؤاها وطموحاتها، وبمقدار ما توظف من مواردها ووسائلها، وبمقدار ما تحشد من فكرها وإرادتها، وبمقدار ما تستوعب من حقائق وأدوات عصرها، وبمقدار ما يتوافر لها على طول الطريق من استنارة وعزم فى إدارة شئون حياتها موصولة بزمانها وعالمها.

وهنا تزيد الحاجة إلى المشاركة فى الحوار والقرار.

وإذا كان لأحد أن يعرض فى هذا الأمر اجتهادا، فلعلى أتجاسر وأقترح أن يكون المنطلق ـ مشروع تصور مستقبلى تطرحه رئاسة الدولة، ويكون من حوله مدار الحوار ومجاله ـ حتى يتوصل إلى هدفه فى فسحة وقت تكفيه:

ـ مشروعا يقدم تصورا لشكل وخطوط وإجراءات الانتقال المقبل بأكبر قدر ممكن من التحديد والتفصيل حتى لا يفاجأ أحد بأن المواقيت حلت على حين غفلة، وأن الضرورات حينئذ تبيح المحظورات!

ـ مشروعا يطرح أسسا وأهدافا وضمانات يتم على أساسها الانتقال ـ (آخذا فى اعتباره أن المطلوب ليس نقلة من رجل إلى رجل وإنما من عصر إلى عصر ـ أى من شرعية مرحلة الانتقال إلى الشرعية الدائمة وبالتالى: من الفرد إلى الدستور ومن الصورة إلى القانون).

ـ مشروعا يستبعد الإحالة إلى الدستور القائم بمقولة أن بنوده فيها ما يتكفل بالمطلوب، لأن نصوص ذلك الدستور فيها من الثغرات أكثر مما فيها من الضمانات.

ـ مشروعا يرسم الطريق ويختار المعلوم، ولا يترك للارتجال ثغرة ينفذ منها المجهول فى زمن لا يتحمل العثرات، ولا ينتظر المصادفات ولا يقبل مناورة تؤخر جواب كل سؤال إلى الدقيقة الأخيرة من الساعة الأخيرة، ثم تضيع الفرص ومعها حق الاختيار.

ـ وبالزيادة على ذلك، مشروعا يعطى للأمة مثالا حيا يقدمه وطن من أوطانها تَعَوّد طول عمره أن يكون مهد البدايات، وراسم الخرائط، وكاشف الطرق.

بقى أخيرا نداء ورجاء:

ـ من فضلكم تذكروا أن الأحلام تختنق داخل الغرف المغلقة كما أن مطلب الديمقراطية لا يدير حواراته ولا يصدر قراراته همسا لا يسمعه الناس!

ـ من فضلكم لا تبخلوا على القلوب والعقول بفرصة يتفتح فيها الأمل يجدد عزما ويولد طاقة فعل.

ـ من فضلكم لا يعرقل أحد أو يعطل بما يكلف غاليا وعزيزا.

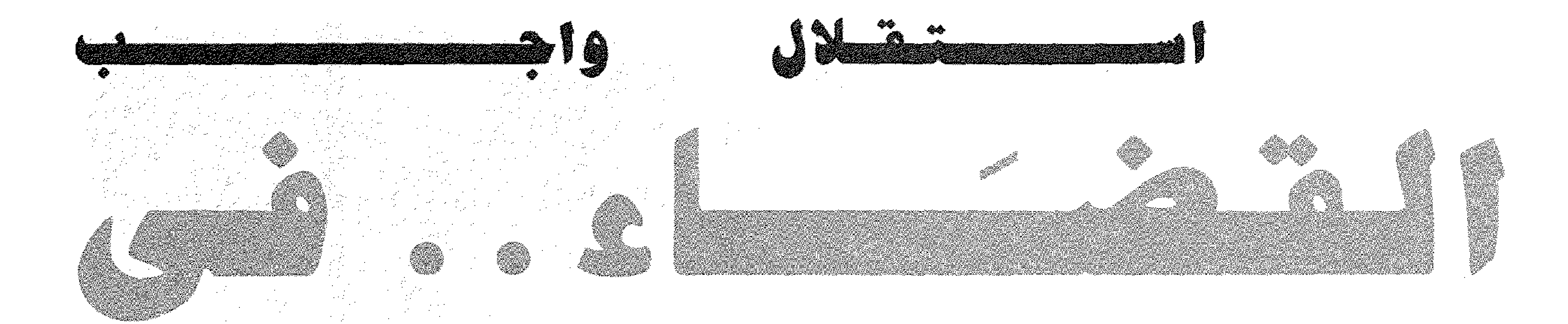
ـ من فضلكم لا لزوم لكى يتنازل طلب الحوار إلى جدل مراوغ ـ مستهتر أو مستكبر.

ـ من فضلكم دعوا المستقبل يتحرك بحرية، ودعوا المستقبل يمر بأمان، ودعوا المستقبل يبدأ الآن قبل أن يفوت الأوان.

شكرا لكم ـ وسلمتم على الدوام. ■



الغد لا يقدر ـ ولا يملك أن ينتظر صورة خامسة تزيد على ألبوم الصور السابقة لأن تحديات زمن جديد لا تحتمل استراتيجية الانتظار وسياسة التأجيل



طارق البشرى

[١]

عندما تجلس على منصة قضاء، ويقف أمامك الخصوم بمنازعاتهم يتجادلون ويتخاصمون، وكل يرد على الآخر حجته، تعرف أنهم لم يتفقوا على شىء قط إلا أنهم يطمئنون إليك، وأنهم يثقون فى أنك بالاقتناع وحده، ستحكم لأحدهما بما يدعيه على الآخر. وإذا أمكن لك أن تستطرد فى التأمل، فستعرف أنهم لولا ثقتهم فى حيدتك واستقامتك، ولولا ثقتهم فى قدرتك على أن تحكم بما تقتنع بأنه الحق والصواب، لما أتوا إليك.

والسؤال الآن هو: ما الذى يحدث إذا لم يأتوا إليك، والحال أن لكل منهم حقاً يدعيه لنفسه أو أنه يشكو من ظلم يطلب رفعه عنه، وهو فى حال ضرورة أو احتياج لاقتضاء حق يدعيه أو لرفع ظلم يعانى منه، وأنه يتكبد فى سعيه إليك جهداً ومالاً وقلقاً وانتظاراً. الذى سيحدث هو أنه سيسعى لاقتضاء حقه بيديه، أى أنه سيلجأ للعنف إن عاجلاً أو آجلاً.

من هنا يظهر أن القضاء المستقيم والمقتدر هو أساس لا يمكن الاستغناء عنه ولا بديل عنه، لكى تحل الخصومات داخل الجماعة الحضارية بالوسائل السلمية المشروعة، لأنه به وحده تتحول الخصومات من وسائل استخدام العنف لحماية الحقوق أو لاقتضائها إلى وسائل استخدام الحجج والأسانيد الحقوقية التى تعتمد على أحكام وقواعد معروفة سلفاً. وإذا انحسرت هاتان الصفتان عن القضاء وعم العلم بانحسارهما، فليس معنى ذلك أن ظلماً سيشيع ولا أن حقاً سيهضم، وإنما معناه أن أساساً من أسس تحضر الجماعة قد انهار.

إن الأمن الاجتماعى يحتاج إلى نظام قضائى مستقيم ومقتدر، وهذا النظام ليس مطلوباً فقط لكفالة الحقوق ورد المظالم، إنما هو مطلوب للأخطر وهو كفالة انتظام الجماعة فى شئونها وحفظ القدر الكافى لتماسكها واطراد سيرها، والأمر هنا أمر سمعة واطمئنان وثقة، بالمعانى الجماعية لهذه الكلمات، ويبقى لدى أفراد الجماعة الاستعداد للتحاكم ما بقيت هذا المعانى مستقرة حسب الغالب من الحالات.

وإن تنظيماً مؤسسياً أو مسلكاً سياسياً يعمل على أن يفرغ العمل القضائى من المحتوى الخاص بهذه المعانى مستغلاً أشكالها وهياكلها الخارجية ومستصحباً صواب ما اتصف به فى الماضى، إن تنظيماً ومسلكاً يعمل على ذلك، قد ينتفع فى المدى القصير بهذا الصنيع، ولكنه يكون قد هد من أسس البنية التحتية للجماعة الحضارية، ويكون قد هدم من أسس نظام الحكم ذاته. إنه يكون مثل التاجر الذى أساء استغلال الاسم التجارى بوضعه على «بضاعة» فاسدة. ولا شك أن من يبيع أثاث بيته، سيعيش شهوراً فى رغد، ولكنه لن يجد بعد ذلك حصيراً يجلس عليه، إلا أن يكون رسم نفسه أنه لن يعيش فى بيته إلا شهوراً، ثم من بعده يكون الطوفان. وهنا يتعين على الجماعة أن تنهض لتدافع عن مقوماتها.

[٢]

من أجل ذلك يثور موضوع الإصلاح القضائى، جنباً إلى جنب موضوع الإصلاح الديمقراطى، بل لعله يشغل مكاناً فى القلب من هذا الإصلاح الأخير. وإذا تأملنا فى تاريخنا فترات نهوض القضاة للدفاع عن النظام القضائى، نلحظ أنهم نهضوا فى الغالب للدفاع عن أسس الوظيفة القضائية، وذلك فى فترات كانت النظم السياسية فى ضائقة وانسدت عليها المنافذ فلم تجد إلا البنية الأساسية لبناء الدولة تقتلع من أعمدتها ما تضرب به الآخرين، حدث ذلك فى ١٩٥١ - ١٩٥٢ وفى ١٩٦٨ - ١٩٦٩، وهو يحدث الآن على مدى السنوات الأخيرة.

والشاهد أن نظم الحكم عندما تكون قوية فيما تقدمه للناس من سياسات ناجحة ونافعة، وفيما تستند إليه من مسوغات شرعية سياسية وثقافية، وفيما تشيعه لدى الناس من روح الأمل والرجاء المبنى على إرهاصات مقنعة، عندما تكون كذلك تتعامل بثقة واطمئنان وبقدر من الشجاعة، أما عندما تفقد هذه القوة، وبخاصة عندما تفقدها فى كل المجالات السابقة، إنما تكون على درجة عظيمة من الاحتياج لأن تستر سياساتها وممارساتها وأفعالها وراء آخرين، والقرار السياسى يبحث عن وجوه التخفى وراء قرارات قضائية أو رؤى فنية فى أى مجال اقتصادى أو غيره. وهى تبحث عن المؤسسات المشتهرة بالحياد والاستقلال وتعمل على أن تتسرب من خلالها وهكذا. وهذا بالدقة ما حدث ويحدث فى الفترات التى أشرت إليها آنفاً، وهو ما يدفع رجال القضاء أن ينهضوا للتمسك باستقلالهم وبثوابت تقاليدهم، كلما أدركوا أنهم يراد بهم أن يستغل ظاهر حيادهم الوظيفى لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية منحازة لصالح القابضين على الحكم.

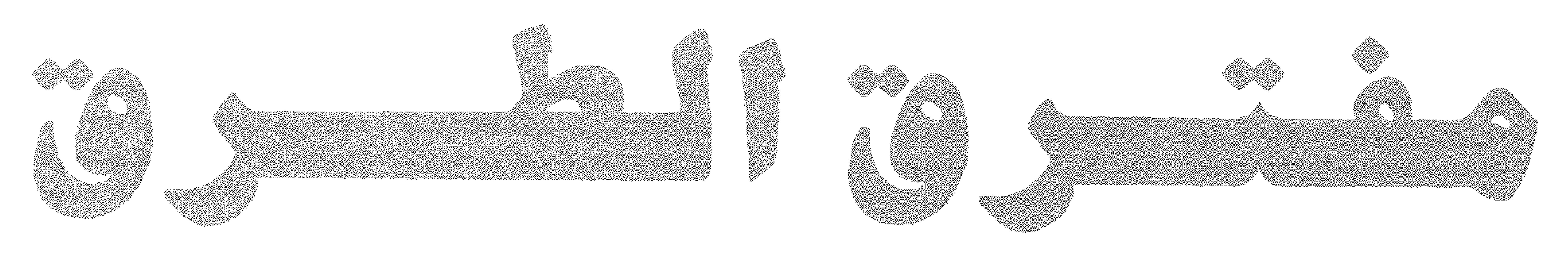
ولكى نفهم الأمر جيداً بشأن القضاء أو بشأن أية مؤسسة ذات أثر فى الحياة الاجتماعية، فإننا نتراوح بين الصورة النموذجية المثالية التى ترسم نظرياً لهذه المؤسسة حسب المأمول من أدائها، وبين الصور الواقعية التى تتراءى فى الممارسة الفعلية النثرية، والتى تتفاوت فيها درجات الصواب والخطأ ويتداخل فيها الصحيح مع الناقص. ونحن عندما نتكلم عن مؤسسات تعمل فى الواقع المعيش، علينا أن نضع النموذج المثالى بوصفه غاية تستهدف، وأن نضع بجواره ما ندركه من أحوال الحياة المعيشة.

وبمراعاة النظر الواقعى ومع تفادى عدم السقوط فى النظرة المثالية المجردة وعدم الحكم على حال نسبى بمعايير مطلقة، فإنه يظل أن الهيئة القضائية مصمم بناؤها المؤسسى بما لا يؤدى إلى واحدية فكرية ولا واحدية فى اتخاذ القرار، لأن المحاكم وحدات وحدات، تتشكل آحاداً أو أثلاثاً أو أخماساً، أو أكثر من ذلك، وكل وحدة منها ذات اتصال مباشر بالقانون الذى تطبقه وذات استقلالية فى فهمها للقانون وتفسيرها لنصوصه واستخلاص الأحكام منها.. وهى ذات اتصال مباشر أيضاً بالوقائع التى تعرض عليها وتحقيقها واستخلاص الدلالات الواقعية منها، وذات استقلال أيضاً فى هذا النظر. وأقصد بالاتصال المباشر وبالاستقلال أن فعل الجهة القضائية صاحبة التصرف والقرار هو فعل منسوب إليها وحدها، لا يأتيها من خارجها.

هناك طبعاً التسلسل الهرمى فى الوظائف، ولكنه لا يعتبر خضوعاً رئاسياً ملزماً، وهناك أيضاً الأثر المعنوى الكبير للمحاكم الأعلى على المحاكم الأدنى، واحتمالات إلغاء الأحكام الأدنى، وهناك ضغوط معنوية، وتأثيرات، ولكن كل ذلك لا ينفى وجود التعددية فى المحاكم بكثرة كثيرة، وما يعنيه ذلك من أن القبضة المركزية لا يمكن أن تتواجد بمثل ما توجد فى المؤسسات ذات البناء الهرمى والتى تقوم بأصل تكوينها النموذجى على مبدأ الخضوع الرئاسى وتنفيذ الأدنى لقرارات الأعلى.

والحاصل أيضاً أن نظام القضاء لا يقيم المحاكم على أساس أن ثمة مبادرة وحركة تلقائية تنبعث من هذه المحاكم، بمثل ما نجد لدى الهيئات الإدارية والتنفيذية، إن هذه الهيئات الإدارية هى نظم مؤسسية تنفيذية تقوم لتحقيق أهداف معينة وتبدأ بإعداد خطط التحرك وتشرع بتلقائيتها الداخلية فى بعث الحركة التى تسهم فى تحقيق ما وجدت من أجله، سواء كانت هيئات ذات

إن تنظيماً أو مسلكاً سياسياً يعمل على أن يفرغ العمل القضائى من محتواه قد ينتفع فى المدى القصير بهذا الصنيع



أهداف اجتماعية أو اقتصادية أو خدمية أو أمنية. أما القضاء فهو لا يتحرك إلا إذا تقدم إليه مدع بدعواه، هو كالطبيب لا يقترب منك إلا إذا طلبته وتنتهى وظيفته لديك فور أن تنهيها أنت. وهذا الوضع يزيد إمكانات الاستقلال لدى كل وحدة قضائية، ويزيد به تراخى تأثير المحاكم الأعلى على المحاكم الأدنى، لأنه فى أصل وظيفته لا يمكن أن تصدر إليه أوامر من أعلى مهما كان فى أدنى درجات السلم القضائى.

[٣]

إذا نظرنا إلى هيئات السلطة التنفيذية فى مصر، نلحظ أنها فى قمتها الإدارية تتكون من وزارات، والوزارات يمكن تصنيفها على أساس أن ثمة ما يسمى بالوزارات السيادية التى تعبر عن جوهر سلطة الدولة مثل الجيش والشرطة والمالية والخارجية. وثمة وزارة خدمية مثل التعليم والصحة وغيرها، وثمة وزارات اقتصادية مثل الصناعة والتجارة والزراعة والنقل وغيرها.. ولكن ثمة نوعاً رابعاً لا تمارس به الدولة سيادتها التقليدية ولا يشرف ولا يدير خدمات ولا اقتصاداً، وإنما هو ما وجد إلا لتمارس به مؤسسة الدولة المركزية سيطرتها وسلطانها على الهيئات التى كان يتعين أن تقوم على استقلال نسبى عن الدولة وأن تكون ذات إدارة ذاتية تصدر عنها ومن داخلها ولا تخضع خضوعاً رئاسياً مباشراً لسلطة الدولة. وهى وزارات تمد بها الدولة المركزية سلطانها وسيطرتها على هيئات ومؤسسات يتعين أن تكون مستقلة عنها.

ومن هذه الوزارات، وزارة العدل، التى عهد إليها أن تكون هى همزة الوصل بين السلطة التنفيذية وسلطة القضاء كما سيجىء إن شاء الله.. ومنها أيضاً وزارة التعليم العالى التى تشكل مؤسسة الإشراف المركزى على الجامعات المصرية، والجامعات يفترض أن تكون هيئات علمية وبحثية ودراسية مستقلة فى إدارتها الذاتية عن التشكيل المركزى لإدارة السلطة التنفيذية، ذلك أن الإدارة للعملية العلمية والبحثية التى تقوم بها الجامعات مع التدريس للطلبة، هذه الإدارة يفترض أن يتهيأ لها قدر من الاستقلال يمكن لها أن تنفصل عن التوجهات السياسية اليومية للدولة، لأن الفكر والبحث ـ مهما وجب ارتباطه بالواقع والاحتياجات العملية إلا أنه بوصفه فكراً وبحثاً ـ إنما يتعامل مع الأسس والجذور واعتبارات الواقع بعيدة المدى، ولا ينبغى أن يخضع لأحوال السياسة الجارية قصيرة المدى وما تجنح إليه من ذرائعية. وهذا ما يفرق بين الجامعات وبين المدارس العليا، ومع ذلك فإن الإدارة المركزية للدولة أخضعت الجامعات لسيطرتها التنظيمية ولإدارتها المباشرة من خلال وزارة التعليم العالى، فصارت جامعاتنا بذلك مدارس عليا.

وثمة وزارة الأوقاف، وهى نشأت أولاً لإدارة الأوقاف التى يكون ناظرها وفق شرط الواقفين هو ولى الأمر، ثم بعد ذلك صدر من القوانين ما يجعلها ناظرة على كل الأوقاف الخيرية القديمة واللاحقة، ومكنتها القوانين من أن تتصرف فى أعيان الأوقاف وتستبدل بها غيرها، وأن تغير وتعدل من مصارف الوقف الخيرى دون التزام بما نصت عليه حجج الواقفين. وصار ذلك نوعاً من «تأميم» الأوقاف وإخضاعها لسلطة الدولة المركزية بعد أن كانت من هيئات التمويل الأهلية. ثم أضيف إلى ذلك أن صدر من القوانين والنظم ما مكن الوزارة من سلطة ضم المساجد الأهلية التى ينشئها الأفراد والمواطنون، سلطة ضمها إلى الوزارة لكى تكون هى من يديرها ويعين الخطباء والأئمة فيها، وسيطرت بذلك على هذا النشاط الأهلى الدينى.

وثمة وزارة الشئون الاجتماعية، وهى من يشرف على كل الجمعيات الأهلية التى تنشأ بموجب قانون الجمعيات والمؤسسات الخيرية، ولها من السلطات فى التسجيل ومتابعة أنشطة الجمعيات وقراراتها وحلها ودمجها ما يؤول به الإشراف إلى حد السيطرة بموجب سلطة وصائية رسم القانون أساليبها. ومثل ذلك الإشراف الوزارى على الجمعيات التعاونية، وتتوزع الوصاية الوزارية عليها حسب نوع نشاطها، فالجمعيات الزراعية تشرف عليها وزارة الزراعة، والجمعيات الإنتاجية تخضع لإشراف وزارة الصناعة، والجمعيات الاستهلاكية تخضع لوزارة التموين والتجارة الداخلية، وجمعيات الإسكان تخضع لوزارة الإسكان والجمعيات التعليمية تخضع لوزارة التربية والتعليم.

وثمة وزارة العمل، وكانت جزءاً من وزارة الشئون الاجتماعية ثم استقلت بوزارة خاصة، وهى من يشرف على كل الأنشطة العمالية والمؤسسات العمالية والنقابات العمالية، بدءاً من تحديد النطاق النوعى لكل نقابة عمالية عامة إلى التغلغل فى شئون الاتحادات النقابية العمالية إلى ملاحظة اللجان النقابية.

ويبقى بعد ذلك من كافة الأنشطة المؤسسية الدستورية والأهلية، مجلسا الشعب والشورى اللذان يمثلان السلطة التشريعية، وهذان ينبغى أن يكونا بالانتخاب وأن يكونا مستقلين، لما لهما من مظهر أن السلطة التنفيذية تخضع لهما ولما يصدرانه من قوانين تلزمها، كما أن لهما وجهاً من وجوه الرقابة التى يفرضانها دستورياً عليها. ومن هنا نلحظ أن السلطة التنفيذية تنشئ حزبها الذى تخوض به الانتخابات التى تشرف عليها وتسيرها السلطة التنفيذية بأدواتها الأمنية والاقتصادية والإعلامية القابضة، ومن ثم تنشأ المؤسستان التشريعيتان عن طريق حزب الحكومة بما يضمن سيطرتها عليها.

وقد قصدت أن أوضح الصورة العامة وآليات العمل المؤسسى وما تلتقى به الخيوط كلها القابضة على أعنة السلطة فى الدولة والمسيطرة على قراراتها. وذلك ليبدو الوضع بالنسبة للمؤسسة القضائية فى هذا الإطار العام.

[٤]

نخطئ إذا قلنا أن وزارة العدل، لم يكن لها تداخل مع القضاء المصرى قبل العقود الثلاثة الأخيرة، أو قبل العقود الخمسة الأخيرة. لقد كان لوزارة العدل وجه إشراف على القضاء وتداخل فى إدارته منذ تقرر النظام الوزارى الحديث فى مصر من سنة ١٨٧٨ ومنذ نشأت «المحاكم الأهلية» بنظامها الحاضر فى ١٨٨٣. ولكن مصر لم تكن تتمتع بنظام دستورى يفرق بين سلطات التنفيذ والتشريع والقضاء إلا بعد ثورة ١٩١٩ مع دستور ١٩٢٣. وفى ظل هذا الدستور بقيت السيادة التشريعية لمصر ناقصة بسبب الامتيازات الأجنبية حتى عقدت اتفاقية منترو فى ١٩٣٧، وبقيت السيادة القضائية ناقصة بسبب وجود المحاكم المختلطة حتى ١٩٤٩.

ومع ذلك كانت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٣ تقرر عدم قابلية مستشار محكمة الاستئناف للعزل (دون القضاة جميعاً) ثم فى سنة ١٨٨٤ أوقف العمل بهذا الحكم حتى ١٩٠٤، فعاد مطبقاً من جديد. ثم صدر دستور ١٩٢٣ مقرراً الأصل العام من حيث عدم قابلية القضاة للعزل حسب الترتيب التشريعى الذى يصدر ومقرراً استقلال القضاة وأن لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون، وأنه ليس لأية سلطة حكومية التدخل فى القضايا (المواد من ١٢٤ إلى ١٢٧). وما إن ألغيت الامتيازات الأجنبية فى سنة ١٩٣٧ حتى أثير موضوع إصدار قانون استقلال القضاء فى شهر يوليو ١٩٣٨ وذلك عند نظر البرلمان لميزانية السنة التالية. وصدر القانون بعد ذلك فى ١٩٤٣. كما أن مجلس القضاء الأعلى بدأ تشكله من سنة ١٩٣٨.

ومن المفارقات، أن سلطة

ولكنه يكون قد هد من أسس البنية التحتية للجماعة الحضارية، ويكون قد هدم من أسس نظام الحكم ذاته.

وزارة العدل على القضاء وإدارته حتى قبل دستور ١٩٢٣، فى عهد الخديوين. كانت أوهن مما صارت إليه فى العقود الأخيرة من القرن العشرين. وذلك لأن هيئات المجتمع الأهلى فى الزمان القديم كانت أقوى نسبياً مما آلت إليه فى هذه الفترة المعيشة الآن، ولأن السلطة التنفيذية كانت فى الماضى الأبعد أخف مما صارت إليه من بعد. ويكفى أن نعرف أنه خلال خمس وسبعين سنة عين لوزارة الحقانية أو العدل ستون وزيراً من (١٨٧٨ - ١٩٥٣)، وأنه خلال ثلاثين سنة من هذه المدة وعلى طول مدة دستور ١٩٢٣ عين ثمانية وثلاثون وزيراً بمتوسط أقل من سنة واحدة لكل وزير. ولم تزد مدة أى منهم عن سنتين. وإن كثرة التداول تمنع شخصنة الوظائف وتعوق نمو ملكات الاستبداد. وأنه فى ربع القرن الأخير حتى اليوم تولاها وزيران فقط، فى فترة حكم سياسى تشخصنت فيها أغلب الوظائف القيادية واندمجت فيها الوظيفة فى شخص شاغلها.

ولا أظن أن هيمنة فعلية على القضاء المصرى من قبل السلطة التنفيذية ممثلة فى وزارة العدل قد بلغت القدر الذى بلغته فى العقدين الأخيرين، وفى ظل العمل بقانون السلطة القضائية الذى صدر برقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ولا يزال معمولاً به. ذلك أن وزارة العدل سلكت فى هذه الفترة فى إدارة القضاء المصرى مسالك فعلية تعتمد على الاختيارات الشخصية، وعلى تأليف قلوب من يجدى معهم هذا الصنيع، وبالوسائل المؤثرة ذات الفاعلية بالنسبة لمن يكون مهيأ لذلك، ومن المداخل ذات الأثر بالنسبة لكل صاحب مدخل. وكل ذلك يراعى فيه المواقع الوظيفية القضائية ذات الأهمية الخاصة بحكم ما يكون مناطاً بها من صلاحيات فى الاختصاص الوظيفى تجعل لهذا الموقع أهمية خاصة فى نظر قضايا معينة أو استخدام سلطات ولائية ذات اعتبار مؤثر فى أنشطة نقابية أو انتخابية أو أمنية وجنائية أو غير ذلك.

إن الخيارات التى تمارس فى هذا الشأن إنما يمارسها وزير العدل بما خوله القانون الحالى من سلطات واسعة فى إدارة العملية القضائية، وهذه السلطات هى ما يتمثل فيها تسلط السلطة التنفيذية على القضاء.

لقد صارت السلطة التنفيذية ذات سيطرة منفردة على مقدرات كل شىء، وصارت قيادتها الفردية المتفردة ذات إرادة مطلقة، وصارت وزارة العدل من الارتباط اللصيق بقيادة الدولة السياسية ذات الوجود الدائم المسيطر، وصار لدى الوزارة من القدرات الإدارية والمالية وأنماط الخبرات فى السيطرة وتأليف القلوب، صار كل ذلك مما يشكل خطراً حالاً على أعمال القضاء، وصار أكثر من ذلك مما يشكل خطراً على مستويات التقاليد والأعراف والمستويات العلمية والفنية الرصينة التى كان يلفها القضاء بتراكم الجهود لأكثر من قرن من الزمان.

[٥]

إن دستور ١٩٧١ نص على أن «السلطة القضائية مستقلة»، وعلى أن «القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة»، كما نص على أن «القضاة غير قابلين للعزل»، وهى نصوص تماثل وتزيد على ما كان نص عليه دستور ١٩٢٣، بالنسبة لاستقلال القضاء وحصانة القضاة فى عملهم القضائى. ولكن قانون السلطة القضائية الذى صدر فى ١٩٧٢ لم يتوخ الطاعة لأحكام الدستور فيما رسمه لقنوات العمل وتوزيع السلطات داخل الهيئة القضائية. أكاد أقول أنه لم يلتزم بالنزاهة فى هذا الشأن، لأنه أقام من وزير العدل، وهو من السلطة التنفيذية، مديراً للقضاء فى الكثير من جوانب هذا العمل، ولا يجادل أحد فيما أظن أن إدارة العمل هى جزء من «التدخل فى شئونه»، ولا أن وزارة العدل هى فرع من السلطة التنفيذية.

ونحن إذا قرأنا قانون السلطة القضائية بتسلسل مواده، نجد أن المادة ٥ تجعل تشكيل المكتب الفنى لمحكمة النقض بقرار من وزير العدل (بعد موافقة مجلس القضاء وترشيح رئيس النقض) بمعنى أن له سهما فى اختيار هيئة المكتب فلا يكفى موافقة مجلس القضاء، والمادة ٦ تجعل قرار وزير العدل هو من يحدد مكان انعقاد دائرة لمحكمة الاستئناف فى غير مقرها الأصلى (بعد طلب رئيس المحكمة أو أخذ رأى الجمعية العامة)، والمادة ٩ تجعل وزير العدل هو من يندب رئيس كل محكمة من المحاكم الابتدائية من بين مستشارى محكمة الاستئناف (بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى) ولمدة سنة تجدد، وهذا من أخطر السلطات التى تتيح لوزير العدل الهيمنة على المحاكم الابتدائية كلها، فهو من يختار لها رئيسها ولا تشاركه فى ذلك الجمعية العامة للمحكمة التى ينتمى إليها المستشار المختار، ورأى مجلس القضاء الأعلى استشارى فقط يمكن مخالفته، والندب لمدة سنة قابلة للتجديد برغبة الوزير، مما يشكل ضغطاً مستمراً على شاغل الوظيفة.

والمادة ١٢ تجعل قرارات تخصص القضاة بيد وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء، والمادة ١٣ تجعل وزير العدل هو من ينشئ المحاكم الجزئية بعد موافقة الجمعية العامة للمحكمة الابتدائية. والمادة ٢٤ تجعل وزير العدل هو من يشكل النيابة العامة لمحكمة النقض بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى. والمادة ٢٦ تنص صراحة بالنسبة للنيابة العامة «رجال النيابة تابعون لرؤسائهم بترتيب درجاتهم ثم لوزير العدل» فهى تجعل وزير العدل متبوعاً بنص القانون من كل أعضاء النيابة العامة.



وبالنسبة للجمعيات العامة للمحاكم فهى حسب حكم المادة ٣٢ تنعقد كل منها بدعوة من رئيسها أو ثلث أعضائها «أو بناء على طلب النيابة العامة» التابعة لوزير العدل، وجمعيات المحاكم الابتدائية تبلغ قراراتها للوزير وله أن يعترض عليها ويعيدها إلى الجمعية التى أصدرتها فيما «لا يرى الموافقة عليه من قراراتها لإعادة النظر فيها»، وله أن يعرض الأمر بعد ذلك على مجلس القضاء الأعلى (المادة ٣٦).

والمادة ٤٤ تنص على أن رئيس الجمهورية هو من يعين رئيس محكمة النقض «بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى»، ولا قيد على رئيس الجمهورية فى ذلك إلا أن يكون من يختاره رئيساً هو من بين نواب محكمة النقض وهم عشرات من المستشارين. ورأى المجلس الأعلى للقضاء بالنسبة له رأى استشارى لا يلزمه.

وهو حكم عجيب لأن تعيين من دون رئيس النقض سواء كانوا نواب رئيس النقض أو رؤساء محاكم الاستئناف يشترط فى القرار الجمهورى الصادر بتعيين أى منهم أن يكون «بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى» أى أن المجلس يشارك رئيس الجمهورية فى الاختيار. ومن جهة أخرى فإن الأصل والأوفق أن تكون الجمعية العامة لمستشارى أى محكمة هى من يختار رئيس المحكمة ونواب الرئيس وليس مجلس القضاء الأعلى الذى يتشكل من سبعة رؤساء من القضاء كله.

ونلحظ أن المواد ٤٥، ٧٨، ٧٩، ١٢١ تقضى بأن إدارة التفتيش القضائى للمحاكم وإدارة التفتيش القضائى للنيابة العامة يتشكل كل منها فى وزارة العدل بحسبانهما من أجهزة الوزارة، ومن المعروف أن إدارات التفتيش هى من يتابع أعمال القضاء ورجال النيابة وهى من يضع التقارير عنهم وغير ذلك، مما له شأنه وأثره البعيد بالنسبة لرجال القضاء والنيابة.. وهو ما يعطى وزارة العدل نفوذاً هائلاً على أعضاء السلطة القضائية. ولوزير العدل أن يندب من مستشارى الاستئناف إلى وظيفة مستشار بالنقض ومن محكمة استئناف إلى محكمة استئناف أخرى ومن محاكم الاستئناف إلى النيابة العامة، وكذلك قضاة المحاكم الابتدائية.

ووزير العدل هو من يصدر قرارات تنظيم العمل القضائى فى أثناء الإجازات، وهو من يصدر لائحة تنظيم التفتيش القضائى، وهو من ينظم الخدمات الصحية والاجتماعية للقضاة، وله دوره فى إجراءات تأديب القضاة، والمادة ٩٣ تنص «لوزير العدل حق الإشراف على جميع المحاكم والقضاة» وله حق الإشراف والرقابة على أعضاء النيابة العامة (المادة ١٢٥).

[٦]

هذه هى مجمل السلطات التى يملكها وزير العدل الشاغل للمنصب السياسى الحزبى والذى يمثل السلطة التنفيذية، هذه هى مجمل سلطاته على السلطة القضائية فى القسم الأعم الأغلب منها التى أوجب الدستور أن تكون

من يبيع أثاث بيته، سيعيش شهوراً فى رغد، ولكنه لن يجد بعد ذلك حصيراً يجلس عليه،

سلطة مستقلة، وهذه هى سلطاته على القضاة الذين أوجب الدستور ألا يكون ثمة سلطان عليهم لغير القانون وألا يجوز التدخل من أية سلطة فى شئون العدالة التى يمارسونها. وهذا هو ما يضع أمام القارئ غير المتخصص فى القانون ولا فى شئون القضاء، يضع أمامه الصورة التى استوجبت من القضاة قومتهم التى نراها الآن.

ومطالب رجال القضاء فى هذا الشأن هى أن يخلى بين السلطة التنفيذية وبين شئون القضاء، وأن جمعياتهم العمومية هى صاحبة الشأن فى اختيار الرؤساء الذين يصدر بتعيينهم من بعد قرار من رئيس الدولة، وأن تكون إدارة شئونهم والتفتيش وغيره تابعة لمجلس القضاء الأعلى، وهى جميعاً مطالب ليست جديدة إنما درست وأعدت مشروعات قوانين بها، تعديلاً لقانون السلطة القضائية، ووضعت لها الشروح والمذكرات الإيضاحية على مدى السنوات العشرين الماضية، ومن ذلك ما أثاره مؤتمر العدالة فى سنة ١٩٨٦ وما تثيره دائماً مجلة القضاء والدوريات التى تصدر عن نادى القضاة طوال هذه المدة.

والحاصل أن ما زاد الأمر أهمية الآن، أنه بعد أن حكمت المحكمة الدستورية فى يوليو ٢٠٠٠ بوجوب الإشراف الكامل لأعضاء الهيئات القضائية على العمليات الانتخابية وإلا تكون باطلة بموجب حكم الدستور وتكون القوانين المخالفة لحكم الإشراف الكامل قوانين باطلة أيضاً. بعد ذلك جرت انتخابات ٢٠٠٠ لمجلس الشعب، دون أن يتمكن القضاء من إسباغ ولايته الكاملة على العملية الانتخابية، وظهر بها ما ظهر من عوار، وكشف هذا العوار كثرة الطعون الانتخابية التى قدمت إلى محكمة النقض وإلى محكمة القضاء الإدارى أثناء عملية الانتخاب وبعدها، وما أسفرت عنه أحكام النقض فى هذا الشأن. وقد أقبل موسم انتخابات جديد فى نهاية ٢٠٠٥، يلتقى فيه انتخاب رئيس الجمهورية مع انتخابات مجلس الشعب. ومن ثم نهض رجال القضاء، بدافع من حرصهم على تأدية واجبهم الدستورى فى الإشراف الحقيقى على الانتخابات، إلى المطالبة بالضمانات والإجراءات التى تمكنهم من القيام بهذا الواجب، تعديلاً لقانون مباشرة الحقوق السياسية وما رسم من إجراءات وتعديلاً لقانون السلطة القضائية.

وفى نهاية هذا الحديث أود أن أوضح أربعة أمور يمكن أن نعتبرها هوامش على هذا الحديث:

أولاً: إن قانون مجلس الدولة المعمول به الآن كان صدر برقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢. ومجلس الدولة بنص دستور ١٩٧١ يعتبر هيئة قضائية مستقلة طبقاً للمادة ١٧٢، ويختص بنوع من المنازعات هى المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية، ونص قانون المجلس فى مادته الأولى على أنه هيئة قضائية مستقلة، ولم يرد به أى حكم يجعل لوزارة العدل دوراً فى الإدارة أو الإشراف عليه. والسلطات الإدارية الخاصة بالمحاكم وبالدوائر القضائية وبالنقل والندب وغير ذلك موزعة على أجهزة رئاسية فى المجلس، سواء رئيس مجلس الدولة أو المجلس الخاص للشئون الإدارية الذى يتشكل من أقدم سبعة أعضاء بالمجلس، أو الجمعيات العمومية للمستشارين ولأعضاء المجلس. وما أكثر الجمعيات العمومية بالمجلس، ثمة جمعية عمومية لمستشارى المحكمة الإدارية العليا وثمة جمعية عمومية لمحكمة القضاء الإدارى، وثمة جمعية عمومية للمحاكم الإدارية، وجمعية عمومية للمحاكم التأديبية وجمعية عمومية لقسمى الفتوى والتشريع.

ثم هناك الجمعية العمومية لمجلس الدولة والتى تتشكل من جميع المستشارين بالمجلس بالأقسام المختلفة، وهذه الجمعية العامة أو «الجمعية الأعم» هى من يرشح رئيس المجلس ونواب رئيس المجلس ووكلاء المجلس ويعينون جميعاً بقرار من رئيس الجمهورية، وترتد أقدمياتهم إلى تاريخ ترشيح الجمعية العمومية، كما أنها الجمعية التى جرى العمل على أن تدعى للاجتماع للنظر فى الشئون العامة التى تهم المجلس، وهى الجمعية التى تصدر اللائحة الداخلية المنظمة لعمل المجلس.

وكل جمعيات المجلس تجتمع بطلب من رئيسها أو بناء على طلب خمسة فقط من أعضائها بالنسبة للجمعية العامة للمستشارين، أو بناء على طلب ثلاثة فقط من أعضائها بالنسبة للجمعيات الأخرى. وكل ذلك دون أن يكون له أى علاقة بوزارة العدل. إلا أن مجلس الدولة يمثل بالعضوين الأقدم منه فى المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذى يرأسه نظرياً رئيس الجمهورية وينوب عنه دائماً وزير العدل.

ومن ذلك يبين أن لدينا فعلاً نموذجاً لتنظيم قضائى منفصل تماماً عن إدارة وزارة العدل، وما أحرى أن يكون ذلك شأن التنظيم القضائى الأم «الذى يشمل تسعة أعشار الهيئة القضائية». ومجلس الدولة لا يمكن أن يكون مستقلاً وحده دون التنظيم القضائى الشامل.

ثانياً: من بين ما يطالب به القضاة فى تعديل قانون السلطة القضائية هو أن يتضمن القانون أحكاماً تتعلق بنادى القضاة، ليكون النادى من بين الهيئات التى ينظمها هذا القانون، بحسبانه الهيئة التى تجمع جميع رجال القضاء والنيابة العامة، وباعتبار أن النادى من الناحية التاريخية والممارسة الواقعية هو من تتشخص فيه روح انتماء القضاة إلى جماعتهم القضائية، وهو ما كان دائماً منذ أربعينيات القرن العشرين يشكل الحارس الفعلى لاستقلال القضاة ولحمايتهم من أية غوائل تهب على القضاء من خارجه. والحقيقة أن نادى القضاة كان دائماً يقوم بهذا الواجب فى حراسة العمل القضائى وفى الوقت نفسه لا يتدخل فى إدارة شئون المحاكم مما تختص به هيئات إدارة هذا الشأن وجمعياته العمومية للقضاة ومجلس القضاء الأعلى.



وأتصور أن ثمة أنشطة لوزارة العدل ذات فوائد جمة للقضاء والقضاة، وأنه إن تضمن القانون نصوصاً عن النادى وصار من هيئات السلطة القضائية بنص القانون صراحة، فيمكن أن يكون لهيئة النادى دور كبير بشأن هذه الأنشطة مثل مراكز الدراسات القضائية وهيئات الخدمات الاجتماعية والصحية بطريق الاشتراك فى التمثيل أو غير ذلك. وخاصة أن من يشرف على هذه الأنشطة فى وزارة العدل هم من كبار رجال القضاء وعلمائه ومنهم من كان من أبرز شخصيات نادى القضاة، وأن تداخل الخبرات والشخصيات هنا وثيق وحميم حسبما أعرف من خبرتى الخاصة فى هذا الشأن.

ثالثاً: إن نص المادة ٨٨ من الدستور هو ما يوجب أن يكون الإشراف على الانتخابات من أعضاء الهيئات القضائية. والهيئات القضائية المسماة بذلك فى الدستور ذاته هى «المحاكم، التى تكون السلطة القضائية طبقاً للمادة ١٦٥. ومجلس الدولة حسبما ورد بالمادة ١٧٢، والمحكمة الدستورية حسبما ورد بالمادة ١٧٤ من الدستور أيضاً. وعلى هذا الأساس كانت اتجهت أحكام لمحكمة النقض فى الطعون الانتخابية لمجلس الشعب إلى أن الفهم الدستورى يوجب ألا يشارك فى هذا الإشراف من لم يكن عضواً بواحدة من هذه الهيئات الثلاث.

إلا أن وزارة العدل عرضت على المحكمة الدستورية طلب تفسير تشريعى لماهية الهيئات القضائية وهل تقتصر على الهيئات الثلاث المذكورة آنفاً أم تشمل أيضاً محامى هيئة قضايا الدولة وأعضاء هيئة النيابة الإدارية، فانتهت المحكمة الدستورية فى ٧ مارس ٢٠٠٤ إلى ترجيح التفسير الموسع والذى يضم هاتين الهيئتين بموجب عضويتهما بالمجلس الأعلى للهيئات القضائية طبقاً للقانون الذى حدد هذه العضوية. إذ كان القانون شكل المجلس من هذه الهيئات جميعها فضلاً عن وزير العدل ورئاسة رئيس الدولة للمجلس. واستفادت المحكمة الدستورية المعنى المقصود من نص الدستور بما ورد فى القانون من أحكام. وهذا هو ما عليه العمل فى الدوائر الحكومية الآن.

رابعاً: يقال ممن يهاجمون حركة القضاة أنهم لا يريدون أن يشرفوا على الانتخابات، رغم أنه واجب دستورى عليهم ألا يتخلوا عنه. وأظن أن هذه الصياغة معكوسة وتتضمن مغالطة. لأن مطالب القضاة أن تهيأ لهم إمكانات الإشراف الصحيح والنزيه والحقيقى. ومن ثم فهم بهذه المطالب أكثر حرصاً على أداء واجبهم الذى يريدونه أميناً وصادقاً. والسؤال هو: هل يستقيم وصف من يؤدى عمله بشرف أنه ممتنع عنه، ووصف من لا يريد توفير إمكانات الإشراف الحقيقى بأنه هو من يطيع الدستور. الخلاف ليس على أصل العمل ولكنه خلاف على نزاهته. ■

إلا أن يكون رسم لنفسه أنه لن يعيش فى بيته إلا شهوراً، ثم من بعده يكون الطوفان.

"النذير العريان" .. فى

محمد سليم العوا

[١]

تقول العرب لكل منذر بحق إنه «النذير العريان»! ذلك أن الرجل فى البادية كان إذا أراد إنذار قومه تجرد من ثيابه وأشار بها، ليبدو شأنه عن بعد، فيستعد قومه لما يخوفهم منه. وأصل المثل - فيما يزعمون - أن عوف بن عامر اليشكرى ضرب بسيفه رجلاً من خثعم (قبيلة مشهورة) فى معركة من معارك العرب قبل الإسلام، فقطع يده وضرب امرأته فقطع يدها فأسرع الرجل إلى قومه فأنذرهم، فضرب به المثل فى صدق الخبر.

وفى بعض روايات الحديث النبوى أن رجلاً لقى جيشاً يريد الإغارة على قومه، فسلبوه وأسروه، فانفلت إلى قومه فاقبل عليهم عارياً ليس عليه ثياب ينذرهم قرب العدو منهم، فصدقوه! وفى كتب الأمثال، وشروح الحديث، قصص أخرى ينسب المثل إليها: فقد ذكره النبى ﷺ فى حديث متفق عليه. وفى المعاجم أن الإنذار أكثر ما يستعمل فى التخويف!!

وهذا هو الذى فعله، بالرأى العام المصرى، التقرير السنوى الأول للمجلس القومى لحقوق الإنسان الذى صدر فى منتصف شهر أبريل الماضى ليعرض حالة حقوق الإنسان فى مصر من فبراير ٢٠٠٤ إلى فبراير ٢٠٠٥. وأعنى بما فعله التقرير: أنه حمل رسالة تخويف واضحة من المستوى الذى تدنى إليه التعامل الحكومى مع حقوق الإنسان فى مختلف المجالات.

[٢]

والمجلس القومى لحقوق الإنسان أنشئ بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٣؛ وصدر بتشكيله قرار رئيس مجلس الشورى رقم (١) لسنة ٢٠٠٤. وهو يضم خمسة وعشرين عضواً سوى الرئيس ونائبه. ومن هؤلاء الأعضاء ست سيدات، وأربعة من أعضائه من الأقباط (منهم سيدتان)، وفى أعضائه صحفيون، ورجال قضاء سابقون، وأساتذة جامعيون، ونشطاء فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وأعضاء فى مجلس الشعب وفى مجلس الشورى، فهو يضم عينة ممثلة لقطاعات عديدة من المعنيين بحقوق الإنسان، بعضهم لا يمكن حسابهم على الحكومة، أو حزبها الوطنى، أو ضمن الموالين لتوجهاتها أو توجهات الحزب. أما الرئيس ونائبه فهما الأستاذ الدكتور بطرس بطرس غالى، والأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد على التوالى، وكل منهما غنى عن التعريف به: شهرة ونشاطاً ومناصبَ حاليةً وسابقةً.

وللمجلس مهام وأهداف واختصاصات حددها قانونه من بينها «إصدار تقارير عن أوضاع وتطور جهود مصر فى مجال حقوق الإنسان على المستويين الحكومى والأهلى». وهو مكلف وفقاً للمادة (١٣) من القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ بأن «يضع تقريراً سنوياً عن جهوده ونشاطه يضمنه ما يراه من اقتراحات فى نطاق اختصاصه، ويرفع هذا التقرير إلى رئيس الجمهورية وإلى كل من رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى».

وإعمالاً لهذا النص صدر التقرير الأول الذى نحاول قراءته فى هذه الصفحات.

[٣]

يقع التقرير فى ٣٤٩ صفحة، وهو مقسم إلى ستة فصول آخرها خاص بالتوصيات التى استغرقت عشرين صفحة. والفصول الثلاثة الأولى موزعة على بيان مساهمات مصر فى إقرار الشرعية الدولية والإقليمية لمبادئ حقوق الإنسان (الفصل الأول)؛ ورسم الإطار الوطنى/الإقليمى/الدولى لإنشاء المجلس (الفصل الثانى)؛ وإنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان (الفصل الثالث).

ومما خلت منه هذه الفصول، وكان يجب أن تتضمنه، نص قانون إنشاء المجلس رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٣، ونص قرار رئيس مجلس الشورى بأول تشكيل له، وهو القرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٤، ونص النظام الأساسى للمجلس.

فالوقوف على هذه الوثائق القانونية الثلاث يلقى ضوءاً مهماً على المجلس بوجه عام، ويمكِّن من الحكم على مدى نجاحه فى أداء مهمته التى ناطها به قانونه فى السنة الأولى من عمره المديد - بإذن الله - ويتيح للقارئ الوقوف على التوجهات التى حكمت عمل المجلس وجعلت تقريره الأول يأتى على الصورة التى هو عليها.

وقد خصص التقرير فصله الرابع لأنشطة المجلس، وهو أطول فصول التقرير وأهمها من حيث الوقوف على الوضع الحقيقى لمدى احترام الممارسة الفعلية لحقوق الإنسان.

والفصل الخامس أفرده التقرير لأوضاع حقوق الإنسان فى مصر خلال عام ٢٠٠٤.

وهذان الفصلان يمثلان صلب التقرير وعموده الفقرى، وما فيهما من معلومات هو الذى يعنى المشتغلين بحقوق الإنسان فى مستوياتها كافة: الأكاديمية والعملية والحقوقية والأمنية وغيرها. ولذلك استحقا أن نصرف إليهما العناية التى تستحقها الموضوعات والحقائق التى يقدمانها إلى القارئ، ومن قبله إلى رئيس الجمهورية ورئيسى مجلسى الشعب والشورى. والوقوف على المعلومات الخطيرة، الواقعية، الواردة فى هذين الفصلين يجعلنا نطالب بتعديل نص المادة (١٣) من القانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ بحيث يتضمن وجوب تقديم التقرير السنوى للمجلس إلى النائب العام، واعتباره إبلاغاً عما يتضمنه من وقائع تشكل جرائم جنائية، وبحيث يوجب هذا الإبلاغ الأمر بالتحقيق فى هذه الوقائع فور تلقى النائب العام للتقرير. وبغير ذلك يبقى الجهد الكبير المبذول فى التقرير جهد «جمع معلومات» يؤدى إلى مزيد من التخويف للعامة - من الاهتمام بالشأن العام عندما يطالعون ما يثبته التقرير من أنواع الإهانة وصنوف العذاب التى تلحق من يبدى مثل ذلك الاهتمام. وأعتقد، مخلصاً، أن المجلس يطمح إلى دور أكثر جدية وإيجابية من دور «المخوِّف العام» الذى قد يلعبه تقريره الأول لو بقيت الجرائم المذكورة فيه بلا تحقيق، وظل مرتكبوها طلقاء بلا محاكمة.

[٤]

لا يسع المطالع للفصل الرابع من التقرير إلا أن يبدى إعجابه بتنوع النشاطات التى مارسها المجلس القومى لحقوق الإنسان، وبالأسبقيات التى وضعها المجلس بنفسه لنشاطه. فقد حدد المجلس أولوياته فى سبع نقاط أولها: العمل على إنهاء حالة الطوارئ والتشريعات التى تخالف أو تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان. وآخرها: السعى إلى توطيد العلاقات وتبادل الخبرات مع المؤسسات الوطنية المماثلة، والمنظمات الدولية المعنية، وآليات التعاون مع لجنة حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة، وتنسيق الدعم المادى والفنى على المستوى الدولى، ودراسة تحفظات مصر على المواثيق الدولية، والنظر فى انتهاك حقوق المصريين فى الخارج والعناية ببحث قضايا فلسطين والعراق، والأوضاع الإنسانية فى إقليم دارفور بالسودان، وقضايا معاداة السامية، وازدراء الأديان.

ودون الوقوف عند ترتيب هذه الأولويات، التى لابد أن يختلف الرأى حول أيها يجب أن يتقدم سواه، فإن من اللافت للنظر أنها اشتملت على إعطاء أسبقية لتصفية أوضاع المحتجزين فى إطار قانون الطوارئ، والقضاء على كل أشكال التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة والحاطة بالكرامة، وإلغاء العقوبات السالبة للحرية فى قضايا النشر والرأى، ومشكلات فصل العمال، ومشكلات عدم تكافؤ الفرص وانعدام الشفافية فى الوصول إلى الوظائف العامة بسبب انتشار الوساطة والمحسوبية...

وهذه كلها مشكلات حقيقية لو استطاعت نشاطات المجلس، أو توصياته إلى الجهات القادرة على اتخاذ القرار، أن تحلها أو تخفف من آثارها الثقيلة على كاهل المواطنين، لتغير المناخ العام فى البلاد تغيراً حقيقياً نحو حالٍ أفضل مما يعيشه الناس اليوم، ولساهم ذلك فى تحقيق الإصلاح الذى أوشك أن يصبح كالعنقاء: يُسمع بها ولا تُرى!

ومن أهم ما درسه المجلس، وإن لم يقل لنا التقرير إلام انتهت تلك الدراسة، موضوع الضوابط الإجرائية والموضوعية لنظام الحبس الاحتياطى، ونظام المنع من السفر.

لقد تحول الأول إلى نظام هادم لقاعدة «الأصل فى الإنسان البراءة»، وأصبح تطبيقه فى كثير من الحالات مجافياً للأساسيات المتفق عليها دولياً فى مجال السياسة الجنائية. وتحول الثانى إلى قيد



المجلس القومى لحقوق الإنسان يطمح إلى دور أكثر جدية وإيجابية من دور «المخوِّف العام» الذى قد يلعبه تقريره الأول لو بقيت الجرائم المذكورة فيه بلا تحقيق، وظل مرتكبوها طلقاء بلا محاكمة



مسألة حقوق الإنسان!

أهم ما درسه المجلس الضوابط الاجرائية والموضوعية لنظام الحبس الاحتياطى، ونظام المنع من السفر

غير محدود على الحق الدستورى فى التنقل والسفر ولاسيما إذا لاحظنا أن الأحكام الصادرة من القضاء الإدارى بإلغاء قرارات المنع من السفر كثيراً ما لا تجد اليد القادرة على تنفيذها، وأن هناك منعاً تمارسه جهة الإدارة (وزارة الداخلية) ومنعاً يصدر به قرار من النيابة العامة، وهذا قد يستمر لسنوات عدة ثم يصدر حكم بالبراءة يتبين منه أن المنع كان أصلاً على أساس واهٍ من ظنون وتوهمات، أو كان على غير أساس على الإطلاق. وقل مثل ذلك وأكثر فى الحبس الاحتياطى الذى لا يقف أثره عند المحبوس (المتهم) بل يمتد إلى عائلته وأولاده وعمله إن كان موظفاً أو مهنته إن كان ذا مهنة حرة... فضلاً عن سمعته وما تتعرض له كرامته فى أثنائه من مهانة وإزراء.

وتعرض المجلس القومى لحقوق الإنسان لهاتين القضيتين الشائكتين شجاعة تحسب له، وتحمد؛ ولكن الذى يتطلع الناس إليه هو قرارات وقوانين تذهب بالأوضاع الجائرة القائمة وتحل محلها نظماً عادلة.

[٥]

وتضمن الفصل الرابع أيضاً دراسة للشكاوى التى تلقتها اللجنة التى أنشأها المجلس القومى لحقوق الإنسان لهذا الغرض بهدف أن تكون، على حد تعبير التقرير، «مرصداً لحقوق الإنسان فى مصر».

أنشئت لجنة الشكاوى فى ٢٠٠٤/٢/١٨، وتلقت فى المدة من ٢٠٠٤/٤/٢٥ إلى ٢٠٠٤/١٢/٣١ أربعة آلاف وثمانمائة وخمسين شكوى وصل منها بالبريد نسبة ٥٤,٣٪ وبالفاكس نسبة ٦,٨٪ وبالبرقيات نسبة ١,٧٪ وبالحضور شخصياً إلى مقر المجلس نسبة ٣٧,٢٪. وأورد التقرير أن أسباب ارتفاع نسبة الشكاوى البريدية: تعذر حضور بعض أصحاب الشكاوى للمجلس بسبب احتجازهم فى السجن، أو بسبب التخوف من حدوث تداعيات ومخاطر على حياة أصحاب الشكاوى وأمنهم إذا حضروا بأنفسهم، مثل اعتقالهم أو احتجازهم أو التنكيل بهم من قبل الأجهزة والموظفين العموميين المشكو فى حقهم؛ أو بسبب بعد مقار إقامتهم عن القاهرة وارتفاع تكلفة الانتقال والسفر. ولاحظ التقرير أن البريد على الرغم من أهميته فإن وصول الرسائل داخل القاهرة يستغرق من ٥ إلى ٨ أيام!

أما الشكاوى التى أرسلت إلى عنوان آخر، مثل مجلس الشورى والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان فقد استغرق وصولها إلى المجلس مدة إضافية أخرى تراوحت من ١٠ إلى ١٥ يوماً. ولا يمارى أحد فى أهمية الزمن بالنسبة لمن يشعر بانتهاك حقوقه الإنسانية أو العدوان عليها أو إهدارها، وما ذكره التقرير عن طول الزمن الذى يستغرقه وصول الشكاوى البريدية إلى المجلس عائق حقيقى يحول دون الوقوف على انتهاك الحقوق والعدوان عليها فى وقت مناسب. وهو يقتضى تنبيهاً جاداً من الوزير المسئول عن المواصلات والاتصالات إلى الشركة القائمة على أمر الخدمة البريدية، لأن حق الإنسان فى المعلومات حق أصيل معترف به عالمياً، وتخلفنا فى نطاقه نقيصة لا يسوغها شىء ولا سبب لها إلا الكسل فى العمل والإهمال فى أدائه.

وقد أشار التقرير إلى ارتفاع تكلفة استخدام الفاكس وأن هذا أدى إلى عدم إرسال صور المستندات والوثائق المؤكدة لجدية الشكوى مما كان يؤدى إلى تأجيل إحالتها للجهات المعنية إلى أن ترد تلك المستندات إلى المجلس بوسيلة أخرى غير الفاكس.

وارتفاع تكلفة السفر، وتكلفة استخدام الفاكس عوائق قد تحول دون وصول الشكوى إلى المجلس فتضيف إلى عبء الإحساس بالظلم عبء الإحساس بعدم القدرة على الشكوى منه!

ويشكو التقرير من الحرج الذى وقع فيه المجلس أمام بعض المسئولين فى الجهات الأمنية وجهات الإدارة المحلية عندما أحال إليهم شكاوى تبين أن لانتهاك الحقوق فيها أسباباً لم يذكرها الشاكون.

والواقع أن هذا الشعور بالحرج يعبر عن رقة بالغة، لا تلائم العمل فى مجال حقوق الإنسان والدفاع عنها، من جانب المسئولين فى المجلس. فالأصل أن تعامل جميع الشكاوى بجدية بالغة، وإذا اعتاد الناس أن شكاواهم الصادقة يستجاب لها برفع الظلم عنهم، وأن الشكاوى الباطلة لا يلتفت إليها، فسوف تقل تدريجياً الشكاوى الباطلة ويترسخ لدى الجهات الأمنية وجهات الإدارة المحلية أكبر قدر ممكن من مفاهيم احترام حقوق الإنسان نتيجة الجدية التى يتعامل بها المجلس مع الشكاوى بأنواعها كافة.

ومن الغريب أن الشكاوى التى رأى التقرير أنها لا تدخل فى اختصاص المجلس، وفقاً للفلسفة والضوابط التى يضعها لنفسه فى مجال عمله، احتلت المرتبة الأولى فى نسبة الشكاوى التى وصلت إليه فقد بلغ عددها (١٦٤٦) شكوى ونسبتها المئوية ٣٥٪ من إجمالى الشكاوى الواردة إلى المجلس. ولعل هذه الملاحظة تقتضى من المجلس أن يعيد النظر فى فلسفة عمله وضوابطها لكى يتسع نطاقها بحيث يقدم للأفراد ما يشعرون أنهم أحوج إلى الحماية فى نطاقه بدلاً من احتماء المجلس وراء قواعد اختصاص صنعها لنفسه بنفسه!

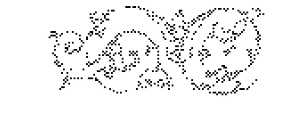
[٦]

فإذا أردنا أن نعرض أمثلة لأنواع انتهاك حقوق الإنسان التى أوردها التقرير فإن الاعتقال مثلاً كان محلاً لـ (٤٢٥) شكوى ادعى أصحابها تعرضهم أو تعرض ذويهم لانتهاك حقهم فى الحرية والأمان الشخصى واعتقالهم بالمخالفة للضوابط «الشحيحة» التى تضمنها قانون الطوارئ «كلمة شحيحة والأقواس حولها من صنع التقرير!». ويشكو كثير من هؤلاء المعتقلين من انتهاك أجهزة الأمن والسجون حقهم فى الإفراج عنه بعد صدور أحكام قضائية عديدة ببطلان أوامر الاعتقال. ويقول التقرير إن الاعتقال على نوعين أحدهما الاعتقال السياسى بموجب قانون الطوارئ، وقد تظلم منه إلى المجلس (٣٨٢) شخصاً؛ والثانى هو الاعتقال الجنائى الذى يتعرض له أشخاص أدينوا فى بعض القضايا، وأمضوا مدة عقوبتهم إلا أن وزارة الداخلية أصدرت قرارات متتالية باعتقالهم؛ ومن هذا النوع اعتقال المتهمين بارتكاب بعض الجرائم لفترات طويلة دون إحالتهم للمحاكمة، وقد بلغ عدد الشاكين من الاعتقال الجنائى (٤٣) شخصاً.

والحديث عن الاعتقال يقود إلى الإشارة إلى تقرير بالغ الأهمية أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٦ وعنونته بعنوان «سجناء بلا محاكمة، تقرير حول ظاهرة الاعتقال المتكرر فى مصر»، وبلغ عدد المذكورين فى هذا التقرير الذين اعتقلوا بشكل متكرر من ١٩٩١/١/١ إلى ١٩٩٤/١٢/٣١ (٧٨٩١) شخصاً، وأشارت معلومات المنظمة المصرية إلى أن عدد المعتقلين داخل السجون المصرية فى أواخر يوليو ١٩٩٤ كان لا يقل عن (١٦٧٠٨) معتقلين(!). ومن أسف أن المجلس القومى لحقوق الإنسان لم يتعرض لهذا التقرير من قريب أو بعيد، ولم يدرجه ضمن مصادره ومراجعه. صحيح أن تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان يتعلق بمدة سابقة على إنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان، لكنه مؤشر بالغ الصدقية على أن الاعتقال بمقتضى قانون الطوارئ سلوك مستمر من قبل الأجهزة الأمنية يعكس بغير شك موقفاً سياسياً يعبر عنه هذا السلوك الأمنى. وهذا التصور يؤكد أن حل مشكلة حقوق الإنسان فى مصر لا يجوز التعويل فيه على وزارة الداخلية ومكتب النائب العام وجهات الحكم المحلى، وإنما يجب أن يتوجه بالخطاب الإصلاحى فى شأنه إلى الدولة نفسها وإلى السلطات السياسية جميعها، لكى يكون ثمة قرار سياسى معلن وحقيقى لإنهاء انتهاك حقوق الإنسان بالاعتقال وبغيره من صور المعاملة المسيئة التى أوردها تقرير المنظمة المصرية «سجناء بلا محاكمة»، والتى أوردها تقرير المجلس القومى لحقوق الإنسان نفسه.

ويشكو التقرير من غياب أى إحصائيات أو بيان رسمى بشأن عدد المعتقلين وفترات اعتقالهم وتوزيعهم على السجون المصرية، ومع ذلك فإنه يقدر عدد المعتقلين بما يتراوح بين عشرين ألفاً وخمسة وعشرين ألف معتقل بحسب تقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية والعالمية. ويقرر المجلس القومى لحقوق الإنسان أن الأجهزة الأمنية تتوسع فى استخدام وسيلة الاعتقال السياسى بشكل كبير ومكثف كأسهل السبل، من وجهة نظرها، لحفظ الأمن والاستقرار.

والتجارب العالمية والمحلية تثبت خطأ هذا التصور الذى ينقله التقرير عن الأجهزة الأمنية.



من الغريب أن الشكاوى التى رأى التقرير أنها لا تدخل فى اختصاص المجلس، احتلت المرتبة الأولى فى نسبة الشكاوى التى وصلت إليه



وتؤكد أن حفظ الأمن والاستقرار بمعناهما الحقيقي آخر وسائله هو الاعتقال والسجن وما يرتكب في أثنائهما من جرائم، ويأتي على قائمة وسائله بسط الحريات وتوسيع نطاق العلم بوجوب احترام حقوق الإنسان والعمل على التحقق من هذا الاحترام.

ويذكر التقرير أن (٤٠٢) من الشكاوى التي وصلت المجلس يتضمن ادعاءً بالاعتقال دون أمر كتابي، وباحتجاز المعتقلين، لمدد تصل إلى شهر، في أماكن احتجاز غير قانونية، تشمل مباني ومقار مباحث أمن الدولة وأقسام ومراكز الشرطة ومعسكرات قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية، دون أن يسمح لأهالي المعتقلين بزيارتهم، مع تعرضهم للتعذيب والضرب في هذه الأماكن.

ولو صحت هذه الشكاوى فإن المسئولين عما يشكو المعتقلون منه يكونون قد انتهكوا الدستور والقانون وقانون الطوارئ نفسه، ولا تبرأ ذمة رؤسائهم والمسئولين عن أعمالهم إلا بإحالتهم إلى التحقيق حتى إذا ثبت في حق أحد منهم ما ذكرته الشكاوى أحيل إلى محاكمة جنائية علنية عادلة أمام محكمة جنائية عادية توقع عليه العقوبة الرادعة بموجب قانون العقوبات. إن عقاب واحد فقط ممن يرتكبون جرائم التعذيب، أو يمارسون الاعتقال بالمخالفة للقانون كفيل بردع الكافة عن ممارسة هذه الجرائم في حق المواطنين، إذا لم يكن لآخر الزمان فعلى الأقل لمدى طويل جداً تستقر فيه مسألة احترام حقوق الإنسان في مصر.

ومع الاعتقال المتكرر يشير التقرير إلى وقوع جرائم احتجاز خارج إطار القانون، وحالات اختفاء قسري، وحالات تعذيب جسدي ونفسي من بينها السب بألفاظ مقذعة، وتقييد اليدين إلى الرجلين عكسياً، والتعليق من الأيدي والأرجل في السقف أو الأبواب، وتسليط تيارات الماء البارد، والإجبار على الوقوف في الهواء لساعات طويلة في الشتاء دون ملابس، والصفع والصعق بالكهرباء... بل ادعت إحدى الشكاوى أن ضابطا كان يتجول في قسم الشرطة حاملاً سوطاً (كرباجاً) يضرب به من لا يعجبه!

وأشار التقرير إلى خمس شكاوى قال أصحابها إنهم دخلوا إلى قسم الشرطة مبلغين أو مستعلمين فتعرضوا للاحتجاز والتعذيب الذي وصل، في ادعاء أحد مقدمي الشكاوى، إلى وضع الحذاء في فمه!!

ومن عجيب ما أورده التقرير أن النائب العام أصدر كتاباً دورياً برقم ١١ لسنة ١٩٩٩ يحظر فيه على أعضاء النيابة العامة التفتيش الدوري أو المفاجئ على أماكن الاحتجاز في أقسام الشرطة وما ماثلها إلا عند تلقي عضو النيابة شكوى بوجود محبوسين بشكل غير قانوني وبعد استئذان المحامي العام.

وهذا الكتاب الدوري يعطي أماكن الحجز في أقسام الشرطة حصانة فوق الحصانة التي تتمتع بها السجون العامة والمركزية. ذلك أن المادة (٤٢) من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه «لكل من أعضاء النيابة العامة ورؤساء ووكلاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية زيارة السجون العامة والمركزية الموجودة في دوائر اختصاصهم، والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية ولهم أن يطلعوا على دفاتر السجون وعلى أوامر القبض والحبس وأن يأخذوا صوراً منها وأن يتصلوا بأي محبوس ويسمعوا منه أي شكوى يريد أن يبديها وعلى مدير وموظفي السجون أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات التي يطلبونها». فإذا كانت السجون العامة والمركزية خاضعة لسلطة أعضاء النيابة، ولهم الحق في تفتيشها دورياً أو مفاجأة ولهم الحق في مقابلة المسجونين والاستماع إلى شكاواهم... إلخ النص، فكيف تكون أماكن الحجز التي يودع فيها المعتقلون أو المتحفظ عليهم أو المسلوبة حريتهم محصنة من هذا الحق في التفتيش المخول لرجال النيابة، ومقيدة بتلقي عضو النيابة شكوى بوجود محبوسين بشكل غير قانوني، ثم هو لا يستطيع أن يبادر إلى تحقيق هذه الشكوى إلا بعد استئذان المحامي العام، وهو إجراء قد يطول فتضيع في المدة بين طلب الإذن والحصول عليه معالم الجريمة المشكو منها، ويختفي المحبوس بشكل غير قانوني من المكان الذي كان فيه، ويصبح التفتيش عبثاً لا مبرر له أو عبئاً على كاهل النيابة لا مقابل له. إن الأقرب إلى المنطق القانوني وإلى حماية حقوق الإنسان التي يجب أن توليها النيابة في بلادنا أعظم عناية أن يلغى هذا الكتاب الدوري فوراً وأن تعاد إلى أعضاء النيابة سلطتهم. بل واجبهم. في تفتيش أماكن الحجز والاعتقال كافة في أي وقت شاءوا. والذين مارسوا هذه السلطة، يوم لم يكن النائب العام، ولا المحامي العام، يقيد سلطة أعضاء النيابة ويلزمهم باستئذانه في الصغير والكبير من أمور عملهم الداخلة قانوناً في اختصاصهم، رأوا عجباً، ومنعوا استمرار جرائم بشعة، وحوكم بسبب سلوكهم الإيجابي رجال شرطة أدت محاكمتهم إلى استقامة أمور الأماكن التي ضبطت فيها مخالفتهم عقوداً متوالية. فلما أصبح الأمر على ما هو عليه الآن عاد الحال إلى أسوأ مما كان، على نحو ما يثبته التقرير السنوي للمجلس القومي لحقوق الإنسان.

إن عقاب واحد فقط ممن يرتكبون جرائم التعذيب، أو يمارسون الاعتقال بالمخالفة للقانون، كفيل بردع الكافة عن ممارسة هذه الجرائم في حق المواطنين



إن هذا التقرير يقول. بصراحة تحمد له. إن ما ذكره عن التعذيب والاعتقال يتناقض مع الدستور والقانون ويخالف بوجه عام المادة الثالثة من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ التي تنص على أن «هيئة الشرطة تختص بكفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة المجالات». ويورد التقرير بعد هذه العبارة، مباشرة، الإشارة إلى التعذيب حتى الموت، وإلى التعذيب بالصعق بالكهرباء، وإلى التعذيب بالتعليق من اليدين والرجلين، على الرغم من تواتر صكوك المنظومة الدولية لحقوق الإنسان. كما يقول التقرير. ونصوص الدستور والقانون المصري على احترام الكرامة الإنسانية للسجناء. وبقدر ما يورد التقرير من نصوص قانونية حافلة بوجوب معاملة المسجونين بالاحترام الواجب لحفظ كرامتهم الشخصية وقيمتهم الإنسانية فإنه يورد، بغير تعليق، ولكن بأمانة تحسب له، الشكاوى السالفة الإشارة إلى بعضها عن التعذيب وأنواعه، وعن انتهاك حقوق السجناء في توفير الرعاية الصحية داخل المؤسسات العقابية، وعن عدم سماح إدارات سجون طرة وأبو زعبل والمرج والغربانيات بدخول الأدوية الخاصة بالمسجونين عن طريق ذويهم على الرغم من عدم وجودها في مستشفى السجن. ويعاني المسجونون. بحسب التقرير. من رداءة الغذاء المقدم للسجناء وعدم مطابقته للمواصفات الصحية، الأمر الذي حمل عدداً من المسجونين في سجن أبو زعبل إلى إعلان الإضراب عن الطعام لمدة أسبوع.

ويورد التقرير شكاوى تتعلق بانتهاك الحق في التعليم بالمخالفة لنصوص المواد من (٢٨) حتى (٣١) من قانون السجون رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٥٦، ومن الإعاقة من أداء الامتحانات، ومن عدم سداد مصلحة السجون للمصروفات الدراسية للسجناء على الرغم من استيفائهم لجميع الطلبات الخاصة بذلك.

وأشار التقرير إلى شكاوى تتصل بانتهاك حرية الرأي والتعبير، وحق المشاركة في الاقتراع وإدارة الشئون العامة، كما في شأن منع طلاب الجامعات من الترشيح والانتخاب، واعتقال بعضهم بسبب نيتهم أو رغبتهم التقدم للانتخابات الطلابية في كلياتهم، حتى زرعت هذه الانتهاكات في نفوس الطلاب. كما عبر أصحاب الشكاوى. الإحساس بعدم جدوى الانتخابات، وأفقدتهم الثقة في الاحتكام إلى التصويت للتعبير عن آرائهم.

ولهذا المسلك أثر لا ينكر في تأكيد مزاعم الفئات التي تنادي بأنه لا قيمة للدعوة إلى الديمقراطية، ولا أثر لمحاولات الإصلاح التي ترمي إلى إشراك الشعب في إدارة شئون وطنه. فالذي ينشأ على أن هذه المشاركة محرمة أو مجرمة لا يمكن إقناعه، بعد فوات شبابه، بجدواها أو إمكانها.

ومن عجائب الشكاوى التي أوردها التقرير خمس وثلاثون شكوى يدعي أصحابها انتهاك الموظفين العموميين بوزارتي الداخلية والإعلام لحق الشاكين. وهم من المسلمين. في إقامة الشعائر الدينية وأداء الواجبات التعبدية! وثلاث شكاوى تتضرر مقدماتها اللاتي عملن مذيعات في التلفزيون بالإسكندرية لمدة تتراوح بين عشر وخمس عشرة سنة، من منعهن من ممارسة عملهن كمقدمات برامج أو مذيعات لهن حق الظهور على شاشة التلفزيون بسبب ارتدائهن حجاباً يستر الشعر ويكشف الوجه! وشكوى واحدة يقول مقدمها إنه منع من استكمال بناء مسجد وتشطيبه، أو إسناد هذه الأعمال إلى غيره، على الرغم من استيفائه للموافقات والتراخيص اللازمة كاملة قبل الشروع في البناء!

ووجه العجب في هذه الشكاوى أنها تناقض الدستور الذي ينص على أن «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع».

ويورد التقرير أيضاً شكاوى لأفراد ورجال دين مسيحيين عددها سبع شكاوى قدمت أربع منها بشكل جماعي وثلاث بشكل فردي تدور كلها حول عدم السماح بإحلال وتجديد كنائس أو بممارسة الشعائر الدينية في مقر فرع جمعية دينية مملوك للطائفة المسيحية التي ينتمون إليها. وهذا المنع من تجديد الكنائس وإحلالها ومن ممارسة الشعائر الدينية يخالف المادة (٤٦) من الدستور التي تلزم الدولة بكفالة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وهو إلزام يتوجه إلى حماية الأقباط، وغير المسلمين كافة من المصريين، أكثر مما يتوجه إلى حماية المسلمين. فالأولون لا يستطيعون إقامة شعائر عقيدتهم إلا في الكنائس وما يماثلها من دور العبادة أما المسلمون فقد جعلت لهم الأرض مسجداً وطهوراً يصلون حيث يشاءون وحيث يستطيعون. ولا يجوز أن يمنع الأقباط أو غيرهم من إقامة دور عبادتهم بقدر ما تحتاجه أعدادهم في أماكن إقامتهم وإلا أخل هذا المنع بالنص الدستوري الصريح

الملزم للدولة بكفالة حرية ممارسة الشعائر الدينية.

والأصل أن النيابة العامة خصم شريف للمتهم، وأنها نائبة المجتمع فى تطبيق القانون إلى الحد الذى أجاز فيه قانون المرافعات المدنية والتجارية للنائب العام أن يطعن بطريق النقض لمصلحة القانون (أى بسبب وقوع الحكم فى مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله) دون أن يتقيد هذا الطعن بالمواعيد المقررة للطعن بالنقض بالنسبة إلى الكافة «المادتان (٢٥٠) و(٢٥٢) من قانون المرافعات المدنية والتجارية». والقاعدة أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه، لكن يستثنى من هذه القاعدة الطعون التى ترفع من النيابة العامة «المادة (٢١٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية». وهذه الأحكام وأمثالها مقررة تفريعاً على قاعدة تمثيل النيابة العامة للمجتمع، وحمايتها لحقوق أفراده، ورعايتها لما يوجبه القانون لهم أو عليهم. لذلك احتفى التقرير الصادر عن المجلس القومى لحقوق الإنسان بحالات الشكوى من تعسف النائب العام فى استخدام السلطة الممنوحة له فى إدراج الأفراد على قوائم الممنوعين من السفر إلى خارج البلاد. وهو التعسف الذى بلغ حد الامتناع عن إصدار قرار بإلغاء المنع من السفر بعد أكثر من عامين من الحكم ببراءة أحد المواطنين، وكان المنع يشمل المواطن المتهم وجميع أفراد أسرته الذين لم يتهموا بشىء(!) وتكرر ذلك مع مواطن آخر اتهم فى جناية ضرب أفضى إلى موت، ثم حكم ببراءته، وقضت محكمة القضاء الإدارى ثم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء قرار منعه من السفر، ولكن النائب العام لم ينفذ هذه الأحكام القضائية النهائية الحائزة لقوة الأمر المقضى، الواجبة النفاذ بمجرد صدورها بمقتضى قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والاعتراض هنا ليس على قانون جائر، ولا على سلطة تنفيذية تطغى على المواطنين، ولا يحتاج إلى تدخل تشريعى أو قضائى ولكنه ينصب على تقاعس النائب العام عن تنفيذ القانون وهو أحد الأمناء على تطبيقه القيمين . بحكم وظائفهم . على احترامه. وليس أمام المضرورين من هذه التصرفات من النائب العام إلا أن يطالبوا بالتعويض عما أصابهم من أضرار نتيجة تصرفه، أو بالأصح قعوده عن التصرف، على أن يضمنوا دعاواهم طلب إلزامه بالتعويض من ماله الخاص ليمتنع . من بعد . ويمتنع كل نائب عام آتٍ عن تكرار هذه المواقف المخالفة للقانون المهدرة لحقوق الإنسان.

[٧]

اعتنى التقرير ببيان الكيفية التى تعاملت بها الجهات المختلفة فى الدولة مع الشكاوى التى أبلغها إليها المجلس. ولعل أهم ما فى هذا البيان أن المجلس لم يتلق إلا (٢١٤) رداً على (١٠٤٥) مخاطبة وجهها إلى مختلف الجهات الحكومية والرسمية(!) وأن عدداً كبيراً من الجهات والهيئات الحكومية عزفت تماماً عن الرد على مخاطبات المجلس إليها بشأن انتهاكها لحقوق الإنسان(!) ولئلا نقع فى التشهير بأحد فإننا نحيل القارئ إلى صفحتى ٢٣١ و٢٣٢ من التقرير ليقف بنفسه على أسماء هذه الجهات والهيئات.

وبعض الجهات ردت على جميع مكاتبات المجلس إليها، وبعضها ردت على نسبة ضئيلة منها وصلت فى بعض الحالات إلى ٠,٧٥٪. وليرجع القارئ فى هذا الشأن إلى صفحتى ٢٣٣ و٢٣٤ من التقرير ليتعرف على الجهات والمسئولين الذين يأخذون حقوق الإنسان مأخذ الجد، وعلى الآخرين الذين يعتبرونها ترفاً لا يستحق إنفاق الوقت فيه أو إيلاء الرعاية له.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد من ندرة الردود بالنسبة إلى المخاطبات بل إن المجلس لم يتلق أى رد أصلاً على مخاطباته الخاصة بالمنع من السفر وحرية التنقل، لا من وزارة الداخلية ولا من النائب العام، ولم يتلق أى رد من وزارة الداخلية بشأن مخاطباته عن إثبات ومنح الجنسية المصرية، وتلقى خمسة ردود فقط على شكاوى انتهاك حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية فى الوقت الذى وجه فيه ٢٧ مخاطبة عن هذين الأمرين لوزارة الداخلية وبعض محافظات الصعيد.

وتلقى المجلس رداً واحداً من جامعة القاهرة بشأن شكاوى عدد من الطلاب الذين حرموا . فيما يقولون . من ممارسة حقهم فى الترشيح والانتخاب فى الاتحادات الطلابية. ولم ترد جامعات حلوان والإسكندرية والأزهر والزقازيق على مخاطبة للمجلس بشأن الانتخابات الطلابية، كما لم يرد اتحاد عمال مصر على مخاطبة للمجلس بشأن انتخابات النقابات العمالية. وردت وزارة العدل على شكويين من أصل ٧٥ شكوى متعلقة بالحق فى التقاضى والعدالة الناجزة!!

وموقف هذه الهيئات والجهات والوزارات يدل على حاجة أساسية ماسة إلى توسيع نطاق الوعى بمسألة حقوق الإنسان، وتأصيل الفهم الثقافى له. وهو فهم يبدأ منذ النشأة الأولى فى تعامل المدرسة مع الطفل. وأجرؤ على القول إنه يبدأ أيضاً فى تعامل البيت والأسرة مع الطفل. وبغير هذه الثقافة وإشاعتها فى المجتمع سيبقى المجلس القومى لحقوق الإنسان فى وادٍ والممارسة الفعلية المتعلقة بهذه الحقوق، احتراماً أو انتهاكاً، فى وادٍ آخر، وهو وضع تستمر معه السمعة السيئة التى تروجها الدوائر المعادية للبلاد عن أوضاع حقوق الإنسان فى مصر، وهو ترويج سوف يجد فيما تضمنه التقرير من وقائع الوفاة بشبهة التعذيب، أو الوفاة فى أثناء الاحتجاز بواسطة الشرطة، زاداً لا ينفد وقصصاً لا يمل تكراره (بلغت عشر وقائع فى السنة التى يتحدث عنها التقرير. وأورد تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان الذى يغطى عام ٢٠٠٤ فقط ١٥ حالة وفاة بشبهة التعذيب أو نقص الرعاية لم يفتح فى أى منها تحقيق قضائى).

ولذلك توجه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بمذكرة إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشعب فى ١٧/ ٢٠٠٥/٤ تضمنت الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان التى أشار تقرير المجلس القومى لحقوق الإنسان إلى وقوعها ومنها: انتزاع اعترافات من أصوليين إسلاميين اختطفوا من دول وأرسلوا إلى مصر لانتزاع الاعترافات منهم تحت التعذيب وشيوع أساليب التعذيب المفضى إلى موت، واعتقال أسر بكاملها، والانتهاك الصارخ للشرعية القانونية بالاعتقال المتواصل لسنوات، تجاوزت أحياناً عشر سنوات، دون سند من القانون، والاحتجاز فى أماكن غير قانونية ولا تخضع لرقابة القضاء أو النيابة العامة، وتوسع ظاهرة الاختفاء القسرى، وضعف قدرة النيابة العامة على حماية الضحايا من التعذيب أو تكراره (أو تهاونها فى ذلك أو تواطئها!)، وفرض الوصاية الحكومية على الانتخابات الطلابية والعمالية، وحرمان جيل كامل من المهنيين من ممارسة حقهم فى الديمقراطية النقابية لمدة زادت على ١١ عاماً، وعدم احترام أحكام القضاء وتنفيذها بالمخالفة للمادة (٧٢) من الدستور.

لا يجوز أن يمنع الأقباط أو غيرهم من إقامة دور عبادتهم بقدر ما تحتاجه أعدادهم فى أماكن إقامتهم وإلا أخل هذا المنع بالنص الدستورى الصريح الملزم للدولة بكفالة حرية ممارسة الشعائر الدينية

[٨]

إن ما أورده مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان من قلق بسبب الانتهاكات التى رصدها تقرير المجلس القومى لحقوق الإنسان، وإبلاغه رئيس الجمهورية بها، هو قلق مشروع واستعمال للحق الدستورى فى الإبلاغ يذكر لمركز القاهرة ويشكر. أما انتقاده لما أورده التقرير من دفاع الحكومة عن نفسها، ومن تعاون جهات حكومية مع المجلس تعاوناً استحق شكره فى مقدمة التقرير، واتهام المجلس بأنه لا شخصية له وبأنه غير قادر على حماية استقلاله، وبأنه صار كرة تتقاذفها الحكومة والرأى العام، وبأن وجهه تحول إلى مسخ مشوه يصعب التعرف على ملامحه وأن هذا الأمر ينطبق على التقرير سواء بسواء فهو ظلم للتقرير وللمجلس كان ينبغى لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ألا يقع فيه.

إن الاتفاق مع مركز القاهرة فى أن بعض القضايا عولجت باختصار شديد مثل استقلال القضاء وحرية مؤسسات المجتمع المدنى والنقابات وأجهزة الإعلام والأحزاب السياسية والشأن القبطى (وخاصة بعدما أثارته وقائع وفاء قسطنطين ومارى عبد الله ومثيلاتهما من شحن عاطفى لأهل الدينين، مبرر فى أحد جانبيه على الأقل!) لا يؤدى بالضرورة إلى موافقته على انتقاداته الأخرى التى نراها غير مبررة.

والقارئ البصير بشئون حقوق الإنسان يتفق قطعاً مع الملحوظة السادسة من ملاحظات مركز القاهرة الخاصة بخطأ المجلس فى عدم منح مهلة للحكومة للرد على التقرير قبل نشره، قد كان هذا واجباً وفقاً للعرف المتبع فى منظمات حقوق الإنسان كافة، وكان واجباً بوجه خاص فى ضوء ما أخبرنى به، شخصياً، الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد من أن وزارة الداخلية . بوجه خاص . ظُلِمَتْ قليلاً فى هذا التقرير عندما لم تتسع مدته الزمنية لذكر إصلاحات كثيرة أدخلتها على السجون ومراكز الاحتجاز والاعتقال بعد فبراير ٢٠٠٥ . ولو أن التقرير عُرِضَ على الحكومة لأوردت هذه الإصلاحات، ولكان من حق المجلس أن يشير إلى إجرائها بعد المدة الزمنية التى يتناولها التقرير.

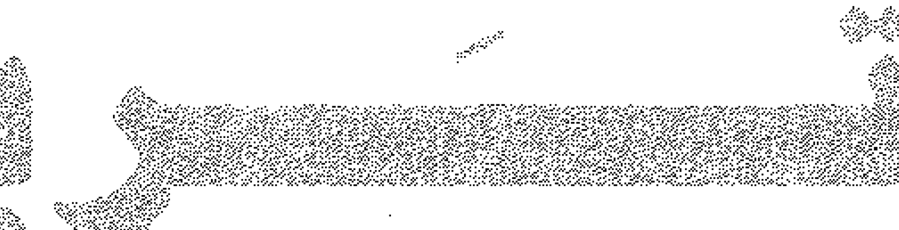
[٩]

إن أصعب خطوات الإنسان على الأرض هى خطوته الأولى، لا تزيد عنها صعوبة إلا خطواته الأخيرة بعد بلوغه أرذل العمر. والمصريون كافة يتمنون أن يشتد عود المجلس القومى لحقوق الإنسان، وأن يحسن أداؤه، وأن يطول عمره، شريطة أن يبقى فى شباب دائم لا يلحقه كبر ولا هرم!!

والحمد لله رب العالمين.

بوابات مغلقة.. وفساد أكاديمى.. وتدخلات أمنية

رضـــــــوى عـــاشـــــــور

لحديث الجامعة شجون (بالمعنيين، معنى الهموم والأحزان، ومعنى اشتباك الفروع وتعقدها وتشعبها)، فهو حديث له وطأة، يزداد ثقلا إن كانت المحدثة ارتبطت بالجامعة وأمضت فيها دارسة ومدرسة أكثر من ثلثى سنوات عمرها، ثم إنه حديث يتشعب بنا إلى سكك شتى تتعلق بالجامعة بشكل مباشر وتتعلق بالتعليم فى المدارس، وأوضاع البحث العلمى فى بلادنا، والقمع وغياب الحريات الديمقراطية، والفساد وارتباك سلم القيم فى واقعنا. وهو باختصار واقع خرب تتجسد عناصر أزمته فى كافة مناحى الحياة اليومية لكافة الأفراد، رجالا ونساء، ناشئين ومكتهلين، دارسين تتعثر أقدامهم على أول درج المعارف وباحثين مستتبين فيما أنجزوه من علوم ودراسات.

ولعل أفدح مظاهر هذه الأزمة وأكثرها حدة وخطورة هو تدهور التعليم المدرسى إلى حد غير مسبوق. يغلب عنده التلقين والدروس الخصوصية وشاغل التدريب على حل الامتحانات الرغبة فى التعليم والتعلم. يتخرج الأولاد من المدارس ولم يطلعهم أحد على مسرات البحث ومباهج المعرفة، ولا علمهم أحد أن المحاججة والنقاش والاستقلال بالرأى محاسن تستحق التشجيع والثناء: نتاج التعليم المدرسى، فى الغالب الأعم، افتقاد تام للقدرة على التفكير المركب، أو التعامل مع ما هو إشكالى، فضلا عن ارتباك أخلاقى مشوب بالخوف، يقبل بالسلطة المطلقة للمعلم والكتاب المقرر، واستعداد للقبول بمسلماتهما و الخضوع فى الظاهر على الأقل، لما يمليانه. إنه تعليم أشبه بمذبح آلى يقطع رؤوس الصغار (لا أعتذر عن الصورة القاسية بل أبقى عليها لأن الواقع شديد القسوة).

وماذا عن الجامعة؟ قد يفيدنا هنا أن نبدأ بالباب المفضى إليها، أول القصيدة...: حيز مغلق بأسوار وبوابات من قضبان الحديد، تمتاز على بوابة المدرسة بكثرة البوابين و«جمهرة» من رجال الأمن تعززهم سيارات مصفحة كبيرة فى وضع استعداد دائم (على سبيل المثال، تحتل هذه السيارات التى قد يقل عددها إلى ثلاث أو يزيد إلى سبع تبعا للظروف، شارع الخليفة المأمون بين مبانى الحرم القديم لجامعة عين شمس والمبانى الجديدة لكليتى الألسن والتجارة، تحتلها على مدار العام). وسوف يتاح لى من موقعى كعاملة فى الجامعة أن أشهد «وثائق حية»، منها مثلا جندى من جنود الأمن المركزى خارج السور يدخل ماسورة البندقية من بين القضبان ويصوب على الحرم، ومنها مصفحة متوسطة الحجم تقترب من الطلاب المحتشدين عند البوابة لترهبهم وتدفعهم إلى التراجع (المشهدان وثيقتان تخصان تاريخ جامعة القاهرة). أما الوثيقة الثالثة ولها نسخ متعددة، إذ يتكرر المشهد عبر السنوات فى أكثر من جامعة، مشهد الطلاب المحتشدين خلف البوابات المغلقة يهزونها هزا ويدفعونها دفعا وهم يهتفون، ومشهد صفوف جنود الأمن المركزى بخوذاتهم وهراواتهم وبنادقهم وهم يطوقون البوابات والأسوار.

لا يحتاج الأمر تدريبا خاصا فى السيميولوجيا (أى علم العلامات) لقراءة معنى هذه المفردات، فدلالاتها واضحة: الجامعة حيز مغلق محكوم ومحاصر، ولكن الحصار لا يقتصر على البوابة وقضبان الحديد والبندقية المشرعة عبر السور بل يمتد إلى تفاصيل بلا حصر.

الكتاب الجامعى وكوارث أخرى

يصل الطلاب الجدد إلى الجامعة ليكتشفوا أنها مدرسة كبيرة تعتمد التلقين منهجا، بل وتعتمد الكتاب الجامعى وهو مصطلح يبدو لى مثيرا للسخرية، أفهم أن تكون هناك مصادر أو مراجع أساس لطلاب الطب أو الصيدلة مثلا، أو نصوص أدبية بعينها يدرسها طلاب الآداب مثلا، ولكن فكرة الكتاب الجامعى تحمل مفارقة فادحة فى دلالتها، فمن المفترض أن تكون قبلة الدارسين فى الجامعة هى المكتبة، يقرأون فى الموضوع وحوله، لمن يتفق مع أساتذتهم أو يختلف معهم.. إلخ. أما الكتاب الجامعى المقرر فى الكثير من الأقسام والكليات بجامعاتنا القديمة والحديثة فهو كتاب مؤلف خصيصا لاستذكار ما ورد فيه بغرض الامتحان. ومن مواصفاته أنه كتاب رث فى مظهره، ومخبره فى الغالب الأعم، لا يختلف عن مظهره. ولا تضمن له رثاثته إلا الحياة لشهور معدودة، هى الفصل الدراسى الذى فصل من أجله، وهو لا يصمد للمنافسة فى سوق الكتاب المفتوحة. يعرف الجميع، من قام بتأليفه ومن ألف من أجلهم أنه كتاب قضاء حاجة، حتى ليجرؤ مؤلفه على شطب فصول منه فى نهاية الفصل الدراسى بدعوى التيسير على الطلاب. إنه الكتاب الشىء، فهو يشيئ المعرفة بتحويلها إلى أداة لخدمة الإجابة فى ساعتى الامتحان.

ولا تقتصر الخسارة على إهدار وقت الطلاب ومالهم وإفساد ذائقتهم بل تتعداه إلى جريمة قولبة البشر، بمعنى صبهم فى قالب واحد يستلب منهم تفردهم وحريتهم وطاقتهم الإبداعية وقدرتهم على إعمال النظر والتفكر باستقلال وروح نقدية. يفسد مشروع الباحث فيهم، فيفسدهم كطلاب ويفسدهم كمواطنين، وفى الحالتين يقتل «فكرة» الجامعة ومعناها ومنطق وجودها.

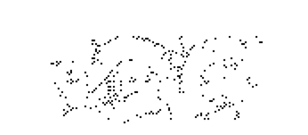
ورغم أننى لست من هواة التحسر على الماضى وندب ما فات وانقضى إلا أننى وأنا أتحدث عن الكتاب الجامعى تحديدا، أشعر بمرارة شديدة مصدرها وعيى بحقيقة أننا أمة ميزت ثقافتها الكتاب، هامت به وتفننت فيه وأبدعت فى أشكال وضعه وتصنيفه وتدوينه وتزيين صفحاته وأغلفته حتى جعلت منه متعة للعقل والعين والروح. خسارة أخرى فادحة أن يقطع هذا الكتاب الرث على شباب الدارسين علاقتهم بموروثهم الثمين، فإذا قيل كتاب طفت فى ذاكرتهم هذه الكتب الغريبة المنتحلة أحيانا، والمليئة بالأخطاء المطبعية أحيانا أخرى والهزيلة فى فحواها غالبا، فلا عجب أن الطلاب بعد قضاء حاجتهم يتركونها ملقاة بالقرب من لجنة الامتحان، ذلك إن لم يمزقوها مستمتعين بالتشفى.

ويزيد الأمر تعقيدا الدروس الخصوصية التى بدا قبل عقد أو عقدين أنها مرض متفش فى تخصص أو تخصصين، ليتضح الآن أنه تفشى فى أغلب التخصصات وفى كل الجامعات كما فى المدارس، بل والعهدة على الراوى أن بعض الطلاب الجدد فى كليات الطب يحجزون فى كورسات الدروس الخصوصية قبل بدء الدراسة، والأنكى أن بعض مراكز هذه الدروس الخصوصية يكون بالقرب من الجامعة لا يحتاج من الدارسة أو الدارس سوى قطع الشارع!

البوابة المغلقة، والكتاب الجامعى، والدرس الخصوصى، والأستاذ الذى يملى على طلابه فكرته التى لا شريك لها، والعميد المعين، عناصر منظومة كاملة تجسدها قضبان الحديد. والمنطق الحاكم لتلك المنظومة فى تقديرى، هو الخوف: خوف النظام القائم والثقافة السائدة وشرائح واسعة مرتبطة بهما، من الطاقة البشرية وحرية إعمال العقل وحرية الفعل والممارسة، خوف تحركه القناعة بأن كافة هذه الطاقات ليست إلا تهديداً لا بد من مواجهته. ومن هنا فإن حضور الأمن فى الجامعة وتدخلاته فى شئونها ووجود سيارات الشرطة بالقرب منها ليست سوى علامة يتجاوز فحواها المعنى المباشر لضبط «الأمن» بالمعنى الحرفى للكلمة، بل علامة دالة على منطق أشمل يرى فى التلجيم والتحجيم والكبح سبيلا أوحد لضمان «الأمن». فإطلاق الحريات، تبعاً لهذا المنطق، وإعمال العقل والخيال والبحث، وتنمية القدرة على النقد والنقض، والوجود المستقل كلها عناصر تمرد وقلقلة. ولا عجب والوضع كذلك ألا تتمكن أى جامعة مصرية أو عربية أن تحفظ لنفسها موقع قدم فى قائمة الجامعات الخمسمائة الأفضل فى العالم، إذ لا يستقيم إنجاز علمى ولا تعليم جيد مع هذا المنطق. وهنا ندخل فى دائرة جهنمية حيث يتوالد التخلف وعناصر الأزمة والعجز عن الخروج منها، وكلما زادت الأزمة زاد تململ المحابيس وكلما زاد تململ المحابيس زادت القبضة إحكاماً وهو ما يفسر تدهور التعليم فى الجامعة عاما بعد عام.

كثيرا ما يشكو الأساتذة من تدهور مستوى الطلاب، وفقر معارفهم، وتعثر قدراتهم اللغوية، وصعوبة تعاملهم مع أى فكرة مركبة. ولكن أذكر مرة أخرى أن الطلاب يصلون الجامعة بعد مرورهم بالمذبح الآلى، وأن النظام فى الجامعة نفسها يكمل مهمة هذا المذبح، مهما اجتهد أستاذ عالم وحسن النوايا، هنا أو هناك، فى كسر القاعدة. ولما كان المجتمع مأزوما بإعلامه، وكافة مؤسساته الأخرى يصبح الوضع كارثيا لا أقل، وتصبح نجاة طالب متميز أو باحثة شابة من قبيل المعجزات التى يشاء الله فى رحمته الواسعة أن يهون بها علينا بين حين وآخر. فيكون تميز الباحث بالرغم من النظام السائد فى الجامعة، لا نتيجة لهذا النظام.

يتخرج الأولاد من المدارس ولم يطلعهم أحد على مسرات البحث ومباهج المعرفة، ولا علّمهم أحد أن المحاججة والنقاش والاستقلال بالرأى، محاسن تستحق التشجيع والثناء... إنه تعليم أشبه بمذبح آلى يقطع رؤوس الصغار



بين البحث العلمى والانتحال

لم يرد ذكر جامعة عربية فى قائمة الجامعات الخمسمائة الأفضل فى العالم، ولو أن حصراً مشابهاً جرى عن إسهامنا فى مختلف مجالات الأبحاث لكانت الصورة أكثر قتامة، بكثير. والمفارقة أن أساتذة الجامعات فى بلادنا لا ينتقلون من درجة علمية إلى الدرجة الأعلى (من مدرس. وهو الحاصل على الدكتوراة، إلى أستاذ مساعد، ومن أستاذ مساعد إلى أستاذ) إلا بتقديم أبحاث للترقية، كما أن أغلب الكليّات لها حوليّات تنشر فيها جديد أكاديمييّها، ولا تستطيع أغلب هذه الحوليّات أن تصمد أمام المجلات المتخصصة الجادة التى تصدر فى الخارج، لا لخلوها من بحث مهم من حين لآخر بل لأنها تنشر لاعتبارات مختلفة، الغث مع السمين، وعادة ما يغلب الغث على السمين. أما قضية الانتحال فهى قضية تستحق التوقف لا لأن السرقة العلمية بدعة فى بلادنا فهى واردة وقائمة فى مختلف البلدان، بل لأن ثبوت التهمة فى جامعاتنا قد لا يترتب عليه شىء. هناك واقعة ثبوت تهمة الانتحال على عميد من عمداء كلية الآداب قبل عدة سنوات. بعد الفضيحة، ترك الأستاذ العمادة، وعيّن رئيساً للقسم (أى أصبح بالتعبير القديم يشغل الكرسى الأول فى تخصصه!).

وهناك واقعة أخرى هى سرقة الدكتور «سين» لأحد عشر بحثاً. (والواقعة مثبتة بالأصول التى نقل عنها). بعدها تمت ترقيته إدارياً إلى أستاذ ثم تعيينه لاحقاً رئيساً للقسم واسمه الآن على لائحة المحكّمين الذين يمكن أن يقيّموا الإنتاج العلمى لمدرس أو أستاذ مساعد! ثم واقعة ثالثة، العام الماضى تخص الدكتورة «صاد» التى نقلت بحثاً كاملاً بحذافيره من على الشبكة

«المقهـــــــورين!!»

الإلكترونية. وأرسلت اللجنة العلمية خطابا لعميد كليتها ورئيس جامعتها وأمين المجلس الأعلى للجامعات وما زالت اللجنة بعد عام تنتظر رداً على ما أرسلته من خطابات. لم تُرقّ الدكتورة، صحيح لأن ذلك قرار اللجنة العلمية إلا أن أى إجراء لم يؤخذ ضدها فما زالت السيدة «الفاضلة» تقوم بدورها فى التربية والتعليم، تضع امتحانات وتقوم بتصحيحها! وعند عرض تقرير اللجنة العلمية (كما تقتضى اللوائح) على مجلس كليتها، لم يشر العميد إلى انتحالها بحثا. واكتفى بالقول إنها لن ترقّى! معتبراً -على ما يبدو- التواطؤ والتستّر على جريمة بهذا الحجم نوعا من الودّ الإنسانى والتراحم بين أبناء المهنة الواحدة!!

لم أذكر سوى قليل من كثير، وأكتفى بهذه الوقائع الثلاث التى شاهدتها بأم عينى وكنت، بمعنى من المعانى، طرفاً مباشراً فيها (فى الواقعة الأولى بحكم عملى فى الكلية التى أدين عميدها بالانتحال، وفى الواقعة الثانية من موقعى كعضو من بين أعضاء لجنة تحكيم البحوث المسروقة، وفى الواقعة الثالثة بحكم كونى المقرِّرة المنتخَبة للجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين فى أقسام اللغة الإنجليزية وآدابها فى الجامعات المصرية).

أما الأمر الثانى الذى يبدو مفزعا فهو التمويل الأجنبى للمشاريع البحثية، وقد لا يكون الاعتراض مانعاً شاملاً من حيث المبدأ على هذا الأمر، ولكن الاعتراض كل الاعتراض على سياسات عشوائية غالباً، كليلة البصر، لا ترى أبعد من المنحة المالية وتقصر عن رؤية دلالاتها وانعكاساتها على استقلال الجامعة وكرامتها بل وأمن البلاد. هذا حديث آخر شجونه أكثر، لا مجال للخوض فيها الآن. فقط من باب الإشارة السريعة: ما الذى نقوله فى مشروع من عشرات المشاريع التى تقسم البحوث التى تسعى إلى طلب التمويل إلى بحوث صغيرة ومتوسطة وكبيرة، لكل فئة منها هيئة تفحص خطط البحث المقدمة، الهيئة المكلَّفة بفحص خطط المشاريع الصغيرة من الأكاديميين المصريين، الهيئة المكلَّفة بفحص المشاريع المتوسطة تتشكل من مصريين وأجانب، والأجانب أكثر عددا، أما المشاريع الكبيرة فتحكمها وتتحكم فيها هيئة خالصة من الأجانب. وإن كان هناك من يقول أنها فى النهاية أموالهم ولهم أن ينفقوها بما يرون، فهناك من يجيب وهل فقدت الإدارة عقلها لجعل خريطة المشاريع البحثية مشاعا على الملأ، تتحكم جهة أجنبية مانحة فيها؟ ثم ألا يستحق منا التوقف هذا التركيز الشديد على كليات التربية (كليّات إعداد المعلّمين)! هذه مجرد رؤوس مواضيع تستحق التوقف مطولاً بما لا تسمح به المساحة المتاحة فى هذا المقال السريع.

ثم الأمر الثالث الذى يعرفه أى من العاملين بالجامعات هو هذا النشاط اللافت فى السنوات الأخيرة للإنشاءات، تبليط الأرضيات وتغيير المواسير وطلاء الجدران، يحدث ذلك سنويا أحيانا، وتصرف أموال طائلة فى عمليات التجديد تلك. وقد يبدو الأمر إيجابيا فمن يكره أن يكون مكان عمله نظيفا وجميلا وجديدا، ولكن المعامل والمكتبات والأجهزة تعانى من تدهور يفوق الخيال، ويصعّب العملية التعليمية وقد ينفيها. وهنا تتسق الجامعة مع توجه عام فى الدولة ككل حيث الواجهة هى الأساس، واجهة الديمقراطية أهم من الديمقراطية، وواجهة النهضة أهم من النهضة، وواجهة الثقافة أهم من الثقافة، وواجهة التنمية أهم من فعل التنمية ذاته، وهنا أيضا واجهة الجامعة أهم من منجزها التعليمى والتربوى والبحثى. واقعة: فى كلمته فى العيد الخمسين لإنشاء إحدى كليات الآداب انشغل العميد (أى خليفة طه حسين ومهدى علام فى عمادة كلية للدراسات الإنسانية) بسرد إنجازه فى أعمال السباكة والنجارة والطلاء!

باختصار، بين نظام تعليمى يقتل الطاقات البحثية فى مهدها، وأولويات مختلّة أو فاسدة، ومصالح تتواطأ بحماية السارق أو بالتلاعب بمصالح الوطن، يجد الأكاديميون المهمومون بأدائهم التعليمى والتربوى والبحثى أنفسهم فى وضع القابض على جمرة من نار، أو على طريقة بلال يهتف بما يؤمن به والحجر الملتهب على صدره.

غياب نقابة لأساتذة الجامعات

من مهام النقابة أى نقابة الارتقاء بالمهنة والدفاع عن مصالح العاملين فيها. ونعرف أن للعمال نقاباتهم، عمال الغزل والنسيج، عمال الحديد والصلب، عمال هذه الصنعة أو تلك، وللمعلمين فى المدارس نقابة، وللمهن التمثيلية نقابة، وللأطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين والصحفيين...إلخ. نقاباتهم التى تمثّلهم وتعبِّر عنهم، بما يرضيهم أو لا يرضيهم. ولكن أساتذة الجامعات على ما يبدو، لم يشبّوا عن الطوق بما يسمح أن تكون لهم نقابتهم. حاولنا على مدى عقود وكانت المحاولة دائما تصطدم بعراقيل متعددة حتى ليبدو أن النقابة تنظيم إرهابى يهدد الأمن العام. ولذلك لم يجد الأساتذة سوى نواديهم المتواضعة لكى يرفعوا صوتهم كلما جدّ داعٍ لذلك. ربما تمكنّا لو كانت لنا نقابة، من أن نسعى من خلالها إلى الارتقاء بمستوى مهنتنا ومواجهة التدهور المستمر فى أوضاع الجامعة، ربما استطعنا رفع الصوت الجماعى المؤثر ضد إلغاء انتخابات العمادة دون استشارة أحد منا، أو تقسيم العام الدراسى إلى فصلين وتنفيذ ذلك رغم اعتراض مجالس أقسام وكليات عديدة عندما نوقش مشروع القرار. (فُرض نظام الفصلين الدراسيين قسرا على برامج تعليمية مصمّمة لتدريسها فى عام من تسعة أشهر. والقرار على ما يبدو حل أمنى للنشاط الطلابى السياسى الذى كان موسمه تاريخياً فى ديسمبر ويناير من كل عام، وهما الآن شهرا امتحانات الفصل الدراسى الأول!) ربما كانت هذه النقابة تعلن إضرابا لكافة الأساتذة احتجاجا على قتل الشرطة لطالب بجامعة الإسكندرية أثناء مشاركته فى مظاهرة، ربما أتاحت لنا النقابة شكلا من أشكال الرد الجماعى المسئول على قيام ضابط شاب فى الثالثة والعشرين من عمره بالاعتداء بالضرب على أستاذ فى الخمسين من عمره فى جامعة عين شمس وتمزيق ثيابه (وهو ما حدث مؤخراً داخل الحرم، فلم تفعل إدارة الجامعة سوى محاولة «التهدئة»، وعندما لم تهدأ الأمور انقلبت الآية والموازين ولوّحت الإدارة للأستاذ بتقديمه لمجلس تأديب!) هذه أيضا واقعة تخصنى بشكل مباشر، فالمضروب زميل لى يعمل فى نفس القسم الذى أعمل به، والضارب من حراس كلية الآداب جامعة عين شمس، أى الكلية التى عملت فيها لأكثر من خمسة وثلاثين عاما. ولكن «النقابة لا»، و«لا للنقابة» هو موقف الإدارة المبدئى، ربما تحديدا لأن التجاوزات التى تستدعى رفع الصوت صارت كثيرة وستزداد!!

الجامعات الخاصة والجامعات الأجنبية

شهد العقدان الأخيران تكاثر إنشاء جامعات خاصة، بعضها يقبل أساسا من لا تتيح له معدّلات نجاحه فى الثانوية العامة الدراسة فى جامعات الدولة، وبعضها الآخر أجنبى وهى كلها على ما بينها من اختلافات تقوم على فكرة التعليم بوصفه سلعة.

وتعانى الجامعات المصرية الخاصة من نفس مشاكل جامعات الدولة، وهى كما قلت فى حديث سابق لى: «مجرد مشروعات استثمارية وجدت أرضية خصبة فى العرض والطلب وارتفاع المعدلات المطلوبة فى الجامعات المجانية» وهى جامعات: «غير قادرة ولا نية لديها للتورّط فى مشروع ثقافى كبير كذلك الذى يعنيه تأسيس جامعة، ولا فيما تتطلبه الجامعة أى جامعة، من شروط، بل نجدها محكومة بنفس شروط واقعنا المأزوم، وبنوعية الأثرياء الذين يمولونها، إنها فى تقديرى، مشروع فاشل لا يحل مشكلة التعليم فى الجامعات العامة بل بكل بساطة يعقّدها». (من حديث لى فى جامعة القاهرة فى يوم ٩ مارس، عيد استقلال الجامعة).

أما الجامعات الأجنبية (الجامعة الأمريكية والجامعة الفرنسية والألمانية، ومؤخراً الإنجليزية وجامعة الأهرام الكندية فى طور الإنشاء) فلأنها نتاج لمجتمعات رأسمالية متقدمة فهى تعتنى بالسلعة لتدخل بها فى سوق المنافسة.



ورغم أن جامعاتنا «المجانية» تسير مهرولة باتجاه تسليع التعليم (ليس فقط بإنشاء أقسام مميزة بمصروفات، فى داخل الكليات «المجانية»: تجارة إنجليزى، حقوق فرنسى، سياسة واقتصاد إنجليزى وفرنسى... إلخ ولكن أيضاً بمنطق تجارى فج غالبا، يتبدى فى تفاصيل كثيرة) إلا أنها لا تصمد فى المنافسة، تستقطب الجامعات الأجنبية أبناء وبنات الصفوة فيتجه الميسورون من الأهالى من منطلق «انجُ برأسك» إلى الجامعات الأجنبية، مما يحقق لهم الإفلات الجزئى من كارثة التعليم فى جامعات الدولة، ويضمن إعادة إنتاج التمايز الاجتماعى. يحصل أولاد الأثرياء على تعليم أفضل، فيكونون أكفأ وأكثر جدارة فى الحصول على الوظائف الأهم. (وهو الأمر الذى يبدأ فى المرحلة السابقة حيث الشهادات الأجنبية البريطانية والأمريكية والألمانية). ومع هذه الجامعات يترسخ مجدداً الوعى الكولونيالى القديم بأن السلعة الأجنبية هى الأفضل.

الإصـــــــلاح

وماذا عن الإصلاح؟ أتبع السؤال بسؤال ثان: هل يمكن إصلاح الجامعة دون إصلاح التعليم فى المدارس؟ وهل يمكن إصلاح التعليم عموما فى المدارس والجامعات فى واقع تجارى فج مأزوم يشيئ البشر ويقيدهم ويهدر طاقاتهم؟ لا إصلاح للجامعة دون إصلاح جذرى شامل كامل للنظام التعليمى فى المدارس. ولا إصلاح فى التعليم دون إعادة النظر فى واقع الأزمة التى نعيش تفاصيلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لا إصلاح دون إسقاط المنطق المتحكم فى التعليم ككل أى إسقاط مفهوم التعليم كطريق قسرى ذى اتجاه واحد على حد قول باولو فريرى مؤلف كتاب تربية المقهورين؛ لا يستقيم للبشر أن يزدهروا ويطلقوا العنان لطاقاتهم البناءة دون حرية ودون مشاركة، لا نفع فى منطق التلقين، ولا نفع فى منطق الإملاء والتقييد. ولا بد من أن تكون القيادات الجامعية بالانتخاب، وأن يكون للطلاب تمثيل فى مجالس أقسامهم وكلياتهم وجامعاتهم. لا بد أن ترفع الإدارة يدها القابضة، عن النشاط الطلابى، وعن اتحادات الطلاب، بحيث تقدم هذه الاتحادات تمثيلا أصيلا للقواعد الطلابية، ثم إننا نحن الأساتذة نحتاج نقابة تعبر من خلالها عن مطالبنا وأحلامنا فيما يخص الارتقاء بالمهنة وبأدائنا ومصالحنا المادية والمعنوية.

لقد قطعت الجامعة المصرية شوطا منذ إنشائها كمشروع أهلى بتبرعات الأهالى وقروشهم القليلة الكثيرة، وعمدت مكانتها بدماء طلابها فى ثورة ١٩١٩، وانتفاضة نوفمبر ١٩٣٥، وأحداث كوبرى عباس فى ١٩٤٦، وشهدائها فى حرب القنال عام ١٩٥١، وعند غزو العراق الأول فى مطلع عام ١٩٩١، وقدمت آلاف المعتقلين (من الطلاب والأساتذة) من شتى الاتجاهات دفاعاً عن قضايا الأمة ومنها قضية الحريات والديمقراطية. ثم واقعة أخيرة أذكرها فى ختام هذا الحديث: لقاء تم قبل ما يقرب من عشرين عاما بين خمسة أساتذة ورئيس جامعة عين شمس. كنا ذهبنا إليه للاعتراض على قرار بمنع عدد من القيادات الطلابية دخول الجامعة. قال أستاذ التاريخ الحديث بيننا (وهذه واقعة أنقلها بدقة) إنكم تعاقبون الطلاب الغيورين على تاريخ البلاد ومستقبلها، ثم تأتى المرحلة التالية لتمجدوا فعلهم وتشيدوا به وتدرجوه فى سجل الكفاح الوطنى. ولم يقل رئيس الجامعة آنذاك سوى: ولكننا نحمى الطلاب منهم، ثم إن هناك طالبات استأمننا أهلهن عليهن، وقد يصيبهن أذى جراء تلك القلاقل! لا أريد أن أستدرج فى حكى الوقائع فهناك العشرات منها محفورة فى ذاكرتى وذاكرة غيرى من الأساتذة والطلاب. ولما كنت أعتقد أن لا شىء يضيع، فإن حكاية الجامعة وتفاصيل ما جرى ويجرى فيها ستُحكى اليوم وغدا وبعد غد، وإن كانت الآن جزءاً من التاريخ المهمّش والمسكوت عنه فلن يبقى الحال دوماً على ما هو عليه.

ختـــــامـــاً

عند مدخل جامعة القاهرة (الجامعة الأم) نصب تذكارى من الجرانيت فى شكل شعلة، إنه نصب عبد الحكم الجراحى ورفاقه الذين استشهدوا فى انتفاضة الجامعة فى نوفمبر ١٩٣٥. وكثيرا ما يشهد هذا النصب الآن معارك غريبة، إذ يعتليه الطلاب المتظاهرون ويرفعون عليه شعاراتهم، فتقصفهم قوات الأمن بالغاز المسيل للدموع بغية تفريقهم. لماذا أشير لهذا النصب الآن فى ختام الحديث. أردت تسجيل حضوره لأننى أراه الآن أمام عينى، وأردت للقارئ أن يراه فيقرأه كيفما شاء.

بدأت بمعنيين لكلمة شجن، وأنهى بمعنيين آخرين للكلمة ذاتها: فالشجن هو أيضا هوى النفس، وهو مجازاً، يحيل لرابطة الرحم والقرابة، وحديثى أنا ابنة الجامعة التى عملت فيها وارتبطت بها فى شبابى وكهولتى، أردت أن يكون حديثى ذا شجون بهذين المعنيين أيضا. ■

كتـــاب الزاويـــة

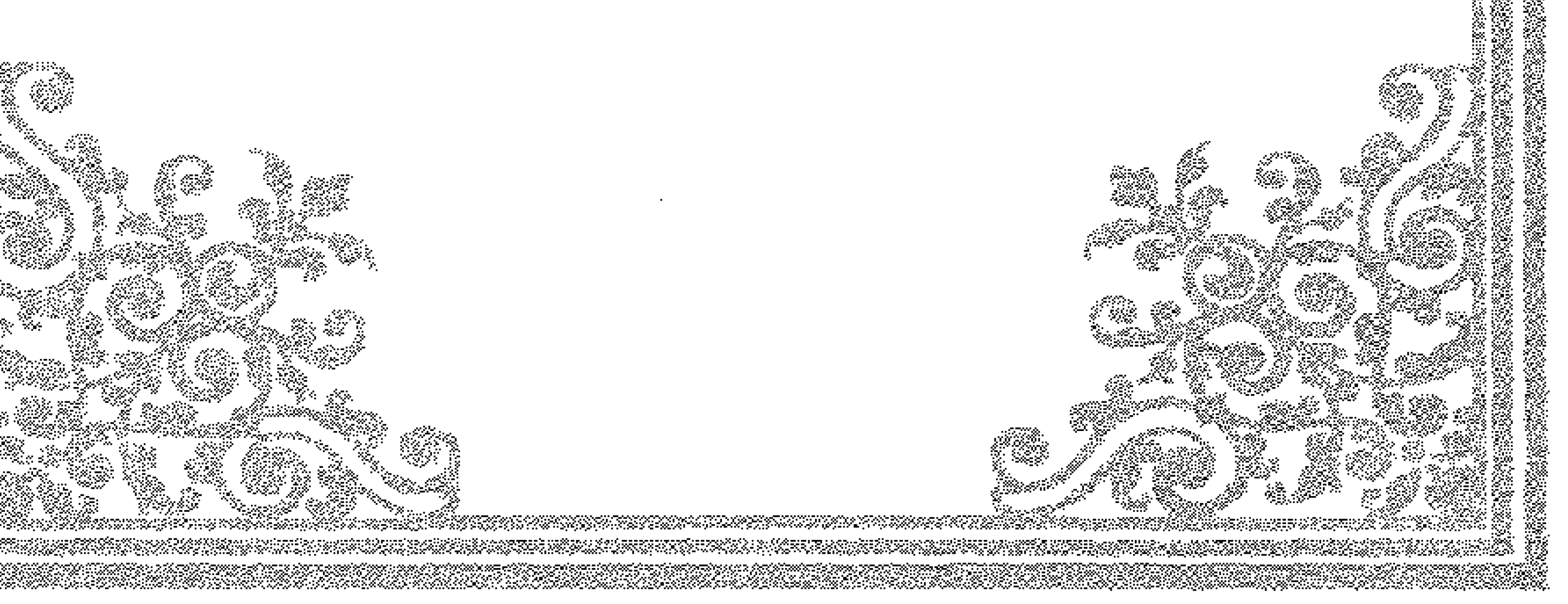
عبد الرزاق السنهورى

من خلال أوراقه الشخصية

يعد المرحوم الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا أحد أهم المجددين القانونيين والفقهيين فى مصر والعالم العربى خلال القرن الماضى. فقد كان قانونيًا بارعًا وفقهيًا مجتهدًا ومشرعًا فذًا وقاضيًا لامعًا وأستاذًا جامعيًا وقبل كل شىء صاحب عقل علمى إذا عالج موضوعًا حقق ودقق واستقرى واستقصى ورتب وبوب ثم ذكر الرأى مشفوعًا بدليله.

ولد فى ١١ أغسطس ١٨٩٥ فى الإسكندرية ودخل مدرسة الحقوق ١٩١٣ وعين فور تخرجه وكيلاً للنائب العام فى المنصورة ١٩١٧ ثم نقل إلى أسيوط لانضمامه إلى الحركة الوفدية عقب قيام ثورة ١٩١٩ وفى ١٩٢٠ عين مدرسًا بمدرسة القضاء الشرعى ثم سافر إلى فرنسا حيث حصل على الدكتوراة فى العلوم القانونية ١٩٢٥ ثم الدكتوراة فى العلوم الاقتصادية وترقى فى سلك التعليم الجامعى وانتدب لتأسيس كلية الحقوق فى بغداد ١٩٣٥ - ١٩٣٦ وتولى عمادة كلية الحقوق جامعة القاهرة، وكذلك كان رئيسًا لمجلس الدولة وساهم فى وضع القوانين المدنية فى عديد من الدول العربية.

وقد ترك السنهورى مذكراته الشخصية التى سجل فيها ما جال بخاطره من خواطر وآراء ومخططات. وكتب على غلاف الكراسة التى سجل فيها هذه الخواطر أنها «مذكراتى الشخصية». وقد أعدتها للنشر ابنته الدكتورة نادية وزوجها الدكتور توفيق الشادى وأعادت «دار الشروق» نشرها فى بداية ٢٠٠٥ وتقدم «وجهات نظر» مقتطفات من هذه المذكرات.





فؤاد مطر

في الأول من أكتوبر ١٩٨٩ بدأ النواب اللبنانيون اجتماعاتهم في قصر المؤتمرات في الطائف بالسعودية تحت عنوان عريض هو: «إعداد ومناقشة وثيقة الوفاق الوطني»، وسط حيوية وديناميكية واضحتين لإخراج البلاد والعباد من جحيم الحرب والخراب والدمار والموت العشوائي.

وأُلقيت في حفل الافتتاح كلمات للأمير سعود الفيصل نيابة عن الملك فهد بن عبد العزيز وأخرى للملك الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، شددت على «وجوب تحقيق الخلاص للبنان وإحياء مؤسساته الشرعية، وإبعاد الخلافات العقيمة، وإنجاز وثيقة للوفاق تكون جزءاً من الضمير اللبناني الوطني....» وفق ما ورد في كلمة الملك فهد.

وفي ذلك الإطار صبَّت كلمة رئيس مجلس النواب حسين الحسيني، وبيان وزعه رئيس الحكومة الأسبق صائب سلام وأحد زعماء الطائفة السُّنِّية على الإعلاميين. كما دارت اللقاءات والمشاورات وراء كواليس المؤتمر بعيداً عن المشاكسات وشارك فيها مباشرة مسئولون سعوديون من خلال رجل الأعمال اللبناني رفيق الحريري. وحرصت السعودية على تأمين تجاوب ماروني خاص ومسيحي عام ومسبق مع مقررات المؤتمر قبل الإعلان عنها بعد ثلاثة أسابيع من الاجتماعات.

وأُجريت اتصالات مع جهات أخرى خاصة بالنسبة للاعتراضات على بعض النقاط وأبرزها ما يتعلق بعدد النواب، فهل يكون ١٠٨ أو ١٢٨ نائباً كما يصرّ رئيس حركة «أمل» نبيه بري الذي طلب من نواب الحركة المشاركين في الطائف الانسحاب في حال اعتماد العدد ١٠٨.

جرت معالجة كافة التعقيدات وتوافَقَ النواب على الصيغة النهائية لـ «وثيقة الوفاق الوطني» التي جاءت أشبه ما يكون بنص مكتوب لـ «ميثاق عام ١٩٤٣» الذي هو عام الاستقلال والذي بقي معمولاً به حتى ذلك الوقت رغم أنه غير مكتوب. وتم تبليغ القيادات اللبنانية بمضمون الوثيقة. وتولَّى النائب جورج سعادة إبلاغ البطريرك الماروني نصرالله بطرس صفير والعماد ميشال عون الذي اعترض عليها. وقال: «هكذا وثائق وطنية مصيرية لا تتم مناقشتها بالفاكس».

ويوم الثلاثاء ٢٤ أكتوبر استقبل الملك فهد النواب في القصر الملكي في جدة وهو بادي الانشراح والارتياح وشدد على تهنئة جميع اللبنانيين دون استثناء. أما رئيس البرلمان حسين الحسيني فإنه سجَّل الشكر للمملكة على جهودها ودعمها الدائم للبنان. ثم ألقى الأمير سعود بيان «اللجنة الثلاثية»، وأبرز ما قاله: «وثيقة الوفاق إطار عادل يحقق السيادة والاستقلال والوحدة والمساواة... ثمة تفاهم كامل بين اللجنة وسورية تنهي بموجبه القوات السورية مهامها الأمنية في لبنان في مدة أقصاها سنتان». وأشار إلى أنه طُلب من رئاسة مجلس النواب اللبناني الانعقاد في تاريخ أقصاه نوفمبر ١٩٨٩ لانتخاب رئيس المجلس ونائبه وأعضاء المكتب والمصادقة على «وثيقة الوفاق الوطني» وانتخاب رئيس للجمهورية، وجرى تكليف الدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي بالإشراف فوراً على تطبيق ذلك.

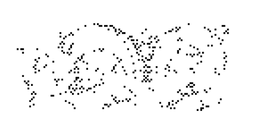
لم يتمكن رئيس الجمهورية المنتخَب النائب رينيه معوض من المشاركة في وضع النهاية السياسية للعماد ميشال عون وتنفيذها بعد أن اغتيل عقب فترة قصيرة من انتخابه. فتولى الرئيس الخلف المنتخَب الياس الهراوي ذلك بالتعاون العسكري مع القوات السورية وبمباركة أمريكية. وفي ضوء ذلك شنت قوات لبنانية وسورية هجوماً على القصر الجمهوري في بعبدا وكان بداخله عون وعضوا «حكومته» الضابطان إدغار معلوف وعصام أبو جمرة الذين جرى تأمين انتقالهم إلى مبنى السفارة الفرنسية في منطقة مارتقلا في الحازمية إحدى ضواحي العاصمة بيروت.

ردّت الحكومة اللبنانية على اللجوء إلى السفارة بإعلانها أنها لن تسمح للعماد عون بمغادرة لبنان، وأنها ستحاكمه بتهمة التمرد واختلاس الأموال العامة، الأمر الذي اعتبره الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران يمس الشرف الفرنسي. ودفع هذا بمجلس النواب يوم ٢٦ أغسطس - ١٩٩١ إلى تبني مشروع قانون العفو العام عن جميع الجرائم السياسية التي ارتُكِبت في لبنان خلال سنوات الحرب الست عشرة، بحيث بات في استطاعة عون ورفيقيه مغادرة السفارة. وأعقب ذلك في اليوم التالي (٢٧ أغسطس) إصدار الحكومة لقرار يقضي بمنح عون عفواً خاصاً على أن يغادر البلاد خلال الـ ٤٨ ساعة التي تلي توقيع الرئيس الهراوي على هذا المرسوم والعيش في المنفى دون القيام بأي نشاط سياسي في لبنان أو خارجه لمدة خمس سنوات. لكن شيئاً من هذا القبيل لم يتم احترامه لاحقاً، بل حصل نقيضه، فبعد إخراج عون ورفيقيه معلوف وأبو جمرة من مبنى السفارة الفرنسية تم ترحيلهم إلى فرنسا بطرق تضاربت المعلومات حولها، وكان أبرزها أنه جرى نقلهم فجراً وفي سيارات مصفحة، ووسط خدَع أمنية، إلى ميناء ضبية شمالي بيروت، وأبحروا من هناك عبر زورق مطاطي من نوع «زودياك» إلى غواصة فرنسية كانت بانتظارهم في عرض البحر وتوجهت بهم إلى الإسكندرية ومنها على الفور في طائرة فرنسية خاصة إلى قاعدة «إيستر» بالقرب من مرسيليا جنوب فرنسا.

ورغم أن اتفاق الترحيل كان ينص بوضوح على عدم تعاطي عون بالشئون السياسية لخمس سنوات، إلاّ أن شيئاً من هذا القبيل لم يحصل منذ اللحظة الأولى لوصوله إلى «فيللته» في منفاه الفرنسي والتي تحولت إلى ما يشبه «قصر بعبدا مصغر»... أي «قصر جمهوري».

من المستحيل تحديد أي مسئولية أو دور للجنرال ميشال عون في اغتيال الرئيس رينيه معوض، وهو أول رئيس للجمهورية الثانية يتم انتخابه بعد التوصل إلى «اتفاق الطائف» لمجرد أن «وكالة الأنباء السورية» بثت صيغة نبأ الاغتيال بالقول: «إن يد الغدر والخيانة امتدت إلى الرئيس الشهيد رينيه معوض عندما كان موكبه يمر في بيروت الغربية، وأن هذه الجريمة النكراء بحق لبنان والشرعية اللبنانية جاءت بعد سلسلة من التهديدات التي أطلقها الضابط المتمرد على الشرعية الجنرال ميشال عون والتي توعَّد فيها بإحراق لبنان، وتدمير بيروت، وقتل الشخصيات والنواب والقيادات التي ساهمت في عملية الوفاق الوطني». وكانت الوكالة المذكورة اتهمت عون أيضاً بأنه وراء عملية اغتيال مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد. كما لا يمكن التوصل إلى مثل ذلك التحديد

رغم أن اتفاق الترحيل كان ينص بوضوح على عدم تعاطى عون بالشئون السياسية لخمس سنوات، إلا أن شيئاً من هذا القبيل لم يحصل منذ اللحظة الأولى لوصوله إلى «فيللته» فى منفاه الفرنسى والتى تحولت إلى ما يشبه «قصر بعبدا مصغر»... أى «قصر جمهورى»



لمجرد التشابه فى طريقة تنفيذ الجريمتين، وتقارب رقعتيهما الجغرافية. فاغتيال الرئيس معوض حصل بعدما شارك يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٨٩ فى مراسم احتفال أقيم فى القصر الحكومى فى بيروت الغربية لمناسبة ذكرى استقلال لبنان، حيث انفجرت خلال توجه موكبه إلى منزله عربة ملغومة بـ ٢٥٠ كيلوجراماً من المتفجرات لمجرد وصوله إلى قربها على بعد بضعة أمتار من منزل رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص، فقضى معوض وتشوه وتناثرت أجزاء جسده. كذلك قضى حوالى ٢٣ شخصاً بين حراس ومرافقين.. تماماً على نحو ما حدث لرفيق الحريرى بعد ست عشرة سنة.

أما الشيخ حسن خالد فقد اغتيل حوالى ظهر يوم ١٦ مايو ١٩٨٩ بتفجير سيارة مفخخة بحوالى ١٥٠ كيلوجراماً من المتفجرات لحظة مرور سيارته بالقرب منها عند كورنيش محطة التلفزيون فى منطقة تسمى «عائشة بكار» على بعد حوالى مائة متر من دار الإفتاء الذى كان قد تركه قبل لحظات، وحوالى مائة متر كذلك من منزل الرئيس الحص أيضاً. وانتُشلت جثة المفتى هيكلاً عظمياً متفحماً، وقُتل إلى جانبه حوالى عشرين شخصاً وأصيب عشرات بجروح.



وليـد جنبــــلاط



حسن نصر الله



ميشـيل عــون

تاريخ من الاغتيالات

يفتح اغتيال الرئيس رينيه معوض والشيخ حسن خالد واحداً من أبشع الملفات السوداء خلال الحرب اللبنانية، وحتى ما قبلها وما بعدها وصولاً إلى اغتيال الرئيس رفيق الحريرى. وأبرز من شملتهم:

محافظ الشمال فايز العماد فى طرابلس (١٩٧٥/١١/٢٠)، ليندا شقيقة كمال جنبلاط فى منزلها فى جادة سامى الصلح (١٩٧٦/٥/٢٧)، على حسن سلامة «أبو حسن» المسئول عن جهاز أمن «حركة فتح» مع أربعة من مرافقيه فى رأس بيروت، النائب السابق بشير كيروز فى الحازمية (١٩٨٢/٣/١٦)، الشيخ أحمد عساف «رئيس اتحاد الجمعيات والمؤسسات الإسلامية فى لبنان» فى محلة الظريف (١٩٨٢/٤/٢٤)، رئيس القضاء المذهبى الدرزى الشيخ حليم تقى الدين فى منزله فى محلة الظريف، إمام بلدة جبشيت الشيخ راغب حرب قرب منزله (١٩٨٤/٤/١٦)، رئيس الجامعة الأمريكية فى بيروت الدكتور مالكوم كير (١٩٨٤/٤/١٨)، قائد اللواء الخامس فى الجيش اللبنانى العميد الركن خليل كنعان فى منزله فى الفياضية (١٩/٢٩/ ١٩٨٦)، رئيس المجلس الشرعى الأعلى الشيخ صبحى الصالح فى محلة ساقية الجنزير (١٩٨٦/١٠/٧)، الدكتور الياس الزايك فى محلة الأشرفية (٢/١٩/ ١٩٩٠)، رئيس «حزب الوطنيين الأحرار» دانى كميل شمعون وزوجته أنغريد وطفلاه طارق (سبعة أعوام) وجوليان (خمسة أعوام) فى منزلهم فى منطقة بعبدا (١٩٩٠/١٠/٢١)، رئيس «جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية» الشيخ نزار الحلبى أمام منزله فى محلة الطريق الجديدة (٢٠٠٥/٨/٣١)، اختفاء الناشط فى «القوات اللبنانية» المهندس رمزى عيرانى (٢٠٠٢/٥/٧) ثم العثور على جثته فى صندوق سيارته فى شارع الحمراء، النائب والوزير السابق الياس حبيقة مع مرافقيه فى الحازمية (٢٠٠٢/١٢/١٤)، غالب عوالى المسئول فى «المقاومة الإسلامية» يوم ٢٠٠٤/٧/١٩ أمام منزله فى الضاحية الجنوبية لبيروت والتى هى إحدى القلاع الحصينة لـ «حزب الله». وكان اغتيل أحد قادة المقاومة البارزين الأمين العام لـ «حزب الله» عباس الموسوى وزوجته وطفله خلال مرور موكبه فى بلدة تفاحتا فى الجنوب فى ١٦ فبراير ١٩٩٢. وبعد اغتياله أصبح السيد حسن نصرالله هو الأمين العام للحزب.

وثمة محطة بشعة جداً فى ذلك الملف ومميزة وتتمثل باغتيال القضاة الأربعة حسن عثمان، عماد شهاب، وليد هرموش، وعصام أبو ضاهر تحت قوس المحكمة أثناء إحدى الجلسات فى مدينة صيدا على يد مسلحين ما زالوا مجهولين، كما هى الحال حتى العام ٢٠٠٥ بالنسبة لمرتكبى الاغتيالات الأخرى.

اغتيال دبلوماسيين:

وشملت عمليات الاغتيال العديد من الدبلوماسيين أيضاً منهم: سفير اليمن المتجول أحمد محمد الشامى فى محلة تلة الخياط (١٩٧٥/٥/٢٢). وبعد حوالى شهر اغتيل وزير خارجية اليمن السابق محمد أحمد النعمان فى محلة الظريف. ثم السكرتير الأول فى السفارة التركية فى بيروت أوكتار سيريت فى حى الحمراء (ليل ١٩٧٦/٢/١٦)، والسفير الأمريكى فى لبنان فرنسيس ميلوى وسائقه زهير المغربى مع المستشار الاقتصادى فى السفارة روبرت وارينغ بعد خطفهم (١٦/ ١٩٧٦/٦) حيث عثر على جثثهم فى اليوم التالى، والملحق فى سفارة العراق فى بيروت محمد على خضير عباس مع مرافقه فى محلة الروشة (١٩٨١/٥/٢٧)، وبعد أقل من أسبوع اغتيل المستشار السياسى للثورة الإيرانية لشئون الشرق الأوسط محمد صالح الحسينى فى حى الرملة البيضاء، والسفير الفرنسى فى لبنان لوى دو لامار فى حى البربير (٤/ ١٩٨١/٩)، والوزير المفوض فى سفارة الجزائر لدى لبنان رابح خرواع بعد خطفه من منزله فى حى بئر حسن (١٢/ ١٩٨٢/١٢). وبعد ثلاثة أشهر اغتيل الدبلوماسى الفرنسى غى كافالو وزوجته كارولين فى منزلهما فى محلة ساقية الجنزير، ثم قنصل النمسا فى لبنان غيرهارد لوشنبارو فى مرآب مبنى يقطنه فى العاصمة اللبنانية (١٩٨٤/٤/١٥)، والدبلوماسى الروسى أركادى كاناكوف بعد خطفه فى بيروت (١٩٨٥/٩/٣٠)، ثم السكرتير الأول فى السفارة الأردنية نائب عمران المعايطة فى محلة الروشة فى ٢٩/ ١٩٩٤/١٢.

... وإعلاميين وصحافيين:

تعرض الإعلاميون عامة وعلى الأخص رجال الصحافة إلى أبشع أنواع التعذيب والقتل، ومن الذين اغتيلوا: نائب رئيس تحرير مجلة «فلسطين الثورة» عادل عبد المجيد وصفى (٦/٢٠/ ١٩٧٩)، مراسل مجلة «شتيرن» الألمانية كارل روبير نيغر فى حى المنارة خلال العام المذكور نفسه، خطف الصحافى اللبنانى سليم اللوزى والعثور على جثته فى أحراج محلة عرمون القريبة من بيروت (١٩٨٠/٣/٤)، نقيب الصحافة رياض طه فى محلة الروشة (١٩٨٠/٧/٢٣)، الصحافى فى جريدة «اللواء» يحيى الحزورى فى محلة الشياح (١٩٨٠/٨/٢٩) وهو عضو فى «حزب البعث العربى الاشتراكى»، سمير

«لبنان بين مشهدين»

ماذا بعد؟!

عاصم الشيخ رئيس تحرير «الفهرست» وزوجته وولداهما فى منزلهم فى محلة رأس بيروت (١٩٨٥/٧/٩)، واغتيال الصحافى حسن فخر بقذيفة صاروخية أطلقت على سيارته على طريق بين ضاحية بشامون - وبلدة دير قوبل.

الهراوى يعقد معاهدة مع سورية

سارع النواب إلى انتخاب الرئيس الياس الهراوى خلفاً للشهيد الرئيس معوض تجنباً لوقوع البلاد فى فراغ دستورى، وصوناً لاستمرار مسيرة اتفاق الطائف فى جلسة عقدوها يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٨٩ فى فندق «بارك أوتيل» فى بلدة شتورا القريبة من الحدود مع سورية، وشارك فيها ٥٢ نائباً أعطى ٤٧ منهم أصواتهم للهراوى بينما وُجدت أربع أوراق بيضاء وورقة ملغاة.

وجرى الانتخاب فى الوقت الذى كانت طائرة تقل نعش الرئيس معوض و٦ من مرافقيه من مطار بيروت إلى مطار القليعات العسكرى، أى إلى المكان الذى سبق للنواب أن انتخبوه فيه رئيساً. وهكذا بات لبنان فى يوم واحد يتقبل التهانى بانتخاب الهراوى والتعازى باغتيال معوض.

شدد الهراوى فور انتخابه على التزامه بالخيار الديمقراطى، وقيام الدولة الواحدة وإنهاء الدويلات الطائفية، وحل قضية المهجَّرين، وتنفيذ القرار ٤٢٥ الذى يقضى بانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، وبسط سلطة الدولة، ونزع أية بندقية غير لبنانية، والالتزام بالقضايا القومية، وبناء علاقات أخوية، سواء أمنية أو سياسية أو اقتصادية مع سورية. وسرعان ما ترجم هذه النقطة الأخيرة عندما زار مع رئيسى مجلس النواب حسين الحسينى والحكومة عمر كرامى دمشق يوم ٢٢ مايو ١٩٩١، ووقَّع والرئيس السورى حافظ الأسد على «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق» التى تعرضت لانتقادات عديدة أبرزها تسرُّع الهراوى فى توقيعها على خلفية «أن سورية فى غاية القوة بالمقارنة مع لبنان الذى هو فى غاية الضعف» ما يمكن الافتراض معه أن ذلك حرم الجانب اللبنانى من فوائد لصالحه.

وترك انطباعاً لدى غالبية جيل الشباب اللبنانى أن سورية تسعى لوضع يدها كلياً على لبنان. وصدرت أبرز الانتقادات تلك عن البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير الذى رأى أن المعاهدة «مفروضة من طرف واحد» وأنها «تشكل مساساً بميثاق ١٩٤٣ الوطنى الذى توافق اللبنانيون على القول فيه: لا للشرق ولا للغرب».

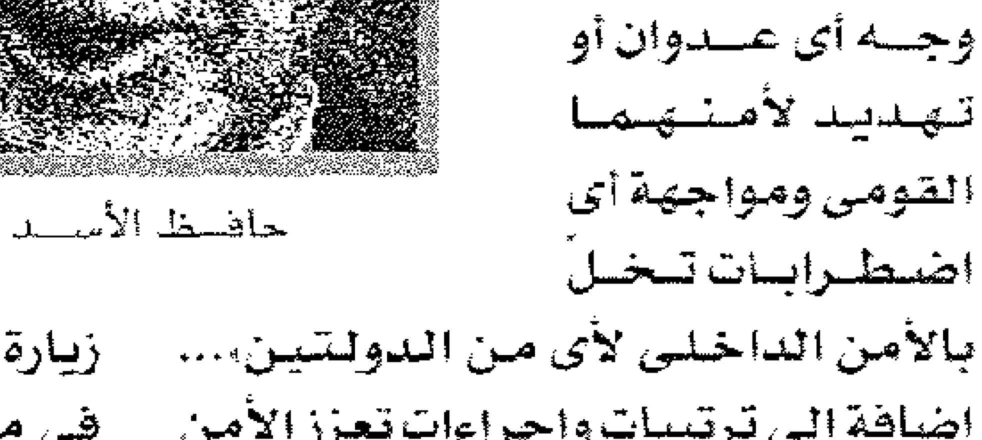
وسط تلك الأجواء سارعت قيادتا البلدين إلى التحوط أمنياً لكل الاحتمالات السلبية راهناً ومستقبلاً. وتم التوصل إلى اتفاق أمنى مشترك نُشرت فى صحف لبنانية يوم ٧ سبتمبر ١٩٩١ تفاصيل حوله، وينص على تشكيل لجنة تسمى «لجنة شئون الدفاع» تختص «بدراسة الوسائل للحفاظ على أمن الدولتين واقتراح الخطط المشتركة للوقوف فى وجه أى عدوان أو تهديد لأمنهما القومى ومواجهة أى اضطرابات تخل بالأمن الداخلى لأى من الدولتين»... إضافة إلى ترتيبات وإجراءات تعزز الأمن المشترك، وتحميه.

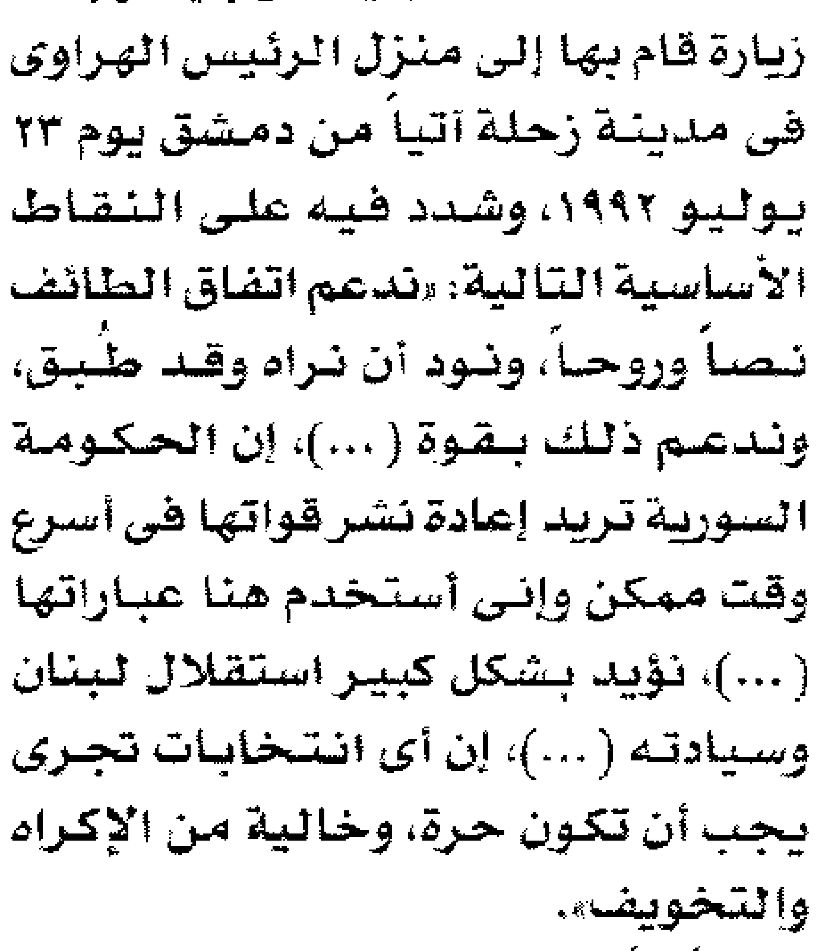
بدأ العمل تدريجياً لتنفيذ الخطوات التى نص عليها «اتفاق الطائف»، وكانت الخطوة التالية تعيين مجلس الوزراء ٤٠ نائباً يوم ٧ يونيو ١٩٩١ ليرتفع عدد أعضاء المجلس من ٩٩ إلى ١٠٨ نواب ومناصفة بين المسلمين والمسيحيين كما نص على ذلك الاتفاق.

جاء التعيين غريباً عن الممارسة الديمقراطية اللبنانية، لكنه تنفيذ لمقررات «الطائف» حيث عينت حكومة الرئيس عمر كرامى النواب التالية أسماؤهم من بين ٣٤٨ كانوا قد تقدموا من وزارة الداخلية بترشيح أنفسهم:

إيلى حبيقة، أنطوان جوزف شادر، محمد الجارودى، عادل صقر، محمود أبو حمدان، أيمن شقير، نسيب سليم لحود، منير الحاج، شاهى برسوميان، وليد جنبلاط، مروان حمادة، فؤاد السعد، جان عبيد، ميشال المر، طلال إرسلان، فارس بويز، جورج كساب، نبيه برى، محمد بيضون، عبد الله الأمين، أنور الخليل، روى الهراوى، محمد الميس، إيلى الفرزلى، عبد الرحيم مراد، فيصل الداوود، على حمد جعفر، محسن دلول، عمر كرامى، عمر مسيكة، على عيد، حمد الصمد، وجيه البعرينى، عبد الرحمن عبد الرحمن، نائلة معوض، سليمان طونى فرنجية، إسطفان بطرس الدويهى، أليكس سابا، سليم سعادة، روجيه ديب.

وعقب ذلك قدَّم كرامى استقالة حكومته، وجرى تكليف رشيد الصلح أحد رموز العمل السياسى البيروتى السُّنى بتشكيل الحكومة الجديدة.





حافظ الأسد

تمت تلك الخطوات مع الانطلاق للتحضير لإجراء الانتخابات النيابية الأولى بعد «الطائف» وسط موقفين أمريكى وسورى لافتين: الأول عبَّر عنه وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر بعد زيارة قام بها إلى منزل الرئيس الهراوى فى مدينة زحلة آتياً من دمشق يوم ٢٣ يوليو ١٩٩٢، وشدد فيه على النقاط الأساسية التالية: «ندعم اتفاق الطائف نصاً وروحاً، ونود أن نراه وقد طُبق، وندعم ذلك بقوة (...)، إن الحكومة السورية تريد إعادة نشر قواتها فى أسرع وقت ممكن وإنى أستخدم هنا عباراتها (...)، نؤيد بشكل كبير استقلال لبنان وسيادته (...)، إن أى انتخابات تجرى يجب أن تكون حرة، وخالية من الإكراه والتخويف».

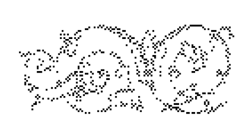
وترافق ذلك مع الموقف السورى الذى أعلنه نائب رئيس الجمهورية السورية عبد الحليم خدام فى حديث نشرته يوم ١٦ يوليو ١٩٩٢ صحيفة «لوريان - لوجور» التى تصدر بالفرنسية فى بيروت، ومما قال فيه عن إجراء الانتخابات: «إنها عملية حكيمة وواعية ومستمرون فى دعم إجرائها فى مدة وجيزة... ولن يكون لسورية أى موقف يتعلق بالانتخابات، كما لن نتورط فى أى حال فى عمليتها...».

الانتخابات النيابية الأولى فى الجمهورية الثانية

شكلت انطلاقة الانتخابات النيابية الأولى فى الجمهورية الثانية عام ١٩٩٢ رغم الدعوات المسيحية المكثفة والمتزايدة لإلغائها أو تأجيلها، وطرح اقتراح يقضى بلجوء مجلس الوزراء إلى تعيين النواب كما سبق أن فعل عندما عيَّن ٤٠ نائباً (وفق ما ذكرناه)، محطة مركزية أكدت الالتزام الوطنى بالتمسك باتفاق الطائف وتنفيذه وفق نصوصه. وسجلت الانتخابات فى مجملها دلالات عدة بعضها كان مفاجئاً، والآخر يدخل فى إطار المسلَّمات الانتخابية اللبنانية ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الفوز المميز الذى حققه «حزب الله» خاصة فى منطقة البقاع، وتمكُّن إسلاميين من الفوز فى بيروت والجبل. من الدلالات أيضاً: (أ) التهديدات من قبل بعض المسيحيين باللجوء إلى التطرف بما يبدو أنه رد على المفاجأتين الأوليين. (ب) تثبيت زعامة الرئيس سليم الحص النيابية لبيروت. (ج) الفوز المطلق الذى حققه وليد جنبلاط ولائحته فى معقل زعامته السياسية فى الشوف. (د) سقوط الرئيس السابق لمجلس النواب كامل الأسعد فى الجنوب بفارق كبير لمصلحة خصمه رئيس حركة «أمل» نبيه برى. (هـ) إجراء الانتخابات بصورة عادية فى معقل الموارنة الداعين إلى المقاطعة بقوة فى منطقة كسروان.

تمت المرحلة الأولى من الانتخابات فى موعدها يوم ٢٣ أغسطس ١٩٩٢ فى كل من منطقتى البقاع والشمال وسجلت نتائجها ثلاث مفاجآت: (الأولى) هى أنها جرت فى أجواء سلمية باستثناء حوادث بسيطة، (الثانية) هى فوز لائحة «حزب الله» فى منطقة بعلبك - الهرمل - بأكثرية المقاعد، أما (الثالثة) فكانت سقوط المرشح روى الهراوى نجل رئيس الجمهورية الياس الهراوى فى زحلة، وإعلان رئيس المجلس النيابى حسين الحسينى استقالته بعد سقوط كامل مرشحى لائحته باستثنائه فقط فى مواجهة لائحة «حزب الله».

ردّ البطريرك المارونى مار نصرالله



تمت الانتخابات النيابية الأولى في الجمهورية الثانية بعد التوقيع على الطائف، بانتخاب مجلس مؤلف من ١٢٨ نائباً، رغم كل التحديات والتهديدات والضغوط

بطرس صفير على ذلك بالتحدث بلغة تجنح بعض الشيء نحو التشدد والاستعداد لممارسة التطرف. ثم جرت الانتخابات في مرحلتها الثانية في محافظتي بيروت وجبل لبنان، وقد خاضها الرئيس سليم الحص بلائحة غير مكتملة، وثبت بعد ذلك أنه كان بعيد النظر في هذه الخطوة إذ لم يطرح سوى ١١ من أصل ١٩ مرشحاً يفترض أن تتضمنهم اللائحة. وبهذا ترك مجالاً للإسلاميين كي يفوزوا مطمئنين ويأخذوا أصواتاً من اللائحة المنافسة التي شكلها الرئيس رشيد الصلح وكانت أيضاً غير مكتملة. وقد فاز ثلاثة منهم هم: محمد برجاوي، زهير العبيدي، وعدنان طرابلسي بأصوات كثيرة. كما أنه آثر عدم إشراك مرشحين موارنة في لائحته، وذلك على أساس أنه ما دام الموارنة عموماً ضد الانتخابات فليبتعد هو (الحص) عن عملية الصراع هذه، ويكتفي بالتركيز على المرشحين المسلمين وعلى المقعدين الأرثوذكسيين - وقد حصل على أحدهما -، والمقعد المخصص للروم الكاثوليك، وقد حصل عليه بشخص المحامي جوزف مغيزل، والمقعد الدرزي الذي فاز به المحامي عصام نعمان.

وكان لافتاً أن ١٧ مرشحاً في محافظة جبل لبنان فازوا بالتزكية نتيجة المقاطعة المسيحية للانتخابات. لذا جدد البطريرك صفير القول: «إن هذه الانتخابات صورية، وأن مجلس النواب الذي يجري انتخابه سيكون غير قانوني، ولن يستمر، وأن قرار الحكومة اللبنانية ليس قراراً لبنانياً وليس حراً».

بعد ذلك بدت المرحلة الثالثة من الانتخابات في الجنوب هي الأكثر أهمية بعدما قرر كامل الأسعد القطب الشيعي القوي في ما قبل الحرب خوض المعركة في كل المنطقة على خلفية اختبار الولاء الجنوبي له، وهو الذي كان معروفاً بولاءاته للعائلات التقليدية لآل الأسعد مثلاً لا حصراً.

على هذا الرهان جرت انتخابات الجنوب حامية الوطيس فعلاً يوم ١٦ سبتمبر ١٩٩٢ وكان الأسعد يعلق الآمال على أصوات قرى أبناء الشريط الحدودي. لكن إسرائيل لم تسمح لهؤلاء بالمشاركة في الانتخابات فأضرت بلائحة الأسعد الذي حملت النتائج فارقاً كبيراً في الأصوات بينه وبين بري لصالح الأخير.

وبعد انتخابات الجنوب بخمسة أيام بحث الرئيس الهراوي ما حملته المراحل الأولى من الانتخابات مع الرئيس حافظ الأسد في القمة التي جمعتهما في مدينة اللاذقية السورية يوم ١٢ سبتمبر ١٩٩٢، وإن كان الحديث الذي دار بينهما قد تركز أكثر على ما يخفف من وطأة ضغط المعارضة المارونية على الرئيس اللبناني، بما يسهل إجراء الانتخابات التالية في معقل الموارنة وبطريركهم صفير أي: منطقة كسروان وهي منطقة ساحلية - جبلية.

لكن شيئاً من ذلك لم يتحقق، وقد أعلن رسمياً بعد القمة أن البحث بإعادة تمركز القوات السورية مؤجل، إنما سورية مستمرة في دعم مسيرة الوفاق في لبنان، فيما سيعقد المجلس الأعلى المشترك اجتماعاً بعد تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة لمتابعة تنفيذ المقررات التي اتخذت في جلسته السابقة.

مهما يكن فإن الانتخابات جرت في منطقة كسروان المارونية يوم ١١ أكتوبر ١٩٩٢ رغم شراسة الدعوات إلى مقاطعتها بصورة عامة من قبل قيادات الموارنة الروحية والسياسية، وإن كان الإقبال على الاقتراع ظل خفيفاً جداً ولم تتعد نسبته العشرين بالمائة من مجموع المقترعين البالغ عددهم ٧٩٤٣١ ناخباً. وقد فاز بنتيجة فرز الأصوات المرشحون: فارس بويز، منصور البون، الياس الخازن، رشيد الخازن، وكميل زيادة. وبذلك تمت الانتخابات النيابية الأولى في الجمهورية الثانية بعد التوقيع على الطائف، بانتخاب مجلس مؤلف من ١٢٨ نائباً، رغم كل التحديات والتهديدات والضغوط، إلى أن كان يوم ١٥ أكتوبر ١٩٩٢ حيث ودع الهراوي حكومة رشيد الصلح المستقيلة بعد أن أتمت مهمتها بإجراء الانتخابات «في جو من الحرية والحياد التامين» حسب الرئيس المستقيل.

بري للرئاسة الثانية والحريري للحكومة

بعد ذلك انتخب النائب نبيه بري رئيساً لمجلس النواب في أجواء شبه معروفة مسبقاً، فيما جرى تكليف النائب رفيق الحريري تشكيل الحكومة الأولى في «جمهورية الطائف»، وجاء ذلك عقب قمة بين الرئيسين حافظ الأسد والياس الهراوي في سورية، استدعى خلالها الرئيس بري لزيارة دمشق تمهيداً لانتخابه في جلسة نيابية عقدت في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٢ بأكثرية ١٠٥ أصوات مقابل ١٤ صوتاً نالها منافسه النائب محمد يوسف بيضون، ووجدت خمس أوراق بيضاء وسادسة ألغيت.


ياسر عرفات

وحدد بري مهمات المجلس الجديد بحل قضية المهجرين، وإصدار التشريعات لتحديث الدولة واستكمال تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي والعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥، ومراقبة حسن تنفيذ المعاهدة اللبنانية - السورية. ولفت في جلسة الانتخاب تلك أنه حتى منصب نائب رئيس المجلس كان للنائب إيلي الفرزلي المقرب من الحكم السوري، ولم تكن هنالك فرصة متاحة أمام المرشح غير المقرب وهو مروان أبو فاضل الذي نال صوتاً واحداً مقابل ٩٩ صوتاً نالها الفرزلي ووجدت ٢٤ ورقة بيضاء وورقة ملغاة.

ويوم ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢ انتهت التكهنات في من يشكل الحكومة الجديدة حيث إن رئيس الجمهورية الياس الهراوي، وفي ضوء استشاراته النيابية طوال يومين وانتهت بلقاء تقليدي تقييمي مع رئيس مجلس النواب نبيه بري، كلف رفيق الحريري رسمياً بتشكيل حكومة جديدة.

ويوم ٣١ أكتوبر من العام المذكور وبعد زيارة تشاور قام بها إلى دمشق مع كبار القادة السوريين، عاد الحريري إلى بيروت ليعلن تشكيل حكومته الأولى على النحو الآتي:

- عن الطائفة السنية (٦ وزراء) هم: رفيق الحريري لرئاسة الوزراء والمال، بهيج طبارة للعدل والإصلاح الإداري، حسن عز الدين للتعليم المهني والتقني، محمد غزيري للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، عمر مسقاوي للنقل، وفؤاد السنيورة وزير دولة (جرى تكليفه لاحقاً بالمالية).
- عن الطائفة المارونية (٦ وزراء): فارس بويز للخارجية، ميشال إدة للثقافة والتعليم العالي، مخايل الضاهر للتربية والفنون، الياس حبيقة للشئون الاجتماعية، سليمان طوني فرنجية للشئون البلدية والقروية، جورج أفرام للموارد المائية والكهربائية.
- عن الطائفة الشيعية (٦ وزراء): محسن دلول للدفاع، رضا وحيد لشئون المغتربين، عبد الله الأمين للعمل، علي عسيران وزير دولة، محمود أبو حمدان للإسكان والتعاونيات، محمد بسام مرتضى للأشغال العامة والنقل.
- عن الطائفة الأرثوذكسية (٤ وزراء): ميشال المر نائباً لرئيس الوزراء، بشارة مرهج للداخلية، عادل قرطاس للزراعة، سمير مقبل للبيئة.
- عن الطائفة الدرزية (٣ وزراء): وليد جنبلاط لشئون المهجرين، مروان حمادة للصحة والشئون الاجتماعية، أنور الخليل وزير دولة.
- عن الطائفة الكاثوليكية (٣ وزراء): أسعد رزق للصناعة والنفط، ميشال سماحة للإعلام، نقولا فتوش للسياحة.
- عن الأرمن (وزيران): شارهي برسوميان وزير دولة، هاغوب دمرجيان للاقتصاد والتجارة.

أثار الإعلان عن التشكيلة الحكومية حفيظة رئيس البرلمان نبيه بري على أساس أن رئيس الحكومة رفيق الحريري لم يطلعه مسبقاً على أسماء الوزراء وفق ما اصطلح على اعتباره تقليداً سياسياً لا أكثر. وأدى هذا إلى تأخير التقاط الصور التذكارية حتى بادر رئيس الحكومة إلى زيارة مجاملة ورفع عتب لبري، استمرت خمس ساعات. وأهمية هذه المحطة أنها كرست أكثر فأكثر الأعراف التقليدية التي سادت لعقود في الحياة السياسية اللبنانية، وهذا ما كان مؤشراً وذا



«لبنان بين مشهدين»

ماذا بعد؟!

بصمات معظمها سلبي في بناء دولة المؤسسات المأمول بها لاحقاً.

ثم قفزت إلى الواجهة عقبة أساسية ثانية عرقلت بدورها بناء هذه الدولة وهي طلب الحكومة حصولها على «الصلاحيات الاستثنائية» من مجلس النواب، لكن رئيسه نبيه بري رفض ذلك حتى من حيث المبدأ انطلاقاً من أن المجلس لا يمكن أن يعرقل أو يؤخر أي مشروع حكومي يهدف إلى إعادة إعمار لبنان والنهوض به. وعلى هذا الأساس جرى طي صفحة طلب الصلاحيات لاحقاً.

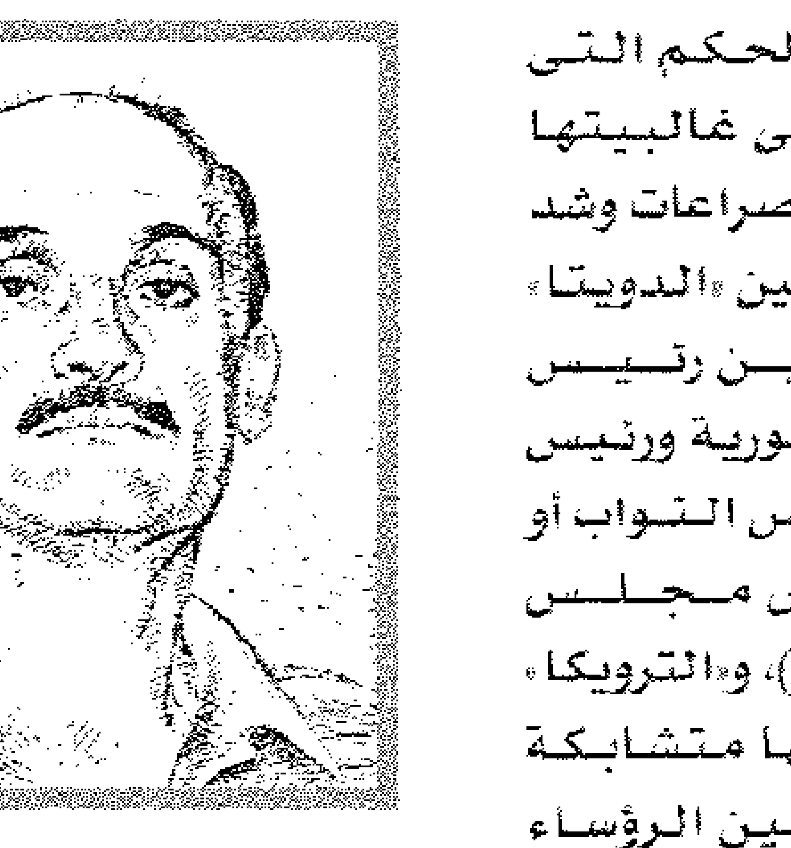
ثم نالت الحكومة ثقة المجلس النيابي بأغلبية ١٠٤ أصوات من أصل ١٢٨، فيما حجبها نواب «حزب الله» وعددهم ١١، ونائب بيروت نجاح واكيم، كما امتنع ثلاثة نواب عن التصويت. ولوحظ أن البيان الوزاري الذي نالت على أساسه الثقة جاء ذا منحى اقتصادي أساسي واضح، وبعيداً عن تناول النقاط القابلة للتفجر، من هنا لوحظ خلوه من موضوع المفاوضات العربية - الإسرائيلية التي كانت تتواصل في واشنطن ويشارك فيها لبنان وعدم تطرقه لموضوع الطائفية السياسية. كذلك قانون الانتخابات النيابية. وشدد على مسائل اجتماعية ومعيشية حيوية أبرزها مكافحة الغلاء، ومحاربة الاحتكار، وتثبيت الاستقرار النقدي والعام، وجباية الضرائب، ومعالجة البطالة المتفاقمة، وتعزيز الجيش، والصلة مع المغتربين اللبنانيين المنتشرين في كافة أنحاء العالم، وصون العلاقات الأخوية اللبنانية - السورية بعيداً عن الأهواء والمصالح والتدخلات الخارجية، وبناء دولة المؤسسات. وعقدت الحكومة أول اجتماعاتها في ١٣ نوفمبر ١٩٩٢ وأقدمت على خطوة مميزة برفع الحصانة عن الموظفين واسترداد مشاريع القوانين المحالة سابقاً إلى مجلس النواب.

... وأخيراً انسحبت القوات السورية

من المهم أن نضع خطوطاً عريضة تحت تلك النقاط الأساسية من البيان الوزاري للحكومة الأولى لـ «جمهورية الطائف»، وغيرها الكثير، لأنها ظلت محور البيانات الوزارية للحكومات اللاحقة بما فيها الحكومة الأخيرة (عند كتابة هذه السطور عن «لبنان بين مشهدين على مدى ثلاثين سنة» يوم الخميس ٢٠٠٥/٥/٥) أي التي يرأسها نجيب ميقاتي، ومهمتها الأساسية الإشراف على إجراء الانتخابات النيابية المقررة بين أواخر مايو وأوائل يونيو ٢٠٠٥، باعتبار أن النقاط المشار اليها وغيرها مما ورد في اتفاق الطائف بقي حتى هذه المواعيد، أي بعد أكثر من ١٦ سنة من التوصل إليه، مجرد حبر على ورق ووعود لم تتعد أضغاث الأحلام نتيجة عوامل عدة أبرزها صراعات أركان الحكم التي كانت في غالبيتها مجرد صراعات وشد حبال بين «الدويتا» (أي بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس الوزراء)، و«الترويكا» (أي أنها متشابكة فيما بين الرؤساء الثلاثة). وقد بصمت هذه وفي معظم الفترات، العلاقات بين الرؤساء في عهدي الرئيسين السابق للجمهورية الياس الهراوي الذي جرى التمديد لعهده دون ضجة تذكر، والرئيس إميل لحود الذي أدى تمديد ولايته لثلاث سنوات إلى «ثورة سياسية» ناقمة بلغت تصعيداً وتأثيراً لم تشهده الساحة من قبل نتيجة اغتيال الرئيس رفيق الحريري ونضوج ظروف إقليمية ودولية «غير مريحة» لسورية، ولاستمرار بقاء قواتها في لبنان، الأمر الذي دفع مجلس الأمن إلى إصدار قراره رقم ١٥٥٩ يوم الثاني من سبتمبر ٢٠٠٤، وطلب فيه مباشرة من سورية سحب قواتها من لبنان بشكل واضح وحاسم، بما يعني ذلك أنه ستترتب على عدم التنفيذ مفاعيل دولية قد تصل في حال عدم تنفيذ القرار إلى فرض عقوبات مباشرة عليها.

لكن القيادة السورية، وعلى لسان رئيسها الدكتور بشار الأسد سارعت إلى التأكيد على التزامها بالقرار الدولي، وبالشرعية الدولية، وباشرت بسحب قواتها تدريجياً من لبنان إلى أن أعلنت أن آخر جندي من وحداتها العسكرية وأجهزة مخابراتها قد انسحب يوم الاثنين ٢٥ أبريل ٢٠٠٥، وبالتالي فإنها أنجزت الانسحاب الشامل والمطلوب لقواتها من كافة الأراضي اللبنانية، داعية مؤسسات الشرعية الدولية إلى التأكد الميداني من ذلك.

وهكذا، تحققت بعد ١٦ سنة إحدى أبرز نقاط اتفاق الطائف الذي تنص الفقرة المتعلقة بالدور والوجود العسكريين السوريين في لبنان على الآتي: «... من واقع العلاقات الأخوية التي تربط سورية بلبنان، تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة قوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة زمنية محددة أقصاها سنتان تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني (الطائف)، وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية. وفي نهاية هذه الفترة تقرر الحكومتان، الحكومة السورية وحكومة الوفاق الوطني اللبنانية، إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع الغربي في ضهر البيدر حتى خط حمانا - المديرج - عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى يتم تحديدها بواسطة لجنة عسكرية لبنانية - سورية مشتركة. كما يتم اتفاق بين الحكومتين يجري بموجبه تحديد حجم ومدة تواجد القوات السورية في المناطق المذكورة أعلاه وتحديد علاقة هذه القوات مع سلطات الدولة اللبنانية في أماكن تواجدها. واللجنة الثلاثية العربية العليا مستعدة لمساعدة الدولتين في الوصول إلى هذا الاتفاق إذا رغبتا في ذلك».


سمير جعجع

تعرض ذلك النص لموجات متضاربة من التأويل والتفسير والاجتهاد الإيجابي حيناً والسلبي أحياناً على خلفية سياسية مزدوجة بين من يطالب بوجوب التزام سورية بسحب قواتها، ومن يؤكد أن الخطوات التي حددها «الطائف» لهذا الانسحاب لم تكتمل بعد. وتمحور الخلاف والأخذ والرد حول التعبير الوارد في النص لجهة الفترة المحددة للانسحاب السوري وذلك في مدة «أقصاها سنتان»، إذ جرى النقاش حول الشروط التي تحدد بدء هاتين السنتين، ففيما يرى البعض أنها لم تتأمن، يعتبر آخرون أن شروط بدئها الأربعة قد حصلت في المحطات الآتية:

١. مصادقة مجلس النواب على وثيقة الطائف في نوفمبر ١٩٨٩.

٢. انتخاب النائب رينيه معوض رئيساً للجمهورية في اليوم نفسه بـ ٥٢ صوتاً، وقد أقسم اليمين الدستوري في الحال.

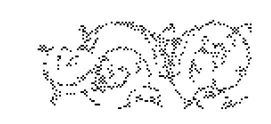
٣. تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور سليم الحص يوم ٢٥ نوفمبر من الشهر ذاته.

٤. تصويت مجلس النواب على إقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية (دستور الجمهورية اللبنانية الجديد يوم ٢١ فبراير ١٩٩٠).

ورأى فريق من اللبنانيين أنه لو كانت لدى سورية نية «صافية وصادقة»، ورغبة في تنفيذ «الطائف»، لكانت شكلت تلك المراحل الأربع ما يكفي «لعدم تضييعها للوقت والمماطلة» في تحديد بدء السنتين، وبالتالي عند انتهائهما، بحيث يكون قد تحقق فعلاً ما ورد في ذلك الاتفاق لجهة «بسط سلطة الدولة اللبنانية في فترة محددة أقصاها سنتان»، وفق النص الذي أشرنا إليه.

لكن رغم ذلك الوضوح، والمطلوب المحدد الذي لم يحصل، فإن ذلك الفريق يأخذ على سورية أيضاً اللجوء دائماً إلى مبررات غير منطقية، وفي أفضل الأحوال غير كافية لعدم سحب قواتها، ومن ذلك قول السوريين مثلاً: «باقون في لبنان لأن قرار الانسحاب ليس بيدنا وحدنا، بل هو وبشقه الأكبر مرتبط بإرادة الشرعية اللبنانية. المؤسسات الدستورية المدنية والعسكرية ما زالت غير قادرة لوحدها على ضبط الأمن وحفظه. ليتفق اللبنانيون في ما بينهم أولاً، وليقدموا لنا الأدلة والضمانات على وفاقهم وتضامنهم فننسحب في الحال. القمة العربية (أيام الرئيس الراحل الياس سركيس) هي التي أدخلت قوات الردع العربية (معظمها سوري في حينه قبل أن تصبح سورية بالكامل)، ولا يجوز أن تخرج هذه القوات من لبنان إلا بطلب

كانت «جريمة العصر» بامتياز حيث تم تفجير الحريري ضمن تدبير افترض فاعلوه أنه سيمر من دون مفاجآت صاعقة تصيب النظامين. لكن ١٤ فبراير ٢٠٠٥ كان اليوم الفاصل بين تاريخين: تاريخ الوجود السوري بصيغة الهيمنة على لبنان وتاريخ بدء اضمحلال هذا الوجود



من قمة عربية. تغادر لبنان بعد انسحاب كل الجيوش الأجنبية منه...».

الجدير ذكره أن القمة العربية في فاس عام ١٩٨٢ ربطت الانسحاب السوري بانسحاب إسرائيل أولاً من كافة الأراضي اللبنانية. وهذا ما عاد وأكده الرئيس حافظ الأسد «للجنة الثلاثية العربية» بعد مؤتمر القمة في الدار البيضاء عام ١٩٨٩ وإبان مؤتمر الطائف.

وكان مجلس الأمن قد أصدر يوم ١٧ سبتمبر ١٩٨٢ (أي إبان الاجتياح الإسرائيلي) القرار الرقم ٥٢٠ ودعا فيه إلى «احترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي في ظل السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية من خلال الجيش اللبناني في سائر أنحاء لبنان» (...)، وقد «أخذ المجلس علماً بتصميم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان».

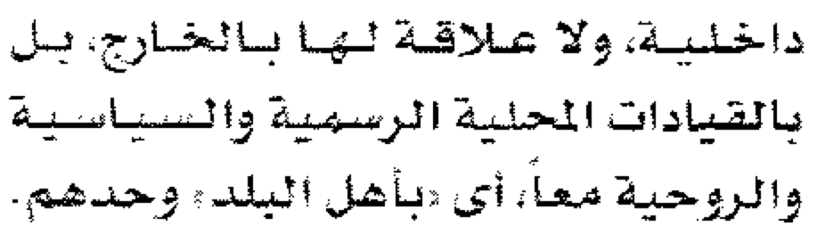
وجرى الحديث عن ربط الانسحاب بـ «تمرحل» جديد لتنفيذه، على مرحلتين على الأقل، وضمن روحية (الطائف) نفسه: بما يحقق إعادة انتشار القوات السورية في البقاع بعد سنتين على المصادقة على الدستور الجديد، كمرحلة أولى، على أن يتم الانسحاب الكامل في المرحلة التالية وفق جدول زمني تتوافق عليه الحكومتان اللبنانية والسورية. لكن التطورات الإقليمية الدقيقة قلبت المعادلات والاحتمالات، ففيما كان العالم مصراً على انسحاب السوريين، ها هي الإدارة الأمريكية تجدد تفويض بقاء القوات السورية في لبنان: لا انسحابها، عشية حرب الخليج الثانية ١٩٩٠. وفي العام ٢٠٠٢ أعلن كل من الرئيس الفرنسي جاك شيراك (في المجلس النيابي اللبناني)، (ودنيس روس في حديث صحفي لمجلة «الوطن العربي») أن الانسحاب السوري سيبقى مرتبطاً بتحقيق السلام العربي - الإسرائيلي. ثم جاءت أحداث وظروف على المستوى الإقليمي عادت وقلبت ذلك الانقلاب على قاعدة أن لبنان «معقل الديمقراطية» ويجب دعمه ومساندته والحفاظ عليه كما تقول وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس بحيث ذهبت الشرعية الدولية على أساس ذلك إلى إصدار القرار الرقم ١٥٥٩ الذي يدعو كل القوات الأجنبية المتبقية إلى الانسحاب من كامل الأراضي اللبنانية. فالمعادلة الدولية التي أدخلت القوات السورية إلى لبنان عام ١٩٧٦ برضى أمريكي، هي نفسها التي أخرجتها منه في العام ٢٠٠٥ بضغط أمريكي. وفي الحالتين يبقى اللاعب الأقوى، ولعله الأوحد والمستفيد الأكبر، هو المصلحة الدولية ومنافعها وحاجاتها ومخططاتها التي تصل غالباً إلى حد التآمر، وليس بالتأكيد المصلحة اللبنانية التي تبقى رهينة لعبة الكبار وأسيرتها وأداتها الطيعة.

لكن رغم الانسحاب العسكري السوري، فإن لبنان حكماً وقيادة وشعباً وكافة قواه حريص على إقامة علاقات مميزة وصادقة وأخوية مع سورية على المستويات كافة. فالجميع مقتنعون بأن ذلك من مصلحة لبنان أولاً، بقدر ما هو لصالح سورية أيضاً. ولا يمكن الاستناد لتبني عكس ذلك إلى بعض الانفعالات الشوفينية التي رافقت الانسحاب بالاعتداء، مثلاً، على عمال سوريين في لبنان. فذلك ليس أكثر من أحقاد وغباء شخصيين عابرين، خاصة أن لبنان سيبني علاقاته مع سورية وفق ما حدده اتفاق الطائف الذي نص في هذا الإطار على الآتي:

«إن لبنان الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سورية علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين، وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سورية وسورية لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأي قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سورية، وإن سورية الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته».

متى تتحقق البنود الأساسية الأخرى؟

إذا كانت مسألة الانسحاب السوري قد انتهت ولو متأخرة لسنوات طويلة، وإذ لعبت الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، وخاصة التهديدات والاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، دوراً في فرض التأخير في مراحل عدة بعد (الطائف)، إلا أن ثمة بنوداً إصلاحية حيوية جداً في هذا الاتفاق لم يتحقق منها شيء حتى الآن، رغم أنها ذات صفة محض داخلية، ولا علاقة لها بالخارج، بل بالقيادات المحلية الرسمية والسياسية والروحية معاً، أي «بأهل البلد» وحدهم.



نبيه بري

ونتوقف عند أبرز تلك البنود وما أشار إليه بصددها ذلك الاتفاق، مع ضرورة التنبه تلقائياً إلى أهميتها المطلقة ومحوريتها: بحيث لا يمكن الحديث عن حدوث أية إصلاحات حقيقية وجذرية في عهد «الجمهورية الثانية» المبنية على (الطائف):

● أولاً: لماذا لم يتم إلغاء الطائفية السياسية؟ فإلغاء هذه الطائفية بحسب ذلك الاتفاق:

«هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

ويتم في المرحلة الانتقالية ما يلي:

١. إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة.

٢. إلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية».

(ثانياً: لماذا لم تتحقق اللامركزية الإدارية على قاعدة أن الدولة اللبنانية واحدة موحدة ذات سلطة مركزية قوية، وذلك بتوسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية، وإعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني، واعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (أي القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس لكل قضاء يرأسه القائمقام. كذلك اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات... وما إلى ذلك.

● ثالثاً: لماذا لم يوضع حتى الآن قانون نهائي للانتخابات النيابية، يقوم على أساس المحافظة، وإعادة النظر في التقسيم الإداري وفق ما نص عليه (الطائف)؟

● رابعاً: ووفق هذا الاتفاق أيضاً لماذا لم يجر العمل على إعادة تنظيم جميع وسائل الإعلام في ظل القانون، وفي إطار الحرية المسئولة بما يخدم التوجهات الوفاقية...؟

● خامساً: لماذا ما زال الجرح السياسي والوطني والإنساني المتمثل بعدم عودة مهجري الحرب مفتوحاً ونازفاً حتى الآن، رغم أن (الطائف) دعا إلى:

«حل مشكلة المهجرين اللبنانيين جذرياً، وإقرار حق كل مهجر لبناني منذ العام ١٩٧٥



«لبنان بين مشهدين»

مـــاذا بعـــد؟!

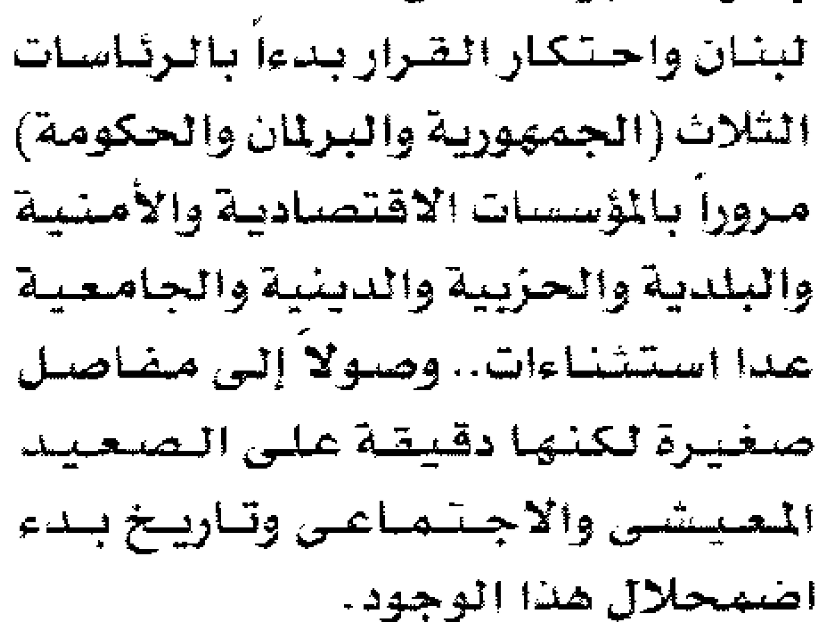
بالعودة إلى المكان الذى هُجّر منه ووضع التشريعات التى تكفل هذا الحق، وتأمين الوسائل الكفيلة بإعادة التعمير».



تلك هى المحطات العاصفة والدموية التى سبقت اللحظة الخطيرة المتمثلة بأن الرئيس بشار الأسد، اجتهاداً منه أو تقديراً للموقف من العائلة أو افتراضاً من مؤسسة الحكم بأجنحتها كطائفة وكحزب وكمصالح، ارتأى أن يتم التمديد ثلاث سنوات لرئيس الجمهورية فى لبنان إميل لحود وهو ما يشكل مخالفة دستورية. لكن الذى حدث هو القفز فوق هذه المخالفة وتحضير المسرح السياسى أمام التمديد وبذلك بات الموقف على أهبة التفجر خصوصاً بعدما اختلت المعادلة وقرر الرئيس الممدد له أن لا تعاون مع الشريك اللدود رفيق الحريرى كرئيس للحكومة. ولقد فعل ذلك مستنداً إلى أنه حاز على التمديد وأن الحكم السورى معه فضلاً عن قراءته التسرعية بأن الحريرى لا يمكن أن يواجه هذا الحكم بدليل أنه وافق ولو مضطراً على التمديد بعدما كان أعلن أنه ضده. ومنذ اللحظة الخطيرة المشار إليها بات هنالك فرز واضح للمواقف وجاءت الضغوط البوشية - الشيراكية ومن خلال الكونغرس ومجلس الأمن صاحب القرار ١٥٥٩ تضع الرئيس السورى بشار الأسد وحليفه الرئيس اللبنانى إميل لحود أمام خيارين أحلاهما مر: إما تحدى المجتمع الدولى خصوصاً بعدما بات هذا المجتمع على درجة من التوحد فى الموقف إزاء رفض الأمر الواقع السورى فى لبنان وهذا يؤدى إلى عقوبات من شأنها شل القدرات السياسية والاقتصادية للبلدين وإحكام العزلة التى كانت بدأت على سورية. وإما القبول بواقع الحال والإقدام على إعادة نظر جذرية فى أمور كثيرة داخل النظام السورى والتركيبة اللبنانية وهذا يعنى انتكاسة لصلابة النظامين وإفساح المجال أمام اختراقات سريعة من جانب القوى المعارضة التى كانت بدأت تشق طريقها بحيوية.

وغالب الاعتقاد أن فكرة استحداث المفاجأة الصاعقة التى تقلب الطاولة وتخلط الأوراق أعجب خلطة وبحيث يعيد المجتمع الدولى النظر فى موقفه غير الودى تجاه السلوك السورى فى لبنان. ربما خطرت فى بال مراكز قوى داخل الأجهزة المعلومة - المجهولة ورأت أن تصفية أهم شخصية لبنانية، أى رفيق الحريرى، هى الحل. وبصرف النظر عما إذا كان أصحاب هذا المخطط الشرير شاوروا فى الأمر أو إنهم أقدموا مطمئنين إلى أن أولى الأمر فى القمة لن يعترضوا وسيغطون لهم فعلهم هذا، فإن الجريمة ارتكبت وكانت «جريمة العصر» بامتياز حيث تم تفجير الحريرى ضمن تدبير افترض فاعلوه أنه سيمر من دون مفاجآت صاعقة تصيب النظامين.

لكن يوم ١٤ فبراير ٢٠٠٥ والذى صودف أنه كان يوم «عيد الحب» أو بالتسمية الدولية المتعارف عليها Valentine day كان اليوم الفاصل بين تاريخين: تاريخ الوجود السورى بصيغة الهيمنة على لبنان واحتكار القرار بدءاً بالرئاسات الثلاث (الجمهورية والبرلمان والحكومة) مروراً بالمؤسسات الاقتصادية والأمنية والبلدية والحزبية والدينية والجامعية عدا استثناءات.. وصولاً إلى مفاصل صغيرة لكنها دقيقة على الصعيد المعيشى والاجتماعى وتاريخ بدء اضمحلال هذا الوجود.



رفيق الحريرى

لمجرد أن سمع اللبنانيون بجريمة اغتيال الحريرى حدثت صحوة فى نفس كل منهم واعتبروا من دون تريث أن كارثة ستصيب لبنان وذلك على أساس أن هذه الجريمة جاءت بعد محاولة اغتيال تعرض لها النائب فى البرلمان مروان حمادة والذى هو صلة الوصل بين الحريرى كزعيم أقوى فى الطائفة السنية ووليد جنبلاط كزعيم أقوى فى الطائفة الدرزية، وجاءت بعدما كان الاثنان شكلا حلفاً بالغ الأهمية ضد رئيس الجمهورية إميل لحود الممدد له من الحكم السورى.

ولحظة بعد لحظة كانت الصحوة تتزايد ثم باتت انتفاضة شعارها العلم اللبنانى ومطلبها يراوح بين استقالة رئيس الجمهورية وإقالة رؤساء الأجهزة الأمنية ومعهم رئيس السلطة القضائية ووزير العدل فضلاً عن المطلب الدائم وهو انسحاب القوات السورية والمخابرات التى يترأسها الضابط السورى رستم غزالة. وخلال شهر تحول ضريح الحريرى إلى مقام أشبه بمقامات أولياء الله الصالحين يزوره اللبنانيون مسلمين ومسيحيين ويضعون الورد ويقرأون الفاتحة على روحه أو يرسم من هو مسيحى الصليب على صدره ترحماً عليه. كما بات الضريح مقصد كل الشخصيات العربية والدولية الذين يأتون للتعزية متعاملين مع الحدث على أنه أصاب شخصاً من أركان «النادى العربى - الدولى» الذى يرسم معالم سياسات الربع الأول من القرن الواحد والعشرين.

فى الوقت نفسه أوفدت الأمم المتحدة شخصية أيرلندية بغرض الاستكشاف وإعداد تقرير ثم شكلت لجنة تحقيق دولية وبذلك لم يعد أمام رؤساء الأجهزة الأمنية اللبنانية سوى الاستقالة أو وضع أنفسهم بتصرف المسئولين المختصين. أما بالنسبة إلى الحكم السورى الذى يواصل التبرؤ من أى علاقة له بالجريمة فإنه لم يتخذ إجراءات مماثلة فى حق بعض الرموز الأمنية.. ربما لأنه فى حال فعل ذلك سيؤكد أن لهؤلاء علاقة باغتيال الحريرى. لكن الانسحابات كانت بدأت وكان يتم تصوير القطع العسكرية العائدة إلى الأراضى السورية. واكتمل الانسحاب يوم الثلاثاء ٢٦ أبريل ٢٠٠٥ وقبل الموعد المحدد فى قرار مجلس الأمن إثباتاً لحسن النية وللتجاوب مع المجتمع الدولى والعربى على أمل تخفيف حدة طوق العزلة الذى اتسع وبحيث أن سورية التى كانت محور اللقاءات والتحركات باتت الإطلالات عليها نادرة عدا زيارة قام بها رئيس تركيا مخالفاً الرغبة الأمريكية وزيارة لمدة ساعتين وفى المطار وبعدما كانت تشكلت حكومة لبنانية متوازنة برئاسة نجيب ميقاتى، قام بها ولى العهد السعودى الأمير عبد الله بن عبد العزيز لإبلاغ رغبة أمريكية - فرنسية مشتركة وخلاصتها أن لبنان خط أحمر وأن استقرار سورية من استقراره وأن الحكومة الجديدة برئاسة رجل الأعمال ميقاتى هى موضع القبول. أما العتب السعودى على الحكم السورى لما حدث للحريرى وذلك من منطلق أن حياة هذا الأخير مسئولية سورية ما دامت هذه الأخيرة موجودة فى لبنان سياسياً وعسكرياً، فإنه ينحسر مع مرور الزمن وفى ضوء الحقائق والظروف الإقليمية.

بعد اكتمال الانسحاب السورى لم يعد أمام المعارضة اللبنانية بشتى أطيافها حجة إلا إذا استمر هذا الإصرار فى صفوف البعض على أن هنالك مسئولية سورية فيما حدث للحريرى. ومثل هذا الأمر لن يلقى الحسم إلا فى ضوء النتيجة التى تتوصل إليها لجنة التحقيق الدولية.. وهذه لا تأخذ بالافتراضات أو البناء على سوابق وإنما على نتائج موضوعية. والسوابق بمعنى أن هنالك حالات اغتيال حدثت خلال السنوات الماضية وارتبط ارتكابها بأشخاص مرتبطين بالأجهزة السورية. ومن هذه الحالات اغتيال الزعيم الدرزى كمال جنبلاط ومفتى الطائفة السنية الشيخ حسن خالد ورئيس الجمهورية المنتخب بشير الجميل والرئيس الأول للجمهورية بموجب اتفاق الطائف رينيه معوض.. وآخرين. وما هو محتمل حدوثه أن تتسع تحقيقات اللجنة الدولية فلا ينحصر كشف الحقيقة بالفاجعة الحريرية وإنما يتسع النطاق وبحيث يتم التوصل إلى خيوط تكشف حقيقة وظروف تلك الاغتيالات السابقة فتدان المرحلة السورية فى حال ثبت التورط أو تبرأ المرحلة من هذا الوزر وبذلك تهدأ النفوس.



ولقد لاحت انقسامات فى صفوف المعارضين بعد عودة الجنرال ميشال عون الذى أمضى فى المنفى الفرنسى أربع عشرة سنة مع عدد من مناصريه والضباط الذين شكل بهم حكومة فى الفترة قبل اتفاق الطائف بعدما أسند إليه رئيس الجمهورية المنتهية ولايته أمين الجميل هذه المهمة بصفة كونه



تبقى مسألة الفراغ فى الزعامة السُنية مقلقة لأن حجم رفيق الحريرى كان كبيراً ليس فقط على الصعيد المحلى وإنما على الصعيدين العربى والدولى. وليس واضحاً ما إذا كان توريث الابن الثانى سعد الدين العمل السياسى سيؤسس للزعامة المشار إليها

قائداً للجيش وعملاً بالتقليد المتبع وهو أنه عندما تنتهى ولاية رئيس الجمهورية ولا يكون الرئيس الخلف قد انتُخب فإن الرئيس السَلَف (وهو هنا أمين الجميل) يوكل إلى قائد الجيش تشكيل حكومة. وهذا ما حدث وكان خلافاً للرغبة السورية، ومن أجل ذلك فإنه لمجرد أن استقر الجنرال عون فى القصر الجمهورى بدأ يتصرف وكما لو أنه رئيس لبنان. ثم كان انتخاب الياس الهراوى رئيساً لكن الرجل لا يستطيع مزاولة مهامه فى القصر الرئاسى المشغول من قِبل عون الذى يصر على اعتبار نفسه رئيساً شرعياً للحكومة. وانتهى الأمر باقتحام القوات السورية القصر بطلب من رئيس الجمهورية (أى الهراوى) فلجأ عون إلى مقر السفير الفرنسى القريب من القصر وانتقل من الإقامة المؤقتة فى مبنى قدمه الحريرى دون مقابل لرئاسة الجمهورية التى لا مقر لها. وبعدما طالت إقامة الجنرال عون أكثر مما تقتضيه الضيافة فإن صفقة تمت وجرى بموجبها ترحيل عون ورفاقه ليلاً إلى فرنسا عن طريق البحر والجو بشرط عدم ممارسة النشاط السياسى فى فرنسا والإدلاء بالتصريحات والأحاديث. وارتضى الجنرال المنفى ذلك لكن سرعان ما بدأ يخرج على التفاهم إنما على طريقة خروج ممثل المسرح عن النص المكتوب. وخلال سنوات المنفى بات الجنرال عون يقود تياراً عريضاً داخل لبنان وفى بعض دول العالم، كما أنه نسّق مع أعضاء فى «الكونغرس» وأمكنه التوصل معهم إلى التضييق على الحالة السورية - اللبنانية من خلال «قانون محاسبة سورية» الذى هو بداية التوجه الأمريكى نحو فك عرى العلاقة القديمة مع الحكم السورى أيام الأسد الأب ثم مع الأسد الابن. وبعدما اكتمل الانسحاب السورى من لبنان عاد الجنرال عون يوم السبت ٧ مايو مشبهاً هذه العودة بعودة الجنرال ديغول وعلى الطريقة التى أعيد بها آية الله الخمينى إلى طهران. فهذا الأخير أوصلته طائرة فرنسية بعد استضافة فى ضاحية «نوفل لوشاتو» قاد فيها الخمينى ثورة إسقاط نظام الشاه محمد رضا بهلوى. أما الجنرال عون فأعيد بطائرة نقل لبنانية وكان لافتاً أن طائرات حربية فرنسية رافقت طائرته من المطار فى باريس إلى مطار بيروت. كذلك كان لافتاً أنه حتى بعدما حطت طائرة العودة يتمسك بالاعتقاد أن اغتيال الحريرى ليس هو العامل الوحيد لانسحاب سورية وإنما له، أى للجنرال، الدور المهم فى هذا الشأن. وفى العاصمة اللبنانية تناسى المسيحيون أياماً صعبة من القصف لبعض أحيائهم فى العاصمة أمر بها الجنرال عون والتفوا حوله على أساس أنه بات لهم نصف زعامة فى انتظار خروج النصف الأخير أى سمير جعجع من سجنه فى وزارة الدفاع، وهى زعامة تتساوى من حيث التوازن مع الزعامة الشيعية التى يتقاسمها «حزب الله» فى شخص أمينه العام السيد حسن نصر الله و«حركة أمل» فى شخص رئيسها نبيه برى الذى يترأس البرلمان اللبنانى. كما أن هذه الزعامة التى تولاها بالنيابة لبعض الوقت رئيس الطائفة المسيحية المارونية البطريرك نصر الله صفير كانت ستتساوى مع الزعامة السُنية لو أن حادثة اغتيال رفيق الحريرى لم تتم. وبعد الاغتيال بات هنالك فراغ ملموس فى هذه الزعامة يشبه الفراغ الذى كان عليه المسيحيون طوال سنوات ما بعد اتفاق الطائف وذلك نتيجة أن رئيس الجمهورية المارونى من الياس الهراوى إلى إميل لحود كان قلباً وقالباً مع الإرادة السورية، ولأن الوضع وضعف أهل السياسة فى لبنان أمام المناصب جعل بعضهم يدور فى الفلك السورى والبعض الآخر شكلاً مع لبنان السيد وضمناً مع سورية التى تهيمن. وبعد الانسحاب السورى عسكرياً وسياسياً بدأت مفردات الخطاب عند هؤلاء تتبدل قليلاً فى اتجاه لبنانيتهم، لكن هذا التبدل لم يلق المصداقية المأمولة فيهم من جانب الرأى العام. وهذه الأمور كلها ستُحسم فى ضوء نتائج الانتخابات البرلمانية التى فى حال جرت بإشراف مراقبين دوليين ستضع كل طرف فى حجمه الحقيقى، وسيتبين عندئذ ما إذا كان البرلمان الجديد سيُبقى على إميل لحود رئيساً أم ينتخب آخر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أقطاب العمل السياسى المارونى عموماً بمن فيهم عون ليسوا مع استقالة لحود التى يطالب بها الزعيم الدرزى وليد جنبلاط وبعض حلفائه من أركان المعارضة. كذلك سيتبين بالفعل حجم الجنرال عون الذى يتطلع إلى أن يكون هو الرئيس المقبل للجمهورية ومن هنا حرصه على عدم الأخذ بمطلب استقالة رئيس الجمهورية وقوله إنه لم يعد معارضاً بعد الانسحاب السورى وإنما هو إصلاحى. وكيف سيوافق على استقالة الرئيس إذا كانت أزمته فى الأصل حدثت لأنهم أصروا على استقالته ورد برفض الاستقالة. وجرى الذى جرى.

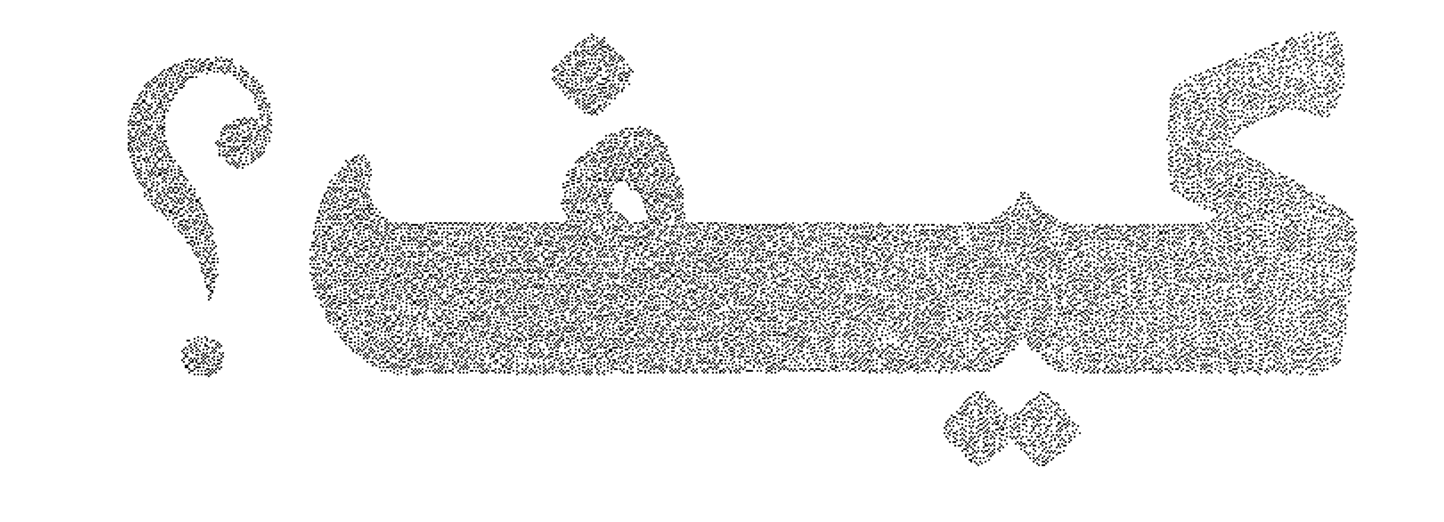
بشير الجميل

لكن تبقى مسألة الفراغ فى الزعامة السُنية مقلقة لأن حجم رفيق الحريرى كان كبيراً ليس فقط على الصعيد المحلى وإنما على الصعيدين العربى والدولى. وليس واضحاً ما إذا كان توريث الابن الثانى سعد الدين العمل السياسى سيؤسس للزعامة المشار إليها مع الأخذ فى الاعتبار أن رصيد والده ضخم وأن مراكز قوى عربية ودولية تسانده وباشرت المساندة على الفور استكمالاً لما كان بينها وبين والده. وهذه المراكز هى الإدارة البوشية والرئيس جاك شيراك والقيادة السعودية والرئيس حسنى مبارك ومعظم دول الخليج. وعندما تكون للشخص مثل هذه المساندة ولا يؤكد جدارته فى ممارسة الدور السياسى القيادى فإن العلة تكون فى شخصه.



يبقى القول استكمالاً للمشهد الثانى من أحوال لبنان الذى كان مغلوباً على أمره طوال ثلاثين سنة من الفواجع آخرها، المؤمل أن تكون أخيرتها، الفاجعة الحريرية، إن لبنان الجديد يمكن أن يستقر فى حال قرر أهل السياسة أن الوطن أولاً وقبل الذات وأن الولاء للوطن هو مقياس النقاء الوطنى وأنه يكفى المتاجرة بالأوطان. أما الحكم السورى فإن الفرصة التى أضاعها الرئيس بشّار عندما لم يقرر مباشرة بعد رحيل والده وتسلّمه الحكم الانسحاب من لبنان معتبراً أنه لا يواصل من حيث انتهى والده وإنما يبدأ من جديد وبما من شأن أن يكون حركة تصحيح للنظام المثخن بالنزاعات والأحقاد والمظالم، يمكن تعويضها بفرصة بناء علاقة جديدة مع لبنان تبدأ بالتعامل المؤسساتى معه على خلفية الإقرار به حراً سيداً مستقلاً وتبادل التمثيل الدبلوماسى معه واحترام «وثيقة الوفاق الوطنى» التى تم إنجازها فى الطائف لتكون بنودها حلاً وليس موضع التفسير من جانب كل طرف على نحو ما يريد وبمثل ما حدث لقرار مجلس الأمن الذى تكاثر التفسير له بين «أراض» و«الأراضى» فضاعت فرص كثيرة وبقى القرار الكارادونى الملغوم من دون تنفيذ كامل من جانب إسرائيل وبرضى أمريكا وبريطانيا للسنة الثامنة والثلاثين على التوالى. كما أن تعويض الرئيس بشّار للفرصة يكون بترميم البيت السورى القابل للتصدعات وترويض الحزب الحاكم على الموضوعية والتأمل فى المتغيرات الدولية وبحيث يتم تعديل اسم الحزب على نحو ما فعل رجب طيب أردوغان فى تركيا فبات التوجه الإسلامى الأردوغانى موضع قبول عكس التوجه الأربكانى الذى بالغ فى العناد فلم يصمد. والى ذلك أن التعويض يمكن أن يتم بفتح النوافذ فى حال كان فتح الأبواب أمام التغيير فى الاتجاه الديمقراطى صعباً بعض الشىء. وإلاّ فإن الهجمة الدولية ستفتح هذه الأبواب بالأسلوب المبغوض. وبإلغاء ما فى الخاطر من أن لبنان جزء من سورية كما الحال التى كانت فى الخاطر الصدامى بالنسبة إلى الكويت، أو على نحو ما سبق أن اختصر الأسد الأب الحال بعبارة «شعب واحد فى بلدين». وبين الفرصتين ضاعت فرص أخرى كثيرة. وسالت دماء كثيرة. وأما الأحقاد فإنها بثقل الجبال على الصدور ولن يخفف من وطأتها سوى إبداء حسن النية ومد اليد للمصافحة... وليس للتطاول على الآخرين. ■

لبنان جديد





ماكس رودينبيك



من مظاهرات حزب الله (AFP)

[١]

■■ يصغر لبنان - في المساحة - ولاية Connecticut الأمريكية، ويزيد - بالكاد - عنها، من حيث الكثافة السكانية. وعائد اقتصاده، الذي يعاني إلى الآن من خسائر الحرب الأهلية (١٩٧٥ - ١٩٩٠)، يكاد يقترب من العائد السنوي (لسلسلة مطاعم McDonalds). فما هو «الخاص جداً» بشأن هذا البلد؟ الإجابة المباشرة هي أن «الدولة» التي اقتطعتها الإمبراطورية الفرنسية من سوريا الكبرى، وجدت نفسها - فجأة - نقطة الارتكاز الحساسة التي يستند إليها مصير توازنات إقليمية أكثر اتساعاً.

مقدمة تحمل ادعاء قد تشوبه المبالغة، لكن الأسابيع الخمس الماضية شهدت رفع الستار في بيروت عن رواية مفعمة بالآلام. حالة درامية اعترت قوى التقت في جب ويبدو، بأسلوب محدد وقوي، أنها تمثل مجموعة متنافسة، من الساردين، تجسد، وإلى حد بعيد، رؤية العرب لماضيهم الحديث الذي سرعان ما يصبح المصير البين. تتشابه هذه القوى، في أكثر من وجه، وتلك القوى التي تصامدت، ولا تزال، داخل كل مجتمع عربي فيما وصفه بعض المؤرخين بأنه صراع بين عرب «عالميون» cosmopolitan، في المدن الساحلية، وعرب يسكنون باطن الأوطان داخل المناطق الخلفية في الظهير الجغرافي. الآن، والآن فقط، وعبر موجات عربية تبث المشاهد من شوارع بيروت، ربما تمرق، بشكل خاطف، فرصة تحول جذري في هذا الصراع.

في جانب، يقف ما يمكن تسميتهم بـ «القوميون العرب» ذلك الصوت الحاد الذي سيطر على المشهد نصف القرن الماضي، وارتفع لأول مرة - في غضب - ضد الاستعمار الأوروبي، وفيما بعد ضد انتهاك إسرائيل لأراضي الظهير الجغرافي العربي، لكنه تنامى - بازدياد - داخل منعطف بلاغي لميلشيا الإسلام السياسي. هؤلاء «القوميون» تدفقوا بقوة، في الثامن من مارس «الماضي»، إلى مركز المدينة استجابة لدعوة من حسن نصر الله، البالغ من العمر ٤١ عاماً، زعيم حزب الله، الحزب الشيعي الميلشياوي - السياسي الذي أصبح قوة وطنية مقاومة للاحتلال الإسرائيلي الطويل لجنوب لبنان. ربما أكثر من نصف مليون لبناني، فقراء الشيعة من أحياء جنوب بيروت الفقيرة، فلسطينيون من معسكرات اللاجئين البائسة المتناثرة في لبنان، شباب وكهول، محجبات وسافرات، هتفوا لنصر الله وهو يدين الأشرار، وهم عادة الأمريكيون والصهاينة وأتباعهم. هتفوا بالموت لإسرائيل على إيقاع إدانة أمريكا باعتبارها «أم» الإرهاب. كان أول أكبر تجمع جماهيري في تاريخ لبنان المضطرب. وكان عرضاً مفعماً بالتوهج يدعم المقاومة لكل نفوذ غير عربي، غير إسلامي. وفي السياسة المحلية فسر هذا التجمع باعتباره تأييدا للبعث السوري، آخر حصن للعروبة وسط تدفق بحر السيطرة الأمريكية. وفسر أيضاً كمساندة للقوى المتنافسة داخل نظام لبنان ما بعد الحرب الأهلية، التي تحظى بالدعم السوري، بما في ذلك من أحزاب سياسية، وأجهزة أمنية، وميليشيات حزب الله، الصغير ولكن المؤثر، الذي نجح في إنهاء احتلال إسرائيل للجنوب، وينظر إليه باعتباره القادر الوحيد على صد أي غزو إسرائيلي مستقبلي. ويرى «الموالاة» هؤلاء الذين يساندون العلاقة مع سوريا، أن هذا هو «النظام» الذي ضمن عودة السلام إلى لبنان، وعودة لبنان إلى مكانه الطبيعي كجزء لا يتجزأ من الوطن العربي الإسلامي، أو «الأمة».

أيضاً، وبعد أقل من أسبوع، تجمع ما قدر بمليون لبناني، في حشد جماهيري تفوق على الحشد الأول، وضم أغلبية من الشباب ومن الطبقة المتوسطة، معظمها من المسيحيين، مع ممثلين للطوائف الدينية المعترف بها في البلاد (١٧ طائفة). تجمع هذا الحشد في ميدان الشهيد. الساحة الخالية التي يعاد إعمارها في قلب بيروت التاريخي. هناك التقى ربع عدد سكان لبنان. ورغم تنوع الأحزاب السياسية الحاضرة، قال اللبنانيون أن تلاقي المشاعر وتوحدها كان واضحاً وحاداً بين الذين اعتادوا من قبل قتل بعضهم البعض.

من بين المشاعر، ذات الدلالة، الشعور بإعادة اكتشاف الكبرياء، الكامن في أن يكون اللبناني لبنانياً. وأكثر من ذلك اكتشاف بهجة امتلاك القدرة على إظهار هذا الشعور. شعور آخر تجلى في أمل عميق بأن المستقبل يعد بانفكاك من أعباء محددة: من هواجس الانقسامات بين الجماعات الدينية، من يأس وإحباط جماهير هذه الجماعات وانتقاداتها اللاذعة، ومن التورط، غير المرحب به، في صراع عربي إسرائيلي أكثر اتساعاً - ربما كان هذا الأمل الذي يراود العديد من اللبنانيين، هو، بعبارات أخرى، أمل اللحاق بالأمم المسالمة المتمتعة بالعلمانية، مجتمعات منفتحة، ديمقراطية، ويسودها القانون. وقد يكون الشعور الذي وحد ما بين هذا الحشد الكبير، هو شعور الغضب المتراكم ضد القوى التي يراها العديد من اللبنانيين مسئولة عن الانفجار الذي وقع يوم «عيد الحب» Valentines Day، وقتل رفيق الحريري رئيس الوزراء السابق الحالم المثير للجدل، رجل الأعمال الذي تابع نهوض البلاد من حطام الحرب الأهلية. وجه هذا الغضب، بتلقائية، باتجاه سوريا، الدولة الجارة الأكثر تخلفاً و«الشرير النموذجي» الذي تتماسك في مواجهته تجمعات هي من أجزاء لبنان المحطم. لكن القوات السورية، قبل كل شيء، دخلت لبنان، منذ عام ١٩٧٦ بدعوة من رئيس لبنان آنذاك، وبهدف الفصل بين اللبنانيين المتحاربين، ونجحت في ذلك بعد سلسلة من الأحداث الدموية شملت معظم فئات لبنان، بما في ذلك حلفاء لاحقين، مثل حزب الله.

لكن هذا الغضب مؤسس أيضاً على تاريخ من التدخلات السورية اللاحقة. وقبل ١٥ عاماً، وبعد إحلال السلام، استنفد المحتلون حالات الترهيب. أصبح الحضور السوري صعب التجاوز، وجدت نقاط التفتيش وجنودها القليلة رواتبهم، وجماعات الجيش ومرتدي الملابس المدنية من السوريين، صور الخروج على القانون وقطع الطرق وفرض الإتاوات لحساب قيادات سورية، أو عملاء، تورطوا في العديد من عمليات الاغتيال المتباعدة التي هزت ساسة لبنان، ولم يوجه الاتهام إلى أحد.

وبين اللبنانيين توجد حالة حساسية تثير قلقاً فيما يتعلق بسوريا. فالبلدان متجاوران بشكل غير عادي. تجمع بينهما لغة واحدة ويشتركان في الثقافة وتنوع الديانات. والمسافة ما بين بيروت ودمشق، في سيارة، تصل بالكاد إلى ساعتين. وساعد هروب رأس المال، والعمالة، لبنان في الحفاظ على اقتصاد أكثر فاعلية. إضافة إلى ذلك، جسد الموروث التاريخي التجاري مشاهد صورتين جوهريتين مختلفتين: بيروت حرة محررة من القيود تبدو مثل هونج كونج، ودمشق الشهباء المحافظة وكأنها

بترتيب مع:
The New York Review of Books

ترجمة: جمال إسماعيل

«لبنان جديد» كيف؟

بكين. وينظر اللبنانيون الرأسماليون «العالميون» العارفون بالتقاليد الديمقراطية، إلى السوريين ويشعرون بالإهانة لأن أولاد العم يحكمونهم. ومهما كان الحكم مستوراً، تظل الإهانة قائمة، وتقع المسئولية، والنقمة، بالتساوي، على عاتق من يصفهم العديد من اللبنانيين بـ «المتعاونين» من بينهم، والطبقة السياسية المتطفلة. شعور واحد، بعينه، يجمع ما بين كل اللبنانيين، هو الإحساس بأنهم أمة من الموهوبين خاب أملها. وهذا حق يتجسد في أحوال حوالي ١٠ ملايين مهاجر، من أصل لبناني، ينتشرون من المكسيك إلى غرب أفريقيا على أستراليا، يشكلون أحد أكبر الجاليات العالمية اتساعاً ونجاحاً وتنفذاً. وفي الخليج العربي الثري، يسيطر اللبنانيون على مهن الدعاية والإعلان والترفيه والبنوك. ويبقى لبنان نفسه مجتمعاً ترتفع فيه نسبة التعليم والازدهار بشكل يثير الدهشة، ومستوى دخل فردي يعد ضعف دخل الفرد في الأردن، وثلاثة أضعاف دخل الفرد في سوريا، ويعادل ما لدى بنوكه من أرصدة، ثلاثة أضعاف إجمالي ناتجه القومي.

ورغم كل ما له من تميز يدعو إلى التفاؤل، ظل لبنان في وضع حرج، ونمو جد ضئيل، وديون عامة متضخمة، وذلك بسبب بسيط هو أن سياسييه أمضوا الوقت في محاكاة النهب بدلاً من البحث في كيفية إيجاد اقتصاد قادر على النمو. وهناك من يرى، في الوقت نفسه، أن الوصاية السورية نسفت - تدريجياً - المؤسسات الرئيسية، مثل المؤسسة القضائية، التي تشكل دعماً أساسياً لقاعدة اقتصاد الخدمات في لبنان.

انتكست سياسة لبنان، في السنوات الأخيرة، بدخولها في عملية شد حبل قبيحة هددت بتدمير رؤية إعادة إحياء البلاد التي تبناها رفيق الحريري كرئيس للوزراء انتخب، ثم أعيد انتخابه، لكي يحقق هذه الرؤية.

آمن الملياردير، وزعيم الإعمار والتشييد، بقوة في إمكانية أن يزدهر لبنان إذا ما استعاد الثقة وتوفرت له بنية تحتية ملائمة. وخلال التسعينيات، وبطرق صرف غير مقيدة، حول بيروت من شرنقة حطام إلى مدينة أضحت، في أجزاء منها، نموذجاً مضيئاً للعاصمة العصرية، وبقيت، في أجزاء أخرى، منطقة يكثر بها سكان الأكواخ ومحلات الحلوى. كلفه ذلك ٣٥ بليون دولار أضيفت إلى ديون الدولة التي تسدد من العائد المتوقع من الخصخصة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وخاصة العربية، في لبنان.

تعثرت هذه المقامرة المخاطرة بفعل مقاومة متزايدة من حلفاء سوريا في بيروت، بقيادة الرئيس إميل لحود. استند اعتراضهم - جزئياً - إلى مخاوف من أن الحريري، ذو الطلعة البهية الذي أسس لثروته المقدرة بأربعة بلايين دولار أمريكي في السعودية، ثم انفق الكثير من هذه الثروة في كسب الأصدقاء عبر العمل الخيري، والرعاية الكريمة، اتجه، أبعد من ذلك، إلى إثراء المفضلين لديه ومنحهم المزيد من السلطة. رأى المعترضون أيضاً، أن إصلاحات الحريري تهدد شبكة الرعاية والامتيازات الاحتكارية التي تساند زعامات سياسية لبنانية مغايرة، وتوثق، في حالات كثيرة، علاقاتها مع النظام السوري.

ومع تزايد الجمود، وصل الصراع ما بين الرئيس ورئيس الوزراء إلى نقطة انكسار. تواردت - في البداية - أنباء أن سوريا، وفي تجاهل واضح للحريري، تدفع بحلفائها داخل المجلس النيابي «البرلمان» اللبناني، من أجل تعديل للدستور يسمح بتمديد ولاية لحود. وبوضوح حذر الرئيس السوري، بشار الأسد، الحريري من مغبة معارضة التمديد. بعدها مباشرة، أبدى مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، اهتماماً مفاجئاً بلبنان، وتم التصويت داخله على قرار يطالب بانسحاب سوري فوري، وانتخابات صحيحة، ونزع سلاح الميليشيات. قرأ معارضو الحريري القرار - وربما عن حق - وكأنه صدر بإيحاء مباشر من رئيس الوزراء نفسه المعروف بعلاقة صداقة وثيقة مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك. فرنسا، مع الولايات المتحدة، تقدمتا بمشروع هذا القرار الذي تبناه مجلس الأمن. وبعد أقل من أسبوع، ضغط حلفاء سوريا باتجاه التعديل الدستوري الذي يضمن ٣ سنوات أخرى للحود في الرئاسة. وقد صوت الحريري لصالح التعديل، ربما لاعتقاده في إمكانية استمراره في لعب دور الوسيط، لكنه سرعان ما قدم استقالته.

الأمر لم يتوقف عند حد تدخلات لحود وسوريا في شئون رئاسة الحريري. ففي الأول من أكتوبر «الماضي» كادت سيارة مفخخة أن تنجح في تحقيق هدفها: اغتيال مروان حمادي الاقتصادي المحترم المنحدر من عشيرة درزية كبيرة والصديق المقرب لرئيس الوزراء، أحد أربعة وزراء استقالوا بسبب التعديل الدستوري. كان التحذير واضحاً. وعقب استقالة الحريري، جاءت الحكومة المشكلة موالية لسوريا تمام الموالاة.

بدا الموقف وكأنه نهاية اللعبة، وأن سوريا تتحدى العالم وتمارس - أخيراً - سيطرة كاملة على لبنان. وخلص العديد من المحللين إلى أن نظام دمشق، المعزول بعد الغزو الأمريكي للعراق، والمهددة قواته بقوة العسكرية الإسرائيلية، والذي يقترب اقتصاده الهش من هاوية، قد قرر اتخاذ موقف متشدد بشأن لبنان. كان المتوقع بعد ذلك هو قيام الرئيس لحود، بمساندة من رؤساء أجهزته الأمنية ووزرائه، بترتيب الأوضاع داخل برلمان كثير الشكوى، حتى تأتي انتخابات شهر مايو التشريعية ببرلمان يكتسحه أنصار سوريا. بعدها يمكن إبعاد الحريري إلى بيداء السياسة.



في الثامن من مارس «الماضي» تدفق إلى مركز المدينة «بيروت» أكثر من نصف مليون لبناني، استجابة لدعوة من حسن نصر الله، زعيم حزب الله.. كان أول أكبر تجمع جماهيري في تاريخ لبنان المضطرب



[٢]

لا يتردد اللبنانيون في الاعتراف بحقيقة مفادها أن الترتيبات الدستورية للبلاد كانت - دائماً - منقوصة. ورغم ذلك، يعد احتفاظ لبنان، عبر عقود من المناورات الميكافيللية، والفساد والعنف، ولو بمظهر خارجي للعملية الديمقراطية، يعد إحدى العجائب اللبنانية. ومنذ استقلاله في عام ١٩٤٣، إلى نهاية الحرب الأهلية في عام ١٩٩٠، ضمن اتفاق غير مكتوب، سيطرة مسيحية برلمانية تتراوح ما بين ٤٠ إلى ٦٠ مقعداً، إضافة إلى السلطة الرئاسية وسيطرة على المؤسسة القضائية والمواقع الاقتصادية العليا، ورئاسة القوات المسلحة الرئيسية.

وجرى العرف على أن يكون رئيس الوزراء «الضعيف» من السنة، ورئيس البرلمان من الشيعة، وتوزيع بقية المناصب العليا والمقاعد البرلمانية، بين الأقليات الأصغر مثل الدروز، اليونانيين الأرثوذكس، الأرمن، والطائفة العلوية. ومع اقتراب الحرب الأهلية من نهايتها، تم التوصل في مدينة الطائف السعودية الساحلية، إلى اتفاق جديد أقره هناك آخر برلمان لبناني منتخب. لم يغير اتفاق الطائف مبادئ توزيع السلطات بين الطوائف الدينية. لكنه «هذب» الحصة المسيحية تلبية للتغيرات الديموجرافية ورتقاً للتقسيمات الحادة بين الأقليات والقطاع المسيحي العريض الذي اشتدت قبضته خلال المراحل الأخيرة للحرب. دعمت البنود الرئيسية في اتفاق الطائف دور رئيس الوزراء السني، وسعت سلطات المجلس النيابي، ووزعت المقاعد بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين. كان الاتفاق حلاً مؤقتاً لم يحقق طموحات معظم اللبنانيين، الذين رغبوا وقتها، ويرغبون الآن، في وضع نهاية للمقايضات بين مختلف العقائد. لكن الاتفاق كان يعكس، وإلى حد ما، حقائق سياسية[*].

جاء رفيق الحريري، المسلم السني غير الملوث بآثام الحرب الأهلية، والماهر في صناعة التوافقات المريحة. وسرعان ما سيطر على مشهد ما بعد الطائف. واظب على مغازلة دمشق. وبماله، وما له من علاقات عامة ذكية، وشبكة من الأصدقاء المتنفذين، توفرت له درجة من الحصانة إزاء الضغط السوري.

وفي وقت مبكر من الشتاء «الماضي»، عندما بدا واضحاً أن مجموعة من الموالين لسوريا تناور لتعديل قواعد الانتخابات لاستبعاد معارضيها من اقتراع شهر مايو، وجد رئيس الوزراء المستقيل نفسه مدفوعاً باتجاه تحالف وثيق مع مجموعة من أكثر خصوم سوريا وضوحاً. في المركز من هذه المجموعة بدأ بزوغ تحالف وحد بين من كانوا - مرة - ألد أعداء في حرب أهلية، مثل وليد جنبلاط، زعيم الدروز، وقيادات أحزاب مسيحية مارونية، جنباً إلى جنب مع أحرار مستقلين

«لبنـــــان جـــديد»

كيــــــف؟

وقيادات أعمال طفح بها الكيل من الانسياق وراء الطريقة السورية المتسلطة.

المقربون من الحريرى يقولون إنه كان على وشك أن يلقى بكل ثقله المالى والسياسى وراء هذا التحالف المعارض، الأمر الذى كان من شأنه، ولأول مرة، خلق تحالف قوى قادر على اختراق خطوط الطائفية وتحدى القبضة السورية. واعتقد الحريرى نفسه أنه رسم الخطوط بوضوح شديد، والتجهيز الجيد للانتخابات، قد يمكنه، وحلفائه، من انتزاع أغلبية برلمانية معقولة. لكن قنبلة مهولة فجرت، فى الرابع عشر من فبراير «الماضى» موكب الحريرى وحولته إلى شظايا قتلت رئيس الوزراء السابق و١٨ آخرين.

وبما أننا فى الشرق الأوسط، فقد تناثرت الشائعات مثلما تناثرت الشظايا. البعض ألقى باللوم على إسرائيل: رغم صعوبة الإجابة على سؤال: لماذا ينشغل الموساد، المعروف بامتيازه فى الاغتيالات، بقتل سياسى لبنانى خارج السلطة والحكم؟ آخرون قالوا إن الـ CIA «المخابرات المركزية الأمريكية»، وبتجنيد أداة مارونية متعصبة، ربما تكون استهدفت الحريرى، لسبب خفى هو توريط سوريا وإحداث خلخلة تجبر دمشق على الانسحاب.

وأيا كان من زرع القنبلة، فإن ما جرى على وجه الدقة هو أن معظم اللبنانيين، إضافة إلى عائلة الحريرى وأصدقائه، انتهوا إلى أن دائرة الاتهام لا تحيط إلا بسوريا سواء كانت الجريمة ارتكبت بأمر مباشر من الرئيس السورى المستنفر، أو بأمر بعض أدوات مؤسسات تخضع لقيادته المتقلقلة، أو بفعل أجهزة الأمن المدعومة سوريا. الحقيقة أن ما وقع قد وقع فى ظل الاحتلال السورى، وفى مناخ من الإرهاب أوجدته سوريا نفسها، والحادث تم بطريقة سورية الأصل. فعل دموى، بعد عقد من الهدوء النسبى، حطم رجلا احتضن، رغم كل ما عليه، آمال الازدهار والسلام وموجات المد الدافعة إلى التغيير، والتى وحدت معظم اللبنانيين بشكل لم يحدث من قبل، ونالت كثيرا من هيبة سوريا ونفوذها.

فى دفاعهم أشار المسئولون السوريون إلى ردود الفعل الناجمة عن الاغتيال، والناقمة على دمشق، «فى لحظات حرجة تصاعد فيها التوتر بين سوريا والولايات المتحدة حول العراق»، وقالوا إن طبيعة ردود الأفعال ذاتها تنفى التهمة. ببساطة - عن دمشق. ولم يكن الدفاع شيئا. والحقيقة أن سوريا عوقبت عبر انسحاب متسارع لقواتها، وأجهزتها الأمنية، من معظم لبنان.

لكن سلوك بعض «لوردات» الحرب الأهلية اللبنانية عادة ما كان يفسر بنزوع إلى التخريب الذاتى الأعمى، إشارة إلى أسطورة العقرب الذى أراد عبور النهر ولم يستطع إقناع أحد بحمله والعبور به. لكنه تمكن فى النهاية من إقناع ضفدعة بعد أن أكد لها استحالة أن يقدم على لدغها فى منتصف الطريق لأن فى ذلك هلاكهما معا. لكن العقرب خانته غريزته، فى منتصف الطريق، ولدغ الضفدعة التى راحت تنوح وتسأله السبب. وببساطة رد العقرب قائلا: لأننى عقرب. وبعبارات أخرى: يعتقد العديد من اللبنانيين أن غرائز عالم الإجرام المنظم ربما تكون دفعت بزعمائه إلى ارتكاب خطأ فادح بهذا المستوى. كان رفيق الحريرى صاحب نفوذ قوى وعلى درجة عالية من الاستقلالية، والأسوأ من ذلك بالنسبة لسوريا، هو أنه هدد بالخيانة. وبحسابات الزعيم الجماهيرى التلقائى، ربما بدا هدفا جديرا بالإزالة، وزرع الخوف فى قلوب آخرين من الأعداء. شخصية سورية، معارضة ومنفية، رأت فيما حدث كان مشهدا لا يناسب «العراب» مايكل كورليونى فى «رواية» The God Father «الأب الروحى»، لكنه يناسب عقلية شقيقه «فريدو» المعتلة.

أيما كان الحال، تدفع سوريا، وحلفاؤها، الآن ثمنا مرتفعا لموت رفيق الحريرى. حاول الحلفاء - بشدة - الإبقاء على السلطة. وبعد أول احتشاد جماهيرى ندد بالانفجار، شعرت الحكومة بأن عليها أن تستقيل: لكن الرئيس لحود سرعان ما عين عمر كرامى، رئيس الوزراء المستقيل الموالى لسوريا، لتشكيل حكومة جديدة. لم يستجب لحود - أيضا - لمطالب رئيسية للمعارضة مثل السماح بإجراء تحقيق دولى فى مقتل الحريرى، وعزل رؤساء الأجهزة الأمنية اللبنانية. ولاحقا، أوضحت تفجيرات ليلية فى مناطق مسيحية أن معارضة السيطرة السورية محفوفة بالمخاطر.



مظاهرات مؤيد لجعجع (Reuters)



لكن الوقت ربما يكون متأخرا. إن حاجزا من الخوف قاد اللبنانيين لسنوات، وراء قضايا سوريا القومية مثل علاقات الجوار والأخوة، صيانة جبهة موحدة ضد إسرائيل، ونبل وحتمية المقاومة ممثلة فى ميليشيات حزب الله. هذا الخوف لم يعد قائما، إلى حد بعيد. وفى الداخل تتعرض سوريا، وحلفاؤها، لانتقادات مستمرة سواء فى الصحافة اللبنانية، أو فى شوارع بيروت. الشعارات التى يحملها المحتجون تثير الدهشة، وأكثر من ذلك أن الخطر الحكومى لم يقف أمام موجات الاحتجاج. لم تتراجع المعارضة عن مطالبها. بعض قياداتها أصروا على المطالبة بتقاعد الرئيس لحود نفسه، وليس رؤساء الأجهزة الأمنية فحسب. فى أثناء ذلك، تضخمت صفوف المعارضة بانضمام العديد من السياسيين البارزين إليها، بما فى ذلك وزراء من حكومة كرامى المستقيلة. وربما الأكثر سوءا لسوريا هو أن مقتل شخصية سنية قيادية قد أضعف، وربما إلى الأبد، غالبية الطبقة المتوسطة السنية التى كانت، ولعقود مضت، قاعدة مساندة لسوريا. ويقف الموالون لسوريا الآن فى مواجهة جدار حقيقى صلب يضم معظم المسيحيين، الدروز، أغلبية سنية معقولة، إضافة إلى عدد جيد من قيادات الشيعة.

وبالنسبة لمظاهرة حزب الله الضخمة، والتى جسدت اتساع الثقل الديموجرافى للشيعة المهمشين تاريخيا، ينظر العديد إليها ليس باعتبارها «عضلات» مؤيدة لسوريا، أو استعراض لحفظ بعض ماء وجه الرئيس السورى. ورغم كل قدراته البلاغية فإن زعيم حزب الله لم يطالب ببقاء القوات السورية. وأظهر رغبة فى أن يكون على صلة بالمعارضة بدعوتها إلى حوار، وطالب بتحقيقات كاملة فى مقتل الحريرى. وبأمر من نصر الله: لم ترتفع رايات وشعارات حزب الله، بل ارتفعت، فى الحشد، رايات لبنان الوطنية.

ورغم تضارب الشعارات، تبقى حقيقة أن «الموالين» و«المعارضة» ليسا متباعدين فيما يتعلق بالمواقف من القضايا المحلة.

رحيل سوريا ينظر إليه، الآن، باعتباره قدر وانقضى. ومع الذكريات المريرة، عن الحرب الأهلية، تبدو هناك رغبة عامة لتجنب العنف أو التهديد به. وكانت الطبيعة الهادئة المسالمة للمظاهرات الجماهيرية، إلى الآن، لافتة للنظر فى أى بلد، ناهيك عن بلد له مثل ما للبنان من تاريخ فى العنف. وتبدو الأحزاب الرئيسية مدركة أن حربها الحقيقية لا تكون فى الشوارع ولكن عند صناديق الاقتراع.

هنا، بالطبع، بعض اختلالات خطيرة وأكثرها وضوحا يتمثل فى أن حلفاء سوريا، وحتى بعد رحيل القوات السورية، يحتفظون باحتكار فعلى للسلاح. يظل الجيش والشرطة فى الوقت الحاضر، تحت إمرة «الموالاة»، لكن الأمر المشكوك فيه أن «الموالى» بغض النظر عن حيثيته ورتبته، يمكن أن يطلق النار على مواطنيه. لقد استثنى حزب الله، بعد اتفاق الطائف، من الحظر العام الذى فرض على الميليشيات المسلحة، نظرا لاشتباكه فى معارك مع إسرائيل، وما لديه من قوات فدائية عالية التدريب. لكن حزب الله هو أيضا حزب شيعى - سياسى، ولديه ١٢ مقعدا فى البرلمان ولا يمكن له أن يغامر بمصداقيته وقاعدته السياسية وهيبته التى اكتسبها من مقاومته الوطنية ضد إسرائيل، بالانزلاق إلى نزاعات داخلية تشوه سمعته الوطنية.

قيادات حزب الله، مثلها فى ذلك مثل كل اللاعبين اللبنانيين، تتمتع برؤية واقعية تجعلها تسعى، عبر مؤسسات دستورية، إلى الحصول على نصيب عادل من «الكعكة». ورغم التزام حزب الله بالمبادئ الإسلامية، إلا أن قياداته تدرك استحالة فرضها على أمة متنوعة الاختلافات الدينية. وقد تحول موقفها إزاء العراق من الإدانة الحادة للغزو الأمريكى إلى القبول على مضض بأن شيعة العراق ربما استفادوا من الغزو.

"لبنان جديد" كيف؟

ويمكن أن تكون لها تحولات أخرى، فى السياق نفسه. لكن حزب الله لم يتراجع عن توجهاته إزاء شيعة لبنان أنفسهم وكونهم أقلية محاصرة ومضطهدة. بعض عناصر الحزب تلتزم بشدة بضرورة الإبقاء على المقاومة. لكن، بالوقت والإقناع، لا يوجد ما يمنع اتجاه حزب الله إلى التحول إلى حزب مدنى طبيعى قادر على أن تكون له المزيد من السلطة وخدمة أنصاره بطرق سلمية.

ومن خلال شبكة رعاية اجتماعية فاعلة، يُنظر إلى حزب الله، وعلى نطاق واسع، باعتباره الحزب المناصر لسوريا، والذى يحظى بقاعدة شعبية قوية. الحزب الآخر، الشيعى، الذى كان جماهيرياً منافساً، هو حزب أمل. وقد أصيب بانتكاسات خلال السنوات الماضية وأصبح آلة رعاية لقيادته نبيل برى، رئيس المجلس النيابى. وإلى جانب الرئيس لحود، تشكل الجماعات المسيحية فى «معسكر الموالاة» لسوريا، مزيجاً متعدد الألوان من سياسيين من عشيرة فرنجية، المارونية الإقطاعية القوية فى شمال لبنان، والتى تعمقت صلاتها التقليدية مع دمشق خلال الحرب الأهلية، عندما اغتالت ميليشيا العائلة المارونية المنافسة، أب وأم وشقيقات سليمان، الزعيم الحالى للعشيرة، إضافة على زعماء بعض الطوائف وبعض الأحزاب اليسارية الخابية.

بعبارات أخرى، وبفاصل عن سيطرتها الاسمية على سلاح الدولة، والتهديد بالعنف التخريبى الذى يحمل مخاطر تنحية المزيد من اللبنانيين العاديين، يعانى قطاع الموالين من ضعف. لكن المعارضة ليست أقوى بكثير. لقد أثبتت - إلى الآن، أن فى مقدورها قيادة حشود ضخمة ومتحمسة. وبما تتمتع به من تأييد إعلامى لبنانى؛ إضافة إلى دعم أجهزتها الإعلامية الخاصة، كسبت المعارضة تأييد الرأى العام. لكن اغتيال الحريرى تركها دون زعامة فى منزلة حسن نصر الله. ومثل هذه المواجهات القيادية، مشوبة، فى حالات كثيرة، بما لها من ماض فى الحرب الأهلية، بما فى ذلك وليد جنبلاط، زعيم الدروز المراوغ الشرس، وزعماء الجناح اليمينى للطائفة المارونية، والجنرال ميشيل عون، الرئيس السابق للجيش، والذى ربط مصيره بصدام حسين العراق، وحاول - برعونة - أن يقود معارضة أخيرة ضد سوريا فى الفصل النهائى للحرب الأهلية. ومن يومها عاش فى المنفى الباريسى. الإرادة الصلبة للمعارضة أدهشت، إلى الآن، اللبنانيين أنفسهم قبل غيرهم. البعض يتوقع لها أن تستمر، رغم فشلها فى الإعراب عن أكثر من المطالبة بمحاكمة فورية لقتلة الحريرى، وانسحاب سورى. وبدون استشهاد الحريرى ربما ما كان فى استطاعتها العثور على قضية تتوحد خلفها. انقساماتها التحتية متشعبة، والكثير من المسيحيين يعتقد - على سبيل المثال - أن نزع سلاح حزب الله، الذى دعا إليه قرار مجلس الأمن، يعد أمراً حيوياً، والبعض الآخر، وليس الشيعة فقط، لا يزال فى عداء مع إسرائيل ولا يثق بالأمريكيين، ويشعر بارتياح، وفخر، إزاء المقاومة التى يقودها حزب الله.

يوجد عنصر آخر، جديد تماماً، يصب فى صالح المعارضة، ويتمثل فى الشعور القوى، غير الملموس بعد، بأن هناك حالة تغير تاريخى تتفاعل الآن. لقد وجد لبنان، مع نهاية الحرب العالمية الأولى، نتيجة توافق الطموح المارونى مع أهداف مستعمر فرنسى مخادع. نجح المشروع اقتصادياً، لكنه لم يشكل دولة - أمة. لم يستطع اللبنانيون تسوية قضية لب وجوهر الهوية، أو الإحساس المشترك بالانتماء. نزعت المسيحية المسيطرة إلى الغرب، أكثر من اللازم؛ الأمر الذى قاد إلى فقدان السيطرة ثم الميل، أكثر من اللازم أيضاً، باتجاه الشرق.

هذه التوازنات تشهد الآن تحولاً باتجاه المركز. وتكشف الحشود المتماوجة فى شوارع بيروت، ولو بشكل خاطف، عن شعور مشترك بالكبرياء ورؤية عامة واضحة. ومن المؤكد أن أنصار الطائفية يقفون فى حالة ترصد ومراقبة لكن الفرصة حانت، وهى فرصة يسعى معظم اللبنانيين إلى اقتناصها، لبناء أمة حقيقية طال انتظارها.

هامش:

(*) لم يجرؤ لبنان على إجراء إحصاء سكانى منذ عام ١٩٣٢ عندما كان المسيحيون أغلبية ظاهرة. وهذه من بين الأسباب التى دفعت فرنسا الكاثوليكية إلى إقامة لبنان. كانت الأغلبية فى مدينة بيروت، وقتها، سنية، ويونانية أرثوذكسية، مع دروز وماورنيين فى الجبال، وتركزت الشيعة المهمشة فى قرى الجنوب والشرق. وفى فترات لاحقة ارتفعت نسبة الهجرة بين المسيحيين، وانخفض معدل المواليد، وتسارعت وتيرة انتقال موجات اللاجئين خلال الحرب الأهلية إلى بيروت التى تحولت إلى لوحة مرتبكة الألوان. وتقسم تخمينات حالية سكان لبنان البالغ تعدادهم ٥,٤ مليون نسمة، إلى ٣٥ - ٤٠ فى المائة من المسلمين الشيعة، ١٥ - ٢٠ فى المائة من المسلمين السنة، ٢٥ بالمائة مارون، ١٠٪ طوائف مسيحية أخرى، و١٠٪ دروز وطوائف إسلامية أخرى. هناك أيضاً ما بين ٢٠٠ إلى ٣٥٠ ألف لاجئ فلسطينى، وربما نصف مليون عامل أجنبى، معظمهم من السوريين.

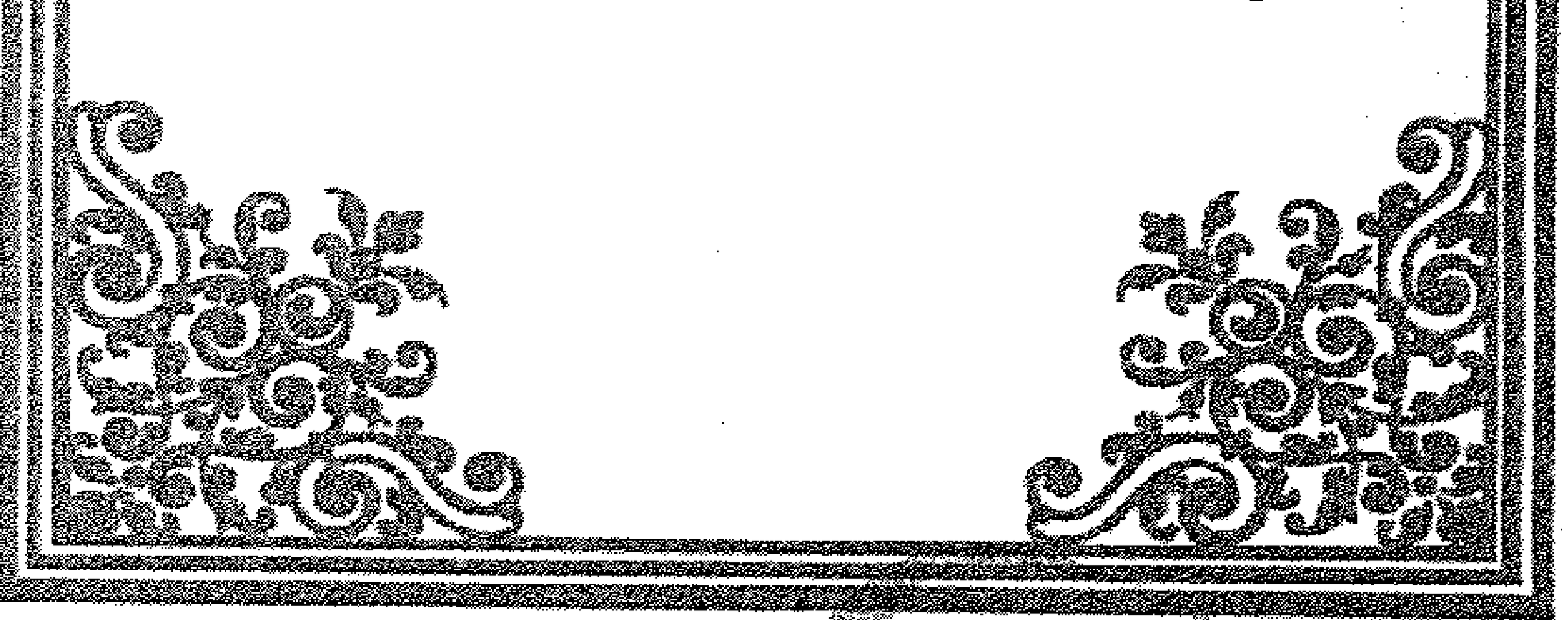


أوراق السنهورى

مدرسة القضاء الشرعى

كان ذلك فى سنة ١٩٢٠ . وكنت قبل ذلك وكيلاً بالنيابة العامة، فتركت وظيفتى هذه إلى وظيفة بمدرسة القضاء الشرعى لتدريس القانون، فقد كنت شغوفًا بالفقه القانونى، ولم يكن لى إليه إلا هذا السبيل. وأشهد أنه كان سبيلاً رحبًا كريم الوفادة، وقد استقبلنى منذ بدايتى فيه، الأستاذ عاطف بركات، ناظر المدرسة، استقبالاً ينطوى على كثير من العطف والود، ثم عرفت فى المدرسة كثيرًا من أساتذتها، وأولهم أحمد أمين.

كانت مصر فى أوائل سنة ١٩٢١، وفدية خالصة، وكان توفيق نسيم رئيسًا للوزارة ينفذ سياسة القصر. فعزل عاطف بركات ناظر مدرسة القضاء الشرعى من منصبه إذ حسبه، وحسب معه مدرسة القضاء الشرعى بؤرة تعشش فيها الوطنية. هذه الوطنية التى لم يتلوث توفيق نسيم بأوساخها فيما روى عنه. فقامت مدرسة القضاء الشرعى، أساتذة وطلبة، يحتجون على هذا التعسف. ثم زادت المسألة تعقيداً بعد أن انقسمت البلد إلى فريقين: أغلبية مع سعد وأقلية مع عدلى، وذلك بعد سقوط وزارة توفيق نسيم. فتعذر إرجاع عاطف بركات إلى مدرسة القضاء الشرعى، إذ كان عدلى على رأس الوزارة، وكان عاطف فى الأغلبية التى مع سعد، فقمعت حركة مدرسة القضاء الشرعى فى قسوة عنيفة. وتناول القمع الطلبة والأساتذة جميعًا. وما لبثت حركة القمع أن آتت ثمارها. فهدأ الطلبة، وتفرق الأساتذة وانعزل كل فى عمله وعين الحكومة ساهرة على الجميع.



صلاح الدين «هوليووديا»

محمد السطوحى

لم أصدق عينى وأنا أشاهد ذلك المشهد الرائع لصلاح الدين الأيوبى الذى أدى دوره ببراعة الممثل السورى غسان مسعود فى الفيلم التاريخى الهام «مملكة الجنة». كان صلاح الدين قد حقق النصر فى معركة حطين وتمكن من دخول القدس بعد إخراج الصليبيين منها، حيث كان يسير فى أحد القصور بينما تناثرت أشياء كثيرة من أماكنها تعبيرا عن عنف المعارك التى كانت قد انتهت لتوها. لكن شيئا ما ملقى على الأرض استوقف صلاح الدين، وهو الصليب. فإذا بالقائد العظيم المنتصر يرجع إليه ويحمله من على الأرض ثم يضعه على قاعدته فى مكانه اللائق به فوق إحدى الموائد.

ربما يمثل ذلك المشهد أهم المعانى التى ركز عليها الفيلم وخرج بها مشاهدوه، وهو الدعوة للتسامح والسلام، والتأكيد على إمكانية التعايش بين كل الطوائف والأديان، إذا ساد الاعتدال فى مواجهة أصوات المتطرفين الساعين للمزيد من سفك الدماء والذين يؤكد الفيلم على وجودهم لدى كلا الجانبين. أما لماذا لم أصدق عينى فالأمر لا يعود لشكى فى مصداقية المشهد. فصلاح الدين شهد له الأعداء قبل الأصدقاء بنبل الأخلاق والكرم والتسامح. إلا أن الإقرار بذلك والتأكيد عليه فى أحد أفلام هوليوود كان هو المفاجأة السارة التى لم نكن نتوقعها إذا أخذنا فى الاعتبار تاريخ صناعة السينما الأمريكية فى تشويه صورة العرب والمسلمين فى أغلب أعمالها مع استثناءات قليلة، وهو الأمر الهام الذى سأعود إليه فيما بعد.

وقد زاد من دهشتى ودهشة الكثيرين أن هذا الفيلم جاء فى وقت حرج تزايدت فيه الدعاوى العنصرية من قبل الكثيرين ضد العرب والمسلمين خاصة بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر، وكان مجرد إقدام هوليوود والمخرج البريطانى (سير) ريدلى سكوت على تناول هذا الموضوع الشائك، يثير الكثير من التوجس والخوف من دخول هذه المنطقة الحساسة للصراع الدامى بين المسلمين العرب من جهة والمسيحيين الأوروبيين

فيلم:
Kingdom of Heaven
مملكة الجنة
Directed and Produced by Ridley Scott
Distributor 20th Century Fox (2005)



خطايا إمبراطورية الجحيم

من جهة أخرى، بما قد يلقى بالمزيد من الزيت على نار الصراع الحضارى بين الغرب والمسلمين الذى يتنبأ به البعض من أمثال صامويل هانتينجتون. إلا أن سكوت المعروف ببراعته الشديدة فى إخراج مشاهد الحروب والقتال كما أثبت ذلك فى فيلمه الشهير Gladiator أو المصارع، تمكن من صياغة المعارك التى حفل بها فيلمه الجديد «مملكة الجنة» فى إطار يدعو للسلام والتعايش وينبذ الحروب، وهذه هى الفكرة الفلسفية التى لم يعلن عنها المخرج بشكل صريح لكنها كانت تمثل المعنى الكامن غير المباشر فى أغلب مشاهده، وهو أمر يحسب للفيلم.

ولكن قبل أن نتطرق للعديد من القضايا الهامة التى يثيرها الفيلم دعونا نتوقف قليلا أمام محاوره الرئيسية، والتى تتناول الصراع بين العرب والصليبيين فى القرن الثانى عشر الميلادى، من خلال قصة الفرنسى (باليان) الذى تحول من مهنته الأصلية كحداد بعد أن قتل قسيسا فى فرنسا، فتبع والده الفارس الذى لم يكن يعرفه من قبل إلى القدس بحثا عن التوبة والغفران. ومع موت والده يرث باليان عنه موقعه القيادى الهام الذى يضعه وسط الصراع والدسائس المحيطة بملك القدس الصليبى حيث يسعى المتطرفون لجره إلى حرب مع المسلمين بقيادة صلاح الدين. وبموت الملك تخلو الساحة للمتطرفين الذين هاجموا قوافل المسلمين وقتلوا أخت صلاح الدين، ثم رسله إليهم مما أدى إلى وقوع الحرب التى أرادوها وانتصرت جيوش المسلمين فى حطين . فآل أمر الدفاع عن القدس للقائد الشاب باليان، الذى يبدى براعة كبيرة فى الدفاع عن المدينة إلى أن استسلم حفاظا على حياة من بقى فيها.

هنا قد يتوقف كثير من النقاد ليتساءلوا: كيف تسنى لهذا الحداد أن يتعلم بمثل هذه السرعة فنون القتال والفروسية والقيادة؟ ومن أين جاءت له هذه الخطط المحكمة للدفاع عن القدس فى مواجهة جيوش ضخمة لا قبل له بها مستخدما أساليب عسكرية مبتكرة ليس من المنطقى أن تتوافر لشخص حديث العهد بالفروسية والحروب، إلا إذا كان المخرج يريد أن يقول لنا إنها مسألة جينية وراثية وهو أمر مستغرب. البعض فسر ذلك بأن اختصار ساعة من الفيلم ليصبح ١٣٨ دقيقة فقط هو الذى أدى إلى التقصير فى توضيح مرحلة التحول فى حياة باليان وخبرته، إلا أن ذلك لا يبرر من وجهة نظرى هذا الخلل، الذى زاد منه اختيار الممثل أورلاندو بلوم بملامحه الوسيمة لأداء هذا الدور. وقد حاول المخرج استخدام بعض الأساليب الفنية فى الجزء الثانى من الفيلم بتلطيخ وجهه ولحيته بما يزيد من الاقتناع به فى ثوبه الفروسى، كما اجتهد الممثل بشكل واضح لإقناعنا بصورته الجديدة، إلا أن اختيار ممثل آخر ربما كان يجعله أكثر إقناعا.

يقابل ذلك اختيار غسان مسعود لأداء دور صلاح الدين، وهو ما كان موفقا تماما. فرغم المساحة الصغيرة نسبيا لشخصية القائد المسلم مقارنة بشخصية باليان، إلا أن غسان مسعود نجح فى تقديمها بشكل صادق ومقنع دون مبالغة رغم صعوبتها. فهى مزيج من الفارس المحارب، ورجل السلام الذى يجسد التسامح ولا يرغب فى العنف وسفك الدماء.



غير أن ذلك يجرنا إلى جانب سلبى آخر فى هذا الفيلم خاصة عند مشاهدته بعيون عربية أو إسلامية. فالفيلم كان مركزا بشكل مبالغ فيه على جانب الصليبيين وصراعاتهم الداخلية ما بين المعتدلين والمتطرفين ثم صراعهم مع المسلمين،





«صلاح الدين هوليووديا»



كان مجرد إقدام هوليوود على تناول هذا الموضوع الشائك، يثير الكثير من التوجس والخوف من دخول هذه المنطقة الحساسة للصراع الدامى بين المسلمين العرب من جهة والمسيحيين الأوروبيين من جهة أخرى





© DAVID APPLEBY

واكتفى بلمحات بسيطة فى توضيح تلك الأمور لدى الجانب العربى الذى تعرفنا على شخصياته بشكل سريع ومبتسر لا يوضح أبعادها أو يفسر تصرفاتها.

وحتى عندما حقق المسلمون انتصارهم العظيم فى حطين، فإن الفيلم تخطى ذلك وغمطهم حقهم عندما أظهر الأمر وكأن الصليبيين هم الذين هزموا أنفسهم بخروجهم من القدس وسيرهم لمسافة طويلة بدون زاد أو ماء مما أصابهم بالإجهاد الشديد وأدى إلى سقوط الكثيرين منهم فى الطريق، ثم جاء المشهد التالى لساحة المعركة وقد امتلأت بجثثهم. وعندما انتقلت المعركة إلى القدس، تفنن المخرج فى إظهار براعة باليان فى الدفاع عنها بوسائله المحدودة، بينما كان المسلمون يندفعون إلى حتفهم على أسوار المدينة دون أن يبدو وراءهم عقل مفكر، إلى أن تمكنوا من تدمير جزء من السور اقتحموا منه المدينة.

كذلك فإن باليان الحداد عندما ذهب إلى القدس دخل إحدى القرى العربية ليشرح للحاضرين أن ما ينقصها هو وجود مصدر للماء، ثم يشرف عليهم فى حفر بئر واستخراج المياه منها. وهى ربما أيضا إحدى مكرمات السيد باليان الحداد والفارس والقائد ومهندس الرى.

غير أن تلك المآخذ رغم أهميتها لا ينبغى أن تقلل من ترحيبنا بالفيلم. فريدلى سكوت فى نهاية الأمر ليس يوسف شاهين الذى قدم فيلم «الناصر صلاح الدين» بصورة رائعة ولكن بمنظور عربى خالص، كما أن سكوت قدم العديد من الصور السلبية لقادة وقساوسة الصليبيين التى أثارت غضب الكثيرين من العناصر المسيحية المحافظة حتى إن إحدى الصحف الأمريكية نقلت عن الخبير البريطانى جوناثان سميث بجامعة كمبريدج قوله إن الفيلم يمثل رواية أسامة بن لادن للتاريخ. فهو يوضح أن المتطرفين المسيحيين هم الذين سعوا للحرب ضد صلاح الدين وهو ما أدى فى نهاية الأمر إلى انهيار مملكتهم فى القدس، كما أن المسيحيين هم الجانب المخطئ والمعتدى فى الحروب الصليبية منذ بدايتها كما يقول المخرج.

إلا أن البروفيسور توماس مادن بجامعة سانت لويس ومؤلف كتاب «التاريخ المختصر للحروب الصليبية أو A Concise History of the Crusades» ينفى ما يقوله الفيلم ومخرجه، مشيرا إلى أن المسلمين قبل بدء الحروب الصليبية فى نهاية القرن الحادى عشر الميلادى كانوا قد استولوا على ثلثى الأراضى التى كانت خاضعة للمسيحيين بما فى ذلك سوريا وتركيا، وبالتالى فالمسيحيون كانوا يشنون حربا دفاعية تماما كما كان يقول الصليبيون فى ذلك الوقت. غير أن المخرج البريطانى ريدلى سكوت يرد على ذلك فى حوار مع صحيفة واشنطن تايمز الأمريكية بأن منطق مادن يشبه القول بأن الهنود الحمر لهم الحق فى استرجاع الولايات المتحدة، أو أن استراليا تتبع سكانها الأصليين من الأروميين. ثم أضاف ساخرا: ربما يكون ذلك صحيحا.. اذهب إذن وحاول استرجاعها.

إلا أن الرسالة الهامة للفيلم التى لا تخفى على المشاهد، هى أن هذه الحروب لم تكن فى حقيقتها لأسباب دينية، بل لدوافع سياسية يجب عدم إقحام الدين فيها. وهو أمر ربما أراد إسقاطه على الصراع القائم حاليا حول القدس بين الإسرائيليين والفلسطينيين ومن ورائهم العرب والمسلمين. وفى اعتقادى أن كثيرا من الجماعات اليهودية لن يستهويها أيضا هذا الفيلم. فالصراع فى ذلك الحين كان يدور بين العرب والمسلمين من ناحية، والصليبيين المسيحيين القادمين من أوربا من ناحية أخرى، بينما لم يكن لليهود دور أو وجود فى ذلك الصراع، وهو أمر لا يروق لمن يحاول فرض القدس كعاصمة تاريخية وأبدية له.



والفيلم بهذه المواصفات ربما ينطبق عليه ما ذكرته اللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز من أنه «متوازن»، وهو تعبير يبدو سياسيا أكثر منه فنيا، كما أنه فيلم روائى وليس تسجيليا، وبالتالى لا يمكن محاسبته على مدى دقته فى نقل الأحداث التاريخية كما هى. إلا أن هذا التوازن يبدو قائما فى طريقة العرض ورسم الشخصيات على الجانبين وتوضيح وجود العناصر المعتدلة والمتطرفة بينهما دون اقتصارها على جانب دون آخر. لذلك فإن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية قال إن الفيلم «يقدم عرضا متوازنا لصراع تاريخى مؤلم، كما امتنع الفيلم عن تقديم الصور النمطية المعتادة وغير الإنسانية للمسلمين».

ولاشك أن المنظمات العربية والإسلامية الأمريكية تنفست الصعداء بعد ظهور الفيلم. فبالإضافة إلى حساسية موضوعه المتفجر، وفى هذا التوقيت الحرج، كانت هناك مؤشرات أخرى تزيد من التوجس لديها. فالفيلم من إنتاج مؤسسة فوكس التى قدمت الكثير من الأفلام والمسلسلات التلفزيونية المسيئة للعرب، كان آخرها مسلسل (٢٤) الذى يعرض حاليا على قناة فوكس التليفزيونية، حول شبكة من الإرهابيين المسلمين التى تنخرط فى المجتمع الأمريكى بشكل عادى لا يثير الشبهات حولها، لكنها تخطط لتنفيذ هجمات إرهابية مستخدمة الأسلحة النووية ضد الولايات المتحدة. والمسلسل بهذا الشكل يثير الشكوك حول أى عربى أو مسلم مهما كان يبدو مظهره معتدلا أو بعيدا عن العنف. فخلف الوجه المعتدل

قد يكمن الإرهابى الذى يحاول تدمير كل شىء، بل إن أحد المشاركين فى المؤامرة حاول قتل ابنه وزوجته حتى لا يكونا مصدر شبهة له بما قد يضر بخطط العملية الإرهابية.

وقد زاد من تخوف الكثيرين من فيلم «مملكة الجنة» أن اتصالات أجريت قبل تصويره مع الخبير العربى الأمريكى المعروف جاك شاهين، الذى عرض التعاون مع الجهة المنتجة لتفادى أى أخطاء تسئ للعرب والمسلمين، إلا أن الاتصالات توقفت فجأة من جانب المنتجين بما ضاعف من الهواجس بشأن ما يتم التدبير له، حتى إن الدكتور خالد أبو الفضل أستاذ القانون بجامعة كاليفورنيا تحدث متشائما لصحيفة نيويورك تايمز قبل ظهور الفيلم بأشهر، مؤكدا وجود صور نمطية للمسلم بأنه غبى ومتخلف ورجعى وغير قادر على التفكير فى الأمور المعقدة، بما يخالف حقائق التاريخ. لذلك فإن المنظمات العربية والإسلامية سارعت للترحيب بالفيلم بعد أن نظم لها مخرجه عرضا خاصا لمشاهدته قبل نزوله لدور العرض الأمريكية. فمع التحفظ على بعض ما جاء فيه كما أوضحنا، إلا أنه لا يمثل شيئا مقارنة بما كانوا يتحسبون له ويتوجسون منه. كما أن الفيلم أعطى وجها إنسانيا للعرب أو بعض شخصياتهم وهو ما كنا نفتقده فى الكثير من أفلام هوليوود، وهذه هى القضية الأساسية التى يجب أن نلتفت إليها. صحيح أن «مملكة الجنة» مر بسلام، لكنه لا يمكنه أن يمحو تاريخا طويلا ومتصلا من أفلام هوليوود المسيئة للعرب والمسلمين. وقد رصد جاك شاهين ذلك الأسلوب المهين فى تعامل هوليوود مع العرب فى كتابه الهام «Reel Bad Arabs, How Hollywood vilifies a people» أو «التصوير السيئ للعرب، كيف تشوه هوليوود شعبا». وقد أصبح هذا الكتاب مرجعا هاما، رصد فيه المؤلف المئات من الأفلام التى أنتجتها عاصمة السينما العالمية وتعرض فيها صورا بشعة للعرب القتلة والإرهابيين الذين يلقون مصيرهم المستحق فى النهاية بالموت جماعات، دون أن يكون لهم مشاعر أو أى بعد إنسانى.

وقد ظهر هذا الكتاب قبل انتاج فيلم «Rules of engagement» أو «قواعد الاشتباك» الذى انحدر إلى مستوى غير مسبوق حتى بمعايير هوليوود، فى تصوير العرب والمسلمين فى اليمن، حيث عرضهم كمجموعة من الغوغاء الإرهابيين الذين يستحقون القتل جماعات وأفرادا بما فى ذلك النساء والأطفال والشيوخ.

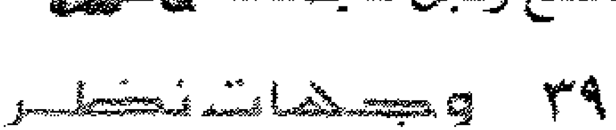
وقد سبق أن سألت جاك لافانتى أحد رموز صناعة السينما الأمريكية عن هذا الأمر، وعن تفسيره لتعمد هوليوود الإساءة للعرب بهذا الشكل، فقال إن هوليوود لها تاريخ طويل فى ذلك، كما أنها أساءت فى السابق للعديد من الجماعات العرقية والدينية. وهذا صحيح إلى حد بعيد، إلا أننى أعتقد أن تصوير العرب فاق فى تدنيه الصور السلبية لكل الجماعات الأخرى، ربما لا يقاربه فى ذلك سوى تصوير الهنود الحمر فى أفلام الكاوبوى الأمريكية القديمة. وقد اعترفت هوليوود أخيرا بتجنيها عليهم، وظهرت أفلام تقدمهم بشكل أكثر إنسانية مثل الفيلم الشهير الرقص مع الذئاب من إخراج وتمثيل كيفين كوستنر. إلا أن هوليوود على ما يبدو ليست فى حالة توبة عن الإساءة للعرب، بل إنها تفعل ذلك بنشوة لافتة للنظر. صحيح أن الأمر لم يكن كذلك فى «مملكة الجنة» الذى عرضنا له فى هذا المقال، إلا أنه الاستثناء الذى يؤكد القاعدة ولا ينفيها.



غير أن ما فعلته هوليوود فى الماضى شىء، وما يمكن أن تفعله فى المستقبل شىء آخر تماما. فبعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر صار الأمر أكثر حساسية وأشد ارتباطا بعقل ووجدان المشاهد الأمريكى، وأى تصوير درامى سلبى للعرب والمسلمين سيتم ولاشك إسقاطه على تلك الأحداث الرهيبة فى واشنطن ونيويورك. وقد امتنعت هوليوود وشبكات التليفزيون الأمريكية حتى الآن عن استخدام تلك الأحداث دراميا وهذا يحسب لها، باستثناء بعض الأعمال القليلة مثل مسلسل (٢٤) الذى سبقت الإشارة إليه، إلا أن التخوف هو أن يكون ذلك المسلسل مجرد بداية، أو هبة ريح تنذر بقدوم العاصفة. فربما كانت هوليوود حتى الآن تتحسب وتتحسس خطاها فى استخدام هجمات سبتمبر حتى لا تبدو الشركات المنتجة كمن يتاجر فى مصائب الناس، إلا أن ذلك التحسب سيخف تدريجيا وستجد لديها جرأة أكبر فى معالجة هذا الموضوع دراميا أو استخدامه بشكل أو بآخر، يشجعها على ذلك عناصر من أمثال دانيال بايبس الذى كتب مقالا يشيد فيه بشجاعة شبكة فوكس بتقديم مسلسل (٢٤) ويحرض بقية الشبكات السينمائية والتليفزيونية على الاقتداء بها.

ونحن لا يمكننا بالطبع الحجر على «مبدعى هوليوود» أو غيرهم فى تناول أى موضوع يشاءون وبالزاوية التى تتراءى لهم. غير أن تاريخهم الطويل الذى أشرنا له يجعلنا نتوجس من طبيعة وأسلوب هذا التناول بما قد يسىء لكل العرب والمسلمين كجماعات عرقية ودينية، بالتركيز المقصود على الإرهابيين منهم، دون توضيح الوجه الآخر لهم الرافض للعنف والإرهاب.

هذا حدث فى السابق بشكل فاضح وقبل هجمات



«صلاح الدين هوليووديا»

لى سكوت ليس يوسف شاهين الذى قدم «الناصر صلاح الدين» بصورة رائعة ولكن بمنظور عربى

سبتمبر، وسوف يتكرر فى المستقبل بصورة ستكون على الأغلب أكثر سلبا وإساءة للعرب والمسلمين، فماذا يمكن عمله إذن؟

❖ فى اعتقادى أن الحل الأساسى لهذه المشكلة لن يكون سوى بمشاركة العرب أنفسهم سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها فى الإنتاج السينمائى العالمى كمنتجين وممثلين وكتابا ومخرجين، فهم وحدهم الأقدر والأكثر حرصا على تقديم الوجه الآخر الإيجابى أو الإنسانى لهم. وقد نجح الهنود فى ذلك خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، حيث أنتجت أفلام عديدة تقدمهم بصورة مرحة وإنسانية، وقد جاء ذلك انعكاسا للوجود الهندى المتزايد فى هوليوود وفى كثير من عواصم السينما فى العالم، هذا بالطبع بالإضافة للسينما الهندية ذات الانتشار والشهرة العالمية.

إلا أن هذا الحل سيترك أثره ويحقق المطلوب منه فقط على المدى الطويل وبشكل تدريجى، ويستدعى المزيد من الاهتمام من جانب العرب الأمريكيين بالدخول فى هذه الصناعة الحيوية والمشاركة فيها بدور أكبر، وهذا لن يكون أمرا سهلا. كما أن على رأس المال العربى أن يجد سبيله نحو المشاركة فى إنتاج أفلام عالمية بلغات مختلفة خاصة الإنجليزية، مع الحرص على تطوير السينما العربية وتفعيل مشاركتها بالأفلام الجيدة فى الكثير من المهرجانات الدولية، ومحاولة إقناع شركات التوزيع العالمية بتولى توزيعها وعرضها فى دور السينما الأمريكية والأوروبية.




إن كثيرا من الأفلام العربية التى تشارك فى مهرجانات أمريكية تكاد تكون مقصورة على مهرجانات للأفلام العربية، ورغم أهمية ذلك إلا أنها تظل محدودة فى تأثيرها لأنها تصل غالبا إلى العرب الأمريكيين، أو غيرهم من الأمريكيين ذوى الاهتمام بالثقافة العربية، وهؤلاء لا يمثلون سوى دائرة محدودة لا تحتاج فى الأغلب للمزيد من الإقناع، بعكس الدائرة الأوسع لجمهور السينما الأمريكية والعالمية الذى لا يعرف شيئا عن العرب وثقافتهم، وهو مايستدعى العمل الجاد للوصول إلى هذا الجمهور بأفلام جيدة تثير اهتمامه. وهنا علينا أن نقر أيضا بأننا نفتقد الآن لهذه النوعية من الأفلام، فما يتم إنتاجه حاليا فى السينما العربية والمصرية منها على وجه الخصوص، لا يكاد يثير اهتمام أحد حتى على المستوى المحلى، ولا أقول العالمى.

لكن ما دمنا غير قادرين على تقديم صورة إيجابية عن أنفسنا على الأقل فى الوقت الحالى، فلا يبقى أمامنا إذن إلا محاولة مواجهة أى صور سلبية غير صحيحة يقدمها لنا الآخرون، سواء فى وسائل الإعلام أو السينما العالمية والأمريكية منها بوجه خاص. وقد بذلت محاولات من هذا النوع فى السابق من قبل المنظمات العربية والإسلامية فى الولايات المتحدة، حيث كانت تكثف جهودها وتنديدها وتنظم بعض المظاهرات المحدودة، مع ظهور أفلام مثل «قواعد الاشتباك» الذى سبقت الإشارة إليه أو فيلم «الحصار» الذى صور وضع كل العرب والمسلمين فى معسكرات اعتقال فى نيويورك بعد قيام عناصر من المسلمين بعملية إرهابية، وقد عرض هذا الفيلم قبل أحداث سبتمبر، وعلينا أن نتصور تأثير هذه النوعية من الأفلام لو عرضت الآن. الأمر المؤكد أن قدرة المنظمات العربية والإسلامية محدودة فى مواجهة مثل هذه الصور السلبية النمطية. فهى لا تملك المال الكافى أو العناصر البشرية التى تمكنها من أداء هذه المهمة بالشكل المطلوب. لذلك فإن أقصى ما تمكنت من الوصول إليه مثلا مع شبكة فوكس بخصوص مسلسل (٢٤) هو وضع عبارة صغيرة على لسان بطل المسلسل تذاع منفصلة عنه بأن أغلبية المسلمين يرفضون الإرهاب، وهى كما نرى نتيجة باهتة. فهى لا تذاع كثيرا، كما أنها لا تغير شيئا من التأثير الضار لمسلسل يذاع لمدة ساعة أسبوعيا منذ عدة أشهر، بينما لا توجد فيه أى نماذج جيدة للمسلمين الذين يمكنهم المشاركة مثلا فى مكافحة الإرهاب أو القيام بعمل آخر نافع غير التآمر على البلاد التى يعيشون فيها.



هنا أقول إن تأثير هذه الأفلام ليس مقصوراً على العرب والمسلمين داخل الولايات المتحدة، بل يمتد إليهم فى كل بقاع الأرض، وهو ما يحتم أن يكون لتلك الشعوب وحكوماتها ومنظماتها المدنية ووسائلها الإعلامية دور فى مواجهة هذه الأعمال وتأثيراتها السلبية. وأذكر هنا ما حدث عند عرض مسلسل «فارس بلا جواد» للفنان محمد صبحى. فقد أثيرت ضجة كبرى فى عواصم العالم وقامت المنظمات اليهودية بتنظيم مظاهرات أمام السفارة المصرية بواشنطن احتجاجا على إشارة المسلسل لكتاب «بروتوكولات حكماء صهيون»، رغم أن المسلسل كان ضعيفا جدا من الناحية الفنية وربما ما كان سيلتفت إليه أحد لولا هذه الضجة التى أثيرت حوله. ونحن هنا لا نلوم المنظمات اليهودية على ماقامت به بصرف النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا معها، فقد فعلت ما رأته مناسبا للدفاع عن مصالحها ومواجهة أى تشويه لصورة اليهود. والمطلوب هو ردود فعل مشابهة من الجانب العربى على أى تشويه لصورتهم خاصة فى هوليوود. وإذا كانت الجامعة العربية تعانى من عجز وعقبات تحول دون أداء دورها السياسى كما ينبغى، فإن هذه القضية جديرة بجهود أكبر للجامعة فى أمر سيكون محل إجماع من كل العرب وحكوماتهم، لأن أى تشويه يصيبهم جميعا. وقد أبدى أمين عام الجامعة السيد عمرو موسى اهتماما مؤخرا بالدبلوماسية الثقافية ودعم بقوة إنشاء متحف للعرب الأمريكيين فى مدينة ديربورن، ويمكنه أن يكرس إدارة فى الجامعة تكون مهمتها متابعة مايصدر من أعمال فنية وثقافية عن العرب والمسلمين بالتنسيق مع المنظمات العربية الموجودة فى الولايات المتحدة، على أن يتم تكثيف الحوار مع الشركات السينمائية المنتجة فى هوليوود بشكل وقائى قبل أن تقع الواقعة ويظهر الفيلم الجديد. ولا شك أن الجامعة ستملك ورقة قوية لا تملكها المنظمات العربية، وهى السوق العربية الهائلة للأفلام التى تنتجها هذه الشركات بما قد يجعلها تستجيب ولو جزئيا لمخاوف الجانب العربى حرصا على مكاسبها المادية من السوق العربية. فليس من المعقول أن تنتج أى شركة فيلما يشوه صورة العرب بشكل متعمد ثم تتوقع الحصول على مكاسب بمليارات الدولارات ببيع إنتاجها الفنى للعرب سواء كان ذلك أفلاما أو مسلسلات أو أغنيات أو أى منتجات أخرى.

الأمر الآخر الضرورى هو تكثيف الاتصالات مع المسئولين وقادة الرأى الأمريكيين لرفع أصواتهم فى مواجهة هذه النوعية من الأعمال. فإدارة الرئيس بوش تحرص جدا هذه الأيام على تعقب مايوصف بحديث إثارة الكراهية والتحريض ضد الولايات المتحدة فى وسائل الإعلام العربية، ومن واجبها أيضا أن تتصدى لمثل هذا الحديث فى عقر دارها عندما يصدر ضد العرب. صحيح أنها لا تملك سلطة مباشرة تملى بها قراراتها على مؤسسات السينما والإعلام الأمريكية، لكنها يمكنها أن تساعد بقوة فى قيادة الرأى العام الأمريكى لرفض هذه الحملات وعدم الاستجابة لها. لقد قام الرئيس بوش بدور هام بعد هجمات سبتمبر فى التأكيد على أن الإسلام دين سلام وأن الإرهابيين لا يعبرون عن الأغلبية العظمى من المسلمين الرافضين للعنف والإرهاب. إلا أن هذا الدور تراجع مؤخرا وأصبح من الضرورى حث الرئيس الأمريكى على مواصلة تلك الجهود بل وزيادتها. فإذا كان حديث الكراهية طريقا ذا اتجاهين، فليس من المنطقى أن تسير جهود مكافحته فى اتجاه واحد. ■

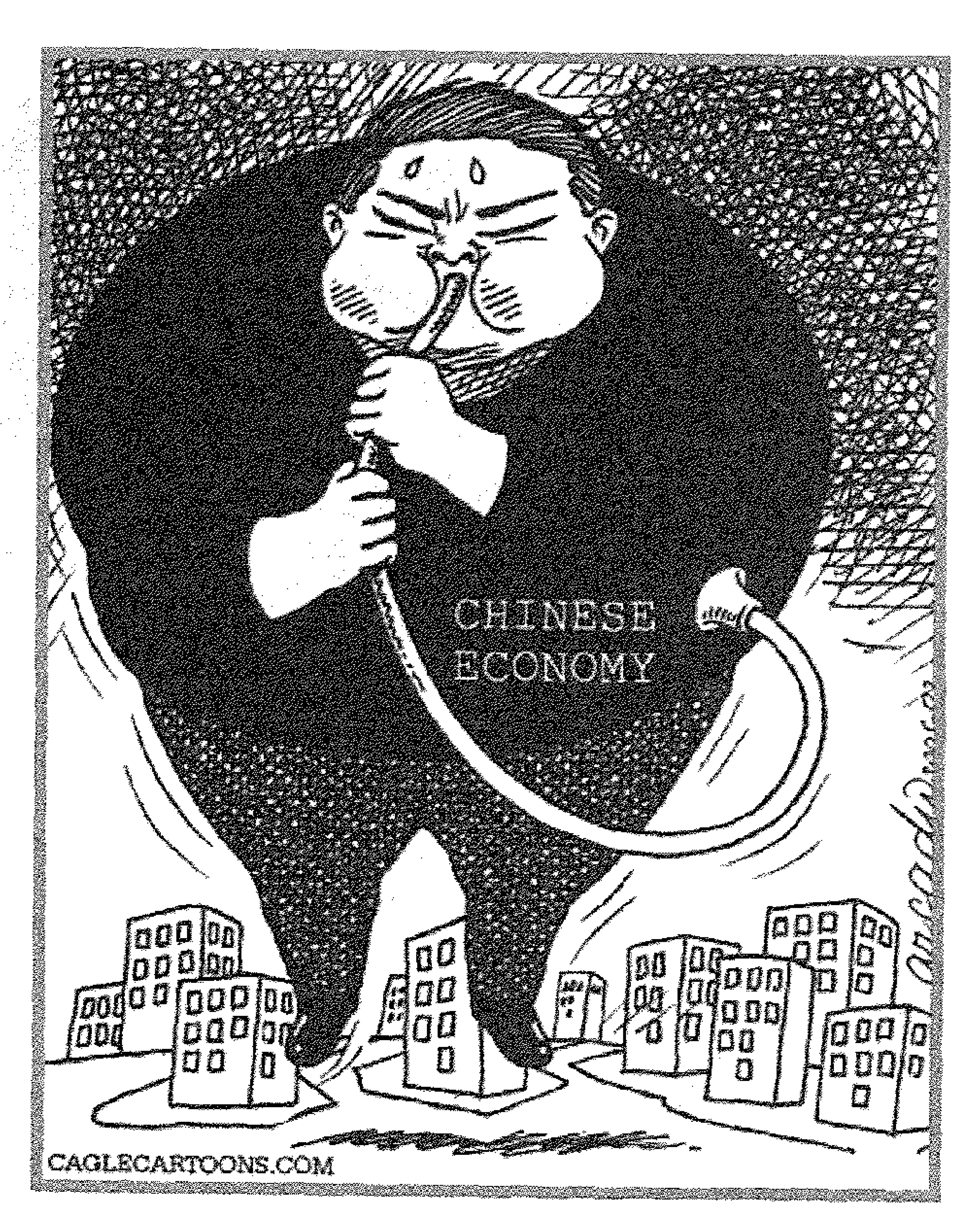


عرض خاص
٢٤٠٠ جنيه
السعر لا يشمل الضرائب المطبقة
العرض سارى من يونيو الى اغسطس ٢٠٠٥
The Studio
زوروا أوروبا
هذا الصيف
مع مصر للطيران
* امستردام * چينيف
* برلين * لندن
* بروكسل * ميونخ
* دسلدورف * باريس
* فرانكفورت * فيينا
لمزيد من المعلومات اتصل الان
سعر الدقيقة ٥٠ قرشاً
أو ١٧١٧ سعر الدقيقة جنية واحد
www.egyptair.com.eg
مصر للطيران
EGYPTAIR
تمتع برحلاتنا الصيفية


سجاد ماك لكل الأغراض .. لكل الأجيال
Starfish
دواسات حمام
متواجد في مراكز بيع بواقى
قطع موكيت



سجاد أطفال
ISO 9001:2000
SGS
ISO 14001
SGS
ISO 18001
SGS
تصدير المنتشرة في كل ارجاء مصر
شرقى
مطبوع
مشايات
جادة صلى
www.maccarpet.com





هكذا ستحارب أمريكا الصين

روبرت كابلان



سوف تنفق الصين المزيد والمزيد من المال على جيشها فى العقود المقبلة. وقد يكون هدفنا الواقعى الوحيد هو تشجيعها على الاستثمارات ذات الطابع الدفاعى وليس الهجومى



لا تشكل أية قوات بحرية أو جوية لدولة ما تهديداً للولايات المتحدة فى الوقت الراهن. فليس هناك من ينافسنا سوى القوات البرية، سواء أكانت قوات تقليدية أو أعمال تمرد يقوم بها أفراد حرب العصابات. غير أن هذا سوف يتغير عما قريب. فهاهى البحرية الصينية تتأهب للانطلاق إلى المحيط الهادى؛ وحين تنطلق لن يمضى وقت طويل حتى تواجه القوات البحرية والجوية الأمريكية التى لا ترغب فى التزحزح عن الجرف الساحلى لبر آسيا الرئيسى. وليس من الصعب تخيل النتيجة، وهى إعادة للحرب الباردة التى امتدت عقوداً، غير أن مركز الجاذبية لن يكون فى قلب أوروبا؛ بل بين الجزر المرجانية التى كانت المرة الأخيرة التى تظهر فيها ضمن الأخبار أثناء الحرب العالمية الثانية. وسوف تلعب الصين فى العقود المقبلة لعبة كر وفر معنا فى المحيط الهادى، حيث لن تستغل فرصة ساحلها الشاسع فحسب؛ بل كذلك قاعدتها التى فى المؤخرة، الممتدة إلى وسط آسيا، حيث يمكنها فى النهاية إطلاق الصواريخ بدقة على السفن المتحركة فى المحيط الهادى.

فى أية مواجهة بحرية ستكون للصين ميزة واضحة على الولايات المتحدة، حتى وإن تخلفت عنها من ناحية التقدم العسكرى التكنولوجى. فجيشها تلميذ شديد التوق إلى المنافسة، ويتعلم بسرعة. كما أن لديه كميات متزايدة من القوة «اللينة» التى تكشف عن موهبة مميزة فى التكيف. وبينما يملأ الإرهابيون الذين لا دولة لهم الفراغات الأمنية، يملأ الصينيون الفراغات الاقتصادية. وفى أنحاء المعمورة، وفى أماكن متفاوتة مثل الدول الجزر المضطربة بالمحيط الهادى فى أوشيانيا ومنطقة قناة بنما والدول الأفريقية النائية، يصبح الصينيون أصحاب نفوذ غير مباشر، عن طريق إقامة مجتمعات تجارية ومواقع دبلوماسية متقدمة من خلال التفاوض على اتفاقيات تشييد وتجارة. وتشكل الصين التهديد التقليدى الرئيسى للسيادة الليبرالية الأمريكية كونها تنبض بالطاقة الاستهلاكية والعسكرية وتفخر بفلاحيها المتعلمين بصورة ساحقة لا مثيل لها فى التاريخ.

فكيف ينبغى للولايات المتحدة الاستعداد للرد على التحديات التى تواجهها فى المحيط الهادى؟ كى نفهم ديناميات هذه الحرب الباردة الثانية، التى سوف تربط الولايات المتحدة والصين خلال مستقبل قد يمتد أجيالاً عديدة، من الضرورى فهم أشياء معينة عن الحرب الباردة الأولى، وعن المأزق الحالى فى حلف الأطلنطى، تلك المؤسسة التى أنشئت بغرض خوض ذلك الصراع. وهذه قصة تتعلق بالإستراتيجية والتكتيكات العسكرية مع بعض الانحرافات والمنعطفات المضادة للحدس.

أول ما يجب فهمه هو أن نظام التحالف الخاص بالنصف الأخير من القرن العشرين قد مات. فالحرب كما كان يمارسها حلف الناتو قد أصبحت بطيئة جداً فى عصر يتطلب توجيه ضربات قاتلة وسريعة. وأثناء القتال فى كوسوفو فى عام ١٩٩٩ (حملة جوية محدودة ضد عدو غير مؤثر فى الوقت الذى كان يسود فيه الوفاق بين الولايات المتحدة وأوروبا؛ وهى بعبارة أخرى الحملة التى كان ينبغى أن يكون من السهل مواصلتها حتى النهاية) ظهرت تصدعات ضخمة فى تحالف الناتو الذى كان يضم وقتها تسعة عشر عضواً. وجاءت نهاية المنظمة من الناحية العملية مع غزو الولايات المتحدة لأفغانستان الذى باتت الجيوش الأوروبية فى أعقابه لا تقوم بما يزيد على أعمال الدورية والانتقال إلى المناطق التى قام الجنود الأمريكيون وأفراد مشاة البحرية بتهدئتها بالفعل، بالرغم من الحديث عن ائتلاف واسع القاعدة؛ وتلك مهمة أجدر بها الأمم المتحدة. وما حلف الناتو الآن إلا وسيلة لتوسيع مهام التدريب الثنائى بين الولايات المتحدة والدول والجمهوريات الشيوعية سابقاً؛ فمشاة البحرية موجودون فى بلغاريا ورومانيا، والأسطول فى ألبانيا، والجيش فى بولندا وجمهورية التشيك، وقوات العمليات الخاصة فى جورجيا، والقائمة تطول. وقد بات جزء كبير من حلف الأطلنطى مزرعة للجيش الأمريكى.

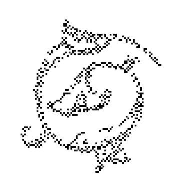
الشىء الثانى الذى لابد من فهمه هو أن البديل الوظيفى للناتو فى المحيط الهادى موجود ويباشر عمله بالفعل، إنه قيادة المحيط الهادى الأمريكية المعروفة باسم «پاكوم» PACOM. و پاكوم بناء كبير ولكنه يتسم بالرشاقة وخفة الحركة، حيث لا تعوقه البيروقراطية الدبلوماسية ويفهم قادته ما لا يفهمه الكثيرون فى وسائل الإعلام والمجتمع السياسى: وهو أن مركز جاذبية الاهتمام الإستراتيجى الأمريكى هو بالفعل المحيط الهادى وليس الشرق الأوسط.

بترتيب مع مجلة: The Atlantic الأمريكية

ترجمة: أحمد محمود

وسرعان ما تصبح پاكوم اسماً مألوفاً مثلما هو حال «سنتكوم» CENTCOM (القيادة المركزية الأمريكية) فى حقبة صراع الشرق الأوسط الحالية، وهى الحقبة التى سوف تأخذ فى الانحسار فيما يتعلق بالجيش الأمريكى فى الولاية الثانية لإدارة بوش.

الشىء الثالث الذى لابد من فهمه هو أن من المفارقة أن حيوية الناتو نفسها، أى التحالف الأطلنطى، يمكن إحياؤه بحرب باردة فى المحيط الهادى. والواقع أن ظهور الناتو من جديد على أنه أداة خوض الحرب التى لا يمكن الاستغناء عنها ينبغى أن يكون هدف أمريكا الدائم. فسوف تبدو الولايات المتحدة فى وقفتها أمام الصين للأوروبيين والناتو، الذين سوف تحتاج إلى مساعدتهما كثقل موازن، على أنها القوة التى تقوم بأعمال الداورية فى بحار أبعد من المتوسط وشمال الأطلنطى. وهذا هو السبب فى تأكيد قائد الناتو الحالى الجنرال چيمس ل. چونز على أن مستقبل الناتو يكمن فى الحرب البرمائية التى تتخذ شكل الحملات.



اسمحوا لى أن أصف التنظيم العسكرى فى المحيط الهادى، وهو المنطقة التى تنقلتُ فيها كثيراً فى السنوات الثلاث الماضية. وكانت پاكوم باستمرار أكبر قيادات المناطق الأمريكية وأكثرها مهابة وأشدها إثارة للانتباه. (وتعود جذور پاكوم إلى جيش المحيط الهادى الأمريكى فى حرب الفليبيين فى الفترة من ١٨٩٩ إلى ١٩٠٢.) وهى تسيطر على مساحات تمتد من شرق أفريقيا إلى ما وراء خط التاريخ الدولى وتشمل حافة المحيط الهادى بالكامل، بما فى ذلك نصف سطح الأرض وما يزيد على نصف اقتصادها. وتعمل أكبر ستة جيوش فى العالم، اثنان منها (جيشا أمريكا والصين)، هما الأسرع تحديثاً داخل مجال سيطرة پاكوم. وبالإضافة إلى سفن پاكوم وغواصاتها الكثيرة، فإن لها قوات أكثر تخصيصاً من سنتكوم. ومع أن قيادات المناطق التابعة للجيش لا تمتلك قوات اليوم بالطريقة التى كان عليها الحال فيما مضى، فإن لهذه الإحصاءات أهميتها لأنها توضح أن الولايات المتحدة اختارت أن تضع جُل قواتها فى المحيط الهادى، وليس فى الشرق الأوسط. وتخوض سنتكوم حروباً مع قوات استعيرت بشكل أساسى من پاكوم.

فى السنوات الأخيرة، وبهدوء، كوّن الجيش الأمريكى تحالفات متنوعة من خلال التفاوض على اتفاقيات أمنية مع الدول التى لا تربطها ببعضها الكثير من تلك الترتيبات، وذلك فى مقر قيادة پاكوم فى هونولولو. وهذا هو المكان الذى تُعقد فيه حاليا الاجتماعات المهمة بحق، وليس فى ديتشلى أو دافوس. ومن يحضرون تلك الاجتماعات، وهم غالباً ما يسافرون على نفقة پاكوم، ضباط جيش من أماكن مثل فيتنام وسنغافورة وتايلاند وكمبوديا والفيليبين.

كان أوتو فون بسمارك أبو الرايخ الثانى فى القارة الأوروبية سيقر هذا النظام الباسيفيكى الناشئ. وفى عام ٢٠٠٢ قال المعلق الألمانى يوزيف يوفه فى مقال على قدر كبير من التبصر وحدة الملاحظة فى National Interest قال فيه إنه فيما يخص التحالفات السياسية، باتت الولايات المتحدة تشبه بروسيا فى عهد بسمارك. فقد كتب أن بريطانيا وروسيا والنمسا كانت بحاجة إلى بروسيا أكثر من حاجتها إلى بعضها البعض، مما جعلها «برامق» فى «عجلة» برلين. وكشف غزو أفغانستان عن عالم يمكن فيه لأمريكا تشكيل تحالفات مختلفة لأزمات شتى. وقال إن القوى العالمية الأخرى بحاجة إلى الولايات المتحدة أكثر من حاجتها إلى بعضها البعض.

مما يؤسف له أن الولايات المتحدة لم تستثمر ترتيبات القوى الجديدة هذه على الفور، وذلك لافتقار الرئيس چورچ دابليو بوش إلى ضبط النفس الذى لدى بسمارك الذى كان يدرك أن ذلك النظام يمكن أن يدوم فقط مادام لم يطغ عليه طرف من الأطراف. وهذا بالطبع ما فعلته إدارة بوش على وجه الدقة عند حشد القوات لغزو العراق، مما جعل فرنسا وألمانيا وروسيا والصين، إلى جانب قوى أقل شأناً مثل تركيا والمكسيك وشيلى، تتحد ضدنا.

إلا أن الترتيب البسماركى مازال يحقق نجاحاً فى المحيط الهادى، حيث ساعد على ذلك براجماتية ضباط جيشينا المتمركزين فى هاواى التى تبعد خمس مناطق زمنية عن الصوبة الأيديولوجية فى واشنطن العاصمة. والواقع أن پاكوم تمثل نسخة أكثر نقاءً إلى حد بعيد للبنية الفوقية الإمبريالية الخاصة ببسمارك من أى شىء أوجدته إدارة بوش قبل غزوها العراق. وكما يقول هنرى كيسنجر فى كتابه Diplomacy الصادر فى عام ١٩٩٤، فقد أقام بسمارك تحالفات فى كل الاتجاهات من نقطة الانعزال الواضح بدون قيود الأيديولوجيا. وقد حقق السلام والازدهار لوسط أوروبا بالاعتراف بأنه غالباً ما يمكن تجنب الحروب عند معايرة علاقات القوة المعايرة الصحيحة.

المقاربة البراجماتية المشابهة هى وحدها التى سوف تسمح لنا باحتواء الظهور الحتمى من جديد للصين باعتبارها قوة عظمى. أما البديل لذلك فسوف يكون تحويل أرض القرن الحادى والعشرين إلى ساحة قتال. فحينما تظهر القوى العظمى أو تعاود الظهور على الساحة (ألمانيا واليابان فى العقود الأولى من القرن العشرين كمثالين قريبين) فإنها غالباً ما تكون حاسمة على نحو خاص؛ وبذلك تدفع بالشئون الدولية إلى حالة من الاضطراب العنيف. ولن تكون الصين استثناءً لذلك. فاليوم ينفق الصينيون الأموال على صنع الغواصات التى تعمل بالديزل وتلك التى تعمل بالطاقة النووية؛ وهذه إشارة واضحة إلى أنهم لا يعتزمون حماية جروفهم الساحلية فحسب، بل يرغبون كذلك فى توسيع منطقة نفوذهم لمسافة بعيدة داخل المحيط الهادى وما وراءه.

هذا أمر مشروع كل المشروعية. قد لا يكون حكام الصين ديمقراطيين ولكنهم يسعون لتحقيق أسلوب المعيشة رقم واحد فى العالم لشعبهم البالغ عدده ١.٣ مليار نسمة؛ وهو الأمر الذى يتطلب منهم حماية الممرات البحرية لنقل موارد الطاقة من الشرق الأوسط وغيره. ومن الطبيعى ألا يثقوا فى الولايات المتحدة والهند كى تحققا ذلك لهم. وفى ظل المخاطر، ومع وجود ما يعلمنا إياه التاريخ عن الصراعات التى تنشأ حين تسعى القوى العظمى كافة إلى تحقيق المصالح المشروعة، فإن النتيجة المحتملة هى الصراع العسكرى الفاصل للقرن الحادى والعشرين؛ فإن لم تنشب حرب كبيرة مع الصين، فسوف تكون هناك سلسلة من التباعدات والتحفظات على نمط الحرب الباردة التى تمتد سنين وعقوداً. وغالباً ما سوف يحدث ذلك فى مجال مسئولية پاكوم.



كى يؤدى ضباط الجيش عملهم بشكل جيد لابد لهم من مقاربة القوة بأكبر قدر ممكن من الحرص والآلية والنفعية، مع تقييم موازين القوى الإقليمية وإعادة تقييمها وترك جانب القيم الخاص بالمعادلة السياسية للقيادة المدنية. يجعل هذا ضباط الجيش، من بين كل المهنيين الحكوميين، أقل احتمالاً لأن تضللهم نشوة النزعة الدولية الليبرالية والنزعة التدخلية المحافظة الجديدة.

يبين تاريخ الحرب العالمية الثانية أهمية هذه المقاربة. ففى الثلاثينيات كان الجيش الأمريكى الذى يشعر بالقلق من قوة ألمانيا واليابان المتنامية محقاً فى ضغطه من أجل حشد القوات. ولكن بحلول عام ١٩٤٠ وعام ١٩٤١ كان الجيش (فيما لا يختلف عن الأركان العامة الألمانية قبل ذلك ببضع سنوات) يحذر بتبصر من أخطار الحرب على جبهتين. ولابد أنه كان يفكر بحلول أواخر صيف ١٩٤٤ بشكل أقل فى هزيمة ألمانيا وبشكل أكبر فى احتواء الاتحاد السوفيتى. واليوم نجد أن ضباط القوات الجوية والبحرية قلقون من إعلان تايوان استقلالها، لأن مثل هذه الخطوة قد تقود الولايات المتحدة إلى خوض حرب مع الصين ربما لا تكون فى غير مصلحتنا القومية. وإندونيسيا مثال آخر. فمهما كانت انتهاكات حقوق الإنسان فى الجيش الإندونيسى فإن پاكوم تفترض، ومعها الحق، أن سياسة عدم الارتباط سوف تفتح الباب للتعاون العسكرى الصينى الإندونيسى فى منطقة تمثل مستقبل الإرهاب العالمى. (كانت استجابة الجيش الأمريكى لموجة تسونامى التى ضربت آسيا جهداً إنسانياً بطبيعة الحال؛ غير أنه كان لابد لإستراتيجيات پاكوم من الاعتراف بأن الاستجابة السريعة سوف تكسب الدعم السياسى لحقوق إقامة القواعد العسكرية التى سوف تشكل جزءاً من إستراتيجية الردع الخاصة بنا فى مواجهة الصين.) أو لنتأمل كوريا، حيث يعتبر بعض الضباط المتمركزين فى المحيط الهادى كوريا الموحدة أمراً مسلماً به، وهَم هؤلاء الأساسى هو ما إذا كانت الصين سوف «تحيِّد» ذلك البلد أم أنه سيكون مضموناً داخل منطقة النفوذ الأمريكية اليابانية.

إن انغماس پاكوم فى ديناميات القوى الآسيوية يعطيها أهمية دبلوماسية غير عادية، وبالتالى يجعل لها نفوذاً فى واشنطن. ولن تكون پاكوم على وجه التقريب مقيدة مثل سنتكوم من قِبل السياسة الداخلية فى واشنطن. فأعمالنا فى المحيط الهادى لن يسيطر عليها معادل اللوبى الإسرائيلى. وسوف يكون اهتمام الإنجيليين البروتستانت بشأن حافة الباسيفيكى أقل من اهتمامهم بالأرض المقدسة. وبسبب النتائج الاقتصادية الكبيرة لإساءة الحكم على توازن القوى فى شرق آسيا، من المرجح أن

هكذا ستحارب  أمريكا الصين

تتجه المصالح التجارية والعسكرية الأمريكية الواحدة تلو الأخرى صوب سياسة ردع الصين التى تتسم عادة بالتحفظ، وذلك بدون استفزازها بلا داع، وهو ما يزيد بالتالى من سلطة باكوم. بعبارة أخرى، يأتى موقفنا تجاه الصين والمحيط الهادى مع الاستقرار المدمج فيه؛ ويؤكد هذا بدوره فكرة الحرب الباردة الجديدة التى يمكن أن تدوم لفترة زمنية طويلة جداً. بل إن تعقد الكثير من العلاقات السياسية والعسكرية التى تديرها باكوم سوف يمنح القيادة نفوذاً أكبر مما تتمتع به سنتكوم، التى قال لى عدد من الخبراء العسكريين باستخفاف إنها تتعامل مع حفنة من «جيوش الشرق الأوسط من الدرجة الثالثة» فحسب.

سوف يجبر التحول النسبى لمركز الاهتمام من الشرق الأوسط إلى المحيط الهادى فى السنوات المقبلة، بالرغم من الخطاب المثالى، الرئيس الأمريكى القادم، بغض النظر عن حزبه، على تبنى سياسة خارجية أشبه بسياسات الرؤساء الجمهوريين المعتدلين مثل جورج إتش بوش وجيرالد فورد وريتشارد نيكسون. وسوف تصبح إدارة المخاطر أيديولوجيا حاكمة. وحتى إذا تحول العراق إلى قصة نجاح ديمقراطية، فمن المؤكد أنه سيكون نجاحاً انتُزع من بين فكى الفشل لن يكون فى المؤسسة العسكرية أو الدبلوماسية من هو على استعداد لتكراره؛ وخاصة فى آسيا حيث ستكون التداعيات الاقتصادية لأية مغامرة عسكرية غير مرتبة على قدر كبير من الضخامة. ويقول مايكل فيكرز الضابط السابق فى القوات الخاصة الأمريكية الذى وضع إستراتيجية الأسلحة للمقاومة الأفغانية فى الثمانينيات بصفته ضابطاً بوكالة الاستخبارات المركزية ويعمل حالياً بمركز التقديرات الإستراتيجية والموازنية بواشنطن: «الدخول فى حرب مع الصين سهل. فهناك سيناريوهات كثيرة وليس تايوان فحسب؛ خاصة وأن الصين تقوم الآن ببناء قدرات من الغواصات والصواريخ فى أنحاء المحيط الهادى. ولكن المعضلة هى كيف تنهى الحرب مع الصين».

كما هو حال الدول التى شاركت فى الحرب العالمية الأولى، وعلى عكس الدول المارقة التى كان الكل يركز عليها، قد يكون لدى الولايات المتحدة والصين فى القرن الحادى والعشرين القدرة على مواصلة القتال حتى وإن خسر أحدهما معركة كبيرة أو تبادلاً لإطلاق الصواريخ. فإن ذلك ستترتب عليه آثار بعيدة المدى. ويقول فيكرز: «قد يعنى إنهاء الحرب مع الصين إحداث شكل ما من أشكال تغيير النظام، لأننا لا نريد أن نترك فى المكان نظاماً مجروحاً وغاضباً». وقال لى محلل آخر من داخل البنتاجون: «سوف يجبرنا إنهاء الحرب مع الصين على تقليص قدرتهم العسكرية إلى حد كبير، مما يهدد مصادر الطاقة الخاصة بهم وقبضة الحزب الشيوعى على السلطة. ولن يكون العالم هو العالم بعد الحرب. إنه طريق من الخطورة السير فيه إلى حد كبير».

الطريق الأفضل هو أن تردع باكوم الصين بالطريقة البسماركية، من محور العجلة الجغرافى، جزر هاواى، الخاص بالعزل النسبى، حيث تمتد البرامج إلى كبار الحلفاء مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند وسنغافورة وأستراليا ونيوزيلندا والهند. وسوف تشكل تلك الدول بدورها محاور ثانوية تساعدنا فى إدارة أرخبيلات ميلانيزيا وميكرونيزيا وبولينيزيا وأماكن أخرى، وكذلك المحيط الهندى. وسيكون الهدف من هذا الترتيب هو إعاقة الصين ببراعة بحيث يجذب فرس النهر الصاعد إلى تحالف باكوم دون حدوث حريق مدمر؛ وهى الطريقة التى استطاع بها الناتو تحييد الاتحاد السوفيتى فى النهاية.

مهما كان ما نقوله أو نفعله، سوف تنفق الصين المزيد والمزيد من المال على جيشها فى العقود المقبلة. وقد يكون هدفنا الواقعى الوحيد هو تشجيعها على الاستثمارات ذات الطابع الدفاعى وليس الهجومى. وسوف تتطلب جهودنا حرصاً خاصاً لأن الصين على خلاف الاتحاد السوفيتى القديم (وروسيا الحالية فيما يخص هذا الأمر) تتباهى بالقوة اللينة تباهيها بالقوة الصلبة. ويحب رجال الأعمال فكرة الصين. فأنت لست مضطراً لأن ترجوهم الاستثمار هناك، كما تفعل فى أفريقيا وفى أماكن كثيرة أخرى. فالمزيج الصينى من النزعة الاستبدادية التقليدية واقتصاد السوق له جاذبية ثقافية عريضة فى أنحاء آسيا وأماكن أخرى من العالم. ولأن الصين تحسن الرفاهة المادية لمئات الملايين من مواطنيها فلن يكون لمحنة منشقيها نفس إغراء السوق الذى كان لمحنة المنشقين السوفييت مثل زخاروف وشارانسكى. فللديمقراطية جاذبيتها فى الأماكن التى يكون فها الطغيان جلياً، وبغيضاً، وغير ناجح، بالطبع كما فى أوكرانيا وزمبابوى. ولكن العالم ملئ بالمناطق الرمادية. كالأردن وماليزيا مثلاً. حيث ضمنت عناصر الطغيان الاستقرار والنمو.



لنتأمل سنغافورة. لقد جعلها مزيجها من الديمقراطية والنزعة الاستبدادية غير محبوبة من المثاليين فى واشنطن، ولكن فيما يتعلق بسنغافورة، فإن هذا البلد يُعد رغم صغر حجمه واحداً من أكثر البلاد شعبية وعوناً فى المحيط الهادى. وليس هناك مثيل لتولى الكفاءات المناصب القيادية فى الجيش بغض النظر عن الخلفية العرقية، ورعايتها لرفاهة ضباطها ومجنديها على السواء، ومدرسة حرب الغابات فى بروناى. وباستثناء اليابان، الواقعة بعيداً عنها فى الشمال، توفر سنغافورة القاعدة غير الأمريكية الوحيدة فى المحيط الهادى حيث يمكن خدمة ناقلاتنا النووية. وكانت مساعدتها فى مطاردة الإرهابيين الإسلاميين فى الأرخبيل الإندونيسى مساوية للمساعدة التى يقدمها فى أماكن أخرى حلفاؤنا الغربيون الذين يعتمد عليهم، وربما أكثر. وقد قال لى أحد باحثى المستقبليات العسكريين فى واشنطن: «أهل سنغافورة، إنهم رائعون فى كل شئ».

طبقاً لما قاله جنرال بالبحرية الأمريكية فى المحيط الهادى، فلابد أن يكون هدف باكوم هو «تعددية الأطراف العسكرية». ولا يعنى هذا مسألة تدريبنا فى المستقبل مع «أهل سنغافورة» فى بروناى، أو اختبارات الطيران مع القوات الجوية الهندية؛ أو إجراء تدريبات سنوية كبيرة فى تايلاند، أو الاستفادة من منشأة التدريب التى سوف تُفتح عما قريب فى شمال أستراليا بموافقة من شركائنا الحلفاء. فالأمر يعنى كذلك إقامة الاتصال الناجح فيما بين الجيوش الآسيوية الصديقة على مستوى الفصيلة، عن طريق نقل القوات الأمريكية من انتشار تدريبى إلى آخر.

سوف يكون ذلك تحسيناً يزيد على ما لدى الناتو الذى تعوق لياقته القتالية إضافة جيوش الكتلة الشرقية السابقة التى دون المستوى إليه. كما تؤيد السياسة كذلك الاتجاه نحو المحيط الهادى؛ فالتوترات الحالية بين الولايات المتحدة وأوروبا تعرقل التكامل العسكرى، بينما يرغب حلفاؤنا فى المحيط الهادى، وخاصة اليابان وأستراليا، فى المزيد من الارتباط العسكرى مع الولايات المتحدة لمواجهة ظهور الأسطول الصينى. وسوف يكون ذلك فى مصلحتنا. فرغم صغر حجم الجيش اليابانى، فهو يتمتع بقدرات فائقة فى القوات الخاصة وحرب الغواصات التى تعمل بالديزل. كما أن الأسلوب الحدودى الجرئ الخاص بالأستراليين يجعلهم أقرب إلى الأمريكيين منهم إلى البريطانيين.

ورغم ذلك سوف يقيد التفوقُ التقنىُ للقوات الأمريكية تعدديةَ الأطراف العسكريةَ فى المحيط الهادى؛ إذ سيكون من الصعب القيام بمهام تدريب ثنائية مع الجيوش الآسيوية التى لا تقوم بالاستثمارات نفسها التى نقوم نحن بها فى معدات التكنولوجيا فائقة الكفاءة. فالدرس العسكرى التقليدى هو أن التفوق التقنى لا يمنح باستمرار المزايا التى يتوقعها المرء. ذلك أنك يقطعك شوطاً كبيراً فى التقدم عسكرياً على من هم سواك فى العالم تخلق نوعاً خاصاً من الوحدة والوحشة لا يقدر أفضل الدبلوماسيين على التخفيف منه، لأن الدبلوماسية ذاتها لا قيمة لها ما لم تكن ضاربة بجذورها فى التقديرات الواقعية الخاصة بالقوة النسبية.

فى هذه اللحظة قد تبدو التحديات التى تمثلها الصين الصاعدة طفيفة، بل حتى لا وجود لها. فالسفن الحربية



قد يكون لدى الولايات المتحدة والصين فى القرن الحادى والعشرين القدرة على مواصلة القتال حتى وإن خسر أحدهما معركة كبيرة أو تبادلاً لإطلاق الصواريخ





التابعة للبحرية الأمريكية يبلغ إجمالى «إزاحة الحمولة الكاملة» الخاصة بها ٢.٨٦ مليون طن، فى حين أن سائر سفن العالم الحربية مجتمعة تصل إلى ٣.٠٤ مليون طن فحسب. وتصل إزاحة الحمولة الكاملة لسفن الصين الحربية ٢٦٣.٦٤ طنًا فقط. وتنشر الولايات المتحدة أربعًا وعشرين من حاملات الطائرات فى العالم البالغ عددها أربعًا وثلاثين؛ فى حين لا تنشر الصين أية حاملة طائرات (وهذا سبب رئيسى فى عدم تمكنهم من القيام بجهود إنقاذ بعد تسونامى). وتتوالى الإحصاءات. ولكن روبرت ورك كبير المحللين فى مركز التقديرات الإستراتيجية والموازنة يشير إلى أنه فى بداية الحرب البيلوبونيزية التى دامت سبعاً وعشرين سنة كانت أثينا متفوقة إلى حد بعيد على إسبرطة التى لم يكن لديها أسطول؛ ولكن إسبرطة هى التى انتصرت فى نهاية الأمر.

ألزمت الصين نفسها بإنفاق عسكرى كبير، ولكن أسطولها وقواتها الجوية لن تمكنها من أن تكون ندًا لأسطولنا وقواتنا الجوية لعدة عقود. ولذلك فلن يؤدوا لنا خدمة الدخول فى معارك بحرية وجوية تقليدية كتلك التى خيضت فى المحيط الهادى إبان الحرب العالمية الثانية. وكانت معركة بحر الفيليبين فى أواخر يونيو من عام ١٩٤٤، ومعركة خليج ليت ومضيق سوريجاو فى أكتوبر من عام ١٩٤٤، آخر أكبر المعارك فى التاريخ الأمريكى ومن الأرجح أن تظلا كذلك. وبدلاً من ذلك، سوف يقاربنا الصينيون مقاربة لا متماثلة كما يفعل الإرهابيون. وفى العراق يرينا المتمردون أردأ أنواع اللاتماثل بواسطة السيارات المفخخة. ولكن الصين تأهبت لكى ترينا أفضل ما فى الأمر. وهذا هو الخطر.

هناك الكثير من الطرق التى يمكن بها للصينيين الاستفادة من جيشهم الأقل تطوراً لتحقيق نوع من التكافؤ السياسى الإستراتيجى معنا. وطبقًا لما قاله قائد غواصات سابق وخبير إستراتيجى بحرى تحدثت معه: فإن الصينيين يتأملون كل تفاصيل معاركنا الأخيرة فى البلقان والخليج الفارسى، وهم يفهمون كل الفهم مقدار اعتماد قوتنا العسكرية على البروز البحرى؛ أى قدرة مجموعة حاملة الطائرات المقاتلة على الاقتراب من العراق، على سبيل المثال، وإطلاق الصواريخ على هدف يقع فى عمق البلاد. وللتكيف مع ذلك، يضع الصينيون منظومات الألياف البصرية الخاصة بهم تحت الأرض، وقدراتهم الدفاعية المتحركة فى أعماق غرب الصين، بعيدًا عن مدى صواريخ الأسطول؛ وهم يضعون طوال الوقت إستراتيجية هجومية تقوم على الصواريخ المصممة بحيث تكون قادرة على ضرب ذلك الرمز الأسمى للثروة والقوة الأمريكيتين، وهو حاملة الطائرات. وسيكون أثر صاروخ واحد من الصواريخ الصينية يصيب حاملة طائرات أمريكية، حتى وإن لم يغرقها، أثراً مفجعاً من الناحيتين السياسية والنفسية يشبه ما أحدثه هجوم القاعدة على برجى مركز التجارة العالمى. وتركز الصين على الصواريخ والغواصات كطريقة لإذلالنا فى مواجهات محددة. ولذلك فلا بد أن يشغل برنامجهم الخاص بالصواريخ طويلة المدى واضعى السياسة الأمريكيين بشدة.

يمكن للصينيين فى وجود برنامج صواريخ متقدم أن يطلقوا مئات الصواريخ على تايوان قبل أن نتمكن من الوصول إلى الجزيرة للدفاع عنها. وهذه القدرة، مقرونة بالأسطول الجديد من الغواصات (الذى سرعان ما يصبح قوة تحت الماء تفوق قوتنا من حيث الحجم وليس الكيف)، قد تكفى إلى حد كبير لأن تجبر الصين الدول الأخرى على حرمان السفن الأمريكية من الوصول إلى موانيها. ومعظم غواصات الصين السبعين الحالية ذات تصميمات روسية تعمل بالديزل وقد تجاوزت فترة الشباب؛ غير أنه يمكن استخدام تلك الغواصات لإنشاء حقول ألغام متحركة فى جنوب الصين وشرقها والبحر الأصفر، حيث كما قال مندوب «وول ستريت جورنال» ديفيد لاج سوف تجعل «الأعماق غير المستوية، ومستويات الضوضاء الخلفية المرتفعة، والتيارات القوية، والطبقات الحرارية المتغيرة» تحديد مواقع الغواصات أمراً فى غاية الصعوبة. يضاف إلى ذلك السبع عشرة غواصة الجديدة التى لا يمكن لأجهزة الرادار اكتشافها والثلاث غواصات النووية التى سوف ينشرها الأسطول الصينى بحلول نهاية العقد؛ ويمكن تخيل احتمال توجيه الصين ضربة تحدث ارتباكاً لنا أو لأحد حلفائنا الآسيويين. وحينذاك يكون هناك مجال كامل من القمع الغامض؛ على سبيل المثال، سلسلة من الهجمات غير معروفة المصدر على شبكة الإنترنت ضد شبكات القوى الكهربية التايوانية التى يُقصد بها إضعاف الروح المعنوية للشعب تدريجيًا. وليس هذا بالخيال العلمى: فقد استثمر الصينيون مبالغ ضخمة فى تدريب الحرب الإلكترونية والتكنولوجيا الخاصة بها. ولا يعنى كون الصينيين أنفسهم غير ديمقراطيين أنهم ليسوا خبراء فى توجيه نفسية الناخبين الديمقراطيين.



الأمر الذى يمكننا توقعه من الصين فى المستقبل القريب هو استعراضات محدودة للقوة: مثل نجاحها فى إجبار طائرة الاستطلاع EP-3E التابعة للأسطول الأمريكى على الهبوط فى ربيع ٢٠٠١. وقد تمثل تلك التكتيكات اتجاهاً فى حرب القرن الحادى والعشرين يعد أفضل من أى شىء يحدث الآن فى العراق؛ ولن يعوز الصين شىء من الفرص فى هذا المضمار. ففى أحد تدريباتنا البحرية التى تُجرى فى منطقة حافة المحيط الهادى كل عامين يمكن أن تدس الصين غواصة تحت إحدى مجموعات حاملات الطائرات القتالية ثم تجعلها تصعد إلى سطح الماء. ويمكن أن ينشروا هدفًا متحركاً فى البحر ثم يضربونه بصاروخ من غواصة أو من قاعدة أرضية، حيث يستعرضون قدرتهم على تهديد ليس حاملات الطائرات فحسب، بل كذلك المدمرات والفرقاطات والطرادات. (ولنفكر فى الآثار السياسية للهجوم الإرهابى على السفينة الأمريكية Cole، وهى مدمرة تحمل صواريخ موجهة، قبالة ساحل اليمن فى عام ٢٠٠٠؛ ولنفكر فى المستقبل الذى يكون فيه ضرب مثل هذه السفن أسهل.) وقد يرتطمون كذلك بسفينة من سفننا أثناء أحد تدريبات «حرية الملاحة» التى نقوم بها حاليًا قبالة الساحل الآسيوى. ربما يبدو الارتطام بإحدى السفن أمراً غير مهم، ولكن لنتذكر أنه فى عصر وسائل الإعلام الكونية يمكن أن يكون لمثل هذا العمل نتائجه الإستراتيجية المهمة. ولأن وسائل الإعلام العالمية غالبًا ما تنحاز إلى المفسد وليس إلى القوة العظمى السائدة، فإن لدى الصينيين ميزة سياسية مدمجة.

ماذا ينبغى أن يكون ردنا على تلك التطورات؟ لابد أن نتصرف بطريقة غير تقليدية. فأسطولنا الحالى قوة «مياه زرقاء» فى المقام الأول، وهو مسئول عن الإدارة الخاصة بوقت السلم لمساحات شاسعة من المحيطات؛ وهو ليس بالعمل الصغير، بل هو عمل يجعل جزءاً كبيراً من تجارة العالم الحرة ممكنًا. وما كان لظاهرة العولمة أن تحدث لولا السفن الأمريكية والبحارة الأمريكيين. ولكن ما تتزايد حاجتنا إليه فى الأساس هو ثلاثة أساطيل منفصلة: أسطول منوط به الحفاظ على قدرتنا على استخدام البحر كمنصة لقصف البر (لعمليات الإسناد كتلك التى جرت فى العراق وأفغانستان)، وأسطول منوط به القيام بقتال العمليات الخاصة الساحلية (ضد الجماعات الإرهابية المتمركزة داخل إندونيسيا وماليزيا وجنوب الفيليبين وما حولها على سبيل المثال)، وأسطول منوط به تعزيز قدراتنا التى لا يمكن للرادار كشفها (للقيام بأعمال الداورية قبالة البر الرئيسى الصينى وفى مضيق تايوان، بالإضافة إلى مناطق أخرى). وسيكون لهذه الأساطيل الثلاثة كلها دور فى إزاغة بصر الصين، بشكل مباشر أو غير مباشر، فى ظل وجود تلك المجموعة من الجمهوريات الجزر المختلفة وظيفياً فى المحيط الهادى التى تقوى علاقاتها مع بكين.

توفر حاملات طائراتنا ما نحتاجه بالفعل للأسطول الأول، ولابد لنا من تكوين الأسطولين الآخرين. وسوف يتطلب أسطول العمليات الخاصة الكثير من السفن الصغيرة، ومن بينها سفن القتال الساحلى التى تقوم بصنعها شركتا جنرال داينامكس ولوكهيد مارتن. ولأن طول سفينة

إن الصينيين يتأملون كل تفاصيل معاركنا الأخيرة فى البلقان والخليج، وهم يفهمون مقدار اعتماد قوتنا العسكرية على البروز البحرى؛ أى قدرة مجموعة حاملة الطائرات المقاتلة على الاقتراب من العراق





القتال الساحلى هو ٤٠٠ قدم على وجه التقريب، فهى لا تتطلب سوى طاقم صغير العدد، ويمكنها أن تعمل فى المياه شديدة الضحالة، وتتحرك بسرعة كبيرة (تصل إلى أربعين عقدة). وسيكون الجزء المهم الآخر من الأسطول الساحلى هو قوارب العمليات الخاصة مارك فى. ولأن قارب مارك فى طوله ثمانون قدماً فقط، فيمكنه التحرك بسرعة تصل إلى خمسين عقدة ومداه ٦٠٠ ميل بحرى. ويمكنه بغاطس لا يزيد على خمس بوصات توصيل فصيلة من «عجول البحر» مباشرة إلى أحد الشواطئ؛ وبما أن ثمن القارب الواحد ٥ ملايين دولار، فإن البنتاجون يمكنه شراء العشرات منها بثمن طائرة مقاتلة واحدة من طراز A/F-٢٢.

سوف يتطلب تكوين النمط الثالث من الأساطيل إجراء تغييرات حقيقية. وبما أن الإعلام بات أكثر تطفلاً، فلابد لنا من الحصول على المزيد من القطع التى لا يرصدها الرادار، كى يمكننا على سبيل المثال إرسال كوماندوز إلى الشاطئ من إحدى الغواصات لخطف الإرهابيين أو قتلهم، أو ترك عملاء خاصين لتنفيذ مهام فى منطقة لا تسيطر عليها حكومة من الحكومات. ولكن للغواصات مساوئها بطبيعة الحال؛ فهى توفر منصات قصف أقل مما توفره حاملات الطائرات، كما أنها أكثر كلفة. ورغم ذلك فهى موجة المستقبل إلى حد كبير، لأن حماية حاملات الطائرات من الهجمات الصاروخية قد تصبح على نحو بطيء عملاً متناقص الغلة بالنسبة لنا.

سوف تقدم أفضل خدمة لأسطولنا الذى لا يمكن للرادار رصده بإضافة غواصات تعمل بالديزل من ذلك النوع الموجود بالفعل لدى أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا والسويد فى الماء أو يجرى تصنيعه؛ وهو الذى سيكون لدى الصين كذلك عما قريب. ولكن بسبب مسئولياتنا الكونية الخاصة بالحفاظ على النظام والأمن التى سوف تجعلنا نمضى فى صنع الغواصات التى تعمل بالطاقة النووية، فمن غير المرجح أن نتحول إلى الغواصات التى تعمل بالديزل. ولكننا سوف نُعدِّل ما هو لدينا بالفعل. وهانحن نعيد أربع غواصات ترايدنت تحمل أسلحة تقليدية ونجعلها قادرة على إسناد نشر فرق «عجول البحر»، وربما فى النهاية طائرات التجسس طويلة المدى التى تعمل بلا طيار. ويمكن للغواصات ترايدنت أن تعمل كسفن أم كبيرة للسفن الأصغر التى يجرى نشرها بالقرب من المناطق الساحلية.

لن يغير أى من هذا ضرورة حصولنا على حقوق إقامة قواعد فى المحيط الهادى بطبيعة الحال. فكلما زادت قدرتنا على الوصول إلى القواعد التى لدينا كانت المرونة التى نتمتع بها أكبر؛ وذلك لإسناد الطائرات التى تعمل بلا طيارين، وللسماح بالتزود بالوقود فى الجو. وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو إجبار الجيش الصينى على التركيز على مجموعة كبيرة من المشاكل بدلاً من أن تكون المشاكل التى تقابله قليلة العدد. إذ لا يجب أن تقدم لخصمك عدداً قليلاً من المشاكل ليقوم بحلها (كالعثور على ناقلة طائرات وضربها على سبيل المثال)؛ لأنك لو فعلت ذلك فسوف يحلها.



تمثل قاعدة أندرسن الجوية على الطرف الشمالى من جوام مستقبل الإستراتيجية الأمريكية فى المحيط الهادى. فهى أقوى منصة فى أى مكان فى العالم لإبراز القوة العسكرية الأمريكية. وحين هبطتُ هناك مؤخراً فى طائرة عسكرية شاهدتُ صفوفاً طويلة من القاذفات B-٥٢، وجلوبماستر C-١٧، وهورنت A/F-١٨، وطائرات الاستطلاع هوكى E-٢، وغيرها من الطائرات. ويمكن لممر قاعدة أندرسن البالغ طوله ١٠ آلاف قدم التعامل مع أى من طائرات ترسانة القوات الجوية، ويتسع لمكوك الفضاء فى حال الهبوط الاضطرارى. وامتداد الممرات والمدرجات من الاتساع بحيث إننى حين وصلت لم ألحظ وجود سرب من حاملة الطائرات الأمريكية «كيتى هوك» كان يقوم بتدريب حى على القصف لم يكن بمقدوره القيام به من الميناء الذى يؤويها فى اليابان. ورأيت شاحنة تحمل الصواريخ على أحد الممرات. ولا توجد قاعدة جوية أخرى فى المحيط الهادى تخزن هذا القدر من الأسلحة الذى تخزنه أندرسن، وهو حوالى ١٠٠ ألف قنبلة وصاروخ فى وقت واحد. كما تخزن قاعدة أندرسن ٦٦ مليون جالون من وقود الطائرات، مما يجعلها أكبر محطة للتزود بالوقود تابعة للقوات الجوية الأمريكية فى العالم.

وتعد جوام، وهى كذلك موطن فرقة غواصات وقاعدة بحرية متسعة، قاعدة مهمة بسبب موقعها. إذ يمكن للقوات الجوية المساوية لفرقة بحرية أو برية تغطية كل منطقة مسئولية پاكوم تقريباً من الجزيرة. ويستغرق قطع المسافة من الساحل الغربى للولايات المتحدة إلى كوريا الشمالية ثلاث عشرة ساعة، بينما لا يزيد الوقت اللازم للذهاب إليها من جوام عن أربع ساعات.

قال لى الميجور جنرال دينيس لارسن قائد القوات الجوية هناك فى وقت زيارتى: «هذه ليست مثل أوكيناوا. فهذه أرض أمريكية فى وسط المحيط الهادى. إن جوام أرض أمريكية». يمكن للولايات المتحدة أن تفعل ما تريده هنا، وهى تقوم باستثمارات ضخمة دون خوف من الطرد. والواقع أن ما أدهشنى هو مقدار المساحات التى يمكن التوسع فيها ناحية الجنوب والغرب من الحدود الحالية. ويجرى تخصيص مئات الملايين من الدولارات لميزانيات الإنشاءات. ومن المحتمل أن تصبح هذه الجزيرة القريبة من الصين محور عجلة كوكبة جديدة من القواعد فى أنحاء العالم سوف تنقل مركز القوة الأمريكية من أوروبا إلى آسيا. وفى حال وقوع صراع مع تايوان، وإذا كانت لدينا مجموعة قتالية تضم حاملة طائرات فى جوام، فسوف نجبر الصينيين إما على مهاجمتها وهى راسية. وبذلك يشنون هجوماً على أرض أمريكية ذات سيادة، وعلى الفور يصبحون معتدين فى نظر العالم. أو تدعها تبحر، وفى هذه الحالة سوف تصل المجموعة القتالية التى تضم حاملة الطائرات إلى قبالة ساحل تايوان بعد يومين فقط.

كانت للبحرية إبان الحرب الباردة بنية تحتية محددة خاصة بتهديد محدد؛ وهو الحرب مع الاتحاد السوفيتى. أما الآن فالتحديد متعدد وغير محدد؛ إذ لابد أن نكون مستعدين فى أى وقت لخوض حرب تقليدية ضد كوريا الشمالية أو معركة مضادة للتمرد ضد دولة جزيرة مارقة تدعمها الصين، على سبيل المثال. ويتطلب هذا وجوداً بحرياً أخف حركةً على الجزيرة، وهو ما يعنى بدوره نقل مسئولية الخدمات إلى المجتمع المدنى فى جوام كى تركز القوات البحرية على الأمور العسكرية. وقد التقيت بنقيب بالبحرية شب فى أنحاء حافة المحيط الهادى، حيث حكى لى عن خطط البحرية الخاصة بتوسيع الواجهة المائية، وبناء المزيد من أماكن الإعاشة للعزاب، وتقوية شبكة الطاقة الكهربية بوضعها تحت الأرض. كما قال: «وجود مساحات كثيرة لدينا فى الوقت الراهن لا معنى له. فالمسألة هى كيف سنتعامل مع المطلب المفاجئ التى تفرضه الحرب الشاملة؟».

قد تكون هناك مشكلة مع هذا كله. فإننا بجعل جوام هاواى غربى المحيط الهادى نيسر الحياة على الصينيين، لأننا نعطيهم بذلك مشكلة واحدة يحلونها؛ وهى كيفية تهديد جوام أو إرهابها. وسوف تكون طريقة مواجهتهم ليس بالتركيز وإنما بالتشتيت. فكيف والحال كذلك سنمنع جوام من أن تصبح أكبر مما يجب؟

يمكن أن يجرى ذلك بعدة طرق. فقد نحشد پالاو، وهو أرخبيل يضم ٢٠ ألف نسمة يقع بين منداناو بالفيليبين ودول ميكرونيزيا الفدرالية، مساعداته المالية مشروطة باتفاقية دفاع معنا. وسوف نحافظ على قواعدنا فى آسيا الوسطى فى حالة جيدة؛ وهى القواعد الموجودة فى كارشى خان آباد بأوزبكستان، وماناس بقرغيزستان، التى أنشئت ووسعت من أجل غزو أفغانستان. وسوف نقيم ما تُعرف بالمواقع الأمنية التعاونية.

يمكن أن يكون الموقع الأمنى التعاونى ركناً بعيداً عن الأنظار فى مطار مدنى بالبلد المضيف، أو ممراً ترابياً بمكان ما يتوفر فيه الوقود والمساعدة الميكانيكية، أو مطاراً عسكرياً فى بلد صديق لا تربطنا به اتفاقية رسمية لإقامة القواعد، وإنما اتفاق غير رسمى مع مقاولين من القطاع الخاص يعملون كوسطاء. ولأن مفهوم الموقع الأمنى التعاونى يقوم على العلاقات المراوغة،



الأمر الذى يمكننا توقعه من الصين فى المستقبل القريب هو استعراضات محدودة للقوة؛ مثل نجاحها فى إجبار طائرة الاستطلاع EP-3E التابعة للأسطول الأمريكى على الهبوط فى ربيع ٢٠٠١





فلابد من توافق قدرة البنتاجون على خوض الحرب ودبلوماسية الخارجية الأمريكية على هذا الأمر؛ أو ينبغى ذلك. والمشكلة الخاصة بالقواعد الكبيرة فى تركيا مثلاً. كما عرفنا عشية غزو العراق .أنها رمز دخيل ومرعب للنفوذ الأمريكى، والسلطة الوحيدة التى تتبقى للدولة المضيفة هى أن تحرمنا من استخدام تلك القواعد. ولذلك فإننا نريد فى المستقبل قواعد غير مزعجة تفيد البلد المضيف أكثر مما تفيدنا. فسوف يعزز السماح لنا باستخدام تلك القواعد من نفوذ ذلك البلد ولن يخزيه.

زرت عدداً من المواقع الأمنية التعاونية فى شرق أفريقيا وآسيا. وهذه هى الطريقة التى تعمل بها. إذ توفر الولايات المتحدة المساعدات لتحديث منشآت الصيانة، وتساعد بالتالى البلد المضيف على إبراز قوته الجوية والبحرية بشكل أفضل فى المنطقة. وفى الوقت نفسه نقوم بتدريبات دورية مع جيش البلد المضيف تكون تلك القاعدة هى مركزها. كما أننا نقدم مساعدات إنسانية للمنطقة المحيطة. وتكون لمشروعات الشئون المدنية هذه دعاية إيجابية لجيشنا فى الإعلام المحلى؛ وقد سبق ذلك بكثير الاستجابة الخاصة بتسونامى التى كانت المرة الأولى التى يولى فيها الكثيرون فى الإعلام العالمى اهتماماً للعمل الإنسانى الذى قام به الجيش الأمريكى فى أنحاء العالم، وطوال الوقت. وكانت النتيجة سباقًا دبلوماسياً إيجابياً للحصول على موافقة الدولة المضيفة على استخدام القواعد حين نحتاجها.

فى كثير من الأحيان يقوم بالدور الرئيسى فى إدارة الموقع الأمنى التعاونى أحد المقاولين المحليين. وفى آسيا على سبيل المثال، عادة ما يكون المقاول الخاص ضابط صف أمريكياً متقاعداً، من البحرية أو القوات الجوية، مقيماً مثلاً فى تايلاند أو الفيليبين ويتحدث لغتها بطلاقة، وربما كان متزوجاً من إحدى مواطنات هذا البلد. وهو الذى يقوم بتأجير المنشآت التى فى القاعدة من جيش الدولة المضيفة، وبعد ذلك يتقاضى رسوماً من طيارى القوات الجوية الأمريكية الذين يعبرون القاعدة. وبذلك فهو من الناحية الرسمية يقوم بعمل خاص به يعجب الدولة المضيفة، حيث يمكنها حينئذ الادعاء بأنها لا تعمل فى الواقع مع الجيش الأمريكى. وبطبيعة الحال لا يصدق أحد هذا، بما فى ذلك الإعلام المحلى. غير أن كون العلاقة بالقوات المسلحة الأمريكية تتخذ شكلاً غير مباشر بدلاً من أن تكون مباشرة يخفف التوتر. كما أن المقاول الخاص يحول دون وقوع الحوادث المؤسفة بإبعاده الطيارين الزائرين عن المشاكل؛ حيث يوجههم إلى الفنادق والبارات المناسبة، وينصحهم بالطريقة التى يتصرفون بها. (لولا دان چينيريت المقاول الخاص لسنوات طويلة بمحطة أوتاپاو البحرية فى تايلاند، ما كان لتلك القاعدة أن تعزز توفير إغاثة تسونامى بالطريقة التى جرت بها.)

حين اصطحبنى هؤلاء المقاولون بجولة فى المطارات العسكرية الأجنبية، رأيت كم يمكن أن يكون ما تحتاجه القوات الجوية على الأرض قليلاً كى تهبط الطائرات وتقلع. ومنذ الحادى عشر من سبتمبر على نحو خاص تقوم القوات الجوية بتكوين عقلية حملية متقشفة لتعديل أسلوب حياتها الذى كان من قبل مريحاً للغاية مقارنةً بأسلوب حياة سائر فروع القوات المسلحة. وغالباً ما يستغرق إجراء الخدمة للطائرة على الأرض أقل مما تحتاجه سفينة كبيرة، وقد بدأت القوات الجوية تدرك مفهوم ما هو واضح ومُهلِك، ومفهوم العلاقات الخفية غير الرسمية. ولكى ينجح الأسطول فى المحيط الهادى وغيره، سوف يتوجب عليه تكوين نظرة مشابهة؛ أى التفكير بشكل أقل فى زيارات الموانئ الواضحة ومزيد من التفكير فى الانسلال دخولاً وخروجاً فى جُنح الليل.

لن يكون الجزء الأول من القرن الحادى والعشرين مستقراً كالنصف الثانى من القرن العشرين، لأن العالم لن يكون ثنائى الأقطاب تقريباً كما كان أثناء الحرب الباردة. ولن تهيمن الحرب بين بكين وواشنطن عبر المحيط الهادى على السياسة العالمية كافة، ولكنها ستكون الأكثر أهمية بالنسبة للعديد من الصراعات الإقليمية. ومع ذلك فستكون البؤرة المنظمة للوضع الدفاعى الأمريكى فى الخارج. وإذا كنا أذكياء، ينبغى أن يعيدنا هذا إلى الاتفاق مع أوروبا. فبغض النظر عن نجاح تكيفنا العسكرى مع صعود الصين، فإنه من الواضح أن هيمنتنا فى المحيط الهادى لن تدوم. وقد قال مارك هلبرين الخبير فى الشئون الآسيوية أنه بينما نسعى لتحقيق أهدافنا الخاصة بواسطة التحول الديمقراطى فى الشرق الأوسط، حيث تتزايد صداقتنا فقط لتلك الدول التى تشبه أنظمتها الداخلية أنظمتنا، تتأهب الصين لحصد فوائد جمة من وراء سعيها لتحقيق مصالحها بطرق لا أخلاقية؛ أى ما كانت تفعله الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة. ومن المؤكد أن الصينيين يأملون على سبيل المثال فى أن يزداد موقفنا الفاتر من الدكتاتور الأوزبكى القاسى إسلام كريموف فتوراً، إذ سوف يفتح ذلك الباب أمام إمكانية عقد المزيد من صفقات خطوط الأنابيب وغيرها من الصفقات معه، وربما يقنعه ذلك بحرماننا من استخدام القاعدة الجوية التى فى كارشى خان أباد. وإذا كان هناك أمل فى الإطاحة بكريموف من خلال انتفاضة كتلك التى جرت فى قرغيزستان، فلابد لنا من توفير الاستقرار للنظام الجديد وإلا خاطرنا بضياع قطاعات من البلاد لمصلحة النفوذ الصينى.

لابد أن ندرك كذلك أنه فى السنوات والعقود المقبلة سوف تنكمش المسافة الأخلاقية بين أوروبا والصين انكماشاً كبيراً، وخاصة إذا ازداد تقييد النزعة الاستبدادية وأصبح الاتحاد الأوروبى الذى يزداد اتساعاً دولة ضخمة وقوية أقل ديمقراطيةً يديرها الموظفون المقيمون فى بروكسل بالأسلوب النظامى المستبد. كما تسير روسيا بلا شك فى اتجاه غير ديمقراطى؛ إذ رد الرئيس الروسى فلاديمير بوتين على دعمنا للديمقراطية فى أوكرانيا بالموافقة على إجراء تدريبات جوية وبحرية مشتركة «ضخمة» مع الصينيين تحدد موعدها فى النصف الثانى من العام الحالى. وسوف تجرى هذه التدريبات الروسية الصينية غير المسبوقة على الأراضى الصينية.



لهذا السبب تصبح فكرة عدم مشاركتنا فى اللعبة «اللاميالية» الخاصة بسياسة القوة ضرباً من الوهم؛ وكذلك الحال بالنسبة لفكرة قدرتنا على طرح سياسة خارجية تعتمد على المُثُل الويلسونية فحسب. ذلك أنه سوف يتحتم علينا باستمرار تأليب أجزاء مختلفة من العالم ضد الصين، تماماً مثلما ألب ريتشارد نيكسون بطريقة أقل صحة من الناحية الأخلاقية دولاً ضد الاتحاد السوفيتى. وربما أدى هذا كذلك إلى تحالف جديد تماماً للناتو الذى يمكن أن يصبح أرمادا كونية تجوب البحار السبعة. فالواقع أن الهولنديين والنرويجيين والألمان والأسبان يستثمرون مبالغ كبيرة فى صنع السفن السريعة حاملة الصواريخ وفى إقامة أرصفة منصات الهبوط من أجل الهجمات الشاطئية، ويبنى البريطانيون والفرنسيون حاملات طائرات جديدة. وبما أن سعى أوروبا لتحاشى الصراع وقصر الجيوسياسة على مجموعة من المفاوضات والنزاعات التنظيمية، فقد يناسبها التأكيد على القوة البحرية إلى حد كبير. والقوة البحرية من الناحية الفعلية أقل تهديداً من القوة البرية. فهى تسمح بقدر كبير من التعاون دون أن تترك أثراً كبيراً على الشاطئ. ولنتأمل الجهد الذى بُذل عند حدوث تسونامى حيث كان مشاة البحرية والبحارة يعودون أثناءه إلى حاملتهم ومدمراتهم كل ليلة: فالجيوش تغزو، أما الأساطيل فتقوم بزيارة للموانئ. وكانت القوة البحرية على الدوام وسيلة أكثر فائدة للسياسة الواقعية من القوة البرية. ذلك أنها تسمح بوجود عسكرى كبير فى مناطق نائية من الناحية الجغرافية عن الدول نفسها؛ ولكن بدون أثر عدائى صريح. ولأن السفن تستغرق وقتاً طويلاً فى الوصول إلى مكان ما، ولكونها أقل تهديداً من القوات الموجودة على الأرض، فإن القوات البحرية تسمح للدبلوماسيين بممارسة الضغط أثناء الأزمات بطريقة



فى العقود المقبلة سوف تنكمش المسافة الأخلاقية بين أوروبا والصين، وخاصة إذا ازدادت النزعة الاستبدادية وأصبح الاتحاد الأوروبى دولة أقل ديمقراطية يديرها الموظفون المقيمون فى بروكسل





مسئولة ويمكن نقضها. ولنأخذ أزمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢، حيث كتب الخبير البريطاني هـ.ب. ويلموت: «كان استخدام الأمريكان للقوة البحرية الخيار الأقل خطورة الذي فرض نفسه، وأتاح البطء الذي تكشفت به الأحداث وقتًا للطرفين للتفكير في رد الفعل العقلاني على الموقف شديد الخطورة وتنفيذه».

كانت الغواصات استثناءً لهذه القاعدة، غير أن قدرتها على العمل تحت السطح، بالمعنيين الحرفي والمجازي للكلمة، بعيدًا تمامًا عن شاشات الرادار الإعلامية، تسمح للحكومة بأن تكون جريئة عسكريًا في مجال التجسس على نحو خاص، دون إيذاء مشاعر مواطنيها. وحياد السويد ترف حصلت عليه بشق الأنفس ويقوم على القوة البحرية التي ربما كان الكثير من مواطنيها المثاليين لا يدركونها بالمرة. ويتزايد اعتماد اليابان الباسيفيكية، تلك الدولة التجارية إلى أقصى حد، على قوة غواصاتها الناشئة. فالقوة البحرية تحمي التجارة التي تنظمها المعاهدات؛ وليس من قبيل المصادفة أن أبا القانون الدولي هوجو جروتيوس كان هولنديًا عاش في القرن السابع عشر في زمن ذروة القوة البحرية الهولندية في أنحاء العالم. وبسبب العولمة، سوف يشهد القرن الحادي والعشرون حركة بحرية غير مسبوقة، مما يتطلب تنظيمًا غير مسبوق من جانب الدبلوماسيين وضباط البحرية على السواء. وبينما يمتد النفوذ الاقتصادي للاتحاد الأوروبي إلى أنحاء المعمورة، قد تجد أوروبا أن عليها الخروج إلى البحر لحماية مصالحها، كما كان حال الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر والصين في الوقت الراهن.

المقصود بالسفن وغيرها من المعدات البحرية التي تبنيها أوروبا الآن أن توضع ضمن الشبكات القتالية الأمريكية. وقد يصبح للدول الأوروبية التي نفكر فيها في الوقت الراهن على أنها قوات أطلنطية وظائف بحرية كونية. فعلى سبيل المثال، تساعد وحدات الغواصات السويدية في تدريب الأمريكيين في المحيط الهادي على كيفية مطاردة الغواصات التي تعمل بالديزل. وربما كان البحر أفضل فرص الناتو وأوروبا لتحقيق مستقبل عسكري حقيقي. ومع ذلك فالتحالف ضعيف حرفيًا ورمزيًا. ولكي يستعيد الناتو أهميته السياسية، لابد له أن يصبح تحالفًا عسكريًا لا يشك أحد في استعداده للقتال والقتل في أي وقت وبلا إمهال. فقد كانت تلك هي شهرته إبان الحرب الباردة؛ وكان الاتحاد السوفيتي يحسب حسابه إلى حد أنه لم يختبره قط. وبطبيعة الحال ساعد انتشار الناتو شرقًا على استقرار الأوضاع في دول حلف وارسو السابق، غير أن قبول جيوش دون المستوى في صفوف التحالف كان إشكالية، رغم الضرورة السياسية لذلك. وكلما اتسع الناتو شرقًا ازدادت إدارته صعوبة باعتباره قوة مقاتلة، وكان الشك في ادعائه أنه سوف يحارب دفاعًا عن أية دولة من أعضائه أكبر. وليس ضم جيوش دون المستوى بكثير، مثل جيش أوكرانيا وجورجيا، قريبًا جدًا في مصلحة الناتو بحال من الأحوال. إذ لا يمكننا الإعلان عن توسيع الناتو للتحالف الدفاعي بسبب التحول الديمقراطي في مكان ما دعمًا للديمقراطية. بل أحرى بنا أن نعمل بالطريقة التي نعمل بها حاليًا في جورجيا، حيث أرسلنا مشاة البحرية لتدريب القوات المسلحة الجورجية. وهذا هو السبب في أنه عند إدخال دولة مثل جورجيا في الناتو سوف يكون لعضويتها أهميتها العسكرية وكذلك السياسية. ويمكننا فقط إنقاذ الناتو فقط بجعلها قوة خفيفة الحركة مستعدة للنزول على شواطئ غرب أفريقيا على سبيل المثال خلال بضعة أيام أو بضع ساعات.

ولابد لنا من إنقاذ الناتو. فالناتو هو ما يجب أن نتولى قيادته؛ ذلك أنه على

إدارة صعود الصين

بنجامين شفارتس

■ حين تولى الرئيس بوش السلطة في عام ٢٠٠١ لم تكن قضية الأمن القومي بالنسبة لإدارته. وبالنسبة لمعظم محللي السياسة الخارجية، جمهوريين كانوا أو ديمقراطيين، هي الإرهاب أو العراق، وإنما الصين. وكانت القضية على نحو خاص هي أن الصين سوف تظهر في النهاية باعتبارها «منافسًا ندًا» للولايات المتحدة في شرق آسيا، كما سماها محللو البنتاجون؛ أي كقوة عظمى ذات عضلات اقتصادية وعسكرية تتحدى وضع أمريكا المتفوق في المنطقة المؤكد أن تصبح المحور الاقتصادي للقرن الجديد.

إن مسألة متى تحين «في النهاية» هذه موضع جدل شديد بين المعتدلين والمتشددين. فالمعتدلون لديهم حجة أفضل. ويرى المتشددون، الذين يشغل بعضهم مناصب ذات نفوذ في الإدارة الحالية، دولة مهيمنة في الأفق. ولكن الصين دولة ذات عقلية دفاعية، وعُرضة لاضطرابات داخلية وتعاني من مشكلات بيئية ومطالب من الموارد الطبيعية شديدة الضخامة. صحيح أنها حدَّثت على مدى السنوات العديدة الماضية قواتها المسلحة بشكل انتقائي ومثير للإعجاب، إلا أنه ما زال الفساد المتفشي يوهنها، ومازالت متخلفة تنظيميًا وتكنولوجيًا ليس عن القوات المسلحة الأمريكية فحسب، بل كذلك اليابانية والكورية الجنوبية. ويشير المتشددون، ومعهم الحق فيما يقولون، إلى قيام طموحات بكين بدور أكثر فاعلية في شرقي المحيط الهادي. غير أنهم يبالغون حين يدعون أنه سرعان ما تصبح الصين قادرة على قطع الطرق البحرية وترهيب ماليزيا وسنغافورة والفيليبين، بل وأستراليا واليابان؛ لأن المشاكل التي يمثلها إبراز القوة الجوية والبحرية بعيدًا عن المياه القومية أكثر تعقيدًا إلى حد بعيد من تلك المشاكل التي في لعبة المجازفة. وسوف تُضطر الصين أثناء سعيها للسيطرة على شرق آسيا إلى إجراء تغيير أساسي في عقيدة القوات المسلحة وتدريبها وهيكلها (التي كانت تركز عادة على هزيمة الإرهابيين المحليين)، ناهيك عن الحصول على حاملات الطائرات؛ وليس هذا في حد ذاته بالأمر الهين. وينبه المتشددون إلى أن الصين اشترت من روسيا مؤخرًا طائرات مقاتلة من الطراز الأول؛ ولكن الطيارين الأمريكيين المقاتلين أكثر تطورًا بناء على الخبرة والتكتيكات والتدريب الأفضل (تتدرب القوات الجوية الصينية على الطيران فوق المياه المفتوحة منذ سبع سنوات فقط، ولا يمكن لطياريها أن يقضوا أكثر من نصف ما يقضيه الطيارون الأمريكيون من وقت في التدريب). ولننس محاربة الولايات المتحدة أو اليابان؛ فسوف يخسر الأسطول الصيني في الوقت الراهن أية معركة في المياه الإقليمية لسنغافورة أو ماليزيا. ومن المؤكد أن الصواريخ متوسطة المدى التي حصلت عليها الصين حديثًا، بل وغواصاتها التي تعمل بالديزل، تعقد جوانب التخطيط البحري الأمريكي في شرقي المحيط الهادي. إلا أن الولايات المتحدة تتفوق بميزة تنافسية على الصين في قيادتها وسيطرتها واتصالاتها وحواسبها وقدراتها الاستخباراتية. وهي حتى الآن العناصر الأكثر أهمية في الفاعلية العسكرية الحديثة، كما أنها لا تزال الأصعب في تطويرها. حتى أن التفوق الإستراتيجي الأمريكي في شرق آسيا سوف يتزايد، ولن ينقص، في السنوات المقبلة.



ولكن هذه النقاط تقلل من أهمية المقولات التحذيرية. فبناء على الديناميكية الاقتصادية للصين، فمن المحتمل، خلال خمس وعشرين سنة أو أكثر، أن تصبح فاعلاً قويًا ومتقدمًا من الناحية العسكرية في شرق آسيا وشرقي المحيط الهادي. وبذلك سيقل نفوذ أمريكا الساحق في المنطقة. ولكن الولايات المتحدة لديها الكثير من الوقت كي تفكر في الآثار المترتبة على صعود الصين قبل أن يكتمل. فلابد أن نبحث موقفنا من العالم، والطريقة التي نعرِّف بها التهديدات التي تواجه أمننا القومي. بعبارة أخرى، فإنه لكي نفهم عواقب طموحات الصين المتنامية (ببطء)، لابد لنا من فهم طموحاتنا.

لابد لنا أولاً من الاعتراف بأن سرعة

العكس من الاتحاد الأوروبى الذى ستظهر قوته الدفاعية حتماً، إن هى أصبحت حقيقة بالفعل، كقوة إقليمية منافسة قد تنحاز إلى الصين لعمل توازن ضدنا. ولأكن أكثر وضوحاً بشأن شىء غالباً ما لا يرغب واضعو السياسات والخبراء أن يكونوا واضحين بشأنه. فلا يمكن أن ينجح الناتو والقوة الدفاعية الأوروبية المستقلة معاً، بل إن أحدهما فقط هو الذى سيكتب له النجاح؛ وينبغى أن نرغب فى أن يكون النجاح من نصيب الأول، لكى تكون أوروبا أصلاً عسكرياً لنا، وليس عبئاً علينا، ونحن نواجه الصين.

التحدى العسكرى الصينى واقع فعلى بالنسبة لضباط وجنود البحرية الأمريكية. وقد أمضيت مؤخراً أربعة أسابيع على متن المدمرة «بنفولد» الحاملة للصواريخ الموجهة التى تجوب المحيط الهادى من إندونيسيا إلى سنغافورة والفيليبين وجوام ثم هاواى.

أثناء زيارتى أنجزت بنفولد مهمة إغاثة تسونامى (التى شملت جلب المواد الغذائية إلى الشاطئ وإعادة رسم خريطة لحدود الساحل) وبعد ذلك استأنفت التدريبات العسكرية التى تدار من مركز المعلومات القتالية للسفينة، وهو عبارة عن مكان مظلم تتكدس فيه أجهزة الكمبيوتر. وفى هذا المكان كان ضابط العمل التكتيكى يقود الرد على ما كانت هجمات خادعة مفترضة من الصين أو كوريا الشمالية.

بينما كنت أراقب العمل فى مركز المعلومات القتالية علمت أنه بالرغم من قيادة الحرب البحرية بسماعة الرأس ولوحة مفاتيح الكمبيوتر، فإن مستوى التوتر فى كل جزئية كان على نفس الدرجة من الحدة التى يكون عليه الحال فى قتال المدن الحاسم. ويمكن أن يؤدى القرار الخاطئ إلى ضربة صاروخية مفجعة لا يمكن أن تصمد أمامها أية درجة من الصلابة الفيزيقية أو الشجاعة.

الحرب البحرية حرب تتطلب انتباهاً شديداً وتفكيراً مركزاً؛ فالخطر هناك وراء الأفق، وأنت لا ترى شيئاً، وكل شىء يتحول إلى رياضيات. ذلك أن الهدف هو الخداع أكثر منه العدوان؛ حيث إنك تجعل الطرف الآخر يبدأ بالضرب كى تتحقق لك ميزة سياسية عليه، ومع ذلك لا تكون مضطراً لاستيعاب الضرر الناجم عن الهجوم.



بقدر ما كان عليه أفراد طاقم بنفولد من حماس فى مساعدة ضحايا تسونامى، فإنهم ما إن غادروا المياه الإندونيسية حتى كانوا على نفس القدر من الحماس بشأن شحذ مهاراتهم الحربية فوق السطح وتحت السطح. بل إننى لم ألحظ أى شعور، خاصة بين كبار ضباط الصف (الجنود الحديديون بالبحرية الذين يمثلون الحقيقة العارية)، بأنهم قد يجربون فى غرب المحيط الهادى مثلما جرت تجربة مشاة البحرية فى العراق. لقد كان التهديد الرئيسى فى الخليج الفارسى حتى الآن هجمات غير متماثلة، مثل تفجير السفينة كول. ولكن المحيط الهادى يقدم كل أنواع التهديدات من الجماعات الإرهابية شديدة العدوانية فى الأرخبيلات الإسلامية فى جنوب شرق آسيا إلى ألعاب القط والفأر مع الغواصات الصينية فى المياه الواقعة إلى الشمال. وسوف يجبر الاستعداد لكل التهديدات المحتملة التى يمكن أن يقدمها المحيط الهادى الأسطول على أن يصبح أكثر رشاقة وسوف يجعله أكثر قدرة على التعامل مع الطوارئ غير التقليدية مثل موجات تسونامى حين تنشأ.

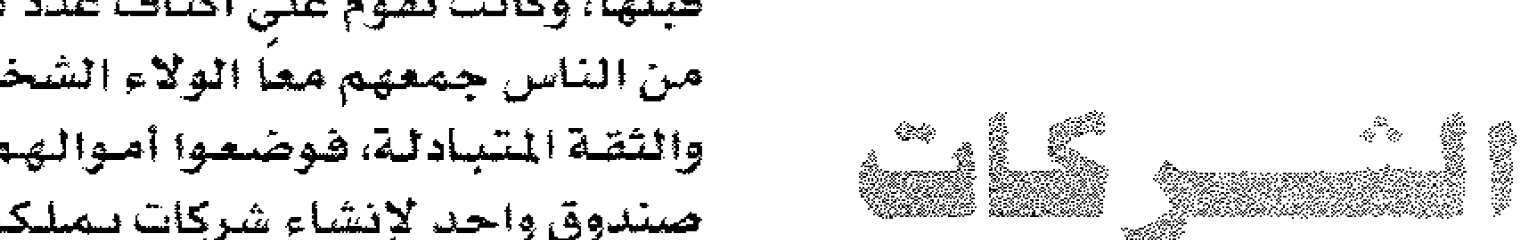
مرحباً بالعقود التالية. وقد قال لى أحد كبار الضباط، مشيراً إلى الخليج الفارسى ثم إلى المحيط الهادى: «لابد أن يمضى الأسطول وقتاً أقل فى تلك البِرْكة الطينية ووقتاً أكثر فى البِرْكة.» ■

تحديث جيش الصين وطبيعة تحيزاتها الجيوسياسية ترتبط ارتباطاً شديداً بعدم توازن القوى الذى أعقب انتهاء الحرب الباردة فى مصلحة واشنطن. ولم يحدث من قبل فى التاريخ أن احتفظت دولة ما بوضع متفوق كذلك الذى تتمتع به الولايات المتحدة منذ انهيار الاتحاد السوفيتى. وبطبيعة الحال تعتقد كل من الإدارات الديمقراطية والجمهورية أن الدول الأخرى تنظر إلينا على أننا «دولة مهيمنة محبة للخير». ولكن الواقع هو أنه لابد أن يكون اهتمام الدول باستمرار بقدرات القوة المهيمنة أكبر من اهتمامها بنواياها المعلنة. فالصين وروسيا كانا يريان تدخل الولايات المتحدة فى كوسوفو على أنه سابقة خطيرة ترسخ حق واشنطن المؤكد فى التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى. ورغم تباعدهما الذى طال أمده، فقد كونا تحالفاً وليداً يهدف بجلاء إلى خلق العالم «متعدد الأقطاب» من جديد. وبالطبع تعاظم شك العالم فى الهيمنة الأمريكية مع غزو العراق إلى حد كبير، وقد وسعت الصين وروسيا تعاونهما العسكرى ويقومان بتدريبات عسكرية مشتركة. وبالمثل دفعت الحروب فى كل من كوسوفو والعراق مخططى الجيش الصينى إلى التركيز على الرد على هيمنة التكنولوجيا الفائقة الأمريكية فى أرض المعركة. ولابد للولايات المتحدة من اتباع أية سياسة خارجية تراها مناسبة؛ ولكن عليها الاعتراف بأن الأعمال التى تفهمها هى على أنها غير أنانية سيراها الآخرون على الأرجح بصورة مختلفة كل الاختلاف. فقد يخدم الدور التدخلى الكونى عدداً من المصالح الأمريكية، ولكن التاريخ أظهر مراراً أن تدخل إحدى القوى المهيمنة يسرِّع صعود القوى العظمى الأخرى ويضمن احترازها من تلك القوة المهيمنة، إن لم يكن معاداتها.

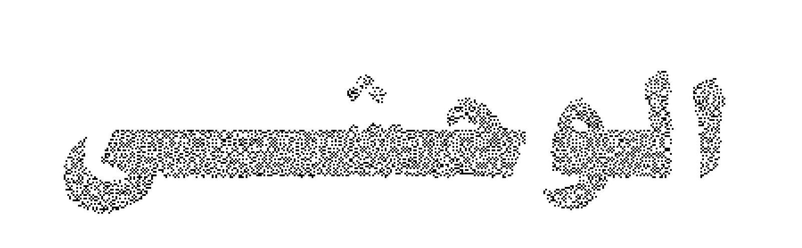
لابد لنا كذلك من بحث الطريقة التى تعرِّف بها واشنطن «تهديد الصين». ويتفق المتشددون والمعتدلون، الجمهوريون منهم والديمقراطيون، على أن أمريكا تهيمن من الناحية الإستراتيجية على شرق آسيا وشرقى المحيط الهادى؛ وهى المنطقة التى تعد الفناء الخلفى للصين. بل إنهم يتفقون على ضرورة احتفاظ أمريكا بهيمنتها هناك. ولذلك يعرِّف المخططون العسكريون الأمريكيون جهود بكين لمعالجة موقفها الضعيف فى مواجهة التفوق الساحق، الذى يعترفون بتمتع الولايات المتحدة به حتى حافة البر الآسيوى الرئيسى، بأنها تهديد. وربما يكشف هذا عن أمور تتعلق بطموحاتنا أكثر من تلك المتعلقة بطموحات الصين. ولنتخيل لو أن الوضع كان معكوساً، وكانت القوات البحرية والجوية الصينية هى المهيمنة، وكان هناك احتمال لأن تهدد الوجود على الجرف القارى لأمريكا الشمالية. ألن تكون لدينا الرغبة فى معادلة التفوق؟ ويمتد المجال المباشر للنفوذ الأمريكى من المنطقة القطبية الكندية إلى تييرا ديل فويجو، ومن جرينلاند إلى جوام. ومن المؤكد أنه يمكننا التغاضى عن تمتع القوى العظمى الأخرى بمناطق نفوذ فى أجزاء أخرى من العالم. ومن المؤكد أن مجال الصين يشمل تايوان التى لا تبعد سوى بضع مئات من الأميال عن ساحلها.

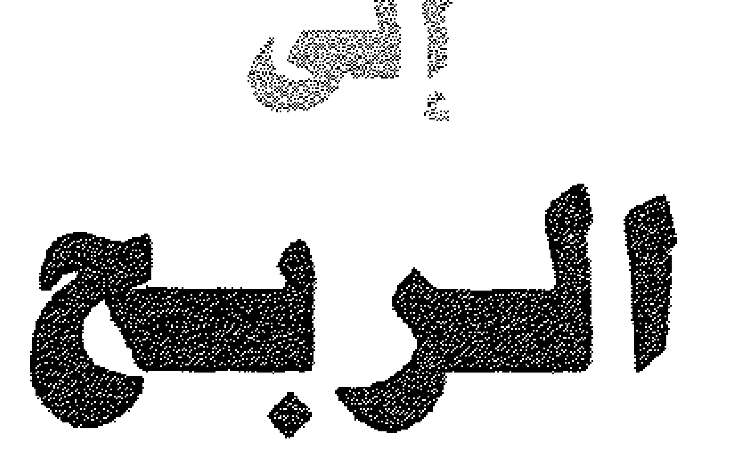
بصورة أعم، لابد لنا من بحث الآثار الإستراتيجية التى تثار عند ظهور القوى الإقليمية والعظمى. والمفهوم هو أن الأمريكيين سعداء بالهيمنة الكونية الأمريكية. إلا أنها قراءة خاطئة للتاريخ أن نشير إلى صعود قوى عظمى جديدة على أنه سوف يخلق بالضرورة صراعاً. ولابد من الاعتراف بأنه لم يكن من الممكن تحقيق المصالح الألمانية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين دون الإضرار بمصالح الآخرين، لأن قوى عظمى كثيرة تزاحمت على قارة صغيرة. غير أنه صحيح كذلك أن الولايات المتحدة فى الفترة نفسها صعدت لتصبح قوة عظمى فى منطقة بعيدة عن القوى العظمى الأخرى. وقبلت بريطانيا القوة البحرية المهيمنة فى نصف الكرة الغربى بحكمة صعود نجم الولايات المتحدة فى هذا الجزء من العالم، والأهم هو اعترافها بأنه يمكن لأمريكا التعاون مع السعى للحفاظ على الاستقرار الدولى بدلاً من تحديه. ولذلك حولت لندن الصراع المحتمل إلى شراكة إستراتيجية خدمتها خدمة كبيرة على امتداد قرن من الزمان.

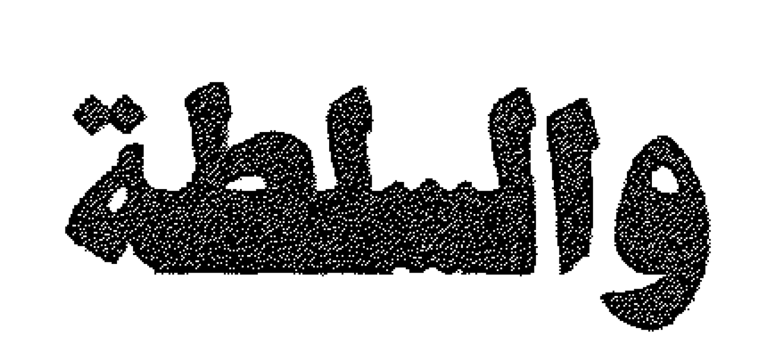
قد يكون ظهور الصين كقوة عظمى أمراً حتمياً، ولكن ذلك سيمر بعملية طويلة ينبغى أن نسعى لإدارتها مع بكين. وبدلاً من إعاقة صعود الصين وغيرها من القوى المستقلة، كالاتحاد الأوروبى واليابان، ينبغى على واشنطن الاعتراف بالفوائد المهمة التى يمكن أن تنتج عن ذلك. فسوف يكون هناك المزيد من المناورات للحصول على مزية فى السياسة الكونية. ولكن احتواء القوى الأخرى، وإعطاءها حصة فى استقرار النظام العالمى، وجعلها تشارك فى مسئولية الحفاظ عليه، يمكن أن يقلل إلى حد كبير التزامات أمريكا التى تطوق العالم وما يصاحب ذلك من شك دولى تجاه الولايات المتحدة. والبديل على المدى الطويل هو خلق أعداء فى حين أنه ليس هناك ما يدعو إلى ذلك. ■











محمد يوسف عدس



تحولت الشركات المساهمة التى استطاعت الحكومة الإنجليزية إلغاءها سنة ١٧٢٠ - إلى كائن شرس يسيطر على الحكومات والمجتمعات



عندما تناولت هذا الكتاب من فوق أحد رفوف المكتبة ونظرت فيه نظرة فاحصة ثم قررت أن أقتنى نسخة منه - لم يتبين لى من أول لحظة أنه الكتاب الذى على أساسه وضع ذلك الفيلم التسجيلى الذى أثار ضجة إعلامية كبيرة.. وحصل على جوائز عالمية كثيرة من بينها جائزة مهرجان «كان» السينمائى لعام ٢٠٠٤.. وأقصد به فيلم «فهرنهايت ٩/١١».

والشركة المعنية هنا هى الشركة المساهمة.. وهى مؤسسة اقتصادية ضخمة ذات تركيبة خاصة، تحكمها مجموعة من القواعد ولها قانون خاص يحدد وجودها وصلاحياتها وأوجه نشاطها.. ولها هدف محدد هو السعى بكل وسيلة لتحقيق أقصى قدر من الربح لحملة الأسهم فيها.. فأين هى المشكلة إذن؟

يجيب المؤلف بأن هذا النوع من الشركات (بلا استثناء).. وبحكم تصميمه وقانونه الخاصين قد أثبت تاريخياً وفى مجال الممارسة العملية أنه خطر على المجتمعات وعلى البيئة.. وأنه قد تسبب - ولا يزال - فى كوارث كثيرة وخطيرة على حياة البشر بل على حياة الكوكب الأرضى برمته.

وهذا ما دفع «جوئل باكان» مؤلف الكتاب إلى اعتبار الشركة المساهمة كائناً شاذاً يتميز بسلوك مرضى بالغ الخطورة.. وليس هذا كلام ناشط يسارى ولا متحمس من أنصار البيئة، بل كلام أستاذ القانون بجامعة «بريتش كولومبيا» ومفكر عالمى مشهور.

لقد أثار سلوك الشركة الخطر كثيراً من الإشكاليات والتساؤلات.. وهذا الكتاب محاولة جادة وجريئة للإجابة على هذه التساؤلات:

- كيف أصبحت الشركة بهذه القوة الغاشمة؟
- ما طبيعة هذه الشخصية بالباثولوجية؟
- وكيف تؤثر بنفوذها وقوتها الطاغية على البيئة والمجتمعات؟
- وأخيراً: ماذا ينبغى عمله لكبح جماح هذا الكائن الشرس ومواجهة مخاطره؟

ولأن المؤلف يوجه كتابه هذا إلى الجماهير العريضة وليس للمتخصصين وحدهم فقد تجنب استخدام المصطلحات الأكاديمية المستغلقة.. دون تضحية بالدقة التى يتطلبها البحث العلمى. ولكى يوضح مجاله الموضوعى يقول: إننى معنى بشركات الأعمال التجارية والصناعية (الأنجلو أمريكية) مستبعداً الشركات الصغيرة المحدودة.. والشركات التى لا تقوم على الربح.. وكذا التى يملكها فرد واحد ملكية شخصية سواء كانت صغيرة أو كبيرة. أما لماذا يركز على الشركات الأنجلو أمريكية؟ فجوابه: إنها أكبر الشركات العالمية وأكثرها قوة وهى التى جاءت العولمة لتنشر آثارها المدمرة فيما وراء حدودها القومية.

النشأة والتطور:

يرجع ظهور الشركات المساهمة لأول مرة فى بريطانيا إلى القرن السادس عشر الميلادى وهى غير الشركات التى سادت قبلها، وكانت تقوم على أكتاف عدد قليل من الناس جمعهم معاً الولاء الشخصى والثقة المتبادلة، فوضعوا أموالهم فى صندوق واحد لإنشاء شركات يملكونها ويديرونها بأنفسهم.

أما الشركة المساهمة فهى نمط آخر: الملكية فيها منفصلة عن الإدارة.. بمعنى أن هناك مجموعة من المديرين يقومون بإدارة الشركة بينما مجموعة أخرى من حملة الأسهم هم الذين يملكونها.. وهذه التركيبة العجيبة بطبيعتها معرضة للفساد ولتفريخ الجرائم كما يعتقد كثير من المفكرين والباحثين. ويضرب على هذا مثالاً بواحدة من أقدم الشركات الإنجليزية للنقل البحرى التى أنشئت عام ١٧١٠م وجعلت نشاطها فى أمريكا الجنوبية.. كانت تعمل فى تجارة الرقيق ولكنها زعمت لحملة الأسهم أنها تورد الجبنة الشستر والشمع والمخلل وغير ذلك من السلع الإنجليزية الرخيصة، وتعود محملة بمكاسب هائلة من الذهب والفضة.. وباختصار شديد: انهارت الشركة بسبب الفساد والكساد والطاعون، وتبخرت أموال المساهمين فى غمضة عين فتفجرت ثورة عنيفة فى «وست منستر» حى الإدارات الحكومية والبرلمان.. وقتل أحد حملة الأسهم مدير الشركة مما اضطر الملك للعودة مسرعاً إلى لندن من رحلة كان يقوم بها، حيث عقد البرلمان الذى استدعى رؤساء الشركة وحاكمهم، وأصدر فى النهاية قانوناً يجرم إنشاء شركة مساهمة.. منذ هذا التاريخ وعلى مدى ثلاثمائة عام تالية ظلت الشركات تحشد قوى كبيرة رفعتها فوق سلطة الحكومات.

وهكذا تحولت الشركات المساهمة التى استطاعت الحكومة الإنجليزية إلغاءها بجرة قلم سنة ١٧٢٠ - إلى كائن خرافى بالغ الشراسة يسيطر على الحكومات والمجتمعات. فكيف تمكنت الشركات من قوتها الهائلة التى أصبحت تمتلكها الآن؟

يقول المؤلف: أصحاب رءوس الأموال تحت غواية الدعاية بحصد أرباح بلا حدود كان يدفعهم إلى المال نهم غير محدود.. ولكن عائقاً قانونياً كان يحد من قدرة الشركات على اجتذاب مزيد من حملة الأسهم.. ذلك لأن القانون القديم للشركات اعتبر حملة الأسهم مسئولين عن أخطاء إدارة الشركات وديونها، فإذا صدر حكم بتسديد هذه الديون وقع العزم على حملة الأسهم، لا بسبب فقدانهم لقيمة الأسهم فقط وإنما قد يخرجون من كل ما يملكون من مال وعقارات أخرى حتى يتم تسديد الديون. فماذا فعلت الشركات؟ ظلت تضغط على الحكومات لاستصدار قانون (المسئولية المحدودة) الذى بمقتضاه يصبح حملة الأسهم غير مسئولين عن أخطاء الشركة وديونها إلا فى حدود ما يملكون فيها من أسهم.

منذ هذه اللحظة من عام ١٨٩٨م بدأت تتدفق على الشركات الأمريكية أموال طائلة.. كما تدفق عليها حملة الأسهم من كل مكان.. وشهدت السنوات الست التالية عصر الشركات المساهمة العملاقة التى تقلص عددها خلال عمليات اندماج كبرى من ١٨٠٠ شركة إلى ١٥٧ شركة فقط. وخلال القرن العشرين تضاعف عدد حملة الأسهم من عشرات الألوف إلى مئات الألوف من الأفراد.

وهنا تبرز مشكلة أخرى: وهى أن هذا العدد الهائل من البشر ليس لهم أى تأثير على القرارات التى تصدرها إدارة الشركة باسمهم.. لماذا؟

يقول المؤلف: لأنهم أفراد مبعثرون فى مواقع متباعدة لا رابطة بينهم أصبحوا شخصيات مجهولة.. تبددت قوتهم وأصبح من المستحيل عليهم أن يتصرفوا تصرفاً جمعياً. هذا الوضع كان من شأنه أن يطلق يد رجال الإدارة فى اتخاذ القرارات والسيطرة على هذه الشركات سيطرة مطلقة. ومن ثم برزت مشكلة قانونية وهى: من المسئول عن سلوك الشركة خصوصاً أنه قد أصبح من الصعب الإشارة إلى شخص بعينه باعتباره مسئولاً عن الشركة لأن القرارات تتخذ بشكل لا يمكن تحديد شخص بعينه مسئولاً عن هذه القرارات.. فما المخرج من هذا المأزق؟ لقد قرر المشرعون أن الشركة المساهمة «شخصية اعتبارية» ومن ثم فهى مسئولة عن نفسها أمام القانون والمحاكم. يعنى أصبحت الشركة المساهمة كما قال أحد أساتذة القانون سنة ١٩١١: كائناً حراً مستقلاً أمام القانون.

ويعلق المؤلف قائلاً: أى كائن بشع غريب هذا الذى لا قلب له ولا عاطفة ولا قدرة على التعبير عن المشاعر الإنسانية ولا الإحساس بمشاعر الآخرين. فلما أدرك الناس هذه الحقيقة تزايدت عندهم مشاعر الخوف والكراهية، واتضح للشركات أنها بحاجة ماسة إلى أن تصطنع وجهاً إنسانياً تستعيد به محبة الناس ومن ثم اتجهت الحملات الإعلانية لشخصنة الشركة فى أعين الجماهير.. وعكست الشركات صورتها فى الإعلام باعتبارها كائنات خيرة صاحبة (مسئولية اجتماعية).

ولكن ككل دعاية أمريكية: تمضى الصورة الإعلامية فى طريق وتسلك المؤسسة صاحبة الصورة فى طريق آخر متناقض مع هذه الصورة الوردية. وظل أثر الشركات فى استغلال البشر والإضرار بالمجتمع والبيئة محسوساً متفاقماً حتى عام ١٩٣٤م عندما جاء الرئيس «فرانكلين روزفلت» بسلسلة من القوانين والإجراءات عرفت باسم (العهد الجديد) New Deal ليضع حداً لهذا الغول المفترس.

والعهد الجديد عبارة عن مجموعة من الإصلاحات والإجراءات التنظيمية المتكاملة استهدفت التغلب على الكساد الاقتصادى الذى عم فى تلك الفترة.. وإعادة الحياة الصحية للاقتصاد المريض نتيجة للحريات المفرطة والصلاحيات غير المحدودة التى كانت

The Corporation:
The Pathological Pursuit of Profit and Power

الشركة

Joel Bakan
London - constable - 2004

تمارسها المؤسسات الاقتصادية على نطاق واسع.

وظل تأثير العهد الجديد ملموساً حتى انحسرت موجته تماماً سنة ١٩٨٠ في عهد الصديقين: رونالد ريجان الأمريكي ومسز تاتشر البريطانية، وبدأت الحكومات الغربية تحذو حذوهما بإطلاق حرية الشركات التي ألزمت الحكومات بالتخلي عن دورها في توجيه الاقتصاد الوطني.. وعدم اللجوء إلى تنظيم الشركات بل فرضت على الحكومات التوسع في خصخصة القطاع العام، وتخفيض سقف الإنفاق الحكومي، وتقليل التضخم المالي، وبحلول التسعينيات من القرن العشرين تربعت حرية السوق على عرش الاقتصاد، وأصبحت الليبرالية الجديدة هي إنجيل الاقتصاد العالمي.. وقد دعم سطوة الشركات العملاقة ما حدث من تقدم هائل في تكنولوجيا المواصلات والاتصالات، وأصبحت أكبر خطر يهدد الحكومات، خصوصاً بعد ظهور الشركات متعددة الجنسيات أو عابرة القارات، كما يسمونها . فلم يعد لها مكان ثابت يمكن تعيينه أو التصويب عليه. لقد أفلت الجني ذو القوة الخارقة من القمقم وحلق في سماء العولمة، وأصبح الكوكب الأرضي كله مجالاً لنشاطه ينزل في أي مكان منه حيث يشاء وينطلق منه منتقلاً إلى بلد آخر متى شاء بلا حدود ولا قيود.

المسئولية الاجتماعية على المحك:

تزعم الشركات العملاقة أنها قادرة على تنظيم نفسها بنفسها وليست في حاجة إلى حكومات تنظمها، وتفاخر بمبادراتها الاجتماعية والبيئية وأن لديها أقساماً وخبراء لتنفيذ ومراقبة برامجها في المسئولية الاجتماعية وانطلقت حملات دعائية كبرى في التليفزيونات تهلل وتبارك لظهور فجر عصر جديد أصبح فيه للشركات دور فاعل في رعاية المجتمع والحفاظ على بيئة نقية وصحية.. فهل لهذا الضجيج من حقيقة؟ وهل يمكن أن يكون لهذا الكلام مصداقية؟

يقول المؤلف: من الناحية القانونية.. يجرم القانون أي سلوك يناقض تعظيم أرباح حملة الأسهم.. وليس للمديرين أي حق أو سلطة قانونية لاستهداف أي أعمال خيرية.. ولم يجد رجال الإدارة مخرجاً من هذا المأزق إلا بالاعتراف بالحقيقة وهي أنهم بممارسة المسئولية الاجتماعية إنما يسعون بعملهم لتعظيم أرباح الشركة بما يكسبون من دعاية وما يحصلون عليه من تخفيضات ضريبية نظير هذه الأعمال الخيرية.

بذلك تبقى الشركة محتفظة بجوهرها.. كائناً جشعاً أنانياً فهي شخصية سيكوباتية من طراز مروع.. ويشرح لنا المؤلف هذه الحقيقة في عشرات الأمثلة نكتفي بالإشارة إلى بعضها.

من هذه الأمثلة شركة فايزر Fayzer التي ترسل دواء مجانياً لبعض دول أفريقيا لعلاج



مرض التراكوما الذى يتسبب فى حالات كثيرة من فقد البصر.. ولكن كما يؤكد المؤلف: لا تخسر الشركة بهذه التبرعات شيئًا وإنما تكسب أضعاف ما تنفق من ناحيتى الدعاية والضرائب كما أشرنا.. فإذا نظرنا إلى الحقيقة من زاوية أخرى لرأينا الوجه القبيح لشركات الأدوية العالمية فهذه الشركات تملك أموالاً طائلة ولديها مراكز أبحاث متقدمة ونخبة من العلماء، وتستطيع لو أرادت أن تطور أدوية جديدة لبعض الأمراض القاتلة التى تحصد ملايين البشر كل عام فى بلاد العالم الثالث، مثل أمراض السل والملاريا والإيدز.. ولكنها لا تفعل، والسبب كما يقول المؤلف هو أن تكاليف استخدام أدوية جديدة تفوق العائد منها. حيث إن ٨٠٪ من سكان العالم الذين يعيشون فى هذه البلاد الفقيرة يمثلون ٢٠٪ من سوق الدواء العالمى يخص أفريقيا كلها ١,٣٪، بينما نجد أن ٢٠٪ من سكان العالم الغنى يعيشون فى أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان ولكنهم يمثلون ٨٠٪ من سوق الدواء، ولذلك تطور الشركات لهذه البلاد أدوية لعلاج أمراض الترف مثل الصلع والعقم والعنة. بل إن تطوير أدوية جديدة لعلاج الاضطرابات النفسية لحيواناتهم المنزلية لها أولوية فوق أدوية العالم الفقير.

الشخصية السيكوباتية:

يقول المؤلف: إن الدعاية الواسعة للشركات العملاقة لتحسين صورتها والكلام عن (المسئولية الاجتماعية) كلام فى الهواء لا يغير الطبيعة الجوهرية لهذه الشركات فى سباقها المحموم لتكديس الثروة وعدم المبالاة بحياة البشر ومعاناتهم. وفى هذا تتجلى الشخصية الحقيقية للشركة فهى كائن سيكوباتى مريض يتسم بكل الخصائص المميزة للشخصية السيكوباتية كما يعرفها علماء النفس.

ويوضح لنا «روبرت هير» أستاذ علم النفس ذو الشهرة العالمية هذه الحقيقة عندما يستعرض قائمة سمات الشخصية السيكوباتية فى تطبيقها على سلوك الشركة فيقول: تتمحور الشركة حول مصالحها الأنانية فقط.. تماماً كما يفعل الشخص السيكوباتى. وسنجد تماثلاً مذهلاً فى جميع السمات السيكوباتية كلما تعمقنا فى دراسة سلوك الشركة: الإفراط فى تقدير قيمة الذات (نحن الأفضل.. نحن رقم ١)، عدم القدرة على التقمص العاطفى، أو الشعور بمشاعر الآخرين وآلامهم، اتجاهات مدمرة ضد اجتماعية، عدم القدرة على الشعور بالندم.. حتى عندما تعبر عن أسفها فإن عبارات الندم تخلو تماماً من بطانتها الوجدانية فهى مجرد كلمات جوفاء لا تعبر عن ندم جوانى حقيقى، محاولة الشركة أن تنتمى إلى الجماهير إنما تسلك سلوك السيكوباتى فى محاولة انتمائه إلى الآخرين بطريقة سطحية، فهى تستخدم الكلمات المحببة كنوع من المهارة اللغوية التى يجيدها السيكوباتى (النصاب) عادة.. إنها تستخدم نفس القناع لتخفى حقيقتها الجوانية.

سباق الربح والسلطة

تتمحور الشركة حول مصالحها الأنانية فقط.. تماماً كما يفعل الشخص السيكوباتى. وسنجد تماثلاً بينهما فى جميع السمات السيكوباتية

إنرون كنموذج للشخصية السيكوباتية

كانت شركة «إنرون» - لعهد قريب - من أكبر شركات الطاقة فى الولايات المتحدة.. ظل يضرب بها المثل فى احتضانها للمسئولية الاجتماعية.. ودأبت كل عام على تضمين تقاريرها السنوية برامج المسئولية الاجتماعية التى أنجزتها، وتعهدت بالعمل الجاد على خفض تسرب الغازات الضارة بالبيئة.. وتدعيم الاتفاقات الدولية لوقف تدهور المناخ الكونى، كما تعهدت أن تضع فى صلب عملياتها الصناعية قضايا حقوق الإنسان والبيئة والصحة والسلامة والشفافية.. واعتذرت عن تسرب ٢٩ ألف برميل نفط من سفنها على سواحل أمريكا اللاتينية، ووعدت ألا يتكرر هذا الخطأ بعد ذلك أبداً.. وعددت المساعدات السخية التى قدمتها لمجتمعات المدن التى تعمل بها.. وأنها خصصت اعتمادات مالية كبيرة لمنظمات أدبية وللمتاحف والمعاهد التعليمية وجماعات المحافظة على البيئة.. ولأغراض خيرية أخرى حول العالم.

وتكرر فى تقاريرها القول المأثور: إن قيادة المؤسسة ينبغى أن تضع المثل الأعلى فى خدمة المجتمع! كلام وردى جميل ولكن لا صدى له فى الواقع العملى، فهذه القيادة المثالية هى نفسها التى أفسدت الشركة وتلاعبت بأسهمها فى البورصة ونشرت تقارير مالية زيفتها شركة محاسبات أخرى فاسدة.. فأقبل الناس على شراء الأسهم بأسعار عالية بينما إدارة الشركة على علم تام بأن أسهم الشركة لم تعد تساوى شيئاً، نهبت قيادات الشركة ملايين الدولارات وتركتها تنهار على رؤوس حملة الأسهم.

تبرز لنا قصة انهيار شركة إنرون حقيقتين كبيرتين.. أولاهما أن الهوة واسعة بين الصورة الخيرة التى ترسمها الشركات لنفسها بحذق وبين واقعها الإجرامى. والحقيقة الثانية تتمثل فى هوس الشركات بحصد الأرباح وولعها بمخالفة القواعد والقوانين.. والتلاعب بالناس.. وهذه كلها خصائص متجذرة فى ثقافة الشركات الكبرى بلا استثناء.. ولكن الفرق فى حالة إنرون أنها أخذت هذه الخصائص إلى مدى أبعد من قدرتها على الاحتمال والصمود فانتهت بتدمير نفسها.

ربح الشركات لها ومغارمها على الآخرين:

الشركة باعتبارها كائناً سيكوباتياً لا يمكنها أن تسلك سلوكاً أخلاقياً أو تكف عن إيذاء الآخرين فى سبيل تحقيق مصالحها الأنانية.. فما دامت الشركة تحقق مزيداً من الأرباح لا يهمها ماذا يخسر الآخرون بسبب نشاطها أو إنتاجها، وقد أصبح لهذا الاتجاه مصطلح متداول فى إدارة الشركات Externalization والمعنى العملى لهذا المصطلح يجعل من حق الشركة أن تذهب فى خفض تكاليف الإنتاج إلى المدى الذى يمكن أن يعود بالضرر على الآخرين، فهذه ليس مشكلة الشركة وإنما - فى نظرها - هى مشكلة الآخرين.

يوضح المؤلف هذه الحقيقة بمثال بسيط فيقول: الشخص الذى يتحمل اتساخ ملابسه بسبب (الهباب) الذى ينفثه مصنع قريب من بيته أو مكان عمله.. ويتحمل نفقات إضافية لغسيل وكى هذه الملابس المتسخة، بينما يحصل صاحب المصنع أرباحاً إضافية وفرها من عدم اتخاذ إجراءات الوقاية اللازمة: مثل بناء مداخن عالية أو تركيب (فلاتر) لمنع العوادم بدلاً من نفثها فى الهواء.. أو نقل المصنع إلى مكان ناء بعيداً عن المناطق السكنية.

والحقيقة أن تأثير هذا الاتجاه فى تحميل الآخرين وزر الشركات له أبعاد مأساوية فى حياة البشر، وهو يكشف عن خطر هذه المخلوقات المفترسة التى لا تعبأ بشىء فى سبيل تحقيق مزيد من الأرباح وتقليص التكاليف.

من أمثلة المآسى المترتبة على تقليص تكاليف الإنتاج ما ساقه المؤلف فى إطار قضية السيدة باتريشيا أندرسون ضد شركة سيارات جنرال موتورز التى سمحت بوضع خزان وقود السيارة فى موضع معرض للانفجار لأى تصادم خفيف مع سيارة أخرى، وقد تسبب انفجار السيارة بالفعل فى حروق مؤلمة غطت ٦٠٪ من جسمها وأجسام أربعة من بناتها كن معها فى السيارة، واضطر الأطباء لقطع ذراع إحدى بناتها لإنقاذ حياتها.

وتبين من تقرير الخبراء وتحقيقات المحكمة الحقائق الآتية:

١ - أن وضع خزان الوقود بالسيارة قريباً أكثر مما ينبغى من الصدام الخلفى للسيارة هو السبب الرئيسى لانفجارها.

٢ - أن جميع السيارات من هذا الطراز بها نفس هذا العيب.

٣ - أن مصمم السيارة - باستجوابه - قرر أنه خير إدارة الشركة بين تصميم أكثر أماناً بتكلفة أعلى قليلاً، وبين تصميم أقل تكلفة ولكنه أقل أماناً فاختارت الأقل تكلفة رغم أن الفرق لم يزد على ستة دولارات فقط.

٤ - أن الشركة - بوعى كامل - قامت بتحليل التكلفة والعائد وقدرت قيمة التعويضات المحتملة للضحايا، ثم اتخذت قرارها بناء على هذا التحليل.

وبناء عليه حكمت المحكمة على الشركة بدفع تعويضات للسيدة باتريشيا وبناتها بلغت أكثر من مليون دولار.. وضمنت قرارها غياب الوازع الأخلاقى فى عملية الإنتاج وعدم مراعاة قدسية حياة البشر. وهنا كان اعتراض الغرفة التجارية على الحكم لأنه يضرب فى الصميم مبدأ (تحليل التكاليف والعوائد) الذى يعتبره رجال الأعمال القاعدة الأساسية للشركات. لم يكن اعتراض رجال الأعمال على قيمة التعويضات ولكن على تأسيس حكم على الوازع الأخلاقى!!

جرائم التكلفة الصناعية

فى العالم الثالث:

مغامرة مثيرة قام بها باحث اسمه تشارلز كيرنهام كرس حياته للكشف عن المخالفات القانونية والإنسانية للشركات عابرة القارات فى العالم الثالث.. وشمل بحثه عدداً من البلاد الآسيوية وأمريكا اللاتينية.. وكان عليه أن يحتال لكى يصل إلى مواقع هذه الشركات ويدخلها فإدارة الشركات متفقة مع السلطات المحلية ترفض الإدلاء بأسماء مصانعها أو عناوينها لأى باحث متطفل.. ولكنه وقع على كنز ثمين وهو يبحث فى أكوام المخلفات الصناعية بجمهورية الدومينيكان حيث عثر على دفاتر وسجلات بصندوق مغلق تحتوى على تفاصيل دقيقة لحسابات تكاليف مصنع للقمصان الرجالى.. وتبين له أن خياطة القميص مقسمة إلى ٢٢ عملية صغيرة تستغرق كلها ٦ دقائق للقميص وهو ما يساوى (٨ سنتات أجرة للعامل) بينما يباع هذا القميص نفسه فى الولايات المتحدة بمبلغ ٢٣ دولاراً.

أما حياة العمال من الأطفال والبنات الصغيرات فنموذج حى للبؤس والتعاسة، فقد شاهد كيرنهام كيف تعمل البنات الصغيرات تحت رقابة حراس غلاظ، وكيف يتعرضن للإهانة والضرب على أبسط هفوة يرتكبنها.. ويخضعن بصفة دورية لاختبارات حمل قسرية، فمن وجدت حاملاً تطرد على الفور من المصنع.. أما العمل فهو روتينى ممل متكرر، ويتم تحت أنوار مبهرة مدمرة للأعصاب.. وتستغرق دورية العمل اليومية من ١٢ إلى ١٤ ساعة.. أماكن العمل مرتفعة الحرارة ولا توجد تهوية أو تكييف.. وبها دورات مياه قليلة العدد.. ومياه الشرب شحيحة تصرف بحساب دقيق لتقليل الحاجة إلى ترك العمل والذهاب إلى دورة المياه.

يقول كيرنهام: عادة ما تعمل الفتاة حتى تبلغ الخامسة والعشرين فتطرد من العمل، لأنها تكون قد استهلكت تماماً، ولم تعد تصلح للاستخدام. ومن ثم تجلب الشركة محصولاً جديداً من الفتيات.. وتحصد من عملهن مليارات الدولارات بينما لا يزيد أجر الواحدة منهن على ثلاثين سنتاً فى الساعة. عمالة شبه مجانية تستغل الشركات عابرات القارات فيها ملايين الأطفال الذين يدفعهم الجوع والفقر للعمل فى أتعس بيئة للعمل، وقبول أجور لا تسمن ولا تغنى من جوع.. إنها ظروف عمل مهينة. على حد قول المؤلف ـ يقصد بها انتزاع آدمية الإنسان منه.. وهى جزء لا يتجزأ من منظومة الشركة: طاحونة تجرف كل شىء لتحطيمه.. ففى قلب كل شركة آلية رهيبة تعمل على تعظيم أرباحها وترغم الآخرين على دفع مغارمها من حياتهم وكرامتهم.

شاهد من أهلها:

لقد استيقظت ضمائر بعض رجال الأعمال بعد أن ثبت لهم مدى خطورة الشركات على حياة الناس والبيئة.. أجرى المؤلف مع بعضهم لقاءات تحدثوا فيها عن لحظة يقظتهم.. يقول أحدهم وهو روبرت مونكس: «كانت أول مرة أشعر بأن فى الشركات شيئاً خاطئاً عندما كنت مسافراً فى رحلة عمل واستيقظت فى جوف الليل على التهاب حاد فى أنفى وعينى ورأيت من النافذة كميات هائلة من رغاوى بيضاء تطفو على سطح النهر الذى يمر من أمام الفندق، وعلمت فى الصباح أن مصنعاً للورق قد اعتاد أن يلقى بهذه النفايات الكيماوية الكريهة الرائحة فى مياه النهر كل ليلة.. منذ هذه اللحظة أدركت أن الشركة بتركيبتها الاستغلالية خطر محقق على المجتمع.. إننا ونحن نتكالب على الربح نخلق كائناً مرعباً سوف يدمرنا جميعاً».

وقصة رجل أعمال آخر ومدير إحدى الشركات الكبرى لم يكن يدرك شيئاً عن تأثير عوادم المصانع فى تلويث البيئة والقضاء على الحياة فيها.. حتى تبينت له الحقيقة من خلال قراءاته التى اضطرته بعض الظروف الطارئة للقيام بها.. يقول: كان هذا الكشف بمثابة حربة انغرست فى صدرى.. ومرت بى لحظات شعور أليم بالذنب تغيرت فيها عقيدتى بل مجرى حياتى كله.. كان «راى أندرسون» يعتقد مثل غيره من رجال الأعمال أن الأرض لا نهاية لما فى باطنها من مواد خام.. وأنها مستودع لا نهاية لقاعه فى استيعاب السموم والنفايات التى نقذفها بها كل لحظة.. ولكنه بدأ يضيق إلى خطورة إلقاء مغارم الشركات على أكتاف الآخرين.

جنرال إليكتريك:

جميع الشركات الكبرى لها سجل حافل فى هذا المجال وقد أورد المؤلف عشرات الأمثلة، تطرقنا إلى بعضها، وهذا مثل آخر لشركة جنرال إليكتريك التى بلغت مخالفاتها القانونية أبعاداً كارثية.. فبين سنة ١٩٩٠ وسنة ٢٠٠٠م ارتكبت هذه الشركة ٤٣ مخالفة كبرى.. وصدرت ضدها أحكام محاكم لا حصر لها.. تضمنت هذه المخالفات: تلويثاً رهيباً للتربة والمياه والأنهار والهواء فى مواقع عديدة وبأسلوب نمطى متكرر.. وكذلك دفن نفايات كيماوية سامة.. والتسبب فى سقوط طائرات نتيجة أخطاء صناعية جسيمة فى أجزاء وقطع غيار قامت بإنتاجها.. وكذب فى الإعلان عن ماكينات بها عيوب خطيرة تعلم مسبقاً بوجودها. إلى غير ذلك من مخالفات قانونية وقد بلغت الغرامات المالية فى بعض القضايا إلى ١٤٧ مليون دولار.. ومع ذلك ظلت الشركة (العالمية المشهورة) تكرر نفس المخالفات بعناد وإصرار غريبين.

إن مدير أى شركة ـ فيما يقول روبرت مونكس يسأل نفسه كم تكلفنى إطاعة القانون وكم تكلفنى مخالفته؟ فإذا رجحت كفة المخالفة على كفة الطاعة اتخذ قراره بالمخالفة ولا يبالى.. إن المجرمين الحقيقيين يتسترون وراء (الشخصية الاعتبارية) التى منحها القانون للشركات فخلق بذلك مسخاً يفوق خطره خطر دراكولا.

سباق الربح والسلطة





فى قلب كل شركة آلية رهيبة تعمل على تعظيم أرباحها وترغم الآخرين على دفع مغارمها من حياتهم وكرامتهم



مؤامرة لقلب نظام الحكم

فى البيت الأبيض:

هذه واقعة موثقة فى سجلات تحقيقات الكونجرس الأمريكى، وألفت عنها كتب لعل من أهمها كتاب «جولز آرتشر» بعنوان: المؤامرة على البيت الأبيض صدر سنة ١٩٧٣. ولكن القصة ترجع إلى سنة ١٩٣٣ عندما انتخب فرانكلين روزفلت رئيساً للإدارة الأمريكية وكانت الولايات المتحدة تمر بكساد اقتصادى مروع، ورأى روزفلت أنه لا مخرج من هذا الكساد إلا بشل اليد الخفية التى تلعب فى السوق.. وكان يقصد يد الشركات والبنوك الكبرى، ومن ثم جاء بما سمى بـ (العهد الجديد) مما ألمحنا إليه سابقاً.. وهو مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية وهيئات الرقابة، كلها تؤدى مهمة متكاملة تستهدف تقوية سيطرة الحكومة على البنوك والشركات وتمنح بعض الحقوق العادلة للعمال.. ووصف روزفلت منظومته هذه بأنها منظومة تستهدف منفعة جمهور واسع من المواطنين، بدلاً من المنظومة السابقة التى لم تكن معنية إلا بامتيازات طبقة خاصة من الناس.. دأبت على ترديد فكرة أن آليات السوق وحدها كافية للخروج من الأزمات الاقتصادية وإعادة التوازن الاقتصادى.

لقد حقق العهد الجديد أهدافه وتيقن كثير من رجال الأعمال أنه كان ضرورياً لحماية الرأسمالية من نفسها.. إلا أن فئة أخرى من رجال الأعمال وأصحاب البنوك أعماهم الغضب واعتقدوا أن خطة روزفلت من شأنها القضاء على الرأسمالية الأمريكية، ومن ثم تجمعوا وبدءوا يفكرون فى مؤامرة ضد روزفلت للإطاحة به، وإقامة دكتاتورية فاشية بدلاً من النظام الديمقراطى.

فى ٢٤ أغسطس ١٩٣٤ تقدم «جيرالد ماجاير» وهو محارب متقاعد إلى الجنرال المتقاعد «سميدلى دارلنجتون بتلر» ليفاتحه فى أمر الانقلاب.. وكان سميدلى بطل حرب مشهوراً فى البحرية الأمريكية نال كثيراً من النياشين وأنواط الشرف.. وكان موضع احترام من الجميع. أفضى إليه «ماجاير» برسالة شفوية من مجموعة من كبار رجال الأعمال يناشدونه بناء جيش من المحاربين القدامى والاستيلاء على البيت الأبيض، وإعلان نفسه حاكماً على البلاد وزعيماً فاشياً على غرار هتلر وموسلينى.. وأنه سوف يلقى من المجموعة دعماً بلا حدود.

وتساءل الجنرال فى ذهول: ولم دكتاتورية فاشية؟.. وجاءته الإجابة مفصلة على مراحل خلال جلسات عدة حيث تبين له إعجاب هؤلاء المتآمرين بإنجازات الفاشية فى ألمانيا وإيطاليا، وما حققته من ازدهار رأسمالى، فقد استطاع هتلر وموسلينى تخفيض الدين العام فى بلديهما.. واستطاعا كبح جماح التضخم المالى.

وتخفيض أجور العمال وإخضاع النقابات والاتحادات العمالية.. وأحكما سيطرتهما على هذا كله بكفاءة عالية. أما روزفلت الديمقراطي - في نظرهم - فهو خائن لطبقته.. ويحاول بعهده الجديد تدمير الرأسمالية.

كذلك تبين للجنرال بتلر أن شركات أمريكية كبرى كانت ضالعة مع هتلر في بناء قوته العسكرية مثل شركة «جنرال موتورز» التي تحولت إلى الصناعات العسكرية سنة ١٩٣٧ وكانت منتجاتها تحقق له التفوق في كثير من الجبهات الأوروبية. ومثل شركة «آي بي إم» التي ساعدت هتلر بحاسباتها ذات البطاقات المثقبة، وكان خبراؤها الأمريكيون يساعدون في تدريب الألمان وفي تركيب هذه الآلات حتى في معسكرات الإبادة الجماعية لليهود، وكانوا يعلمون الكثير عن الهولوكوست (انظر كتاب «إدوين بلاك: آي بي إم والهولوكوست»)، وكان هتلر يغدق الأموال على هذه الشركات الأمريكية.

إنه إذن مبدأ الربح حيثما وجد هو ما تتكالب عليه الشركات، ولا يهمها الإطاحة بالمبادئ الأخلاقية والإنسانية، فهي لا تسأل عن ذلك، إنما تسأل فقط هل هذا النظام السياسي يساعد أو يعوق سعيها في تحقيق أهدافها الأنانية؟ ولم تنسحب هذه الشركات - عندما انسحبت - لدوافع وطنية أو أخلاقية وإنما تجنباً لمخاطر الحرب عندما اشتد أوارها.

لم يكن غريباً إذن أن تنشأ في عقول أمثال هؤلاء الرجال الجشعين فكرة التآمر لقلب نظام ديمقراطي وإقامة نظام فاشي في عهد روزفلت.

في أحد لقاءات «ماجاير» مع «بتلر» أخرج من حقيبة معه كومة من الأوراق المالية فئة الألف دولار، ونشرها على سرير الجنرال في الفندق لتمويل المشروع، فأمره بتلر أن يعيد النقود إلى مكانها لأنه ليس في حاجة إلى مال في تلك المرحلة.. ولكنه طلب منه قائمة بأسماء الرجال المعنيين بمشروع الانقلاب فزوده بأسمائهم.

وكشف «ماجاير» للجنرال بتلر عن خطة المتآمرين: فهم يتوقعون بعد إنشاء الجيش المنشود أن يطلب الجنرال من روزفلت تنصيبه نائباً للرئيس، فإذا قبل يبدأ الجنرال ممارسة سلطات الرئيس، ويبقى روزفلت مجرد رمز للرئاسة الاسمية. أما إذا رفض التعاون فعلى الجنرال أن يتدخل بجيشه، ويطرد روزفلت من البيت الأبيض ويستولي على السلطة كما فعل موسوليني في ملك إيطاليا. وقدم «ماجاير» ثلاثة ملايين دولار دفعة أولى للبدء في المشروع، ووضع تحت تصرفه في البنك ثلاثمائة مليون دولار أخرى لمتابعة المشروع.

كان المتآمرون يعتقدون باختيارهم للجنرال بتلر لتنفيذ خطة الانقلاب أنهم قد وقعوا على صيد سمين لما كان له من شهرة وجماهيرية، ولم يتبينوا أنهم وقعوا على الرجل الخطأ إلا بعد فوات الأوان.. فقد تقدم بتلر إلى الكونجرس وأفشى أسرار المؤامرة بكل تفاصيلها وشخصياتها أمام لجنة التحقيقات.

من أهم ما قاله بتلر في شهادته: «إن هؤلاء المتآمرين يمثلون كل ما أكره وأحتكر في بلادي.. فقد تعلمت من دروس الحروب التي خضتها أن هناك حرباً في وطني على أن أخوضها أولاً وهي محاربة هؤلاء المنافقين.. بعد أن عرفت أن كل هذه الحروب كان وراءها جشع هؤلاء الناس.. وأن جنودي لم يكونوا يحاربون في سبيل مبادئ عليا كما كنا نتصور، وإنما من أجل الشركات الجشعة التي لا تشبع من نهب ثروات الشعوب».

استراتيجية جديدة

للإضعاف لا الإجهاز:

تعلمت الشركات درساً مهماً من فشل مؤامرة الانقلاب على روزفلت وبدأت تستخدم تكتيكاً حديثاً أكثر نعومة وأعمق إثراء بهدف إلغاء القوانين والإجراءات التنظيمية التي تقيد حرية الشركات، وتمييع سلطات أجهزة الرقابة الحكومية على سلوكها.. يعني باختصار: إضعاف الحكومة بدلاً من الإجهاز عليها.

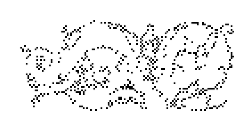
في هذا السياق يحكي لنا المؤلف قصة شركة إنرون في هذا المجال، وكيف كانت تتلاعب بإمدادات الكهرباء في ولاية كاليفورنيا.. وعمليات الإظلام المتعمد للإضاءة في كل الولاية ومحاولة قهر الجماهير والتلاعب بأسعار الكهرباء. حدث كل هذا بينما آلتها الإعلامية تضخ أكاذيب عن كثرة الإجراءات التنظيمية التي تعوق عمل الشركة ورغبتها في الإصلاح. وكانت الاستجابة الفورية من الإدارة الأمريكية متسقة مع هذا الاتجاه حيث أعلن جورج دبليو بوش بإنجليزيته الركيكة: «إذا كانت هناك إجراءات بيئية منعت كاليفورنيا من الحصول على ١٠٠٪ كهرباء.. فنحن في حاجة إلى التخفيف من هذه الإجراءات». وكان هذا بمثابة رد لجميل الشركة التي أسهمت بملايين الدولارات في حملة انتخابات الرئاسة لصالح بوش، وقام رجل آخر في الكونجرس يردد نغمة الشكر بصوت أعلى فيقول موضحاً للهدف: «إن الذين يؤيدون إجراءات التطرف البيئي ويدفعون بالدولة للتدخل أكثر مما ينبغي، ويعوقون حرية السوق هم الذين يدفعون بنا نحو الكارثة».

لا يجب أن ننسى أن هذا الموقف الأمريكي لم يقتصر أثره على الولايات المتحدة فقط وإنما امتد إلى البيئة الكونية، فقد رفض بوش الأصغر التوقيع على اتفاقية دولية لحماية البيئة بتقليل انبعاث الغازات المسببة لتدمير الغلاف الجوي، بزعمه أن هذا التقييد سيعود بالضرر على الصناعات الأمريكية.. وليذهب العالم إلى الجحيم!

الشركات الكبرى لديها عقيدة أن القواعد والإجراءات التنظيمية التي تضعها الحكومات تقلل من أرباحها.. ولذلك فإن وضع استراتيجيات للقضاء على هذه القواعد والإجراءات بكل الوسائل أمر مشروع. وخلال العقد السابع من القرن العشرين برز بوضوح شديد أن من أكفأ الوسائل التي استخدمتها



شركات أمريكية كبرى كانت ضالعة مع هتلر في بناء قوته العسكرية مثل شركة «جنرال موتورز» التي تحولت إلى الصناعات العسكرية سنة ١٩٣٧



الشركات (التبرعات) المالية السخية للحملات الانتخابية بهدف التأثير على العملية السياسية بترجيح كفة مرشح على مرشح آخر. ويعلق المؤلف على ذلك بقوله: «في المحصلة النهائية.. سواء عن طريق التبرعات أو الرشاوى الصريحة أو عن طريق جماعات الضغط السياسي أو حملات العلاقات العامة.. فإن الشركات تسعى للتأثير على العملية الديمقراطية لنفس الأسباب التي استهدفها المتآمرون على روزفلت في الثلاثينيات «فأولئك حاولوا تدمير النظام الديمقراطي بانقلاب عسكري وهؤلاء يفسدون النظام بالرشوة..».

وقد نظن أن الأموال التي تنفقها الشركات في هذا المجال خسائر عليها ولكن يؤكد لنا وليام نيسكانين أن الشركات لا تخسر شيئاً لأنها تحسب هذا الإنفاق الهائل جزءاً من تكاليف الإنتاج.. فهو استثمار لخلق بيئة سياسية أنسب لمضاعفة أرباحها ومساعدتها على الاستمرار والازدهار».

يرى رجال الأعمال أن لهم دوراً مشروعاً كشركاء مع السلطة في حكم المجتمع.. وأنه ليس للحكومة دور مشروع في السيطرة على الشركات.. وأن واجب الحكومة أن تترك الشركات تنظم نفسها بنفسها فهي مسئولة اجتماعياً.

الخصخصة والعولمة:

ساد الاعتقاد في القرن العشرين أن الديمقراطية تتطلب حكومات منتخبة تحمي الحقوق الاجتماعية للمواطنين وتوفر لهم احتياجاتهم الأساسية، فالمصالح العامة أعز وأقدس من أن تخضع لشركات مستغلة غير مسئولة ولا هم لها إلى الاسترباح من هذه المصالح فيما يوضح المؤلف: المؤسسات الصحية ومرافق المياه.. وخدمات التنمية الإنسانية كالمدارس والجامعات والمعاهد الثقافية.. والأمن العام كالشرطة والمحاكم والاطفائيات.. والمناطق الطبيعية كالمحميات الطبيعية للنبات والحيوان.. والحدائق العامة.. كل هذه المرافق والخدمات الحيوية اللازمة لحياة الإنسان ونموه وضعتها القوانين في منأى عن قبضة الشركات أن تعبث بها.

ولكن للأسف الشديد أصبحت كل هذه المرافق والخدمات الآن عرضة لزحف الشركات في حربها الإعلامية لتحطيم الحواجز القانونية التي تحيط بهذه المنطقة المحرمة.. وصكت لهذه الحرب شعارين جديدين هما الخصخصة والعولمة. وبدأت الحكومات تتهاوى أمام زحف «دراكولا»، هذا المسخ الذي خلقته بيديها.. فلم يعد هناك شيء في المجال العام محرماً أو مقدساً، بل أصبح كل شيء إما في حالة خصخصة أو في طريقه إلى الخصخصة. العالم إذن يتجه نحو مجتمع جديد يصفه لنا أحد دعاة الخصخصة هو «ملتون فريدمان» بقوله: «في هذا المجتمع لن يبقى في حوزة الحكومة أكثر من ١٠ إلى ٢٠٪ من الدخل

القومى للإنفاق على وظائفها الأساسية كالنظام القضائى والقوات المسلحة والتخفيف من حالات الفقر الحادة.. بل إن «وليام نيكانين» يقلص صلاحيات الحكومة ووظائفها بحيث لا يبقى لها سوى القوات العسكرية».. إن مروجى الخصخصة يرون أن كل بوصة مربعة على هذا الكوكب الأرضى ينبغى أن تكون تحت سيطرة القطاع الخاص.

انتهاك عالم الأطفال

وتدمير صحتهم:

ابتدعت الشركات فى إعلاناتها استراتيجية جديدة للحصول على نقود الآباء عن طريق التلاعب بعقول الأطفال.. لا فيما يتعلق بالسلع الخاصة بالأطفال فحسب بل فى السلع المنتجة للكبار أيضاً.. فى هذه الاستراتيجية الجديدة تستخدم الشركات أحدث وسائل العلم والتكنولوجيا، وتسخر طائفة من علماء النفس لبحث أكفأ الأساليب الإعلانية فى التأثير على الطفل.. فإذا تعلقت حاجته بمنتج معين يلح فى طلبه من أبويه فلا يفلتان من إلحاحه حتى يتحقق له طلبه.

وقد وجدت الدراسات أن إلحاح الأطفال له قوة سحرية فى التأثير على الأبوين.. وهم مادة سهلة للتلاعب فلديهم قابلية عالية للاستهواء.. ويتقبلون الرسائل الإعلامية كأنها حقائق.. كما أنهم فى نظر الشركات المستغلة هم زبائن المستقبل تحت التدريب. وللدكتورة «سوزان لين» أستاذة الطب النفسى بجامعة هارفارد دراسة مهمة فى هذا المجال، فقد تبين لها أن الطفل الأمريكى يشاهد - فى المتوسط - ثلاثين ألف إعلان تجارى فى السنة.. وهى إعلانات آسرة تتسلط على الطفل وتحاصر خياله.. وفى هذا المناخ يقذف الإعلان إليه بأنواع من المأكولات المشبعة بالدهون والسكريات الضارة بصحة الأطفال حتى أصبح من المستحيل على الآباء ضبط غذاء أطفالهم...

وتتفق مع هذه النتائج دراسات أخرى لطبيب أطفال أسترالى هو «فيرتى نيونهام» مع فريق من الباحثين وجدوا أن التدفق الإعلانى الرهيب على الأطفال يؤثر سلبًا على صحتهم واختياراتهم فى وقت مبكر من حياتهم ويضعهم فى دائرة الخطر الصحى.. وتؤكد دراسات أخرى منشورة فى مجلات طبية عالمية ظهور زيادة هائلة من مرضى السمنة والسكرى عند الأطفال وهما مرضان خطيران يلازمان الطفل بعد ذلك طوال حياته.

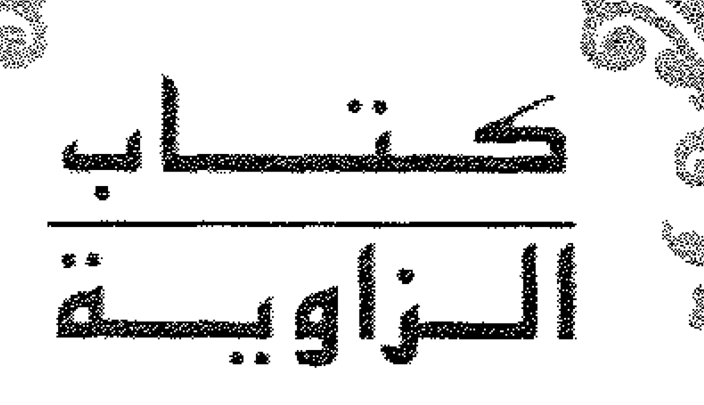
وفى دراسة أخرى أثبت الباحثون أن خطر إعلانات الأطفال لا يقتصر على صحته البدنية فقط، وإنما يمتد إلى قدراتهم العقلية والتخيلية.. خصوصاً ما يتعلق منها بلعب الأطفال الجاهزة التى تثير إعجاب الأطفال وتذهل عقولهم الصغيرة وتسيطر عليهم، بينما يحتاج الطفل - فيما يرى الخبراء - إلى ألعاب من نوع آخر يقومون هم بتفكيكها وتركيبها وفق أشكال يتخيلونها هم.. وهذا يعطيهم الشعور بالسيادة على الأشياء، ويساعدهم على الإبداع.

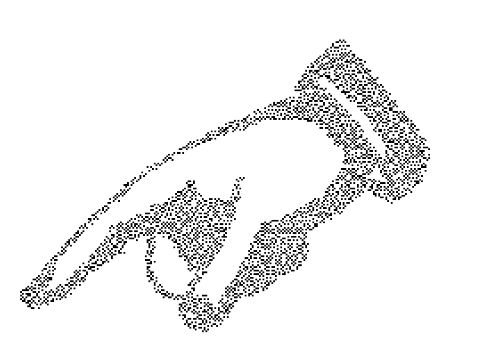
ثورة كوتشابامبا هى الحل:

فى بحثه عن حلول لمواجهة الخطر لا يرى المؤلف أى أمل فى الحكومات أن تنهض لمقاومة طغيان الشركات، ولا أن تتراجع الشركات عن غيها من تلقاء نفسها، ولم يبق إلا الشعوب والناس العاديون أن ينظموا أنفسهم فى حركات شعبية لمواجهة الخطر بأنفسهم.. وقد بدأت بالفعل مجموعات كبيرة تتحرك فى قلب أوروبا وأمريكا ضد الخصخصة والعولمة وضد تلوث البيئة وضد استغلال الفقراء فى العالم الثالث. يقول المؤلف: هذا ما ينبغى أن نعمل على تقويته بالوعى والكتابة والإعلام والمظاهرات.. واقتراح الحلول البديلة الضغط على الحكومات بكل وسيلة ممكنة، والمجال فى هذا واسع فسيح.. ويضرب لنا مثلاً بواقعة ذات دلالة على إمكانية نجاح الحركات الشعبية.. حدثت فى منطقة بوسط بوليفيا تسمى «كوتشابامبا».

بطل هذه الواقعة هو «أوسكار أوليفيرا» أحد قادة العمال.. تزعم تمرداً شعبياً ضد خصخصة مرفق مياه الشرب، الذى اضطرت إليه الحكومة تحت ضغوط البنك الدولى، واشترته شركة «بكتل» الأمريكية التى سيطرت على كل مصادر المياه البديلة وكان الأهالى يعتمدون عليها، وذلك استناداً إلى قوانين جديدة أجبرت الحكومة على إصدارها وتنفيذها بقوة الشرطة. فلما أصبحت الشركة هى المصدر الوحيد لمياه الشرب رفعت أسعار المياه ثلاث مرات عما كانت عليه من قبل، وهنا تفجرت ثورة شعبية أحسن أوسكار أوليفيرا تنظيمها وقيادتها وجذبت كل يوم مزيداً من الثوار من كل فئات المجتمع وحدثت مصادمات عنيفة استخدمت فيها الشرطة والجيش الرصاص الحى فقتلت ستة من الناس وفقد بعض الشباب أطرافهم وأصبح بعضهم مشلولين بإصابات فى العمود الفقرى ولكن عشرات الألوف من الثوار أجبروا الشركة على الفرار من المنطقة وتسلم الثوار المرفق لإعادة تنظيمه وإدارته.

يقول المؤلف: لا مناص من مجابهة قوة الشركات الزاحفة بقوى الشعب المنظمة.. لإحياء قيم مناهضة لقيم هذه الشركات.. إنها تحاول قصر هويتنا على كوننا أنانيين وفرديين ولدينا رغبات استهلاكية مستحكمة، ولكننا نرفض أن تكون هذه كل هويتنا فنحن أيضاً نشعر بروابط إنسانية عميقة والتزامات أخلاقية نحو بعضنا البعض، ونشترك فى مصير واحد وآمال فى عالم أفضل.. وكلنا يشعر أن هناك أشياء عزيزة علينا ومهمة لا يمكن أن تكون موضع استغلال من أحد.. إننا بناة حضارة ولسنا مجرد منتجين ومستهلكين كما تصورنا الشركات المستغلة. ■





أوراق السنهورى

تمثيلية البخيل

ليون ٢٣ يناير ١٩٢٢

حضرت بالأمس تمثيل رواية «البخيل» لموليير وذلك تذكاراً لمرور ثلاثمائة عام على ميلاد شاعر كوميدى من أكبر شعراء فرنسا إذا لم يكن من أكبر شعراء العالم.

قام فى وسط الجمع «عمدة المدينة» وألقى محاضرة شائقة فى تاريخ حياة الرجل بعبارة طلية فيها كثير من الفكاهة المستعذبة.

أعجبنى كثيراً تمثيل الرواية وكنت قد شهدت تمثيلها فى مصر بالعربية، وبرغم اختلاف اللغة فقد استطعت أن أحكم أن التمثيل فى فرنسا أرقى بكثير منه فى مصر.

وأعجبنى أكثر من ذلك أن تقام للرجال العظماء حفلات تذكر الأمة بهم من وقت لآخر، ليشعر الفرنسى بأنه من أمة لها تاريخ محشود بعظماء الرجال.

الممثلة سارة برنار

شهدت أمس الأول للمرة الأولى سارة برنار. وهى الآن تبلغ السبعين من العمر، وقد كانت تمثل دوراً يتلاءم مع حالها من المرض وتقدم السن. كانت تمثل دور شاب هزيل مريض لا يكاد ينهض من فراشه وقد أضناه الحب. ولم يجد سلوى فى غير تدخين الأفيون. إن سارة برنار بالرغم من تقدمها فى السن لاتزال يرى فيها من يعشق التمثيل أثرًا من آثار المرأة التى ملأت شهرتها العالم. إنها لا تدهش السامعين فى أول أمرها، ولكنها تتدرج بهم حتى يمتزجوا فى نفسها فيصبحوا لا يشعرون إلا بشعورها ولا يرون إلا بعينيها، كل هذا دون تكلف ولا تعمل.



لومومبا يجب أن يختفى.. إن لومومبا الحى، حتى فى السجن، يمثل خطراً كبيراً. إنه يحظى بثقة الجماهير

اليوم الأخير فى حياة لومومبا

لـــــودو دى فـتـــــه

The Assassination of Lumumba

Ludo De Witte

لا تزال صورة الزعيم الكونغولى باتريس لومومبا (١٩٢٥ ـ ١٩٦١) رمزًا للإلهام السياسى رغم رحيله منذ أكثر من ٤٤ عامًا. فقد ظل لومومبا رمزًا للنضال السياسى ضد الاستعمار فى أفريقيا والعالم الثالث وكان قائدًا لحركة قومية ناضلت للحصول على حقوق الكونغو ورئيسًا منتخبًا للوزراء، إلا أن الاستعمار البلجيكى والمنتفعين المحليين منه تآمروا عليه ليلقى حتفه فى جريمة بشعة. وتنشر «وجهات نظر» فصلاً من كتاب عن أسرار اغتيال لومومبا، يروى اليوم الأخير فى حياة المناضل الأفريقى الراحل.

The Assassination of Lumumba
اغتيال لومومبا
Ludo De witte
Verso - 226pp - 2003

تصدر الترجمة قريبا عن دار قدس للنشر والتوزيع
ترجمة: رزق الله بطرس

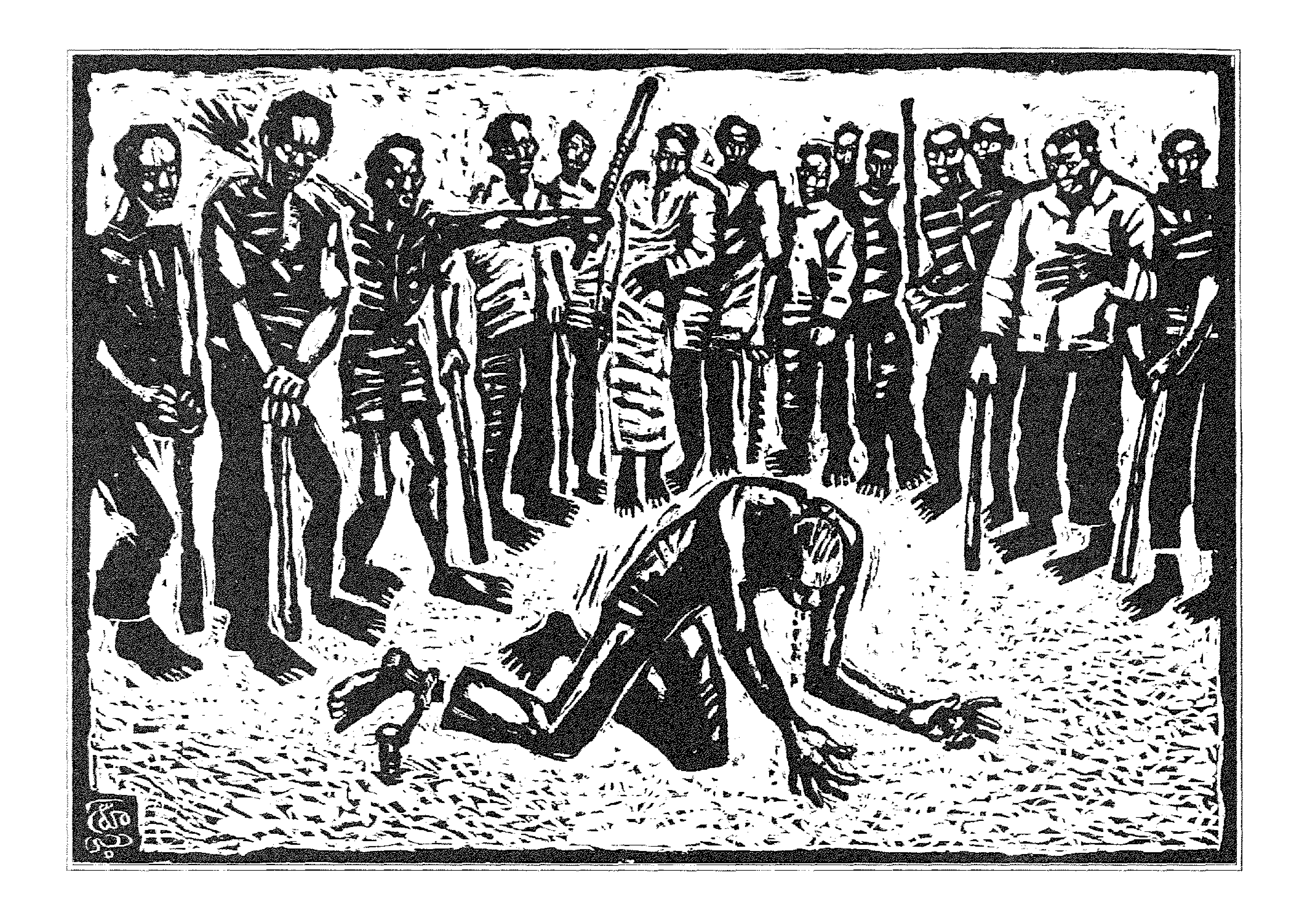
كانت حاشية نننداكا (Nendaka) تتألف من ثلاثة جنود مختارين بعناية: بالوبا من كاساى الذى كانت كراهيته لرئيس الوزراء السابق تضمن تنفيذ الأوامر بصرامة، وقائدهم، اللفتننت زوزو (Zuzu) كان «وحشاً متعطشاً للدم». طبقًا لما قال برسين: كانوا ينوون قطع مسافة الخمسين ومائة كيلومتر من العاصمة إلى ثيسفيل قبل الفجر. وقائد المعسكر الكولونيل ببز كان قد أصر على أن يأتى نننداكا بأسرع وقت. وبسبب التمرد الحديث جداً كان يريد مغادرة لومومبا قبل أن يستيقظ الجنود لأنه كان يخشى من حدوث شجار جديد أو أسوأ من ذلك. وصل نننداكا إلى مدخل معسكر هاردى نحو الساعة الرابعة صباحاً.

وبحسب أقوال برسين، كان لديهم سجينان: موريس مبل وجوزف أكيت يرافقان لومومبا فى رحلته الأخيرة إلى موته. كان موريس مبل، (٣٠ سنة)، وزير الرياضة والشباب فى حكومة لومومبا، وكذلك رئيس أركان الجيش الكونغولى فترة قصيرة. وجوزف أكيت (٥٠ سنة) كان نائب رئيس مجلس الشيوخ قبل إغلاقه. لقد وقع كلاهما فى أيدى جنود موبوتو فى أثناء محاولة لومومبا الهرب إلى ستانليفيل، واعتقال أكيت جرى قرب ككوت. مبل اقترف غلطة بمخاطبة تجمع من مؤيديه عند بحيرة ليبلد الثانى قبل مغادرة ستانليفيل فجرى اعتقاله عند موشى. وجرى الاحتفاظ بهما فى لوزومو قرب ليبلدفيل، وذهب نننداكا لإحضارهما قبل أن يتابع إلى ثيسفيل. لكن فى إحدى المراحل ذكر لومومبا زميله السجين أكيت فى رسالة. لو كان برسين محقًا فى قوله إن نننداكا جلب معه أكيت، لكان أكيت قد نقل من سجن ثيسفيل. كان مبل وأكيت قائدى جيش الحركة القومية الكونغولية، وكان نظام ليبلدفيل يعدهما الرئيسين الاسميين المكنين للمحاولة الوطنية لحشد الدعم.

ذهب نننداكا وحاشيته مباشرة لمقابلة الكولونيل ببز، ومن الممكن أن الأول استلم رسالة من كاسا فوبو يأمره فيها بتسليم لومومبا، وببز طلب منه أن يحضر هذه الوثيقة. وبعد ذلك توجه ببز ونننداكا وجنود الجيش الوطنى الكونغولى إلى زنزانة لومومبا. وحالما رأى لومومبا نننداكا، لابد من أنه فهم أن الأمر قد تحول نحو الأسوأ. لقد أصبح رفيقه فى السنة الماضية ألد أعدائه. كان نننداكا، مثل رئيس أمن موبوتو، مسئولاً عن التعذيب والقتل فى مخيم السجناء الذى أسس حديثًا فى بينزا الواقعة على التلة خارج كنشاسا: حيث كانت تكنات المغاوير. وكان أيضًا العقل المدبر وراء الإرهاب فى مناطق العاصمة الأكثر فقرًا. فى بداية ديسمبر، قبل نقله إلى ثيسفيل، كان نننداكا قد ضرب لومومبا بشدة. وكزادى قال لاحقًا: علم لومومبا مباشرةً أن الأمور كانت سيئة. وبحسب أقوال اللفتننت الثانى شونبرودت: لم يكن لومومبا يريد أن «يذهب معه»، فقد كان وجلاً.

فى نحو الساعة الخامسة، قبل الفجر بقليل، غادر لومومبا المخيم فى موكب. كان ببز قد زود نننداكا بمزيد من الرجال





وبثلاث سيارات لأنه كان يعلم أن الجنود الكونغوليين كانوا على اتصال مع القبعات الزرق المغاربة المتمركزين فى ثيسفيل؛ كان المغاربة يشكلون ثلث فرقة مغاوير جيش الكونغو الوطنى فى مخيم سنكولو الذى كان فى ثيسفيل نفسها، بخلاف معسكر هاردى، الذى كان خارج المدينة. منذ التمرد الأخير فى هاردى ازدادت المراقبة على الحامية المغربية، وببز لم يكن يجازف قط ومنع دخول المغاربة إلى المخيم فى الأيام القليلة السابقة.

استيقظ شونبرودت عند الساعة السادسة، وفى أثناء جولته الصباحية الباكرة فى المخيم لاحظ أن مدخله كان مفتوحاً على مصراعيه. كان المدخل قد أبقى مغلقاً منذ وصول لومومبا، لذلك خمن فوراً أن لومومبا، وكان يعلم أنه يجب التخلص منه، لا بد أنه قد غادر. وبعد قليل أرسل ببز الرسالة اللاسلكية التالية إلى ليبلدفيل: لقد جرى إرسال الرزمة. وهنا يتوقف دور ببز فى تصفية لومومبا، لكن مهمة مذهلة كانت فى انتظاره فى جيش موبوتو. وبعد ذلك بفترة طويلة، صرح صحفى فى شهادة إلى تحقيق أجرته الأمم المتحدة فى اغتيال لومومبا ومبل وأكيت أنه قد استخدم استراتيجية لإغراء لومومبا إلى الخروج من معسكر هاردى. أخبروه أنه قد حدث انقلاب فى ليبلدفيل، وأن كاسا فوبو وموبوتو وبمبك أصبحوا فى السجن، وأن الجميع ينتظرونه بصبر نافد فى العاصمة كى يشكل حكومة بأسرع ما يمكن. لكن شهادتنا تدل أن نانداكا نفسه ذهب لإحضار لومومبا.

لم يكن يخطر على بال لومومبا أى أوهام بخصوص نيات ساعد موبوتو الأيمن عندما استدار الموكب نحو اليسار نحو ماتاداى والمحيط، بدلاً من اليمين والعاصمة. سار الموكب نحو ساعة ونصف على الأقل ليقطع مسافة ٦٠ كيلومتراً إلى لوكالا على طريق مرصوفة جزئياً فيها منحدرات وانعطافات خطيرة تتلوى بين التلال. عند نحو الساعة السابعة وصل الموكب إلى سهل كيمبالا زولولى، قرب لوكالا، وهناك بعد ساعة هبطت طائرة دارغون ريد على المهبط العشبى الصغير. كانت لوكالا مركزاً لقيادة شركة الأسمنت الكونغولية (Congolese Cement Company, CICO). الربان لم يتبع الإجراءات المعتادة: لم يخبر الشركة بوصوله، ولم يحلق فوق القرية، والعادة جرت أن ترسل الشركة شخصاً ما لتحية الركاب عند وصولهم أو لإنزال الحمولة.

لم تستطع الهيئة العامة الأوروبية فى شركة الأسمنت الكونغولية أن ترى ما كان يحدث. كان معمل الأسمنت على بعد ١,٥ كيلومتر من المهبط، وكان الأوروبيون يسكنون فى فناء مسور محاط بسياج يرتفع ٣ أمتار. بعد العمل كانوا يذهبون إلى منازلهم ويبقون هناك حتى صباح اليوم التالى، لكن فى هذا الصباح تحديداً توجه عدة موظفين كونغوليين إلى مهبط الطائرة ليروا ماذا يحدث. وعندما عادوا إلى العمل، سردوا (الأحداث) إلى موريس رينو المدير المالى. وبعد أن هبطت طائرة دارغون ريد، جر الجنود أشخاصاً أفريقيين يرتدون ملابس مدنية من إحدى السيارات المتوقفة هناك، ودفعوهم على متن الطائرة. تعرف الموظفون على واحد منهم، باتريس لومومبا، وكان وجهه مغطى بالدم. وفى صباح اليوم نفسه قام أندره مزوهو واحد من قادة حزب أباكو (Abako) حزب الرئيس كاسا فوبو، بزيارة رينو، ومن المؤكد من دون شك أنه عبر عما كان يشعر به القادة فى ليبلدفيل: ضوء فى نهاية النفق أخيراً.. لومومبا انتهى!.

أخذ فرنسوا بومون ربان طائرة دارغون ريد الفرنسى سبعة أشخاص على متن طائرته: نانداكا وثلاثة جنود من الجيش الوطنى الكونغولى وثلاثة أسرى آخرين دفعوا بشدة إلى داخل الطائرة. أمر بومون الجنود أن ينزعوا الحراب من بنادقهم لأنه كان يخشى أن يلحقوا الضرر بالطائرة التى أقلعت فى نحو الساعة الثامنة وهبطت فى نحو الساعة التاسعة فى مانادو، على بعد نحو ٢٤٠ كيلومتراً من لوكالا. وفى اليوم التالى، أخبر بومون رئيسه، رمن لينار، وكذلك طياراً ومالكاً مشاركاً لشركة اير بروس بما حدث فى الليل. بينما كانت الطائرة تقلع بدأ الجنود بمعاملة السجناء بقسوة، لكن الطيار طلب منهم التوقف حالاً لأنه خشى من وقوع حادثة: (طائرة دارغون ريد طائرة صغيرة خفيفة ويختل توازنها بسهولة. يبلغ وزنها أقل من «٢,٥» طن ولا تستطيع أن تحمل أكثر من ثمانية أشخاص.

كانت طائرة الدى سى ٤ مع طاقمها واثنان من المسافرين وعلى متنها ينتظرون فى مواندا، على شاطئ الأطلسى، منذ الساعة السابعة صباحاً. نزل نانداكا من طائرة دارغون ريد وتبعه مرافقوه السجناء من جديد، وفى أثناء ذلك تحدث نانداكا إلى المسافرين فى الطائرة: المفوضين كزادى وكليوفاس موكمبا. ثم كشف المقصد النهائى للسجناء الثلاثة: إليزابتفيل حيث يجب أن يؤخذوا فوراً. وبعد ملء مستودعات وقود الطائرة، أقلعت فى نحو الساعة العاشرة. استدار الطيار فوق المحيط ليأخذ طريقاً أقصر إلى عاصمة النحاس، من طريق كوريدور أنغولا فى الجنوب الشرقى، مقصراً المسافة إلى نحو ١٨٠٠كم. كان على متن الطائرة كزادى، والسجناء الثلاثة وأربعة من أفراد الطاقم: الطيار البلجيكى، وبيت فن در ميرش، والضابط الأول الأسترالى جالد دكسن وعامل اللاسلكى البلجيكى جان لوى دروغمان والمهندس الفرنسى روبير فاو.

"اليوم الأخير فى حياة لومومبا"

وبعد نصف ساعة، أقلعت طائرة دي سى ٣ من مطار ندجيلي إلى بكونغا وليس على متنها مسافرون: فقط الطاقم ويتألف من الطيار الأسترالى بب وطسن وعامل اللاسلكى البلجيكى غى غوبليت والمهندس الفرنسى واسمه باتشنكو. قبل الإقلاع أخبر واطسن أفراد طاقمه: سنرى إذا كانت هناك قوات للأمم المتحدة فى بكونغا . . سنرى إن كان بالإمكان أخذ لومومبا إلى بكونغا من دون أن تحررد قوات الأمم المتحدة. ربان طائرة الدى سى ٤ لم يخبر ندجيلي أن مقصده إليزابتفيل، حتى بعد إقلاع الدى سى ٣. عندئذ أرسل مطار ندجيلي رسالة بنظام مورس البرقى إلى الدى سى ٣ التى قد كانت تجاوزت الآن ككوت، يقول إن مهمتها قد ألغيت، وأمر الربان بالعودة إلى ليبلدفيل، وجرى اتصال باللاسلكى مع الدى سى ٤ فى رحلة العودة. أخبر عامل اللاسلكى جان لوى دروغمان نظيره غى غوبليه على متن الدى سى ٣: نعلم أنك عائد إلى ليبلدفيل؛ نحن ذاهبون مباشرة إلى إليزابتفيل: «فى أثناء الرحلة لم يحاول ربان طائرة الدى سى ٤ بيت فن درميرش، أن يتصل بإليزابتفيل أو ليبلدفيل لأن رسائل المورس يمكن التقاطها فى جميع أنحاء الكونغو. بعد مغادرة الدى سى ٤ مواندا عاد فكتر ننداكا الذى تخلص أخيراً من سجينه المحير إلى ليبلدفيل فى طائرة دارغون ربد.

فى صباح ذلك اليوم، بينما كانت الدى سى ٤ فى طريقها إلى كتنغا، أرسل السفير ديريه برقية من برازافيل إلى وزير الخارجية بيير وغنى، يقول إنه كان يجرى نقل لومومبا إلى بكونغا طبقاً لما جرى الاتفاق عليه فى ندجيلي:

كان نقل لومومبا إلى بكونغا قد تقرر بموافقة كلنجى، وسينفذ ذلك صباح اليوم كما يلى: مغادرة ثيسفيل إلى مواندا على إير بروس؛ ومن بواندا إلى بكونغا على متن دى سى ٤. لقد جرى اختيار مواندا لعدم وجود قبعات زرق فيها. كزادى سيرافق لومومبا إلى بكونغا. نؤكد أن يعامل لومومبا معاملة لائقة. لكن من الممكن أن يجرى منعه من مغادرة معسكر هاردي. كل هذه العمليات تجرى من دون معرفة الأمم المتحدة ومع جميع الاحتياطات المعتادة.

هل كان هذا خطأ مقصوداً لتضليل الأمم المتحدة وتعطيل أى تدخل ممكن تقوم به القبعات الزرق؟، أم أن ديريه نفسه لم يكن يعلم أكثر من ذلك؟، أو أن اتصالات كركار أو لهاى كذبت عليه؟، أم أن كركار لم يكن يعلم أيضاً؟.

فى مساء يوم ١٧ يناير قام ضابط من الأمم المتحدة بزيارة إمنويل كينى، السكرتير الأول للرئيس الكونغولى، ويظهر أن الخطة لإخفاء سر مغادرة لومومبا عن الأمم المتحدة قد نجحت. كان الضابط يريد أن يعلم المزيد عن مصير لومومبا، ولاسيما عن مقصد طائرة الدى سى ٤. حاول رادار الأمم المتحدة أن يتتبع مسير الطائرة لكنه أخفق. وكينى سأل الرئيس كاسا فوبو، لكنه بقى صامتاً صمت القبور، كما كان معروفاً عنه.



كانت الطائرة التى تقل لومومبا ومبل وأكيت كبيرة ذات أربعة محركات وتتسع لخمسين مسافراً، وكان كل شىء قد أعد لرحلة طويلة حيث كان على متنها اثنتان وأربعون وجبة طعام. وقد صرح جميع أفراد الطاقم بعد ذلك بأنه قد أسيئت معاملة السجناء خلال الرحلة التى دامت عدة ساعات. لومومبا ومبل وأكيت كانوا يجلسون أحدهم إلى جوار الآخر، يضعون أحزمة الأمان ومربوطين بحبال، وعيونهم وآذانهم وأفواههم كانت مغلقة بأشرطة لاصقة. كان الواحد تلو الآخر يجبر على الركوع فى ممر الطائرة حيث كان الجنود يركلونهم أو يضربونهم بأعقاب بنادقهم، وحتى عندما كان لومومبا جالساً فى مقعده لم يتركوه لحظة واحدة. كان أحد الجنود متكئاً على جانب الطائرة يركله تكراراً فى معدته. كانت فترة استراحة السجناء الوحيدة هى أنه عندما يتعب الجنود أنفسهم كانوا يستريحون أيضاً ويتناقلون زجاجة الويسكى فيما بينهم. وفى النهاية أصبح التعذيب يضايق الطاقم، وحاول فن در ميرش أن يهدئ الجنود موضحاً لهم أن حركاتهم المفاجئة كانت تهدد سلامة الطائرة. سأل الربان كزادى إن كان ينوى أن يقتل السجناء على متن الطائرة، فأجاب مفوض دفاع موبوتو بأنهم سيصلون كتنغا أحياء. ومضى كزادى القوى نوعاً ما، بقبعته الخاكى، يدخن غليونه، ويراقب سلوك جنوده بصمت.

اقتلعوا لحية لومومبا وعدة خصلات من شعره وأجبروه على ابتلاعها، ويبدو أن هذا المنظر جعل أحد الجنود يشعر بالمرض. وقد مرض عامل اللاسلكى جان لوى دروغمان فعلاً من مشاهد العنف التى سببت له الأذى، كما يقول غوبليت، وطاردته الأحداث طوال حياته. حاول الطاقم مراراً منع الجنود، لكنهم أخيراً حبسوا أنفسهم فى ممر القيادة ولم يخرجوا منها إلا بعد هبوطهم فى إليزابتفيل. فى مقابلة مع صحيفة (دربن سندى تريبن/ Durban Sunday Tribune) بعد النقل بفترة قصيرة، قال الطيار الآخر الأسترالى جاك دكسن إنه حاول عبثاً إبعاد الجنود عن لومومبا، كما يظهر أنه أخبر المفوضين غير المهتمين: «قولوا: علينا أن نهبط بلومومبا حياً». وفى عام ١٩٦٦م اعترف كزادى لجان فان ليرد (Jean Van Lierde) بأن السجناء قد عوملوا بوحشية فى أثناء الرحلة: «صحيح، لكن كما تعرف جنود الجيش الوطنى الكونغولى وحوش. لم نستطع منعهم من ضرب السجناء. ليس لدينا أى سلطة عليهم. وحتى فى هذه اللحظات، احتفظ لومومبا بروحه القتالية. فى إحدى المراحل، بينما كان معذبوه فى استراحة قصيرة، تعرف على صوت جوناس موكمبا، فبدأ يتحدث إليه. وادعى موكمبا فيما بعد أن لومومبا كان على وشك إقناعه بعدم تسليمه إلى تشومبى.

صور جاك دكسن بعض العذاب الذى أنزله الجنود فى أثناء رحلة الطيران والتقط اللحظة التى خرج فيها السجناء من الطائرة فى لوانو فى وقت لاحق من ذلك اليوم. وبحسب أقوال الربان بب وطسن، ضاع الفيلم الذى ظهره دكسن فى جنوب إفريقية: فى الواقع عندما حاول واطسن استعادته أخبروه ببساطة أنه كان (أسود) كاملاً. ربما حذر أحدهم السلطات فى كتنغا جنوب أفريقية، لذلك أصبحوا حذرين جداً بعد المقابلة التى أجراها دكسن مع صحيفة (دربن سندى تريبن) عن تلك الرحلة الحافلة. هل لا يزال الفيلم محفوظاً فى خزائن إدارة استخبارات جنوب أفريقية؟. على أى حال، كان السجناء فى حالة سيئة جداً عند وصولهم والصحفى كرستين سورى كتب: إنها لحقيقة أن هؤلاء المساكين فى حالة يرثى لها. لقد انتزعت خصلات من لحية لومومبا وشعره. وجهه متورم، ويحمل علامة جروح من نظارته التى حطمها معذبوه على وجهه.

مع ذلك، من غير الصحيح أن زوزو ورجاله عذبوا لومومبا ومبل وأكيت حتى الموت بينما كانت الطائرة تهبط. هذه الحجة قدمها أناس أمثال تشومبى الذين كانوا يريدون أن يتفادوا المسئولية عن الأحداث التى وقعت فى كتنغا. صرح الربان فن در ميرش لاحقاً بأن السجناء قد أهينوا بقسوة فى أثناء الرحلة، ولكنهم لم يكونوا يحتضرون عند الوصول. وقد أكد بب وطسن هذا القول، وهو ربان الدى سى ٣، الذى كان على علاقة طيبة مع طاقم الدى سى ٤.

فى نحو الساعة الرابعة صباحاً بالتوقيت المحلى كانت الطائرة تقترب من عاصمة كتنغا، وفى برج المراقبة فى لوانو، مطار إليزابتفيل، كان فى نوبة الحراسة رجل اسمه لامبول. عندما طلب فن در ميرش الإذن بالهبوط، أخبر لامبول فوراً مسئول المطار غى ددكن الذى كان مكتبه تحت مكان لامبول بطابق، الذى بدوره طلب مشورة جيرار لينديكنز المسئول عن اتصالات المطار. طائرة من ليبلدفيل، غير معلن عنها فى كتنغا؟. طلب لامبول مزيداً من المعلومات من الربان الذى أعطاه رقم تعريف الطائرة والغاية من الرحلة والمقصد، واسمه، ثم أعلن: معنا بعض الرزم الثمينة على متن الطائرة!!. لينديكنز وددكن أدرك ماذا كان يجرى فوراً: حسناً علينا الآن أن نخبر إدارة الاستخبارات، علينا أن نخبر وزير الداخلية، علينا أن نخبر الرئيس.

مقر إقامة الرئيس تشومبى كان يقع فى المكاتب السابقة لمجلس كتنغا الخاص (Katanga Special Committee). رد فرنسوا توماس الوزير الإقليمى لكتنغا فى الفترة الاستعمارية على الهاتف، ثم أخبر برتلو، سكرتير تشومبى الخاص، الذى كان يتحدث إلى فيبر فى ذلك الحين وأخبر ددكن رئيس أركان الجندرمة أيضاً براد (Parrad) الذى أوصل المعلومات إلى مونغ.

من أجل اتخاذ إجراءات السلامة



لومومبا ومبُل وأُكيتُ كانوا يجلسون أحدهم إلى جوار الآخر، يضعون أحزمة الأمان ومربوطين بحبال، وعيونهم وآذانهم وأفواههم كانت مغلقة بأشرطة لاصقة. كان الواحد تلو الآخر يجبر على الركوع فى ممر الطائرة حيث كان الجنود يركلونهم أو يضربونهم بأعقاب بنادقهم



اللازمة فى المنطقة المخصصة لطيران كَتَنْغَا العسكرى (Avikat)، أمر الميجور براد ددكن أن يبقى طائرة الدى سى ٤ فى الجو مدة أطول قليلاً، وفوراً سد رئيس المطار المدرج بالبراميل وسيارات الإطفاء. وبعد استشارة مونْغ، هاتف براد إلى معسكر ماسار وبعد ذلك أمر اللفتننت جولين غات أن يذهب إلى لوانو مع زمرة من الشرطة العسكرية. كان ضابط الاستخبارات فى الجندرمة، جو فردكت، قد عين لمتابعة الأحداث فى المطار بأم عينيه. وبعد أن أدرك ما (الرزم) قفز إلى سيارته الجيب وانطلق وحده إلى لوانو. وحتى قبل أن يستطيع غات تجميع رجاله، استدعى إلى وزارة الداخلية. وعندما وصل فى نحو الساعة الرابعة بعد الظهر وجد مونْغ وعدة أشخاص آخرين من عظيمى الشأن من النظام مجتمعين هناك.

وضع فكتُر تنيه اللفتننت غات فى صورة الوضع وأعطاه الأوامر بأن يتولى أمر السجناء. وإجراء مؤقتًا تقرر أخذ السجناء إلى بيت بروز (Brouwez)، وهو منزل خال من السكان غير بعيد عن المطار ويبعد نحو ٨ كم عن مركز إليزابتفيل. ذهب فرشير مفوض الشرطة، الذى كان ينسق العملية كلها بحسب قول غات، ليرى برُوز فوراً، وهو مقيم أبيض، كى يصادر البيت، ثم ذهب إلى البيت وانتظر. كان على مفوض الشرطة جورج سغرز أن يحضر مفرزة إلى لوانو لتعزيز قوة جنود غات الذى أسرع نفسه إلى معسكر ماسار ليجمع قواته. كانت فرقة الشرطة العسكرية من الجندرمة تتألف من فرقتين من الشرطة العسكرية والحرس الجمهورى، والميجور نوربرت ميوك كان آمر الفرقة رسمياً، وكان أيضاً آمراً لمعسكر ماسار. لكن بحسب بُرسِّين، كان الكابتن غات الآمر الفعلى. كان ميوك يجرى كل المحادثات مع الجنود، لكن غات كان المسئول عن الأمور الأخرى، (كان هذا هو النظام داخل الجندرمة؛ وفى المراتب التابعة، كان الأفريقيون مسئولين رسمياً، لكن بحسب اللفتننت غرندليه، كان الضباط البلجيكيون «يتحكمون بحزم بكل روتينيا»)، وفى التطبيق كانت الفرقة الأولى من الشرطة العسكرية تحت إمرة اللفتننت ميشيل واللفتننت غرندليه؛ وكانت الفرقة الثانية تحت إمرة اللفتننت غات، واللفتننت بليستن واللفتننت الثانى ليفا.

فى معسكر ماسار طلب غات الضباط الأوربيين الكبار والصغار الموجودين جميعهم، إضافة إلى مفرزتين كانتا دائماً فى الخدمة للمهمات العاجلة. نقلت ثلاث سيارات جيب وشاحنتان وآلية مدرعة الرجال الخمسين، واللفتننت غات أكد فيما بعد أنه أخذ بعض الضباط للتعزيز، لأنه كان يخشى أن مقابلة لومومبا قد تحيى المشاعر القومية عند قواته. «لدى قدر كبير من أبناء بالوبا من كَتَنْغَا الشمالية فى وحدتى الآن» كان العدد الكبير من القوات يمثل إجراء أمان آخر: لم يكن يعلم كم كان عدد جنود الأمم المتحدة فى المطار، ولا يعلم إن كانوا سيتدخلون. وإضافة إلى ذلك، كان يخشى أنه إذا علم أبناء كَتَنْغَا ذوو الميول الوطنية بوصول لومومبا فإنهم سوف يأتون «جملةً إلى السهول كما حدث سابقًا عندما جرى الإعلان عن زيارة سيندوى (قائد بالوبكات).

كان المطار محتشداً ذلك اليوم لأن طائرة سابينا من بركسل كانت على وشك الهبوط، وكان هناك نشاط على المهبط العسكرى، تلاه اهتمام كبير من الرصيف. وعند الساعة الرابعة بعد الظهر تقريباً، انتشرت قوة كاملة من الأمن: شرطة غات العسكرية، وشرطة سغرز وآلية اللفتننت غراندليه مع مدرعة من طراز غرهاوند الخاصة بالسرجنت سَن. أزيلت كل العوائق عن المهبط أعطى الإذن للربان فَن در ميرش بالهبوط. وعندما لامست الطائرة الأرض عند الساعة لم يكن فى خزاناتها من الوقود ما يكفى إلا لطيران عشر دقائق. وهكذا انتهت ساعات السجناء الستة من الرعب، ولم يتبقَ لديهم سوى سبع ساعات أخرى على قيد الحياة.



كانت تلك المرة الثانية التى يؤخذ فيها لومومبا إلى كَتَنْغَا كى يسجن. عندما حكم عليه بعد الاضطراب الذى حدث فى نهاية أكتوبر ١٩٥٩م فى ستانليفيل، نقلته السلطات الاستعمارية إلى سجن جادوتفيل فى كَتَنْغَا؛ عندما كان نقله وسجنه عندئذ يمثلان ردة فعل نظام مشرف على الموت. وجب عليه بعد ذلك بزمن غير طويل أن يطلق سراح سجينه ويرسله إلى بروكسل، ليشارك فى مباحثات الطاولة المستديرة التى اقترف فيها النظام الاستعمارى انتحاراً ذاتياً على الطريقة اليابانية. لم يكن نقله فى عام ١٩٦١م أقل رمزية، مع أنه هذه المرة كان عملاً بائساً قام به نظام لِيبْلدفيل المتداعى والذى كان يأمل به ضمان بقائه. ويمكن كذلك النظر إلى العلاقة بين عمليتى النقل من زاوية أخرى: كان مفوض الشرطة جورج سغرز قد اعتقل لومومبا فى عام ١٩٥٩م، وبعد محاكمته أخذه مفوض الشرطة فرانس فرشير إلى كَتَنْغَا. كان سغرز وشرطته مشتركين فى عملية الهبوط بلومومبا فى لوانو يوم ١٧/ ١/ ١٩٦١م، ذهب فرشير إلى البيت الذى كان السجناء سيقضون فيه بعض الساعات الرهيبة الأخرى.

أراد الميجور فيبر، مستشار تشومبى العسكرى، أن يؤكد مسئولية ليبلدفيل فى المجرى الدرامى للأحداث وأن يثبت أن السجناء كانوا على وشك الموت عندما وصلوا، وتشومبى كان غالبًا ما يكرر هذا القول بعد ذلك. كان القائد الانفصالى المعروف بخداعه، منمقاً فى إثبات وجهة نظره حيث ادعى أن كزادى أعطى مثالاً فى ضرب السجناء بقبضتى يديه ويريد أن يرى الجميع من دون استثناء الشعر الذى جرى انتزاعه من لحية لومومبا وشاربه. على كل حال كان واضحاً أن السجناء قد عوملوا بوحشية فى أثناء الرحلة. رأى الكثير من الشهود الدم على وجه لومومبا ولاحظوا أنه قد جرى انتزاع خصلات من شعره وجزء من لحيته. كان بنطاله ممزقًا وقميصه الأبيض مهلهلاً وملطخاً بالدم. وعندما وصلوا الأرض أطاح بهم الجنود والمشاهدون. الميجور سمال أفاد بعد ذلك أنه: «حدثت بعض الحركة بين الجمهور؛ لكن لم يحدث صراخ» . . حدث كل ذلك بسرعة؛ جرى ضرب الرجال الثلاثة بأعقاب البنادق. وبحسب بُرسِّين، الذى يؤيد تفسيرات غات التى تحاول التخفيف من أهمية الأحداث «لم يكن هناك أى ضرب، سوى بعض الخشونة التى لم تكن أمراً غريباً يصدر عن الجنود، سواء كونغوليين كانوا أم من كَتَنْغَا».

وبحسب فَنْدِفَاله، «اختفى السجناء الثلاثة عن الأبصار بين مجموعة من الأوروبيين والكتنغيين الذين كانوا يومئون ويصرخون. حدث صراخ وتلويح بالأسلحة وتهديد بالبنادق».

كان برج القيادة يقع على بعد عدة عشرات من الأمتار أمام مبنى المطار و٢٥٥ متراً من موقف الطيران العسكرى، وعند أسفله كانت غرفة حراسة الأمم المتحدة. تشغلها منذ منتصف آب ١٩٦١م كتيبة سويدية. كان هناك ستة جنود فى ذلك اليوم، تحت قيادة ليندغرن، الذى شاهد المنظر، طبعاً من دون منظار، وكتب فى التقرير:

ركلوهم - الجنود - وضربوهم بأعقاب بنادقهم ورموهم فى سيارة الجيب، ثم قفز أربعة من الجندرمة إلى داخل السيارة وجلسوا. عندئذ صرخ واحد من السجناء الثلاثة. وبعدها قادت سيارة الجيب الموكب وانطلقت من المدرج نحو الطرف البعيد من المطار حيث كانت هناك فتحة فى السياج.

لم تمض سوى خمس أو عشر دقائق منذ أن فتح باب الطائرة. لكن تقرير ليندغرن، وهو الشهادة الوحيدة الصادرة من شخص غريب، يؤكد التصريحات البلجيكية-الكتنغية عن عدة وقائع مهمة يمكن إثباتها بشأن إخلاء لومومبا ومبُل وأُكيت.

أولاً: أساء جنود كَتَنْغَا معاملة السجناء على مرأى من ضباطهم البلجيكيين، وقد شارك واحد على الأقل من البلجيكيين فى الضرب. ثانيًا: اشتراك الضباط البلجيكيين فيما حدث فى لوانو يجعلهم، إلى حد ما، شركاء فيما حدث للسجناء بعد ذلك. ولا يمكن تفسير موقف الضباط فى أثناء عملية الضرب العنيف علنًا فى لوانو إلا بالموافقة على مزيد من الوحشية بعد ذلك. وبعد أن أبعد السجناء، قال الوزير كيبوى لفَنْدِفَاله، وهما لا يزالان على أرض المطار: «إنه لأمر جيد أنك هنا». لكن لم يعط أحد من الضباط البلجيكيين الأوامر بوقف العنف لاحقاً. والبرهان على أنهم كانوا يعلمون أنه سيستمر، موجود فى المحادثة التى جرت بين بُرسِّين وغات، الذى كان بحسب أقوال بُرسِّين «المسئول عن تنسيق العملية». وبُرسِّين لم



يوجه أى سؤال محرج إلا مرة واحدة وكان جواب الضابط صريحًا: «هل أسيئت معاملتهم فى المطار؟»، «فى المطار؟، لا. لم يكن هناك الوقت الكافى».

بعد ذلك بوقت قصير كتب الصحفى بيير دَفِستَر (Pierre Davister)، الذى غطى انفصال كَتَنْغَا، مقالته عن وصول لومومبا إلى كَتَنْغَا فى صحيفة (بُركُوا با؟). كانت الكلمات تنساق بسهولة له، وكالمعتاد أيضًا كان مستعدًا لحماية نظام كَتَنْغَا. فى رأيه تقع مسئولية المشروع بالنقل على الرئيس كاسا فوبو وموبوتو، ولا أحد غيرهما. كان باستطاعة كل من كان حاضرًا عند هبوط طائرة السجناء أن يرى «أنهم أصيبوا بالأذى على نحو واضح» فى أثناء الرحلة. ولو كان لنا أن نصدق دَفِستَر فإنه حتى على أرض كَتَنْغَا كان مصير القادة الوطنيين الثلاثة بأيدى لِيبُلدفيل:

انهال جنود موبوتو بوابل من الضربات على لومومبا بأعقاب بنادقهم. كان الأمر يخص أناسًا ذوى نفوذ، وكان الناس، فى هذه الحالة موظفو المطار، متأثرين كثيرًا. طُرح السجناء، فعلاً، فى سيارة الجيب، وكان جنود الجيش الوطنى الكونغولى أنفسهم يدوسون بأقدامهم على لومومبا الذى كان مستلقيًا فى أرض السيارة، ليثبتوا بذلك من جديد أنه لا شىء أكثر من مجرد سجين، تجدر معاملته بقسوة وضربه تكرارًا.

كان الصحفى يأمل أن النقل سيجلب مكاسب سياسية لكَتَنْغَا التى أثبتت بقبولها لومومبا أنها اضطلعت بعمليات معادية له.

فى منـــــزل برُوز

فى الفصل الماطر، تشرق الشمس فى نحو الساعة الخامسة صباحًا وتغيب نحو الرابعة بعد الظهر، لذلك كان الوقت لا يزال نهارًا عندما وصل الموكب فى نحو الساعة الخامسة إلى منزل برُوز، الذى يبعد ٣.٥ كم عن المطار على طول الطريق القديم من لوانو إلى إليزابِتفيل عبر أرض معشوشبة ذات أشجار قليلة دائمة الخضرة، إلى جانب مدرسة لتربيه (EtrierL) لركوب الخيل، ومزرعة لُبُندوار (Le pondoir) حيث كان يسكن لوسيان برُوز (Lucien Brouwez) وهو صاحب مزرعة لتربية الدواجن مع عائلته. كانوا على وشك الانتقال إلى منزل جديد، بأثاث قليل على بعد عدة مئات من الأمتار، وتقرر أن يقيم السجناء هنا. الشرطة كانت قد أغلقت جميع المنافذ، ولم يستطع أحد رؤية الموكب، ما عدا ربما الناس الذين يسكنون الأكواخ القليلة من الطين والقش فى منتصف الطريق بين المطار والبيت. كانت القوات المسلحة تعرف المنطقة جيدًا، حراس الرئيس الخيالة كانوا يستعملون المنطقة للتدريب، وغالبًا ما كانت وحدات من الحرس تزور فيرلان (Verlaines) الذى كان يدير مدرسة لتربيه.

بعد عملية تفتيش المنزل، التقى غات بفِرشير واتفقا على تنظيم الحرس، لأنه كما قال غات: «لم أستطع أن أسحب احتياطى، الذين كانت لديهم مهمات أخرى يقومون بها، مثل حفظ القانون والنظام فى المناطق المجاورة». فى هذا الوقت كان هناك، إضافة إلى السجناء، ستة أو سبعة من أفراد شرطة كَتَنْغَا العسكرية وستة بلجيكيين (غات، فِرشير، غرَندلِه، سون، تينيه، وهوغنى) داخل المنزل أو حوله. وبعد ذلك بوقت قصير، وصل سابوى ومومبا والمفوض سِغرز ومعهم اثنان أو ثلاثة من رجال الشرطة، ولحقهم اللفتننت متشل واللفتننت الثانى ليفا مع مفرزة من الشرطة العسكرية. كانت مهمة حراسة المنزل من اختصاص الجنود، بينما كان الشرطة يقومون بمراقبة الطرق المجاورة. جلس غرَندلِه على الشرفة، وكانت عربته المدرعة تقف أمام المنزل، ومدفعها مصوب نحو المدينة.

دخل ليفا، الذى نظم أمر الدفاع عن المنزل إلى غرفة المعيشة حيث كان السجناء جالسين على الأرض الإسمنتية، وأيديهم مربوطة خلف ظهورهم. لاحظ ليفا أن الحبل الذى يربط مبُلُ وأُكِيتُ معًا «كان يحفر فى لحمهما. فككتُ رباط السجينين، لكن أحدهما شتمنى قائلاً: «أيها الأبيض القذر». فلطمته فى وجهه». مفتش الشرطة رفايل مومبا (الذى أصبح بعد ذلك محاميًا فى محكمة الاستئناف فى بركسل) قال إن لومومبا كان «قد ضُرب ضربًا مبرحًا»، وإنه كان «يرتدى ثوبًا أبيض ممزقًا»، ما يدل على أنه أسيئت معاملته داخل المنزل. قال اللفتننت غات إنه لايستطيع أن يؤكد ذلك لأنه ذهب ليفحص المحيط حالما دخل إلى هذا السجن المؤقت، ولم يدخل إلى غرفة المعيشة إلا بعد انتهاء مهمته «وهناك كانت تجرى حراسة السجناء من قادة مفرزتى ورجال آخرين». لكن الكولونيل فَنْدفَالِه لم يراوغ: بل يعترف أن السجناء عذِّبوا مرة ثانية بعد وصولهم إلى منزل برُوز مباشرة.

حبس غات الرجال الثلاثة فى الحمام ووضع المفتاح فى جيبه، وبعد ذلك أعطى أسبابًا متناقضة لما فعل بالقول إنه أراد أن يمنع الجنود من ضرب السجناء، وإنه أراد أن يمنع لومومبا من محاولة إقناع الجنود بإطلاق سراحه. ونظرًا إلى العدد الكبير من الضباط البلجيكيين الحاضرين، فإن السبب الثانى يبدو بلا أساس، والسبب الأول ليس أفضل. وعلى ضوء ما حدث يجب إسقاطه لأنه هاجس إنسانى فى غير محله بعد حدوث الواقعة. وتفسير هوغنى، نائب السكرتير الخاص لوزير الدفاع، أكثر إقناعًا. يجب تجنب أى محاولة لتحرير السجناء من الخارج بأى ثمن «كنا - نحن - نخشى وصول الغانيين وكذلك الحشود . . قد يأتى الشعب».

ذهب سِغَرز ليرى لومومبا فى الحمام. هذا المفوض أدى دورًا فى قمع مظاهرات معادية للاستعمار فى ستانليفيل عام ١٩٥٩م، وفى اعتقال لومومبا فى ذلك الوقت، وأخبر برسين بالقول: «عرفنى وعرفته، وطبعًا لم أحببه قط». بقى عدة دقائق فقط مع لومومبا من دون حتى التحدث إليه، وكان ينتظر من رئيس الوزراء السابق أن يأخذ بزمام المبادرة، لكن عبثًا . . «لم يتذمر . . ولم يقل لى شيئًا». قال لومومبا لأحد الجنود: «أشعر بالعطش». ذهب الجندى وعاد بدلو مملوء بالماء إلى نصفه ورماه فى وجهه، قائلاً: «خذ، اشرب!». سِغَرز قال: «اهتاج الجنود، أما أنا فلم أجد أن هذا الأمر سار حقًا»، بقيت معهم عن قصد لأن حضورى خفف من وحشيتهم قليلاً»، وقال أيضًا إنه فى فترة قصيرة خرج فيها ليتحدث مع سابوى «ضرب لومومبا ضربًا شديدًا: لم أر الضربات توجه إليه لكن كان يبدو أنه عومل معاملة سيئة». وعندما زار غرَندلِه السجناء فى الحمام كان لومومبا جالسًا على الأرض ويداه مربوطتان خلف ظهره. لقد أثر فيه موقف السجين الذى ضرب ضربًا مبرحًا، أذكر أن عزة نفسه هزت مشاعرى». علم فَنْدفَالِه لاحقًا أن رأس لومومبا فى إحدى اللحظات قد ارتطم بقوة بحوض الحمام لدى تلقيه لطمة قوية للغاية. عندما ذهب هويغ لرؤية السجناء «كان لومومبا يئن وهو خائر القوى، وقد انطوى على نفسه». وعندما أخبره كيبوى أنه على وشك الموت، يظهر أن لومومبا قال: «عند هذه المرحلة الأمر غير مهم»، و«ليست هناك مشكلة».

لم يكن لدى برتِلو، سكرتير تشومبى الخاص، أدنى شك فى أن تشومبى ووزراءه ذهبوا لرؤية السجناء مرة على الأقل وأن «كل واحد منهم ضرب لومومبا مرة أو عدة مرات». ومن ناحيته ذكر ضابط الصف روجفُر أنه فى أثناء الزيارة التى قام بها تشومبى ووزراؤه نحو الساعة التاسعة مساء أُخذ السجناء إلى غرفة المعيشة حيث بدأ الجنود والوزراء جميعًا كذلك «يضربونه»، واستمر الجنود يضربونهم بعد أن غادر أكثر الوزراء، ولم يبقَ سوى تشومبى ومونُغ وسابوى وكيمبا للتشاور مع اللفتننت غات.

لم يكن وزراء كَتَنْغَا الوحيدين الذين أساؤوا معاملة السجناء، بل لقد قام الحراس بفعل ذلك أيضًا: والكولونيل فَنْدفَالِه واضح جدًا بهذا الخصوص، وملاحظاته مهمة. فهو يعترف أن من قاموا بالتعذيب كانوا بلجيكيين أو رجالاً تحت إمرة ضباط بلجيكيين، لكن من الواضح أن سلامة لومومبا الجسدية لم تكن أولوية لدى الحراس أيضًا. ذكر اللفتننت غرَندلِه بعد ذلك أن متشل أعطاه أمرًا فى منزل برُوز: «إذا وصلت قوات سويدية أو مغربية من الأمم المتحدة، فإنه مطلوب منه أن يطلق النار عليهم لدى رؤيتهم . . وإذا حدثت كارثة، فإن قتل لومومبا أفضل من ترك الأمم المتحدة تحرره». ويقول فى مكان آخر إن اللفتننت متشل أمره بأن «ينهى لومومبا»، إذا حاول الهرب.

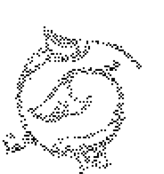
يلخص مؤلفا (من قتل باتريس لومومبا؟) الأحداث بما يلى: «هناك شىء واحد مؤكد: لم تكن حكومة كَتَنْغَا مستعدة، لذلك كانت ملزمة أن تستجيب



اقتلعوا لحية لومومبا وعدة خصلات من شعره وأجبروه على ابتلاعها، ويبدو أن هذا المنظر جعل أحد الجنود يشعر بالمرض. وقد مرض عامل اللاسلكى جان لوى دروغمان فعلاً من مشاهد العنف التى سببت له الأذى



بسرعة وأن ترتجل من دون اللجوء إلى مستشاريها السياسيين البلجيكيين. من المؤسف أن الأمور أخذت منحى مختلفاً». وهنا يتبع برسين وكسترغا خط الكولونيل فندفاله الذى كتب فى عام ١٩٧٥م، لكى يقلل من قيمة دوره:



فى المساء، تشاور تشومبى وكيمبا وكيبوى وسملنج من دون أى من مستشاريهم الأوربيين، وانضم إليهم مونغ بعد ذلك. قرروا التخلص منه .. ماذا كانت دوافعهم؟ .. الانتقام، الكراهية القبلية، أو الحاجة إلى محو كل آثار العنف الذى لحق به.؟ إنهم لم يقدروا العواقب السياسية لسلوكهم الجماعى.

لكن الأحداث انكشفت على نحو مختلف تماماً. بعد الساعة الخامسة كان فندفاله وسمال فى مقر قيادة الجندرمة حيث قابلا الضابطين الكبيرين فيبر وبراد، وبعد قليل فردكت الذى أخبرهم أن مونغ قال له فى المطار، عن مصير السجناء: «سينتهى الأمر هذه الليلة». فرضية برسين تشير عدة مرات إلى المناقشات بين الرسميين البلجيكيين بشأن ساعات لومومبا الأخيرة، وليس فى ذلك ما يدهش. نادراً ما كان برسين، الذى كان حاضراً فى واحد من هذه الاجتماعات، يطرق هذا الموضوع بشهاداته، لكنه يعترف بأنهم عندما اجتمعوا فى مقر قيادة الجيش، قال فندفاله إنه كان مقتنعاً «بأن قتل لومومبا كان مسألة ساعات فقط»، وفردكت كان متشائماً بالقدر نفسه. لكن برسين يكتب أن الضباط الآخرين كانوا يأملون أن يغير تشومبى رأيه فى القتل؛ ألم يتفق مع مستشاريه البلجيكيين الذين كانوا، بالاجماع، يعدون أن نقل السجناء السياسيين غير مناسب؟. وعند تلك النقطة، كما يقول برسين، كانوا لا يزالون غير عارفين أن تشومبى قد وافق من حيث المبدأ على النقل من دون معرفتهم. وأياً كانت الحقيقة، لم يجر اتخاذ أى مبادرة فى مقر قيادة الجيش لإنقاذ أرواح لومومبا ومبل وأكيت. بعد الاجتماع، ذهب فندفاله وفيبر وسمال لرؤية البرفسور كلمنس الذى كان يسكن فى الطابق الثالث من مبنى إمكا (Immokat) فى مركز المدينة. كان الحاضرون فى هذا الاجتماع الطارئ البرفسور كلمنس نفسه والضباط فندفاله وفيبر وسمال والمساعدين البلجيكيين فى المجلس الاستشارى: غروسجان وبرسين. وافتتح فيبر الاجتماع بهذه الكلمات: «كنا نريده .. وأمسكنا به .. ونحن الآن فى حالة مزرية». برسين وصف المزاج العام بالمتشائم: «لم يكن لدى أحد أى أوهام فيما ما سيكون مصير السجناء». ومع حضور برسين هناك، فإنه لا يقول شيئاً عما تقرر فى الاجتماع، لكنه يذكر فقط أنه لم يجر القيام بشىء لإنقاذ السجناء. يتخلص برسين وكسترغا من تورطهما على النحو التالى: «ما الذى يمكن فعله سوى انتظار نتائج المناقشات التى كانت ستجريها حكومة كتنغا فى مقر إقامة الرئيس؟». وبحسب أقوال هذين المؤلفين، ذهب ذوو الرتب العالية البلجيكيون، بمن فيهم الكولونيل فندفاله، الجرىء، كالعادة إلى بيوتهم ببساطة، بينما تظم تابعوهم أمر الاغتيال بناء على أوامر من حكومة كتنغا.

وبحسب أقوال برسين وكسترغا، لم يكن لدى ذوى الرتب العالية البلجيكيين السلطة الكافية للتدخل بسرعة ونجاح، ومع ذلك كان بإمكانهم أن يروا بأنفسهم أن اللفتننت غات قد تولى المسئولية عن السجناء وغادر المطار معهم. وسنذكر بعد ذلك أن برسين يصف فندفاله بأنه «رئيس الجندرمة الخفى». من الواضح لو أن الكولونيل أمر اللفتننت غات والضباط البلجيكيين الآخرين بإنقاذ حياة لومومبا، لكانت الأحداث قد أخذت منحى مختلفاً.

لم يكن السبب الفعلى لهذه السلبية البلجيكية أو الرضوخ أو الموافقة الضمنية على تطور المأساة عملياً بل سياسى؛ كان فندفاله وفيبر يعلمان أن سلامة لومومبا الجسدية لم تكن أولوية لدى بركسل التى حققت هدفها الرئيس بنقل لومومبا: منع عودة لومومبا السياسية وإنقاذ نظام ليبلدفيل.

بعد نقل لومومبا، أصبح من الواضح أن الاحتفاظ به مدة أطول سيكون مضراً لنظام كتنغا. ذكرت نشرة أخبار تاريخها ٢٣ يناير أن الأمم المتحدة كانت قلقة بشأن موجة من العواطف الوطنية. فى لوينا كانت القبعات الزرق المغربية توزع الأسلحة على الثوار الوطنيين، وفى لوبودى (Lubudi) طلبت القبعات الزرق من جنود كتنغا أن ينفصلوا عن تشومبى، وأعلن ضباطهم علناً دعمهم «للومومبا ولبالوبكات». وفى جدتفيل (Jadotville)، اندلع إطلاق الرصاص بين الجندرمة والقبعات الزرق المغربية الذين وضعوا بعض الوطنيين تحت حمايتهم.

يشرح مفوض الشرطة فرانس فرشير بصراحة فى تقريره السرى أن قتل لومومبا كان الحل الوحيد:

هذا القتل يجب أن يحدث، مادام أنه ليس هناك جريمة واحدة من الجرائم التى اقترفها لومومبا، من دون دليل، ولاسيما من دون أى أساس قانونى يمكن أن تخدم ذريعة لإدانة قانونية. لومومبا يجب أن يختفى .. إن لومومبا الحى، حتى فى السجن، يمثل خطراً كبيراً. إنه يحظى بثقة الجماهير، إلا فى كتنغا العليا (Upper Katanga) وكانت ستستمر له أكثرية فعلية فى البرلمان.

فى مساء يوم ١٧ يناير، بعد بعض التفكير، قرر فندفاله وشركاه ألا يرجئوا قتل لومومبا، وبذلك يكونون قد أعطوا الضوء الأخضر لموته، آملين بذلك أن تهدأ العاصفة سريعاً. وعلى المدى المتوسط، قد يكون موت القائد الوطنى مفيداً. وقد اعترف فيبر بدقة لبرسين فى ١٩٨٧م. بحسب أقواله، كان الاغتيال أمراً «توصل أبناء بانتوس إليه بأنفسهم». لكن فيبر «أدرك أنه، برأى المستشارين الأوروبيين، كان لومومبا مركز الفوضى التى حدثت بعد الاستقلال فى الكونغو حيث إن «تحييده» سيكون مفيداً فى المستقبل».

حدت برقية دسبرمن لندن التى تضع مصير لومومبا فى أيدى تشومبى من الحرية السياسية لحركة قوى الضغط البلجيكية-الكتنغية. وبينما أدى تابعو فندفاله وكلمنس دوراً حاسماً فى نقل السجناء إلى منزل بروز، وفى الاغتيال وتلفيق محاولة الهرب، وأخيراً التخلص من الجثث، كانا - فندفاله وكلمنس - يحاولان أن يحددا العواقب السياسية. عبر بيير آدم (Pierre Adam)، وهو قس فى القسم العسكرى، بوضوح عن الهواجس البلجيكية عندما أرسل مساء يوم ١٧ يناير الرسالة الهاتفية التالية إلى الميجور فيبر فى مقر الجندرمة: «الشىء الأهم أنه ليس هناك أى دم على أيدينا». كان هذا القسيس يعلم إلى ما سيؤدى الاعتقال. والقسيس الجندى هذا كان ينظر إلى الجهة الأخرى وينتظر حتى ينتهى كل شىء. آمين!. لم يتدخل الضباط البلجيكيون الكبار لإنقاذ السجناء الثلاثة.



لم يكن مويس تشومبى، رئيس دولة النحاس، فى المطار عندما هبطت طائرة الدى سى ٤ «برزمها» الثمينة. كان الميجور براد قد حاول أن يتصل به إلى مقر إقامته، لكنه لم ينجح فى ذلك، لأن الرئيس كان فى سينما بلس يشاهد فيلماً. وأخيراً اتصل به سكرتيره الخاص جاك برتلو هاتفياً وأعلمه بوصول لومومبا. هرع تشومبى إلى مكتبه حيث وصل الساعة الخامسة بعد الظهر، وكان معه عدة وزراء أيضاً. يصف برسين الأعمال هناك فى ذلك اليوم بـ «اجتماع لوزارة كتنغا، دام «عدة ساعات» كان موضوع الحديث «القضية الشائكة: ماذا يفعلون بالسجناء»؟.

كان ما سماه برسين اجتماعاً وزارياً فى الواقع تردداً مشوشاً لأصحاب المقامات الرفيعة من كتنغا الذين كانوا يحاولون أن يقرروا متى سيقتل لومومبا. ومن الذى سيقتله. لم يكن أى بديل لهذا مقبولاً. كان إطلاق سراح لومومبا غير وارد، ودسبرمن لندن كان حازماً: لومومبا يجب أن يذهب إلى كتنغا. لكن لا يمكن الاحتفاظ به فى السجن إلى أجل غير مسمى لأن ذلك يزيد من الضغط الدولى على النظام، والأمم المتحدة قد تجبر على التصرف. وفى أسوأ حالات السيناريو، قد تنشق وقد يصبح على الأمم المتحدة أن ترفع يد الحماية عن إليزابتفيل. وإضافة إلى ذلك، لم يكن للسجن كبير معنى. إن بقاء لومومبا فى السجن ورقة مساومة لإنجاز الحل السياسى لأزمة الكونغو قد يعنى إعطاءه دوراً فى الكونغو الجديدة، وهذا بدقة هو السبب فى استثنائه من قبل كتنغا ودافعى رواتبها البلجيكيين الذين كانوا يبذلون جهدهم لمحو كل آثار الوطنية الكونغولية.





لم يكن قتل لومومبا بعد محاكمة صورية يعد بديلاً صالحاً أيضاً. كيف سيكون رد فعل المجتمع الدولى إذا أصدرت «محكمة» الحكومة على لومومبا حكماً بالموت؟ وفق اقتراح قدمه الكولونيل فَنْدِفالِه فى إحدى المراحل؟.

عندما بدأ «الاجتماع الوزارى» كان أكثر شخصيات النظام أهمية، الوزيران مونُغ وكيبوى وكذلك كيتنغى، فى طريقهم إلى منزل برُوز. وكان كزادى وموكمبا وزوزو فى مقر إقامة تشومبى. فى وقت لاحق مساء، ذهب وفد لِيبُلدفيل لتناول طعام العشاء مع كليوفاس موكيبا وهو أحد وزراء كَتَنْغَا. اجتماع وزارة غريب: بعض أعلى الوزراء غائبين؛ وأفراد من نظام لم تكن إليزابتفيل تثق بهم كانوا حاضرين؛ كان الكحول يراق بوفرة، وكان الوزراء والرئيس يجيئون ويذهبون . . ليتناولوا العشاء أو ليذهبوا لإساءة معاملة السجناء. عند الساعة السادسة قام تشومبى نفسه يرافقه مونُغ وكيبوى بزيارة قصيرة للسجناء. فعل وزراء كَتَنْغَا الشىء نفسه، وفى الوقت نفسه، كان بعض الناس يجيئون ويذهبون إلى مقر تشومبى يتحدثون . . ويسكرون.

كانت السكرتيرة البلجيكية لتشومبى، سيرفيه، فى مقر الإقامة، وفى وقت لاحق ذكرت أن كلاً من تشومبى وكيبوى وكيمبا شرب زجاجة وسكى فى ذاك المساء. وقال برير الساقى البلجيكى إنهم ظلوا يشربون طوال الليل وإن الصراخ والأصوات كانت تتعالى مع انقضاء الساعات. ولاحظ أيضاً أن تشومبى ووزراءه عادوا فى وقت متأخر من الليل بعد أن كانت الجريمة قد اقترفت. أخبر فيبير أنهم كانوا «مخمورين بالكامل» كما كان السكرتير الخاص برتِلو صريحاً: «الوزراء يشربون وبعضهم ثملون».

غادر الجميع مقر الإقامة بالتدريج: كزادى ومونُغ ذهبا إلى مطعم، واللفتننت زوزو إلى فندق (غراند هوتيل ليبُلد ٢ / Grand Hotel Leopold II) الواقع فى مركز المدينة. وعندما عاد تشومبى ومونُغ وكيبوى وكيمبا وكيتنغى وفِرشير إلى منزل بروز كان القرار بقتل السجناء قد جرى اتخاذه. ليس هناك أى عنصر مادى فى كل الشهادات التى جمعها برسّين يثبت الزعم الذى دافع عنه برسّين فى تحريه و«من قتل باتريس لومومبا» أن تشومبى كان فى وضع حرج. وفى الساعات القليلة القادمة، كان عليه أن يتخذ قرارات حاسمة ويبذل جهداً كبيراً فى محاولة لتهدئة من يكرهون لومومبا. ليس هناك أى دليل أنه جرت أى دراسة جدية لأى بديل وكان على تشومبى أخيراً أن يستسلم «للصقرين» كيبوى ومونُغ، اللذين كانا يريدان إطلاق الرصاص على السجناء مباشرة. يحاول برسّين أن يشرح هذه المحاولة ليجعل تشومبى «الحمامة» ملمحاً إلى الفرق التقليدى بين قبائل بايبكى «وهم الفاتحون الذين كانوا يعيشون من الغنائم ومن سيطرة الشرطة المحكمة (كان مونغمن مويبكى) و«الفلورنتين» Florentinc قبائل بالوندا (تشومبى من مولوندا). لكن الوحيدين الذين يدعون أن تشومبى اقترح إبقاء لومومبا فى السجن، وتعليق «محاكمته» (باستثناء تشومبى نفسه) كانوا بول براد، ومارى ابنة تشومبى، وماريو سباندرى والبروفيسور كلِمنس. لمح الثلاثة الأخيرون من بين هؤلاء إلى التصريحات التى جاءت على لسان تشومبى نفسه. وبقية وصفه مشابهة على نحو عجيب لرواية تشومبى عن نهاية لومومبا.

لم تخدم تصريحات تشومبى إلا غرضاً واحداً: إلقاء مسئولية الجريمة على الآخرين. كل شىء يشير إلى أن تأكيدات مونُغ ومومبا كانت صحيحة: وافق الجميع على البطش بالسجناء فى تلك الأمسية تحديداً.



أشار عدة أشخاص من المتورطين إلى أن القرار النهائى لاغتيال السجناء فى المساء نفسه جرى اتخاذه فى لحظة نشوة: كان الوقت متأخراً فى المساء والخمرة بدأت تلعب بالرؤوس. قال برتِلو إنه كانت هناك «إراقة خمر كثيرة فى مقر إقامة تشومبى للاحتفال بوصول لومومبا» والأكثر من ذلك: «لم يكن الوزراء قد اتخذوا القرار بقتل لومومبا، لكنهم ارتكبوا خطيئة، لكونهم مخمورين، فى زيارته. ليس هناك من شك فى أن الحل فى التصفية السريعة أصبح لا بد منه عندما انقضى الليل، ولا يستطيع أى شخص أن يثبت أن أيا منهم كان ضده. ومهما كانت الحقيقة، جرى اتخاذ القرار فى مرحلة ما، وجرى الاتفاق على أن فِرشير يجب أن يرتب أمر القتل. ولإعطاء الجريمة مظهراً شبيهاً بالشرعية، يعلن برسّين وكسترغا أن «حكومة كَتَنْغَا: حكمت على لومومبا، ومبُل وأُكيت بالموت».

فى كتاب «من قتل باتريس لومومبا» جرى وصف زيارة الوزراء الأخيرة للومومبا على النحو التالى: «قبل الساعة التاسعة بزمن قصير، قطع وصول سيارات كبيرة محشوة بالناس الهدوء الحائر الذى كان يسود منزل بروز»، ولكنه لم يصل إلى السجناء الذين كانوا يعانون سوء العذاب. لم يعطهم وصول تشومبى وموموتغو وكيبوى وكيمبا وسَمَلَنج وكيتنغى وفِرشير أى هدوء أو استراحة. جنديان جلبا السجناء إلى غرفة الجلوس حيث كان الوزراء ينتظرون، وكان كل منهم أكثر سكراً من الآخر. جلس البلجيكيون غات وسون وليفا وروجفُر وفِرشير هناك فى أوقات متفرقة، وبحسب أقوال الأخير بدأ الكتنغيون فوراً يضربون السجناء. قال برتِلو: إن كل وزراء كَتَنْغَا ضربوا لومومبا، وأضاف: إن سَمَلَنج «يتباهى بذلك فى اليوم التالى». سكرتيرة الرئيس الخاصة لاحظت فى اليوم التالى أن بذلة تشومبى كانت «ملطخة بالدم»، كما أن الساقى فى مقر الإقامة أخبر برتِلو أنه عندما عاد الرئيس فى وقت متأخر من الليل كان مغطى بالدم».

وفى نحو الساعة التاسعة عاد بعض الوزراء إلى مقر إقامة الرئيس، وتركوا تشومبى ومونُغ وكيمبا وكيبوى وكينغى وسابوى وغات وروجفر وفِرشير فى منزل بروز. وبينما كان تشومبى ومونُغ وغات يتجاذبان أطراف الحديث، بدأ الحراس يضربون السجناء من جديد. وبحسب أقوال روجفُر، قال مونُغ لغات: «تعلم أنك ستقوم بتنفيذ كل المهمات التى ستطلب إليك القيام بها بخصوص الأشخاص المعنيين»، وأضاف الشاهد أن مونُغ قال Anakufa باللغة السواحلية (ومعناها يجب أن يموت)، التى رد عليها تشومبى بالقول: «لا، لا، لا». كان القرار قد اتخذ، فى ذلك الوقت، كما سيتضح لاحقاً، وكانت الاستعدادات تجرى للتنفيذ.

وبرسّين نفسه يعترف بأن هذا الحوار كان مختلفاً من دون شك، لكنه «يكشف الحالة العقلية فى ذلك الوقت». إن ما تبينه هذه الحكاية هو الزعم الرئيس الذى دافع عنه كل المتعاونين السابقين مع كَتَنْغَا الانفصالية. إن الكتنغيين كانوا يؤيدون التشدد و«الصقور» (مونُغ) هيمنوا على «الحمائم» (تشومبى)، وكان البلجيكيون أدواتهم. فى الواقع، كان مفوض الشرطة فرنس فِرشير يدير العمليات فى أثناء ساعة لومومبا ومبُل وأُكيت الأخيرة. وما إن وصل فِرشير إلى بروز حتى أخبر غات أنه يجب إبعاد السجناء وأنهم (باستعمال عبارة برسّين نفسها) قد «حكمت حكومة كَتَنْغَا عليهم بالموت». وبناء على طلب فِرشير نظم اللفتننت غات مرافقة من جنود مخلصين. وبحلول ذلك الوقت كان مكان القتل والشرطة المختارون لتنفيذ المهمة قد تقرروا. أُخذ الشرطة إلى مكان القتل لتحضير مقبرة السجناء؛ غات وفِرشير أفادا لاحقاً بأن القبور كانت قد حفرت عندما وصل الموكب.

لذلك جرى اتخاذ القرار لتنفيذ الجريمة قبل زيارة تشومبى وزملائه الأخيرة إلى منزل بروز، ربما فى مقر إقامة الأول، بعد الساعة الثامنة مساء ولكن ليس بعد الساعة التاسعة. يقول فِرشير إنه ذهب ليرى السجناء نحو الساعة السابعة مساء، ثم تناول العشاء فى البيت حيث اتصل به تشومبى هاتفياً يطلب إليه أن يأتى فوراً إلى مقر إقامته. وصل فِرشير إلى هناك بين الساعة الثامنة والثامنة وثلاثين دقيقة مساء، قبل إعطاء الشرطة الضوء الأخضر للقيام بإجراءات التنفيذ. هذا الوقائع مهمة، وتجعل من المستحيل تبرئة أى شخص بأن الاغتيال كان غلطة قام بها بضعة كتنغيين مخمورين. وفى مرحلة ما، تغير الميزان لمصلحة التصفية الفورية، وعندما اتخذ القرار كان هناك اثنان من الأوروبيين حاضرين فى مقر إقامة تشومبى: سكرتيرته سيرفيه وفرانس فِرشير الذى سيؤدى دوراً رئيساً فى الفصل الأخير من الدراما فى الساعات التى ستلى. وفى الخلفية كان هناك بلجيكيون آخرون: غير ثملين، عديمو العاطفة، متحفظون، لكنهم كانوا يديرون أمر التصفية بكفاءة.



اليوم الأخير فى حياة لومومبا

فى نحو الساعة العاشرة ليلاً، دُفع السجناء داخل سيارة فى موكب مؤلف من أربع سيارات أمريكية وسيارتى جيب. فى السيارات الثلاث الأولى كان الرئيس تشومبى والوزراء كيتنغى، مونغُ وكيبوى والمفوض سابوى، وربما الوزير كيمبا، إضافة إلى السائقين. كان الملفتننت غات فى السيارة الرابعة، يقودها المفوض فرشير، إضافة إلى السجناء المقيدين بالسلاسل فى الخلف. فى سيارة الجيب الأولى التى كان فيها جهاز لاسلكى من الموجة القصيرة، كان السائق ومتشل، وسون وميوك. فى السيارة الثانية كان السائق وساكيلا وخمسة من الشرطة العسكرية. غادرت السيارة منزل برُوز وانعطفت نحو اليمين تجاه مفرق الطرق القريب، وبعد عدة مئات من الأمتار أخذ الموكب مساراً ضيقاً إلى اليسار يؤدى إلى الطريق الذى يصل لوانو بإليزابيتفيل، ثم انحرف يساراً ثانية إلى الطريق الإسفلتية نحو جدتفيل. عبر الموكب الأرض المعشوشبة وقرى كيمب ولوكونى وهى مركز مناجم، وتومبوى ومحطة تشيلاتيمبو. انطلقت السيارات الأمريكية بأقصى سرعة، ووجدت سيارات الجيب صعوبة فى اللحاق بها، وبعد تشيلا تيمبو بستة كيلو مترات وصلوا إلى مفترق طرق. تبع الموكب درباً إلى اليمين تؤدى إلى موادينغوشا المشهورة بشلالات (كُرنيه/ Cornet) ومحطة إميل فرانكوى الكهرمائية، وهى منطقة مستنقعية وموطن لأسراب كثيرة من الطيور. وعلى بعد ثلاثمئة متر وصل الموكب إلى فسحة فى الأراضى المشجرة. كانت الساعة العاشرة وخمسة وأربعين دقيقة ليلاً: استغرقت مسافة الخمسين كيلو متراً أقل من ٤٥دقيقة.



بعد ذلك بوقت قصير أُخرج السجناء من السيارة. كانوا حفاة ولا يرتدون سوى بناطيلهم وستراتهم. أزال فرشير القيود. كان يسير خلف لومومبا الذى سأله: «ستقتلوننا، أليس كذلك؟»، وكان رد فرشير ببساطة: «نعم». كانت هذه الكلمات الوحيدة التى جرى تبادلها مع السجناء منذ غادروا منزل برُوز. وبحسب فرشير تقبل لومومبا بجرأة إعلان موته الوشيك.

وقف السجناء على الممر يحيط بهم الجنود ورجال الشرطة. قال فرشير: كانوا لا يزالون واقفين، أى إنهم قد تحملوا آثار الضرب فى الساعات السابقة. أخبرهم فرشير أن الرصاص سيطلق عليهم. وبحسب غات «جرى إعطاؤهم الوقت للاستعداد، ليقولوا صلواتهم». قال فرشير إن لومومبا رفض العرض. وفى تلك الأثناء استعدت فرقة إطلاق النار الأولى المكونة من جنديين وشرطيين. كان الشرطيان يحملان بندقيتين رشاشين من نوع (Vigneron)، وكان الجنديان يحملان بندقيتين من نوع (FAL)، ويبدو أن أحداً ترنم بلحن محلى. أخذ فرشير جوزف أكيت إلى شجرة، وبحسب الأول، قال الثانى: «أريد أن تعتنوا بزوجتى وأولادى فى ليبُلدفيل». لكن أحدهم أجاب: «نحن فى كَتَنْغَا ولسنا فى ليو». اتكأ أكيت على الشجرة ووجهه نحو فرقة القتل المستعدة على بعد ٤ أمتار. انهمر وابل قصير من الرصاص، سقط على إثره نائب رئيس مجلس الشيوخ السابق ميتاً. ورمى جثمانه فى القبر فوراً. وبعد «الصغير» جاء دور «الكبير» كما قال فرشير لاحقاً. أسند المفوض مويس مبُل إلى الشجرة، وكانت جولة جديدة من الرصاص من فرقة أخرى للقتل أوقعته أرضاً. وأخيراً واجهت زمرة قتل ثالثة لومومبا. قال فرشير، الذى أخذه إلى الشجرة لاحقاً، إن لومومبا كان يرتجف عندما اقتيد إلى طريق القبر لكنه كان «صامتاً، مذهولاً تماماً، وعيناه زائغتان ولم يُبد أى مقاومة. وابل هائل من الرصاص.. جسد رئيس الوزراء السابق أصبح كالغربال لكثرة ثقوب الرصاص. بعد التنفيذ، التقطنا نحو نصف كيلو غرام من الرصاصات الفارغة. وعندما زار برُسِين المنطقة بعد سبع وعشرين سنة. كانت الشجرة الكبيرة لا تزال مثقّبة بالرصاص.

كان لومومبا يعلم علم اليقين أنه قد كُتب عليه الموت قتلاً. قبل عدة أشهر كان قد قال: «إذا مت غداً فسيكون السبب أن أبيض قد سلّح أسود». فى اليوم الذى مات فيه، لم يكن لومومبا قد بلغ السادسة والثلاثين من العمر، بعمر روبسبير (Robespierre) نفسه، ذلك المدافع الآخر عن دولة أمة حديثة عندما مات هو الآخر. ■





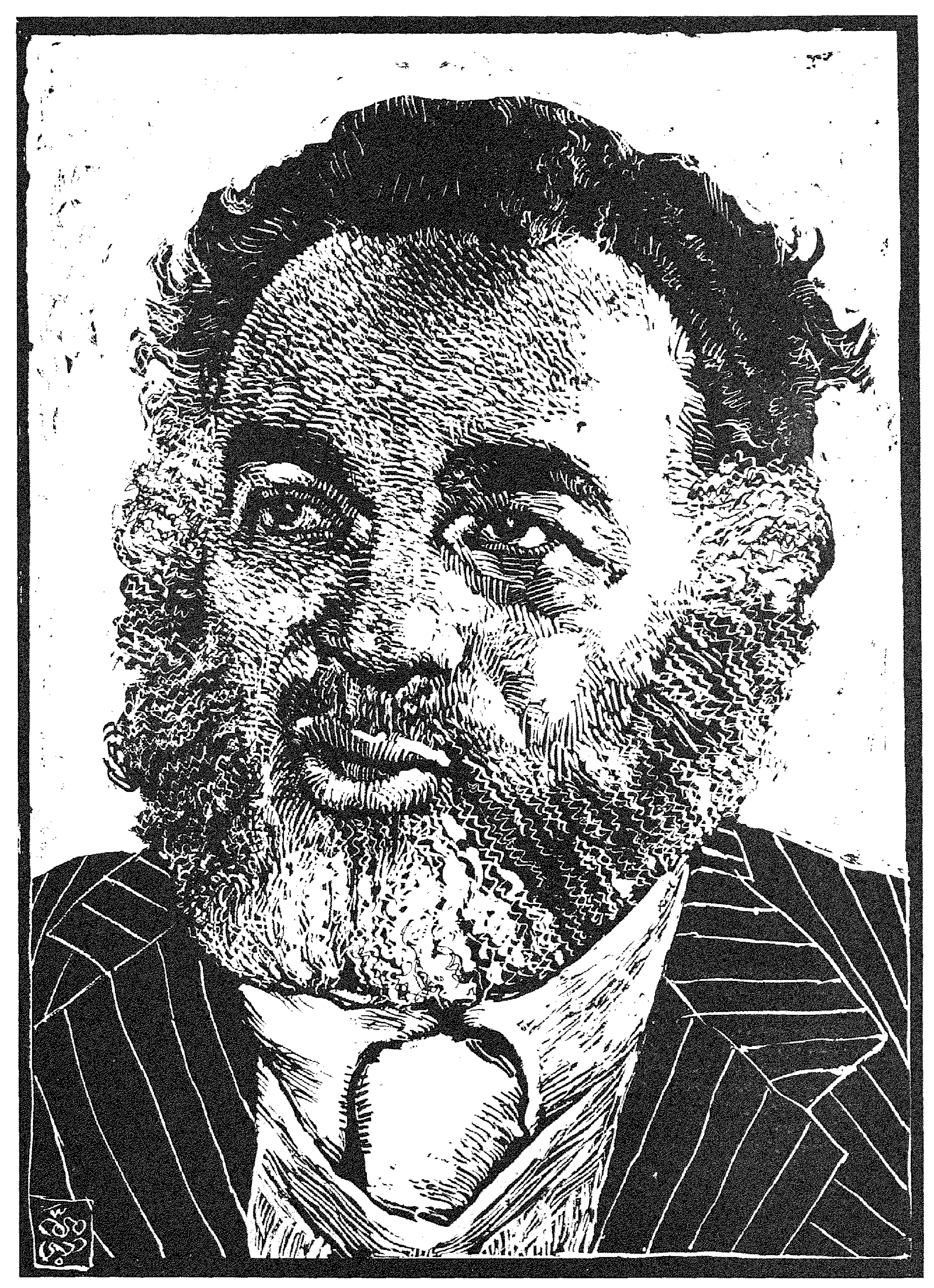
أوراق السنهورى

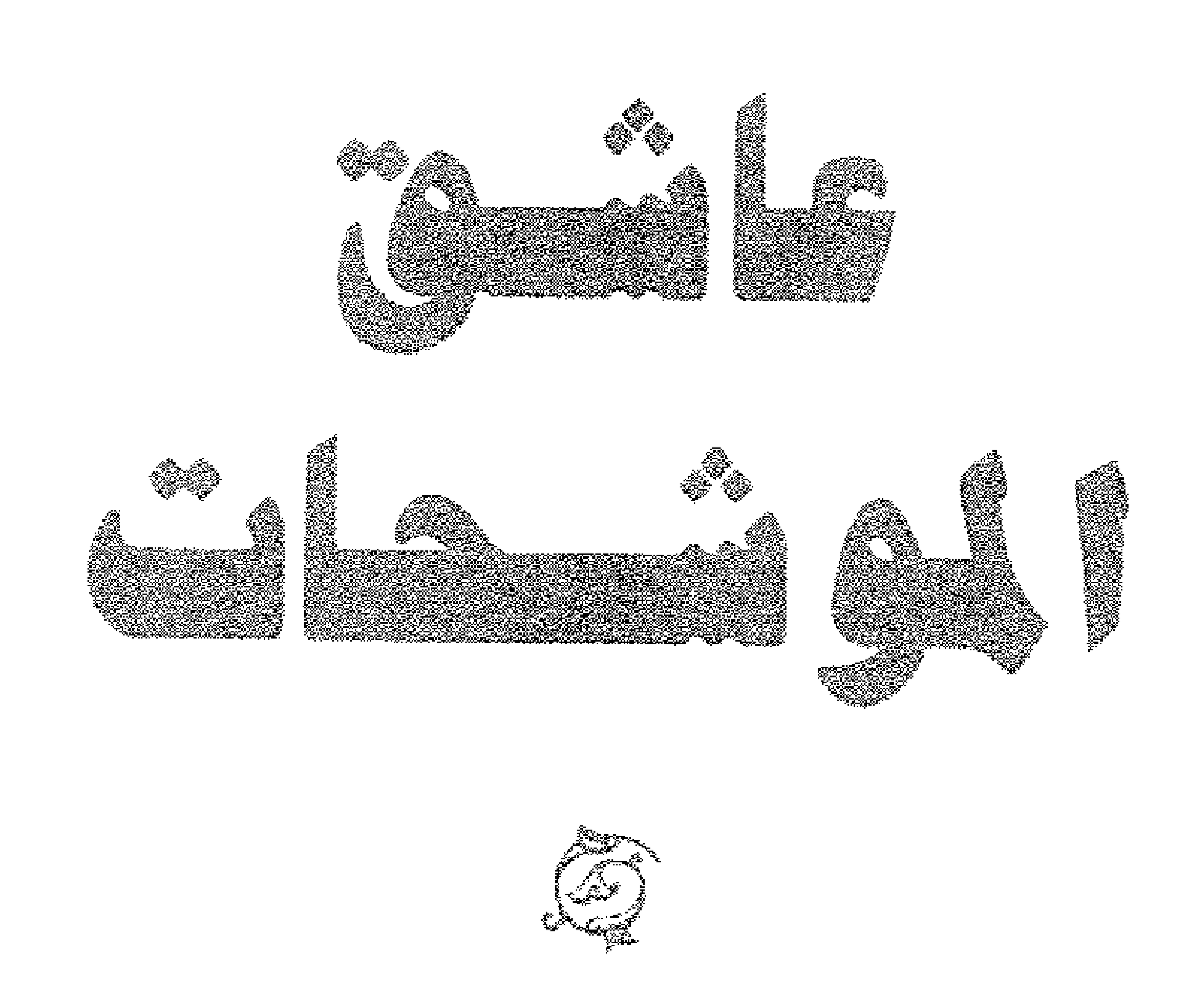
نهضة الشرق الإسلامى

ليـــون ١٩٢٣

يطلب الشرق من الغرب أن يتحمل قسطه من المسئولية فى مدنية العالم وفى تقدم العلوم البشرية. وهو طلب عادل لا يستطيع الغرب أن ينكره على الشرق، وهو واجب على الشرق قام به فى الماضى وحالت دونه فترة خمول يستيقظ الآن منها ليواصل مجهوده. ويقول الشرق للغرب إن من مصلحتك أن أستيقظ أنا من نومى. فما جلب الحروب والرزايا على الغرب إلا نوم الشرق وصلاحيته لأنه يكون محلاً للتنازع بين أمم الغرب. فإذا نهض الشرق انعدمت أسباب أغلب الحروب التى تقوم فى أوروبا. إذن فمن مصلحة الغرب أن يقوم الشرق، والأمم الغربية الرشيدة لا ينقصها لتدرك هذه الحقيقة إلا أن تراجع التاريخ ولا ينقاد لآراء الحكومات والمستعمرين والماليين والتجار. ثم يقول الشرق لأبنائه إن نهضتى هى نهضة دين وتقوم على سائر الأديان فإنى مقر الأديان الثلاثة، وكلها من عند الله، وهى نهضة لجميع الأمم الشرقية على اختلاف أديانها، وكل أمة تقوم بشأنها، مع عقد محالفات بين الأمم الشرقية من شأنها أن تقوى الروابط العلمية والاقتصادية والسياسية. فهل قدر الله للأمة المصرية أن تعطى مثالاً صالحًا للأمم الشرقية فى ذلك؟

وليس قيام الشرق معناه شن الحرب ضد الغرب، وليس فى نهضة الشرق ما يتناقض مع الاستفادة من علوم الغرب ومدنيته، بل لا يزال الشرق حتى الآن فى حاجة إلى ذلك والشرق يستعين فى قيامه بما استفاده من مدنية الغرب كما استعان هذا فى نهضته من قبل بمدنية الشرق.





عاشق الموشحات

إلـــيـــــاس ســـحــــــاب

دراسة التجربة الفنية التى خاضها الفنان فؤاد عبد المجيد المستكاوى على امتداد النصف الثانى من القرن العشرين، مركزًا على تلحين ما يزيد على المائة موشح ذات الأشكال التقليدية الصارمة، والمضمون الصارخ فى حداثته، يمكن أن يشكل مدخلاً إلى عدد متشعب من القضايا النظرية التى تشغل بال النقاد والمثقفين والفنانين المنشغلين بهموم التدهور الثقافى العام الذى نعيشه مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين، وهو التدهور الذى يبدو أشد ما يكون صراحة فى مجال الموسيقى والغناء. غير أن أبرز ما يلفت الاهتمام فى هذه القضايا المتشعبة عند دراسة تجربة الموشحات العصرية للفنان فؤاد عبد المجيد المستكاوى، قضيتان نظريتان بالغتا الأهمية:

١ ـ إمكانية ظهور وبروز تجربة فنية بالغة الغنى والعمق والجدية، فى مرحلة من مراحل الانحطاط الثقافى والفنى العام.

٢ ـ الإمكانية الدائمة للانطلاق من أشد الأشكال الفنية كلاسيكية، لطرح أشد المضامين الفنية حداثة.

بالنسبة للمسألة الأولى، فإننا إذا اتفقنا على أن مسيرة النهضة الموسيقية والغنائية العربية المعاصرة والمتعددة المراحل قد انطلقت وبقيت محتفظة بزخم تاريخى غريب فيما بين ١٨٧٥ و١٩٧٥، فإن ظهور ثمار تجربة المستكاوى فى الموشحات العصرية قد بدأ فى عام ١٩٨٠، أى عندما كانت النهضة المعاصرة للموسيقى العربية قد بدأت مرحلة الانحسار.

ولكن قبل الوقوع فى المبالغات وفى البحث عن الظهيرة فى الساعة الثانية بعد الظهر (كما يقول الفرنسيون)، فإننا نذكر بأن فؤاد عبد المجيد المستكاوى ولد فى عشرينيات القرن العشرين (١٤/٥/١٩٢٦)، وتشرب أصول الموسيقى العربية الكلاسيكية بمختلف ألوانها التقليدية والحديثة فى حضن مرحلة النصف الأول من القرن العشرين، كما أن ملكة تلحين الموشحات الكلاسيكية الشكل الحديثة المضمون قد بدأت تظهر لديه منذ مطلع الخمسينيات، ولم ينقطع منذ ذلك الحين عن نظم وتلحين تلك الموشحات، بإصرار ومثابرة من خارج سياق الأنماط السائدة فى ساحة الموسيقى والغناء العربيين، حتى فى أواخر مرحلة النهضة فى الربع الثالث من القرن العشرين (١٩٥٠ ـ ١٩٧٥)، إلى أن حانت لحظة الظهور العلنى لذلك النتاج المتراكم لفؤاد عبد المجيد المستكاوى من الموشحات العصرية على يد فرقة رضا والموسيقار عبد الحليم نويرة، فى اللحظات الأولى من بداية عام ١٩٨٠، على شاشة القناة الأولى للتليفزيون المصرى.



وتلك قصة تستحق التسجيل بتفاصيلها الأساسية لأنها جاءت لتنهى عند المستكاوى نصف قرن من هواية الموسيقى فى الظل وخارج إطار النتاج الموسيقى المتداول، وهو هواية كان من الممكن أن يعيش المستكاوى فى ظلها حتى نهاية العمر، لولا الظروف التى تدخلت فى وقت متأخر لتدفعه من ظل الهواية إلى أضواء الاحتراف العلنى، الذى ظل المستكاوى عاجزًا عن التمرس بتقاليده وقواعده، حتى وهو فى ذروة شهرته، كما سنرى.

انخرط فؤاد عبد المجيد المستكاوى منذ عقد الأربعينيات فى دراسة أشكال الموسيقى العربية الكلاسيكية على يد أحد أساتذتها المخضرمين، الموسيقار صفر على، زميل محمد عبد الوهاب فى دراسة قواعد الموسيقى العربية فى نادى الموسيقى الشرقى (مع فارق السن الكبير فيما بينهما) وأحد أبناء الأسر المصرية ذات الأصول التركية، مما جعله ينتمى إلى مجموعة المحافظين المتشددين فى مواجهة النهضة الموسيقية العارمة التى انطلقت بعد ظهور ورحيل سيد درويش. هذه الخلفية التى انطلق منها صفر على (أستاذ المستكاوى) جعلته واحداً من رعيل الخبراء فى كل الأشكال التقليدية للموسيقى العربية والتركية بأشكالها الآلية والغنائية. ويبدو أن المستكاوى الذى زامل الموسيقار كمال الطويل فى الدراسة على صفر على، قد اتصل أيضًا من وقت مبكر بذلك الرعيل من حفظة تراث القرن التاسع عشر خاصة فى مجال الموشحات والأدوار، من أمثال درويش الحريرى وإبراهيم شفيق وفؤاد محفوظ وسواهم، (وهو رعيل كانت تعج به الأوساط الموسيقية فى القاهرة وحلب والقدس، حتى منتصف القرن العشرين) مما كان له أثر واضح فى تعلق المستكاوى بفن الموشحات بشكل خاص.

غير أن كل هذه الخلفية الدراسية بقيت بالنسبة لنشأة فؤاد عبد المجيد المستكاوى فى مجال الهواية المحضة، فقد انصرف إلى جانب تلك الهواية، لدراسته الجامعية فى مجال الهندسة الزراعية (كيمياء زراعية) التى ظلت مهنته التى يحترفها ويمارسها ويتعيش منها، حتى آخر أيامه (نلاحظ أن الموسيقار محمد الموجى هو أيضاً خريج كلية الزراعة).

ولكن ذلك لم يمنع هواية الموسيقى لدى المستكاوى من النمو والازدهار فى مجال إبداع الموشحات طيلة عقود ثلاثة بين أول الخمسينيات وآخر السبعينيات، لم يكن المستكاوى يكتفى فيها بتلحين الموشحات، بل كان ينظمها شعرا، بأشكال متعددة تكشف عن تعمقه بفن الموشحات بصيغه الأندلسية القديمة، إضافة إلى تعمقه بألحان أرباب الموشحات المعاصرين وعلى رأسهم كامل الخلعى الذى نظم ولحن مئات الموشحات المخضرمة بين القرنين التاسع عشر والعشرين، وإن كان المتداول منها فى التسجيلات المعروفة لا يتجاوز العشرين موشحًا، للأسف الشديد.

ولم يكن المستكاوى يكتفى بتلحين ما ينظم من موشحات، ولكنه كان يغرف من خزانة الموشحات الأندلسية التراثية ويلحن ما يروق له منها ويستهويه، بل إن هواية الموشحات سيطرت عليه إلى درجة أنه كان يتفنن أحيانًا باختيار أشعار موشحات معروفة، إما من التراث القديم، أو من موشحات معروفة لسيد درويش مثلاً، فيعيد تلحينها بمزاجه الخاص. ومن أشهر تلك الموشحات التى أعاد المستكاوى تلحينها، موشح سيد درويش الشهير «منيتى عز اصطبارى»، إضافة إلى الموشح التراثى المعروف «يا ليل الصب متى غده»، اللذين أعاد تلحينهما بصيغتين مختلفتين من مقامين موسيقيين مختلفين.

ظل المستكاوى يمارس هذه الهواية التى سيطرت عليه سيطرة كاملة، ثلاثة عقود كاملة فى



لم يكن فؤاد عبد المجيد يكتفى بتلحين ما ينظم من موشحات، ولكنه كان يغرف من خزانة الموشحات الأندلسية التراثية ويلحن ما يروق له منها، بل إن هواية الموشحات سيطرت عليه إلى درجة أنه كان يتفنن أحيانًا باختيار أشعار موشحات معروفة



فـــــؤاد عبد المجيد..



ما أن استمع نويرة إلى الموشح الأول، حتى انطلق يطلب الاستماع من عبد المجيد إلى المزيد، فطالت الجلسة بأكثر مما كان مقرراً لها. وكانت الحصيلة أن اختار نويرة ثمانية موشحات لتوزيعها أوركستراليّاً



سرية شبه تامة، بمصاحبة رفيق عمره عازف العود المبدع (الذى بقى هو الآخر يعيش فى ظلال الهواية) محمد مدكور، المشهور بين أصدقائه باسم حمادة مدكور. وهو ذو خيال موسيقى وتقنية فى العزف نابعين من المدرسة الوهابية بشكل واضح.

ويبدو أن شقيق الفنان فؤاد عبد المجيد المستكاوى، وهو من النشطاء السياسيين يساريى الميول، قد أحس بأن شقيقه الفنان يبالغ فى الاختفاء فى ظلال الحياة الفنية، فقرر أن يتخذ هو المبادرة المطلوبة، نيابة عن شقيقه. وقادته صداقاته الخاصة إلى على رضا، مدير فرقة رضا الشهيرة للفنون الشعبية، ذات يوم من عام ١٩٧٩ .

ويبدو أن على رضا قد ذهب على مضض، ومن باب المجاملة وحدها، إلى الموعد المضروب للاستماع إلى ذلك اللحن والمغنى الهاوى الذى يلحن ويغنى الموشحات، فقد كان فن الموشح فى ذلك الزمن قد انقرض بحيث لا يتم تداوله إلا من خلال النماذج التراثية التى توقف الملحنون والمغنون عن النسج على منوالها منذ عقود طويلة.

غير أن على رضا سرعان ما أصيب بالانبهار من النماذج التى استمع إليها، فقرر فورا نقل هذا الانبهار إلى الموسيقار عبد الحليم نويرة، الذى كان فى ذلك الوقت يأخذ على عاتقه مهمة حضارية رائدة، بإحياء كل أنماط الموسيقى العربية الكلاسيكية من خلال فرقة الموسيقى العربية (التى أصبحت اليوم تحمل اسمه فى إطار دار الأوبرا المصرية).

وقد قدر لى أن أستمع إلى شرح تفصيلى مباشر من صاحب العلاقة (الفنان المستكاوى)، عن اللقاء الأول الذى تم بينه وبين عبد الحليم نويرة، وكان سبباً فى خروج تجربته الثرية فى مجال الموشحات العصرية من الظل إلى النور. فأكد لى أن عبد الحليم نويرة جاء وهو غير مصدق أن هناك من يقوم فى أواخر القرن العشرين، بتلحين موشحات ذات قيمة موسيقية، لذلك ظل يميع الجلسة بأحاديث جانبية، ما أن ينتهى من حديث جانبى حتى يواصله بآخر، حتى كادت الجلسة تنتهى من غير التطرق إلى موضوعها الأصلى: الاستماع إلى الموشحات الجديدة. غير أن إصرار المضيف على رضا حال دون تلك النهاية السخيفة للجلسة، وما أن استمع نويرة إلى الموشح الأول، حتى انطلق يطلب الاستماع إلى المزيد، فطالت الجلسة بأكثر مما كان مقرراً لها. وكانت الحصيلة أن اختار نويرة ثمانية موشحات لتوزيعها أوركستراليّاً بما يناسب تحويلها إلى لوحات راقصة تؤديها فرقة رضا.

تلك كانت الحلقة الأولى فى عالم الشهرة والاحتراف، لحقتها حلقات أخرى فى خطين متوازيين:

- خط إنتاج الأشرطة التجارية، التى سنتطرق إليها بالتفصيل فى القسم الثانى من هذه الدراسة، للاطلاع على الأشكال المختلفة التى ظهرت بها موشحات المستكاوى فى حلتها الموسيقية المتداولة.

- خط الأداء الحى على المسرح. ولا نبالغ هنا إذا قلنا أن موسيقياً واحداً قد افتتن بموشحات المستكاوى، وثابر على تقديمها بشكل متواصل فى حفلات مسرحية حية، هو قائد الأوركسترا سليم سحاب، الذى بدأ يقدم موشحات المستكاوى قبل اتصاله الشخصى به، وقبل سنوات طويلة من انتقاله الدائم إلى القاهرة، من خلال فرقة بيروت للموسيقى العربية، ثم من خلال فرقة أم كلثوم التى قادها سنتين متواصلتين فى أكاديمية الفنون بالقاهرة، فى بداية رحلته المصرية، والفرقة القومية العربية للموسيقى التى أسسها ومازال يقودها فى إطار دار الأوبرا بالقاهرة.

غير أن هذا النشاط الذى توزع بين الأشرطة التجارية والحفلات الحية، لم ينجح فى نهاية الأمر فى دفع المستكاوى (الذى توفى فى أول تموز/ يوليو ١٩٩٤، وبقيت على اتصال شخصى وفنى دائم به فى سنوات عمره الخمس عشرة الأخيرة) إلى دخول كامل لدنيا الاحتراف الموسيقى، وذلك لأسباب ذاتية، تعود إلى طباعه الانطوائية الأقرب إلى التصوف، الذى لم يكن المستكاوى بعيداً عن أجوائه، وأسباب أخرى موضوعية وعامة، أهمها أن أعمال المستكاوى لم تحظ بالإجماع على الإعجاب بها، بل إن بعض الأوساط الموسيقية الأكاديمية فى القاهرة ظلت على عدم اعترافها بتجربة المستكاوى على أنها حلقة حديثة متطورة فى الموشح، لأنها بقيت متمسكة بحرفية القواعد القديمة، التى كانت تجربة المستكاوى كثيراً ما تخرج عنها، سواء فى الإيقاعات التقليدية للموشح، أو فى المقامات الأكثر شيوعاً فى الموشحات التقليدية (من هؤلاء الرافضين للاعتراف بتجربة المستكاوى فى الموشحات المؤرخ الموسيقى الراحل محمود كامل، صاحب البرنامج الإذاعى الشهير «ألحان زمان»). علماً بأن موسيقياً فى وزن محمد عبد الوهاب، قد اهتم كثيراً بمتابعة تجربة المستكاوى عن بعد وحتى عن قرب، إذ أن من الثابت أن جلسة فنية مطولة قد جمعت الاثنين فى منزل الإذاعى الراحل جلال معوض، بطلب شخصى من محمد عبد الوهاب، الذى ظل يستعيد ما يعجبه من ألحان المستكاوى، حتى وصل إلى حالة من الوجد الموسيقى (كما روى لى الفنان حمادة مدكور الذى كان عازف العود فى تلك الجلسة) فغادر عبد الوهاب السهرة منفرداً وهو فى حالة شرود فنى واضح.

الخصائص الموسيقية
لموشحات المستكاوى

من المؤكد أن الغوص فى أعماق الخصائص الموسيقية لموشحات المستكاوى يمر بخطين متوازيين:

١ - خط دراسة التسجيلات الرسمية لعدد محدود من تلك الموشحات، وهى حسب علمى (وحسب مكتبتى الموسيقية) تتلخص فى أربعة أشرطة، هى التالية، وفقاً لتاريخ ظهورها:

أ - شريط موشحات المستكاوى لفرقة رضا، توزيع وقيادة عبد الحليم نويرة، ويتضمن هذا الشريط ثمانية موشحات: يا غريب الدار، لحظ رنا، لى ليال طوال (غناء المستكاوى)، عجباً لغزال، يا من نشا، قف يا هوى (غناء عمر فتحى)، لاه تياه، آه لقلبى والقمر (غناء المجموعة).

ب - شريط «دعانى»، توزيع مصطفى ناجى، ويتضمن سبعة موشحات، كلها من غناء فؤاد عبد المجيد المستكاوى: حيرنى الهوى، لوجهك السنى، هل درى من يشكو حبى، دعانى، يا ليل الصب (لحن خاص للمستكاوى)، ساقى بنت الحان، أمن الفراق جنون فى مخيلتى.

جـ - شريط عفاف راضى، وقام بتوزيع الموسيقى فيه وتنفيذها عمر خيرت. وقد تضمن هذا الشريط ستة موشحات (إضافة إلى إعادة موشح يا ليل الصب من شريط مصطفى ناجى): أبأفكارى، كم فى الغربة، حبى منيتى، فتن الذى، يا شادى أسمعنا، يا منيتى يا مهجتى.

د - شريط منوعات بصوت المستكاوى، توزيع كل من سامى يحيى وهانى الشبراويشى، تضمن أربع أغنيات عادية، وأربعة موشحات: الأنى أحبك، يا ذا الجمال البديع، أشرق يا طلعة البدر، يا ذا الجمال الساحر.

٢ - خط دراسة الرصيد المتبقى من موشحات المستكاوى التى لم تنفذ بعد، والموجودة تسجيلاتها بصوت المستكاوى نفسه، يرافقه فى العزف على العود توأمه الفنى وحافظ كل ألحانه الفنان الهاوى محمد مدكور.

ووجه الخلاف الكبير بين هذين الخطين، اللذين تعمدنا التمييز بينهما لأسباب موضوعية (كما سنرى) وليس فقط لأسباب شكلية، هو أن شخصية الموزع الموسيقى، خاصة فى الأشرطة الثلاثة الأولى، طغت إلى حد ما على الشخصية الأساسية للملحن. وربما يكمن تفسير ذلك، فى رأيى، بأن المستكاوى، برغم موهبته التلحينية البارزة، بقى يصنف نفسه، حتى آخر أيامه، فى خانة الهواة، فإذا أضفنا إلى ذلك صفات الحياء والانطواء التى كانت تطبع شخصية المستكاوى، أمكننا أن نستنتج بأن لقاءه مع الفنانين الثلاثة الذين تولوا توزيع موشحاته لطبعها على أشرطة، كان يدفعه إلى منح الموزعين حرية العمل الكاملة، دون تدخل منه ودون توجيهات فنية مسبقة تجعله مسئولاً عن دقة ترجمة أفكاره الموسيقية عند توزيعها، خاصة أن الموزعين الثلاثة كانوا من الشخصيات الموسيقية المحترفة المرموقة والمشهورة. ولعل سبباً آخر دفع المستكاوى لهذا الموقف السلبى هو إحساسه بأن الآفاق الأوركسترالية التى كان يضع ألحان موشحاته فى إطارها الواسع، كانت أبعد من متناول قدراته العلمية فى الكتابة للأوركسترا، فيترك هذه المهمة بتفويض كامل لمن كان يتولاها.

فؤاد عبد المجيد أكثر الوشاحين العرب المعاصرين التزامًا صارمًا بالشكل التقليدى للموشح وعدم الخروج عنه



لكن النتيجة العملية لهذا الموقف خرجت بنتيجة فنية فيها الكثير من الالتباس والبلبلة، ذلك أن التوزيع فى حالة الأشرطة الثلاثة الأولى، جاء أقرب إلى الترجمة الفنية لشخصية الموزع، من الشخصية الفنية للملحن، على عكس ما كان يحصل عمليًا فى التعامل بين شخصية موسيقية أخرى كبيرة (محمد عبد الوهاب) وكل الموزعين الموسيقيين المرموقين الذين تعامل معهم طوال حياته الفنية المديدة، فكان يوازن بين الإفادة الكاملة من علمهم وذوقهم الموسيقى، دون السماح لأى منهم، مهما كان حجمه العلمى بالخروج عن إطار الشخصية الفنية والخيال الفنى لعبد الوهاب الملحن.

وهكذا، فقد جاء الشريط الذى وزعه نويرة، بإيجابيات كثيرة أضيفت إلى ألحان المستكاوى، أهمها ذلك التوازن الرائع بين لغة الأوركسترا الكبيرة (التى كان نويرة سيدًا من سادتها) ولغة الإيقاعات العربية الغنية، التى تعتبر أساسًا فى روح الموشحات وفلسفتها اللحنية، ولكن نويرة ذهب أبعد مما يجب فى إضافة لوازم مطولة لبعض الموشحات، تجاوزت - برأيى - شخصيتها اللحنية الأساسية، حتى خرجت أحيانًا من تلك الشخصية.

أما شريط مصطفى ناجى، فقد أحسن هو الآخر وضع الأوركسترا الكبيرة فى خدمة المادة اللحنية لموشحات المستكاوى، ولكنه بالغ فى صياغة اللوازم الموسيقية التى لم تلائم طبيعة الألحان الأصلية إلا فى مواقع قليلة، كما أنه أهمل إهمالاً كاملاً روح الإيقاعات العربية الملازمة تمامًا لروح الموشحات، فكان ذلك العيب الأكبر فى هذا الشريط، الذى قلل كثيراً من جماليات استخدام الأوركسترا الكبيرة، التى تجلت فى معالجة ناجى لألحان المستكاوى.

الشريط الثالث لعمر خيرت جاء تعبيراً عن طلاق كامل بين شخصية عمر خيرت التى تجلت (كعادته دائمًا) فى نظافة التنفيذ الأوركسترالى، وشخصية المستكاوى الفنية، فجاء توزيع خيرت خارجًا بالكامل عن إطار اللغة اللحنية واللغة الإيقاعية لموشحات المستكاوى، فتاه صوت عفاف راضى فى هذا التناقض بين الطبيعة العربية للحن، والطبيعة المتغربة للتوزيع، بما لا يناسب أبداً الجماليات اللحنية والإيقاعية العربية لموشحات المستكاوى، مع كل حداثتها.

أما الشريط الرابع، فيكاد يكون ترجمة موسيقية متواضعة لجلسة غناء منزلية، بحيث لم يحمل أى إضافة أوركسترالية تذكر للمادة اللحنية للمستكاوى.

فإذا عدنا بعد ذلك إلى الرصيد العام لموشحات فؤاد عبد المجيد المستكاوى، فإننا نلاحظ أن ما نفذ منها بالأوركسترا والغناء، فى الأشرطة الأربعة المذكورة، يبلغ تعداده الخمسة والعشرين موشحًا. أما ما أملكه فى مكتبتى من تسجيلات بصوت المستكاوى وعود حمادة مدكور، فى عدد من الجلسات المنزلية المطولة فى القاهرة (وهى حتمًا أقل من مجموع موشحاته)، فيشير إلى أن ما نفذ على أشرطة تجارية قد لا يتجاوز ربع ما وضع المستكاوى من موشحات.

كذلك، تجدر الإشارة إلى أن قائد الأوركسترا سليم سحاب، كان فى كل معالجاته الموسيقية لموشحات المستكاوى على المسرح، لا يلتزم بخط توزيعى واحد، ولكنه يلتزم فى كل موشح (كعادته عند المعالجة التوزيعية لأى لحن عربى) بالشخصية الموسيقية للحن، فيقدم بعض الموشحات بعزف أقرب إلى التخت الموسيقى العربى التقليدى (مثل موشح يا راعى الظبا) لأن المادة اللحنية لا تتطلب سوى ذلك، بينما يذهب فى استخدام الأوركسترا الكبيرة إلى آخر مدى، عندما تفرض المادة اللحنية ذلك (مثل موشح لحظ رنا)، ولكن بالتزام تام باللحن، بما لا يغير صورته الأصلية، بل يحافظ عليها، مع حرص واضح ودائم على عنصر الإيقاع العربى، الذى يعتبر عصباً حيوياً فى المادة اللحنية للموشح.

فإذا عدنا من كل هذه الحصيلة العملية، إلى محاولة استكشاف الخصائص الموسيقية لموشحات فؤاد عبد المجيد المستكاوى، اعتماداً على كل هذه التسجيلات، وعلى ما بين أيدينا من تسجيلات منزلية تعتبر المادة الخام الأصلية لموشحات المستكاوى، فإن بإمكاننا الخروج بالملاحظات الأساسية التالية:

كذلك، تجدر الإشارة إلى أن قائد الأوركسترا سليم سحاب، كان فى كل معالجاته الموسيقية لموشحات المستكاوى على المسرح، لا يلتزم بخط توزيعى واحد، ولكنه يلتزم فى كل موشح (كعادته عند المعالجة التوزيعية لأى لحن عربى) بالشخصية الموسيقية للحن، فيقدم بعض الموشحات بعزف أقرب إلى التخت الموسيقى العربى التقليدى (مثل موشح يا راعى الظبا) لأن المادة اللحنية لا تتطلب سوى ذلك، بينما يذهب فى استخدام الأوركسترا الكبيرة إلى آخر مدى، عندما تفرض المادة اللحنية ذلك (مثل موشح لحظ رنا)، ولكن بالتزام تام باللحن، بما لا يغير صورته الأصلية، بل يحافظ عليها، مع حرص واضح ودائم على عنصر الإيقاع العربى، الذى يعتبر عصباً حيوياً فى المادة اللحنية للموشح.



فإذا عدنا من كل هذه الحصيلة العملية، إلى محاولة استكشاف الخصائص الموسيقية لموشحات فؤاد عبد المجيد المستكاوى، اعتماداً على كل هذه التسجيلات، وعلى ما بين أيدينا من تسجيلات منزلية تعتبر المادة الخام الأصلية لموشحات المستكاوى، فإن بإمكاننا الخروج بالملاحظات الأساسية التالية:

١ - مع أن بين ملحنى الموشحات فى مصر فى القرن العشرين فيما قبل جيل المستكاوى، أسماء لملحنين من رعيل الكلاسيكيين الكبار مثل كامل الخلعى وداود حسنى وسيد درويش حتى أحمد صدقى، فإن المستكاوى يتميز بحرص بالغ على التمسك بالشكل الأكثر كلاسيكية للموشح المعتمد على الصيغة التالية: أ - أ - ب - أ. وربما يعود الأمر فى ذلك إلى احترام شديد من المستكاوى للشكل التقليدى للموشح، وعدم المغامرة بالخروج عنه، كما فعل كبار الكلاسيكيين الذين سبقوه، ربما لأن جرأتهم كانت نابعة من كون الموشح شكلاً حيًا أليفًا كثير التداول فى أيامهم، على عكس حالة الموشح عندما اقترب منه المستكاوى. ولعل هذه الميزة قد تجاوزت عند المستكاوى، حدود العنصر الشكلى، فقد ساعده هذا الالتزام الصارم بأكثر أشكال الموشح تقليدية، فى تطوير أفكاره الموسيقية الحديثة بأوسع ما يمكن من الآفاق، عكس ما يوحى به الالتزام الصارم بالشكل التقليدى. وقد يكون المستكاوى أكثر الوشاحين العرب المعاصرين التزامًا صارماً بالشكل التقليدى للموشح وعدم الخروج عنه.

٢ - فإذا انتقلنا من الشكل إلى المادة اللحنية فى موشحات المستكاوى، فإن هذه المادة تتميز فى الغالب الأعم بحداثة لافتة للنظر، سواء فى المقامات المستخدمة، أو فى تتالى التركيبات الموسيقية داخل الجمل اللحنية، وهى تتاليات نابعة كلها من مدرسة القرن العشرين فى الموسيقى العربية، وخاصة خط محمد عبد الوهاب، حتى أننى كنت أداعب المستكاوى فى جلساتنا الخاصة، فأقول له أن إدمانى على الاستماع لموشحاته يجعلنى أحس كلما استمعت لموشح جديد منه، أن هذه موشحات من ألحان محمد عبد الوهاب، أو أتخيل أن عبد الوهاب (الذى تعمد عدم الخوض فى تلحين الموشحات) لو أراد العودة عن قراره هذا، وأقدم على تلحين الموشحات، لجاءت موشحاته على طريقة المستكاوى. وكان المستكاوى يقابل ملاحظتى هذه، كلما استمع إليها، بالرضا العميق، ويعتبرها إطراء كبيراً.

والحقيقة أن محمد عبد الوهاب، الذى استمع بإمعان لتجربة المستكاوى، لم يخف فى لحنين من ألحانه الكبيرة لوردة تأثره الواضح بأجواء موشحات المستكاوى، خاصة فى مقطع «آه يا قلبى آه»، المقطع الثالث من لحنه الكبير لوردة «أنده عليك»، ومقطع «ذكرياتى يا ذكرياتى»، المقطع الأول من لحنه الأخير لوردة «بعمرى كله حبيتك»، وكانت تلك ظاهرة وهابية معروفة، يتأثر بمجايليه وبتلاميذه، كما تأثر بكل ما استمع إليه من موسيقى الأجيال السابقة له، فى الموسيقى العربية والأوروبية.

أما فى المقامات الموسيقية، فإن المقامات الغالبة فى موشحات المستكاوى، هى النهوند والعجم والكورد والنكريز والنوى أثر، وكلها من المقامات الغالبة عند موسيقيى القرن العشرين العرب. غير أننى لا أوافق الذين كانوا يرون فى ذلك عجزاً أو ضعفاً فى عروبة المخيلة الموسيقية

فؤاد عبد المجيد عاشق الموشحات



للمستكاوى، فقد كان أستاذاً فى تلوين تلك المقامات الحديثة الاستخدام، بكل المقامات العربية التقليدية مثل الصبا والهزام والبياتى والراست، باقتدار لا يقدر عليه ضعيف أو عاجز. إضافة إلى أن خزانة المستكاوى من الموشحات لا تخلو أبداً من موشحات رائعة الجمال، من المقامات العربية التقليدية. وإن كانت تلك هى النسبة الأقل فى موشحات المستكاوى.

٣ - بالنسبة للإيقاعات، فقد سمح المستكاوى لنفسه، بعد الالتزام الصارم بالشكل التقليدى للموشح، أن يتحرر من صرامة الالتزام بالإيقاعات التقليدية، خاصة تلك الطويلة والمعقدة، فسمح لنفسه، تأثراً بالإيقاعات الفنية المتعددة التى ألف عليها كبار مجددى الموسيقى العربية فى القرن العشرين (تماماً كما فعل فى النسيج المقامى) بالتنويع الشديد فى استخدام الإيقاعات، فتراه فى بعض موشحاته ملتزماً تمام الالتزام بالإيقاعات التقليدية الطويلة للموشحات التراثية، ولكنه يخرج أحياناً إلى رحاب الإيقاعات الأقل استخداماً فى التراث القديم، والأكثر شيوعاً فى القرن العشرين، مقترحاً بذلك صيغة جديدة للموشح الجديد، الذى ينطلق من الأصول ولكنه لا يتردد فى اقتحام آفاق جديدة، تماماً كما فعل كبار مجددى الموسيقى العربية فى القرن العشرين، فى الأشكال الموسيقية الأخرى، كالقصيدة والمونولوج والطقطوقة.



٤ - لعل الحصيلة الأهم من كل ما سلف فيما تركه لنا فؤاد عبد المجيد المستكاوى من موشحات (وهى حصيلة لا تخفى على آذان كل مستمع متعمق لهذه الموشحات) هى المادة اللحنية التى يمكن وصفها بلا أى مبالغة بأنها فاحشة الثراء، فى عصر كدنا نعتقد فيه أن الينابيع اللحنية المتدفقة للموسيقى العربية قد جفت أو كادت. وهى مادة لحنية تكتسب مزيداً من الجمال، من أن ملحنها، بالإضافة إلى استناده إلى مخزونه الكبير من الموسيقى العربية التقليدية، قد اتجه نحو آفاق الأوركسترا الكبيرة، ومع أن المستكاوى لم يكن يوزع موشحاته بنفسه، فإن من يستمع إلى المادة اللحنية لموشحاته، سرعان ما يكتشف أنها جمل لحنية صيغت بخيال أوركسترالى. فهو فى ذلك، شأنه شأن محمد القصبجى ومحمد عبد الوهاب وسيد درويش من قبلهما فى ألحانه المسرحية، يلحن للأوركسترا قبل الصوت البشرى.

إن هذه الجولة السريعة فى رصيد موشحات فؤاد عبد المجيد المستكاوى، ما خرج منه للنور، وما بقى دفين التسجيلات المنزلية، تقودنا إلى مجموعة من الملاحظات:

١ - إن ما نفذ من موشحات المستكاوى لا يتجاوز فى اعتقادى ربع رصيده من الموشحات المرشحة كلها برأيى للموسيقى العربية، ولكنه يرى أن نهضة توازى ذلك العصر مؤجلة لنصف قرن ربما. إن موشحات المستكاوى متدفقة بمجموعها من ينابيع العصر الذهبى للموسيقى العربية المعاصرة، وإن تأخر ظهورها حتى ثمانينيات القرن العشرين.

٢ - الاقتراب من موشحات المستكاوى، ما عرف منها وما لم يعرف بعد، يتطلب ممن يتولى المعالجة الموسيقية أن يكون كامل الإلمام، أولاً وقبل أى شىء، بروح الموسيقى العربية التقليدية، وأن يضع علوم الأوركسترا الغربية الكبيرة فى خدمة المادة اللحنية الخالصة العروبة لهذه الموشحات، ولا يندفع إلى المعادلة المعاكسة، فيضع هذه المادة اللحنية الشديدة الغنى فى خدمة القوالب التوزيعية الغربية، خاصة عندما تكون هذه القوالب غير مناسبة لشخصية اللحن.

أما الذين يصرون على اعتبار تجربة المستكاوى خارج الإطار التاريخى لفن الموشحات العربية. فإنى أتساءل أمامهم: كيف يمكن لملحن يريد استئناف العمل على شكل الموشح فى النصف الثانى من القرن العشرين، أن يصم أذنيه عن كل الآفاق الموسيقية الهائلة التى ارتادها رواد الموسيقى العربية فى النصف الأول من القرن العشرين؟

يمكننا تلخيص ما فعله فؤاد عبد المجيد المستكاوى أنه هضم التراث التقليدى للموشحات، وهضم معه تراث النهضة الموسيقية العربية فى النصف الأول من القرن العشرين، وخرج من حصيلة التراثين العظيمين بصيغة جديدة فى الموشح العربى.

إنها تجربة مليئة بالمتعة للمستمع العربى، مليئة بالدروس للأجيال الجديدة من الموسيقيين العرب. ■

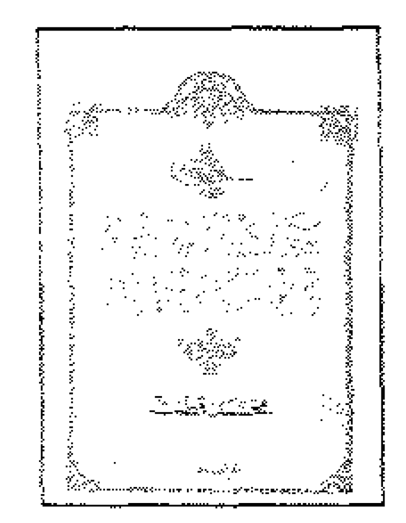
إصـــــدارات جـــــديــدة

تهتم «وجهات نظر» بتعريف قرائها بجديد المكتبة العربية والعالمية، وتشكر الناشرين والكُتّاب والمؤلفين الذين يساعدونها فى ذلك. وتدعو قراءها لإرسال مراجعاتهم النقدية لما يرونه من إصدارات.

مفاهيم ينبغى أن تصحح

محمــد قطــب

القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥، ٣٨٠ صفحة



يعيش العالم الإسلامى مرحلة من أسوأ مراحله التاريخية، إن لم تكن أسوأ ما مر به فى تاريخه كله. فلم تكن الأزمات الماضية تصيب المسلمين كلهم فى وقت واحد فى كل بقاع الأرض كما هو الحال فى هذه المرة، ولم يكن الذل والهوان والضياع يشمل الأمة الإسلامية كلها كما شملها هذه المرة.

ويؤكد المؤلف أن المؤامرات تحاك اليوم ضد الإسلام والمسلمين على نطاق القوة الدولية كلها مجتمعة، ولا شىء فى هذا الوضع يحدث اعتباطاً، إنما يجرى كل شىء فى حياة البشر حسب سنة الله التى لا تتخلف ولا تحابى أحداً من الخلق. ومن سنة الله أنه لا يغير نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، ومن سنته أنه لا يحابى أحداً لكونه من «ذرية» قوم صالحين.

ولقد أنعم الله على الأمة الإسلامية بالتمكين والاستخلاف والتأمين، وفتح عليهم بركات من السماء والأرض، ثم تغير الحال من الاستخلاف والتمكين والتأمين إلى الذل والضعف والهوان والتشريد والتنكيل والتقتيل حين صاروا إلى الصورة التى أنذرهم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وحذرهم منها: «يوشك أن تداعى عليكم الأمم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها. قالوا: أمن قلة نحن يومئذ يا رسول الله؟ قال: انتم يومئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل».

ويتساءل المؤلف: فما الذى تغير؟ وكيف حدث التغيير؟

يؤكد أنه قد حدثت انحرافات كثيرة فى حياة المسلمين فى مسيرتهم الطويلة خلال التاريخ، وكل انحراف فى حياتهم عن المنهج الربانى كانت له ولا شك عاقبته البطيئة أو السريعة حسب نوع الانحراف، ودرجة تفشيه وموقف الأمة منه بحكامها وعلمائها وعامتها، حتى إذا وصل إلى حده الأقصى كانت عاقبته ما نراه اليوم من ضعف ومذلة وخوف بدلاً من الاستخلاف والتمكين والتأمين. وفى هذا الكتاب يرصد المؤلف الانحراف فى سلوكيات المسلمين، والانحراف فى «المفاهيم» وهو الانحراف الأخطر، ويواجه هذا الخطر بالمفاهيم الصحيحة، وتصحيح منهج التلقى لدى المسلمين.

مستقبل الحركات الإسلامية بعد ١١ أيلول «سبتمبر»

د. رفعت السيد أحمد

د. عمرو الشوبكي

دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٥، ٣٨٢ صفحة



كان لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أثر كبير على المجتمع الدولى والعالمين العربى والإسلامى، وخاصة حركات الإسلام السياسى بكل أطيافها، السلمى منها والعنيف، الحركى والدعوى، المقاوم وغير المقاوم.

وفى هذا الكتاب يعالج مؤلفاه من وجهتى نظر مختلفتين، مواضيع متعددة تتعلق بالمنطلقات الفكرية لحركات الإسلام السياسى، والأحداث المرتبطة بها، ونماذج من تحولاتها ومواقفها، ثم مستقبلها. ويأتى هذا الكتاب فى ظل تنام كبير للعداء ضد الولايات المتحدة التى تدعم إسرائيل بلا حدود، وبمباركة منها تنفذ مخططاً إجرامياً يهدف إلى إبادة جماعية للشعب الفلسطينى وانتزاع أرضه.

وقد جاء الكتاب فى قسمين، الأول كتبه د. رفعت سيد أحمد فى ثلاثة فصول، عرض الفصل الأول لواقع الحركات الإسلامية الفاعلة مشيراً إلى طبيعتها وأهدافها، ومبيناً لأبرز ملامحها، كما صور المناخ الذى برزت فيه خلال المستجدات الأخيرة التى يشهدها العالم. كما أشار فى المقابل إلى عقيدة الرئيس بوش الابن التى تتصارع مع تلك الحركات. وتحدث فى الفصل الثانى عن أبرز الأحداث المرتبطة بالحركات الإسلامية بدءاً بما حصل فى تفجيرات سبتمبر وما تلاها من قرارات وأحداث وعمليات عسكرية أمريكية ضد هذه الحركات. وتوقف فى الفصل الثالث عند نماذج من واقع الحركات الإسلامية فى تحولاتها وعملياتها وردود الأفعال الناتجة، واتبع هذا القسم بملاحق وثائقية.

وجاء القسم الثانى الذى كتبه د. عمرو الشوبكى فى ثلاثة فصول أيضاً، فتوقف فى أولها عند كيفية قراءته للظاهرة الإسلامية قبل أحداث سبتمبر. وفى الفصل الثانى تحدث عن صعوبة اختزال مشهد الحركات الإسلامية فى شبكة القاعدة وحدها، مستعرضاً أعمال وفكر تلك الجماعات وتوقف عند نجاحاتها، وتنبأ فى الفصل الأخير بمستقبل تلك الحركات من خلال التصور الأمريكى ومن خلال الواقع العالمى.

وتتضمن نهاية الكتاب تعقيبين على البحثين كل من المؤلفين على الآخر، إضافة إلى الفهارس التفصيلية.

بـدة عيشوش

خالد عمر بن ققة

أبو ظبى: مؤسسة الإمارات للإعلام، ٢٠٠٥، ٢٣٠ صفحة



«بدة عيشوش».. رواية تتجاوز البوح الحذر إلى الإسقاط على الواقع العربى على مدى أربعة عقود.

ينتقل كاتب الرواية الجزائرى من الالتزام بحدود وطنه الجزائر وهمومه كما هى الحال فى روايته الأولى «الحب والتتار» حين كشف عن الوجه الآخر للإرهاب - مجتمعاً وثقافة وأمناً - إلى الهم القومى، من خلال طرح ثنائية القومية والإسلام، اقتراباً وابتعاداً، تعاوناً وصراعاً، من حيث الخروج والملجأ والانتماء.. يتم هذا كله عبر تناول العلاقات العربية المصرية على أصعدة القيادة والبطولة الحقيقية أو المزيفة خلال أزمنة الحرب والسلام بأسلوب أدبى يمزج بين الخيال والواقع.

تدور أحداث هذه الرواية فى كل من الجزائر والقاهرة ودمشق وبغداد والدوحة، تتحرك فى فضائها إحدى عشرة جنسية عربية مقبلة على حسب المعربين أو مدبرة.. بدايتها الانقلاب على الرئيس «أحمد بن بلة» ونهايتها سقوط «بغداد» امتداد هذه العقود الأربعة كان البطل فى هذه الرواية يواجه قدره المحتوم منطلقاً من وحيه بدة عيشوش.. الرجل القروى الذى يدعى معرفة أسرار السياسة ويجمع حوله عدداً من الصبية الذين يتأثرون بكلامه وأفكاره، وهو يقول لهم فى عبارة أقرب إلى الأمر العسكرى: احذروا المصريين!

الرواية تصول وتجول فى مناطق لم ترتدها رواية عربية أخرى تكشف الوعى الزائف لدى الكثيرين حول علاقة المصريين وبقية العرب، وتقدم صياغة جديدة لعلاقات عربية - عربية تقوم على الشفافية والمصير المشترك ووضع مستقبل أفضل لكل العرب.

ما بعد الجهاد ـ أمريكا والنضال من أجل الديمقراطية الإسلامية

د. نوح فلدمان

ترجمة: د. عبد الرحمن عبد الله الشيخ

مصر: دار المريخ للنشر، ٢٠٠٤، ٤٣٢ صفحة

يفترض مؤلف هذا الكتاب أن الديمقراطية الإسلامية تتسم فعلاً بالحيوية والقابلية للتطبيق على أرض الواقع، ويعتقد أن الغرب - خاصة الولايات المتحدة الأمريكية - يجب أن يعمل على تشجيع الديمقراطية الإسلامية لا قمعها.

يقال غالباً إن تشجيع الديمقراطية فى المجتمعات الإسلامية سوف يؤدى إلى إبعاد حلفاء أمريكا من الحكام الأوتوقراطيين، كما أن هذا التشجيع قد يؤدى إلى وصول الأصوليين للحكم وهو ما يشكل تهديداً للأمن القومى الأمريكى.. إلا أن فلدمان يحذر من أنه على المدى الطويل سيكمن التهديد الأكبر فى استمرار دعم أمريكا لنظم الحكم التى فقدت مصداقيتها لدى المواطنين فى الدول الإسلامية.

ويؤكد الكتاب أن الولايات المتحدة بوقوفها إلى جانب نظم الحكم التى تقمع مواطنيها سوف تخسر الكثير وأن الأفضل لها أن تقف بجانب الديمقراطيين المسلمين، وأن تربطهم بالمبادئ الديمقراطية التى تقول الولايات المتحدة إنها تدعمها، فتقلل بذلك من العداء لأمريكا وترسى قواعد متينة للسلام فى الشرق الأوسط.

والكتاب فى مجمله يعتبر استعراضاً لكثير من الحركات الإسلامية التى ترفض العنف الدينى. وفى الوقت الذى أصبحت فيه المواجهة مع الإسلام هى القضية الشاغلة للسياسة الخارجية الأمريكية، يقدم نوح فلدمان خريطة لصياغة عمل ديمقراطى فى منطقة أصبح فيها العمل ضرورة ملحة على نوح خاصة لنزع فتيل العنف وإرساء السلام فى أرجائها.

والمؤلف وإن لم يتخذ موقفاً متطرفاً من الإسلام، إلا أنه ظل وفياً للتوجه الأمريكى السياسى العام نحو المنطقة، الذى يتفق عليه الجمهوريون والديمقراطيون على حد سواء.

الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة

المحرر: صبحي عسيلة
القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥، ٢٥٤ صفحة



شكل الصراع العربي - الإسرائيلي أحد أبرز نزاعات المنطقة، وتداخلت على ميادينه العسكرية والسياسية والقانونية والدبلوماسية والدينية فواعل عديدة تزيده تعقيداً على تركيب، على نحو بات يعرفه كل الذين اقتربوا بالمتابعة والرصد والتحليل لوقائع نزاعاته المركزية أو المتفرعة منها. صراعات ممتدة من ميادين القتال إلى قاعات للتفاوض في ظل عمليات التسوية.

وفي هذا الكتاب يقوم مؤلفوه وهم د. عماد جاد ومحمد فايز فرحات وسعيد عكاشة وعبيد ياسين وإبراهيم غالي ومحمد جمعة دراسة موثقة للفصائل الفلسطينية الرئيسية الخمس وهي: فتح وحماس والجهاد والجبهة الديمقراطية، ثم مناقشة الدور المصري في ترتيب البيت الفلسطيني. وهذه الدراسة تكتسب أهمية قصوى للوقوف على الأسباب والعوامل وراء غياب وفاق وطني بين الطيف السياسي الفلسطيني إزاء عملية التسوية، خاصة أن السياسة الشارونية أدت إلى رفض قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني لوقف العمليات العسكرية داخل إسرائيل وفي المستوطنات التي تعتبرها إسرائيل جزءاً من استراتيجيتها الدفاعية.

الفاتيكان والإسلام

د. زينب عبد العزيز
القاهرة - دمشق: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٥، ١٦٠ صفحة



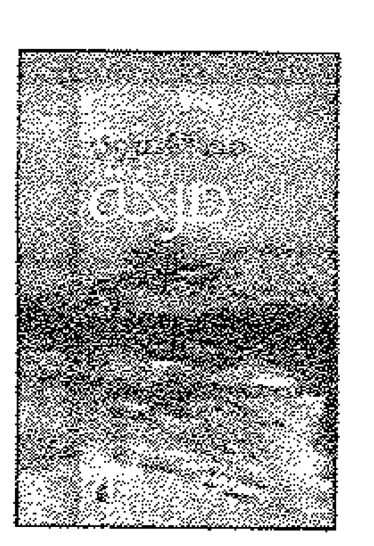
في مواجهة الحملة الشرسة التي يتعرض لها المسلمون الآن، تنقل مؤلفة هذا الكتاب المعركة إلى الغرب، وتكشف مدى تعصبه، ومراوغاته، ومناوراته التي تستهدف القضاء على الإسلام، رغم رفع شعارات تدعو إلى الحوار والتعاون الإنساني.

الكتاب يشكك تماماً في نوايا الغرب، ويرفض كل مقولاته عن الحوار والتسامح، وترى المؤلفة أن الموقف الديني للغرب أصبح ملاحقاً للموقف السياسي، بل ومحركاً له بصورة لا سابقة لها. كما أنه إذا كانت أولى خطوات الاستعمار ارتبطت بآليات المبشرين والمستشرقين مع المعدات العسكرية، فإنه الآن انضم إلى الاستعمار الجديد فرق من المثقفين والمفكرين الغربيين.

والكتاب لا يراهن على الحلول الوسط تجاه نوايا الغرب التي يرى أنها لا تزال تحاول الهيمنة على المنطقة واقتلاعها من جذورها الإسلامية.

صرخة

مها القصراوي
بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥، ٨٠ صفحة



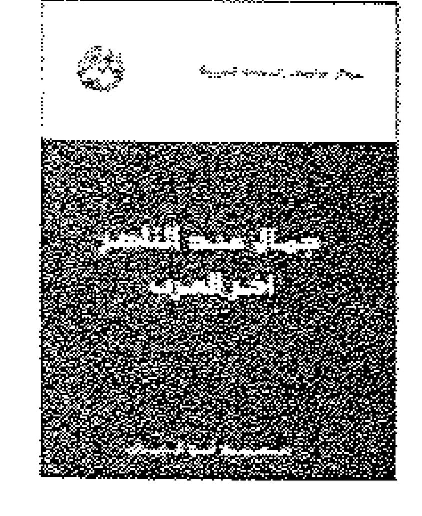
هذه «صرخة» مها القصراوي في عالم الصمت المريب، عالم عنفه صمت، وصخبه صمت، وتواطؤه صمت، والحركة المواّرة فيه صمت، في هذا العالم يتواطأ الزمن مع العتمة على قتل الحياة، فلا نرى إلا ناساً يعيشون المنافي، فبطل القصة يولد في المنفى، حيث يعيش تجربة اليتم منذ أن رحل والده في شرخ الشباب وتركه يعاني الخيبات القاسية. ولقد استثمرت مها معارفها النقدية في بناء رواية تستجيب للتحولات السردية المختلفة مخلصة لرؤيتها التي ترفض أن تستحيل الرواية إلى لعبة شكلية.

إن خيباته لم تذهب سدى، فقد رشحه سجنه في مقتبل الحياة، وعذابه الذي وسم الفكر والروح والوجدان، ورؤيته المنصهرة بالتجربة للحياة، لأن يدق جدران الخزان، ولا يكون رجلاً في الشمس. لقد حطم الساعة التي لا تفتأ دقات رتيبة، تلك التي جوهرها سيل من الزمن الوجودي الذي لا يحدد ولا يميز، واستبدل بها ساعة أمه التي تشير إلى زمن داخلي تاريخي يوجهه إلى رؤية الحقيقة الساطعة، حيث يتحقق الفعل في زمن الفعل.

«صرخة» مها القصراوي صرخة مسكونة بهم وطن وهم أمة، صرخة تشف على اليأس في زمن التخاذل، والعهر، والانكفاء واستبدال الهم الفردي بهم الجماعة الغائبة، بعد تكالب الهزائم

آخـــــر العــــرب

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥



لا نتجاوز الحقيقة إذا اعتبرنا أنه بعد انقضاء ٣٥ عاماً على رحيل الزعيم العربي جمال عبد الناصر، فإن كل ما يتعلق به - سياساته، علاقاته المصرية والعربية والعالمية، مواقفه وقراراته.. حتى شخصيته - لا يزال يثير الجدال، وفي كثير من الأحيان ما يكون جدالاً حاداً. ذلك أن أنصار عبد الناصر يؤيدونه بكل قوامهم ومشاعرهم.. وخصومه ينتقدونه بالدرجة نفسها من الحدة. ومن هم وسط بين هذا وذاك حالات قليلة، إن لم نقل نادرة.

والكتاب الذي نضعه بين يدي القارئ العربي - لمؤلف عربي يكتب باللغة الإنجليزية - من شأنه أن يثير جدالاً من هذا القبيل.. على الرغم من أنه - أو ربما لأنه - يحتوي على هذين العنصرين في آن معاً. فالكاتب - الأستاذ سعيد أبو الريش - لا يخفي حبه العميق لعبد الناصر.. وهو مع ذلك يذهب في نقده له ولسياساته وقراراته والتطورات التي طرأت على شخصيته بفعل الأحداث والمعارك إلى آماد بعيدة.

بطبيعة الحال، فإنه ليس القصد من هذه المقدمة مراجعة هذا الكتاب أو تقييمه، إنما تقديمه إلى القارئ العربي. وفي هذه الخطوة فإنه ينطبق عليه - مثلما ينطبق على كل كتاب يأخذ المركز على عاتقه مهمة نشره - إشارة: إن «الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»، إنما لعل الأمر في حالة كتاب سعيد أبو الريش: جمال عبد الناصر: آخر العرب يستوجب تأكيد هذه الإشارة. فالكتاب حافل بمعلومات كثيرة واستنتاجات أكثر، بعضها جديد لم يسبق أن عالجته السير السابقة العربية والأجنبية عن حياة عبد الناصر، قد لا تتفق مع ما يراه أنصاره ومريدوه، أو قد تتصادم مع قناعات خصومه وناقديه. وتبقى مسئوليتها على عاتق الكاتب. مع ذلك، فالأمر المؤكد - الذي تدعمه قراءة موضوعية متأنية للكتاب - أن المؤلف بذل جهداً كبيراً في المجالين اللذين صنعا مادة الكتاب.

يتعلق هذا بأمور كانت طوال السنوات الخمس والثلاثين الماضية منذ رحيل عبد الناصر موضع تساؤلات. منها: موقف عبد الناصر من قضية السلام مع إسرائيل، دوافعه من وراء قرار سحب القوات الدولية قبيل حرب عام ١٩٦٧، الحقيقة وراء تنحيه في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، مسألة انتحار المشير عامر الرجل الثاني في الحكم وقائد القوات المسلحة والصديق الأقرب لعبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧، موقفه من الولايات المتحدة من البداية وإلى النهاية.. وغيرها.

وفي اعتقادنا أن الاختلاف حول إجابة هذه التساؤلات لا يقلل من أهمية الطرح العام في هذا الكتاب لما عناه جمال عبد الناصر إنساناً وزعيماً قومياً وسياسياً من طراز نادر.

ولعل أهم ما يتناوله هذا الكتاب - من خلال متابعته لسنوات، بل أيام عبد الناصر - هو قضية الوحدة العربية كما عاشها وتفاعل معها في انتصاراته وإحباطاته وهزائمه.

وأخيراً، فإن هذا الكتاب عن عبد الناصر هو في الوقت نفسه كتاب عن الحقبة منذ ظهوره على مسرح الحياة القومية، عن الوطن العربي من سنوات ما قبل عبد الناصر، وحتى الآن. لقد وضع عبد الناصر في السياق الوطني والقومي والإقليمي والدولي. ربما كما لم يفعل أي كتاب آخر عنه. ليس فقط لأنه يمتلئ بتفصيلات كثيرة ومعلومات غزيرة.. إنما لأنه كتب بعواطف حارة قوية وتدفق يمتزج فيه العقل والوجدان ويؤثر في كلا الاتجاهين. يتحيز لعبد الناصر، ويصدق أيضاً وهو يلقي عليه اللوم غير مكتف كغيره بتوجيه الاتهام. وربما - لهذا - تفوقه على سير عبد الناصر الأخرى العديدة. وربما لأن المؤلف انتظر لنحو ٣٢ عاماً ليكتب هذه السيرة. فاستوعب ما جرى طوال سنوات غياب عبد الناصر وتأثيرات هذا الغياب، كما استوعب ما كتب عنه وما لا يزال يرويه بعض صحبه الذين بقوا على قيد الحياة، وما يشهد به أولئك الذين صادقوه فعرفوه عن قرب. وهو - المؤلف - مع ذلك لم يأخذ أي قول أو شهادة أو سيرة مأخذ التسليم، مع أو ضد.

إن هذا الكتاب يفتح أبواباً كثيرة لمناقشات مهمة في الديمقراطية والإصلاح والعدالة الاجتماعية والمجتمع المدني والقومية العربية والوحدة.. وكلها قضايا اللحظة الراهنة في الوطن العربي، مع أنه لم يغادر الاهتمام بعبد الناصر في صفحة واحدة من البداية إلى الخاتمة.

والخيبات، ولكن صرختها أخيراً ليست «صرخة في واد»، ويأسها ليس اليأس من الجماد، بل هو يأس يشير إلى نور يسطع في الظلام.

■

الفكر والرقيب

محمد القشعمي

٢٠٠٥ ، ١٦٣ صفحة



اتفق معظم المؤرخين على أن الرقابة على الإنتاج الفكري ارتبطت بالطباعة، واختراع يوحنا جوتنبرج الطباعة بالحروف المعدنية عام ١٤٣٦. وقد أصبحت الرقابة على الكتب والصحف في القرن السادس عشر شاغلاً مهماً يشغل بال الكنيسة والدولة. وكان أي جدال حول نفوذ الملوك يشكل جريمة تعرف باسم «التحريض على إثارة الفتن» أو عدم احترام المقدسات، وكانت العقوبة تؤدي إلى فقدان صفة المواطنة أو السجن أو القتل من جانب جنود الملك.

وفي هذا الكتاب يبحث المؤلف عن جذور الرقابة ومعانيها وتطور مجالاتها في مواجهة حق الإنسان الأصيل في التعبير وإبداء الرأي. ويشير الكتاب إلى الرقابة في المملكة العربية السعودية، ويوضح بأن نظام المطبوعات الأخير قد نص صراحة على عدم فرض رقابة على الصحف إلا في الحالات الاستثنائية، إلا أننا نجد أن الواقع العملي والممارسات الفعلية بعيدة عن هذه المبادئ، فمازالت الرقابة موجودة، ومازال تسلسل هروب الكتاب والأدباء السعوديين إلى الخارج لطبع إنتاجهم مستمرة وذلك نتيجة للعبارة الظالمة التي احتواها نظام المطبوعات مثل «الإضرار بالمصلحة العليا للدولة» أو «خدش الآداب العامة».

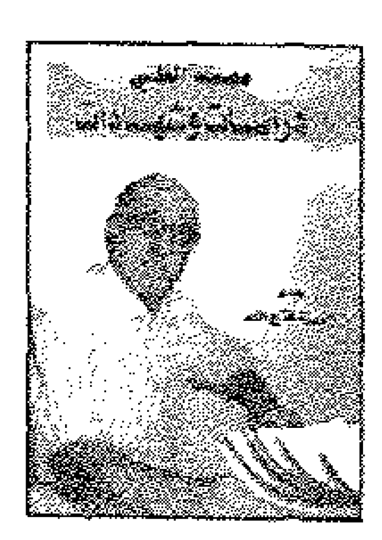
يستعرض الكتاب أيضاً نوادر الرقابة على الصحافة، ويوضح بعض تجارب الكتاب مع الرقابة، والكتاب الخائفون، وسبل الهروب من الرقيب وغيرها من المواضيع الشيقة، ويطرح الكتاب في نهايته مفهوم الرقابة في عصر الفضائيات والإنترنت وهي التي أشعلت ثورة في أساليب الرقابة، وهو ما يستوجب ضرورة البدء في مرحلة جديدة من التحصين الذاتي للأفراد خاصة الشباب من أجل أن يقوم كل واحد منهم بدور الرقيب الذي يقف أمام المضامين الشاذة والأطروحات الغربية التي لا تتفق مع عاداتنا وقيمنا، فالآن لم تعد الرقابة قادرة على وقف ما تبثه الفضائيات أو الشبكة العنكبوتية من أفكار ومعلومات.

■

محمد العلي - دراسة وشهادات (الجزء الثاني)

إعداد: عزيزة فتح الله

القاهرة: دار المريخ للنشر ٢٠٠٥، ٢٥٢ صفحة



يعتبر محمد عبد الله العلي من أبرز كتاب وشعراء الحداثة في السعودية، استطاع خلال سنوات تكوينه الأولى أن يلم إلماماً علمياً واسعاً بالتراث العربي، وإلى جانب ذلك كان واسع الإطلاع على الفكر العالمي المعاصر، وعلى الفكر والإبداع العربي الراهن خلال فترة دراسته وعمله في العراق التي أتم بها تعليمه الجامعي. قدم في الستينيات نتاجاً شعرياً تقليدي الشكل تقدمي الموضوع، في السبعينيات والثمانينيات قدم شعراً حداثياً في شكله وموضوعه، ونثراً حداثياً في رؤاه، وتطلعاته ومعالجاته. لم تستفد حركة الشعر الحداثي في السعودية كثيراً من شعر العلي بشكل مباشر، كما استفاد الفكر الحداثي، فالعلي لم يترك إلا ٣٠ قصيدة فقط طوال تاريخه من الشعر الذي بدأ يكتبه منذ عام ١٩٥٠ ولم يجمعها في ديوان واحد حتى الآن. وكان خطابه الشعري على الصعيد الاجتماعي والسياسي يركز بالدرجة الأولى على وضع الوجه العربي في مواجهة المرآة دائماً، في زمن كانت مشكلة العربي فيه أنه لا يملك مرآة يرى فيها وجهه بوضوح.

كانت كل الظروف مهيأة عندما كان يدرس بالنجف أن يصبح رجل دين، فإذا به من أوائل النافرين في السعودية إلى الحداثة سواء في شعره أو في كتاباته النقدية التي ساهم من خلالها في دفع الحركة الثقافية في السعودية خطوات إلى الأمام. يؤكد الكتاب أن المحرك الأساسي لفكر العلي هو الخطاب الواقعي المعني بحركة المجتمع، وهو ما يتبدى في الوضع الجدلي الذي يربط الأفكار التي يطرحها بسيرورتها في محيطها الاجتماعي، وفي انتقاله من عالم الخطاب الديني/ المذهبي، إلى عالم الخطاب الثقافي/ التنويري، دون أن يكون ذلك مجرد تغيير في المواقع والأدوار من طقوس البكائيات السينية إلى تعميد النص الحداثي، ولكنه كان انتقالاً لسبر هذين العالمين لا عن طريق فحص بناهما ولكن سبر مرتكزاتهما الماثلة في المفاهيم التي بشأنها، والتي أصبحت شغل العلي الشاغل.

والكتاب ينقسم إلى قسمين الأول يدور حول ٥ دراسات وبحوث حول دور العلي، والثاني عدد من الشهادات كتبها مثقفون اقتربوا منه ومن عطائه الفكري والتنويري.

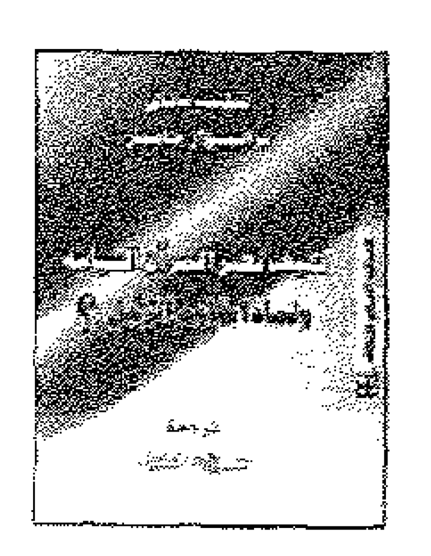
■

كيف تغير المرأة السياسة؟ ولماذا يقاوم الرجل؟

فيليب باتاي وفرانسواز جاسبار

ترجمة: سوزان خليل

القاهرة: دار العالم الثالث، ٢٠٠٥، ٢٤٠صفحة



منذ عدة سنوات، والجدل يحتدم حول قضية التكافؤ بين الرجل والمرأة في مجال السياسة. وعلى مدى عقود طويلة ظل الرجال يسنون القوانين باسم الشعب، إلا أن المرأة لم تتمتع أبداً بنفس حقوق الرجل.

وتبدو أهمية هذا الكتاب في أنه يعرض موضوع المرأة والسياسة، بصراحة لا تعرف المواربة، من خلال بحث عرض نتائج بحث مبتكر استهدف المرشحات للحزب الاشتراكي في فرنسا خلال الانتخابات التشريعية التي أجريت عام ١٩٩٧، بعد قرار ترشيح نسبة لا تقل عن ٣٠٪ من المرشحات لخوض هذه الانتخابات، وكيف كان رد فعل المسئولين، وكذلك العسكريين، وهل كان هناك عدد كاف من المرشحات؟ ومن هن؟!

وقد كشف البحث عن أن عدد النساء المشتغلات بالسياسة أقل كثيراً مما يدعي البعض، وأن الناخبين ينظرون بعين التقدير إلى التغيير الذي تحدثه المرأة في الحياة السياسية، إلا أنه يكشف النقاب أيضاً عن أن الطريق لايزال طويلاً قبل أن يسلم الرجل حقاً بمسألة التكافؤ والمساواة الحقيقية مع المرأة.

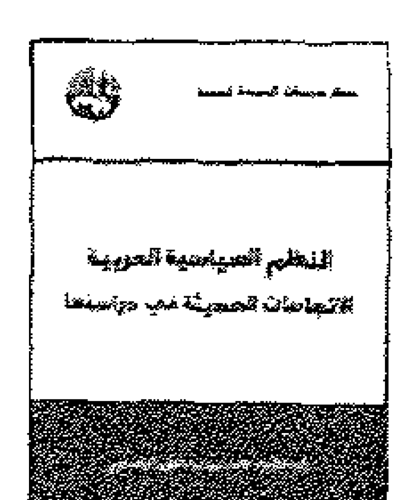
يؤكد الكتاب أن القانون الفرنسي ظل حتى نهاية القرن العشرين يميز بين الرجل والمرأة، وأن المرأة تعرضت للإقصاء السياسي بل استبعدت من المواطنة بسبب الجنس الذي تنتسب إليه، لأن القانون المدني قد أسس لهيمنتها واستبعادها. ويراهن الكتاب على أن وضع القضية تحت دائرة الضوء وإخضاعها للنقاش سوف يفتح أبواب المستقبل أمام المساواة المطلوبة بين الجنسين.

■

النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها

د. حسين توفيق إبراهيم

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥ ، ٤٢٣ صفحة، ١٣ دولاراً



حتم التطور في دراسة النظم السياسية العربية تبلور اتجاهات حديثة حول عدد من المفاهيم هي: التعددية السياسية والتحول الديمقراطي، والمجتمع المدني وعلاقته بالدولة، والاقتصاد السياسي الجديد، والعلاقة بين الإسلام والسياسة، والسياسات العامة، والنظام الدولي والتحولات العالمية.

من هذه المنطلقات الستة يناقش هذا الكتاب قضية الدولة القطرية (الوطنية)، ومظاهر أزمتها البنائية المتفاوتة الدرجات في البلدان العربية، وانعكاسات هذه الأزمة على التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيها، راصداً اتجاه التعددية السياسية وعملية التحول الديمقراطي وخصائص حالة المجتمع المدني، والعلاقة بين الإسلام والديمقراطية واستراتيجيات الحركات الإسلامية في التعامل مع النظم الحاكمة.

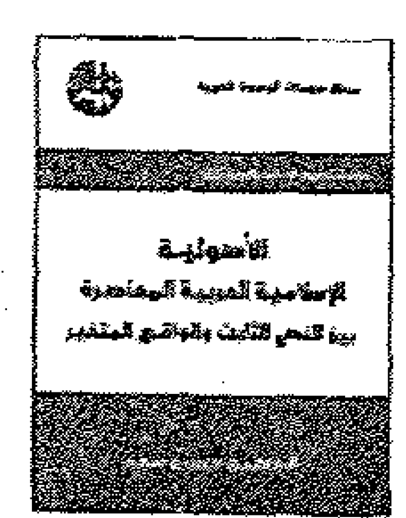
يرسم الكتاب أيضاً ملامح السياسات العامة في الدول العربية محللاً أسباب ضعف فاعلية هذه السياسات، راصداً أنماط التحولات العالمية وتأثيراتها المستقبلية، طارحاً في الخاتمة عدداً من القضايا والتساؤلات تشكل أجندة بحثية في دراسة النظم السياسية العربية خلال المستقبل المنظور، ومتطلبات التعامل مع هذه الأجندة بهدف إثراء جهود البحث والدراسة في حقل الحياة السياسية العربية.

■

الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير

د. حسين سعد

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥ ، ٥٢٧ صفحة، ١٦ دولاراً



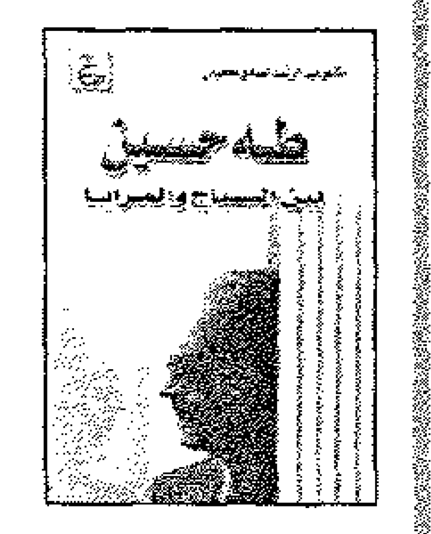
تنبع أهمية دراسة الأصولية العربية المعاصرة من كونها تشكل اليوم ظاهرة في

واقع حياة المسلمين العامة تقدم نفسها كطرف يمثل مشروعية العمل بموازاة التيارات الفكرية والسياسية السائدة، نظراً إلى الموقع الفكرى والسياسى والنضالى الذى تحتله الحركات الأصولية، والذى جعلها محط أنظار الدارسين فى وقتنا الحاضر.

يعالج هذا الكتاب مسألة من المسائل الشائكة والمثيرة فى هذا العصر. شائكة لأنها تقارب الأصول التى ارتكزت إليها الأصولية العربية المعاصرة فى استخراج حلول لما هو راهن من القضايا. ومثيرة لأن ملامسة الأصول قد تؤدى إلى قراءة جديدة لها. ويتقصى الكتاب الأطروحات والنظريات التى قدمها الأصوليون المسلمون العرب المعاصرون الثلاثة: حسن البنا وسيد قطب ومحمد باقر الصدر إزاء مسائل إعادة بناء المجتمع الإسلامى، وإقامة العدالة الاجتماعية فيه، والدولة الإسلامية ونظام الحكم العادل فيها، والمسائل المتفرعة عنها كالزكاة والضرائب والشورى وسلطة الأمة والحاكمية وولاية الفقيه وما إليها من مسائل متفرعة تدور حولها أبحاث ودراسات ونقاشات غنية غنى مصادر الإسلام الأولى.

طه حسين بين السياج والمرايا

د. عبد الرشيد الصادق محمودى
القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٥، ٢٠٣صفحة



هذا الكتاب يجمع المقالات التى كتبها المؤلف عبر ثلاثين عاماً عن عميد الأدب العربى الدكتور طه حسين. وقد حرص المؤلف على ألا يشذبها وأن يعيد نشرها فى الكتاب كما كتبها من قبل بدون تغيير لتحمل تطور أفكاره عن كتابات طه حسين.

يرى المؤلف أن المشهد الافتتاحى من كتاب الأيام فى جزئه الأول، الذى يصور الطفل العزيز الذى يقف مهموماً إزاء سياج من القصب يسد عليه الطريق إلى العالم الفسيح، هو مشهد مشحون بالدلالة ويرمز إلى حياة طه حسين بكاملها.

يتناول الكتاب فى بابه الأول رؤية المؤلف لرحلة طه حسين الفكرية بين «الأيام» و«أديب» مستعرضاً موقف طه حسين من المنهج الديكارتى بين القائلين بتبنيه هذا المنهج والمنكرين لذلك.

ويبحث الباب الثانى قضية الشعر الجاهلى، مؤكداً أن طه حسين برىء من الاتهام الموجه إليه بأنه سطا على المستشرق الإنجليزى مرجو ليوث كما ورد فى دراسته الشهيرة عن نشأة الشعر الجاهلى. ويؤكد المؤلف أن المستشرقين لم يبتدعوا البحث فى صحة الشعر الجاهلى، بل إن من الممكن أن يقال أن جهودهم انصبت إلى حد كبير على جمع الآراء والشواهد التى وردت فى مؤلفات الكتاب العرب القدامى ودراستها دراسة منظمة.

ويشتمل الباب الثالث على مقال مثير عن علاقة طه حسين بديكارت، وقوله بأن ديكارت كان مسلماً متصوفاً ليسخر من خصومه الذين ناصبوه العداء. كما يشتمل على مقال آخر عن الأدب فى مسيرة طه حسين الفكرية. وعن نظريته الأدبية وتحديده للمنهج الذى ينبغى أن يتبع فى دراسته.

كما يتناول أيضاً نبذة عن كتاب للمؤلف بعنوان «من الشاطئ الآخر» ترجم فيه الكتابات الفرنسية لطه حسين، بالإضافة إلى تعليم طه حسين من الأزهر إلى السوربون، وقضية العلم والدين فى أدب طه حسين، والكتابات المجهولة له، ويطالب المؤلف بنشر أعماله فى طبعة كاملة.

الكتابة هروبًا من سيف السياف

د. زهير محمد جميل كتبى
السعودية: ٢٠٠٥ ، ١٨٣صفحة



يحوى هذا الكتاب بعض دراسات ومقالات المؤلف التى كتبها من قبل وخضعت للحذف والتشويه والرفض والإلغاء وربما أيضاً ـ كما يقول ـ الفرم فى فرامة الورق.

يتضمن الكتاب مقالاً عن المؤامرات التى تستهدف تقسيم المملكة العربية السعودية إلى دول صغرى، ويصفها أنها فكرة من فخار، مؤكداً أن هذا الموضوع أصبح بنداً ثابتاً على كل أجندة غربية ترغيباً وترهيباً منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. ويقول المؤلف إنه أرسل هذا المقال لمعظم الصحف السعودية إلا أنها رفضت نشره لأسباب يعرف هو بعضها ويجهل الأخرى.

ويطرح المؤلف أسئلة صعبة على المثقف فى السعودية، ويتهمه بأنه أصبح يتعالى على هموم ونبض الشارع السعودى، وأنه لا يهتم بقضايا رجل الشارع فى السعودية، كما يقول إن العديد من الأغنياء فى السعودية لا يقومون بدورهم فى عمليات التنوير كما ينبغى، ويتهمهم بأنهم لا يبالون بالهم السياسى والاجتماعى فى بلادهم.

زيارة إلى الأرض المقدسة

يندريخ هافليك
ترجمة: برهان القلق
دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٤ ، ١١٩ صفحة، ٣٠ جنيهًا



يتناول هذا الكتاب تصوير شريط المأساة الفلسطينية بموضوعية وحياد تامين، من خلال قيام صحفى تشيكى بزيارة للأراضى المقدسة، يلتقط صوراً حية لحياة الفلسطينيين اليومية، يعرضها للعالم، ويحاول تشكيل الوعى العالمى حول الاحتلال، وبشاعته، بواقعية منطقية بعيداً عن العاطفة والشعارات والاستهلاك السياسى.

يكشف المؤلف انتهاك الديمقراطية وحقوق الإنسان الذى يتعرض له العرب فى إسرائيل، المسلمون والمسيحيون والدروز، وبشكل يومى، فى دولة مهاجرين تدعى الديمقراطية ولا تجمعها لغة ولا ثقافة ولا تاريخ، وسط صحراء التسلط العربى الخالية من الحرية. ويبنى محاولة إسرائيل إعادة كتابة التاريخ لحسابها بتزييف أسماء نزلاء قيود المسلمين وسرقتها، وهدم القرى المسيحية، وإدخال عناصر يهودية اعتباطاً على الآثار الإسلامية وغيرها، التى تثبت على مر العصور عدم احتكار أى شعب أو عقيدة دينية واحدة لأرض فلسطين.

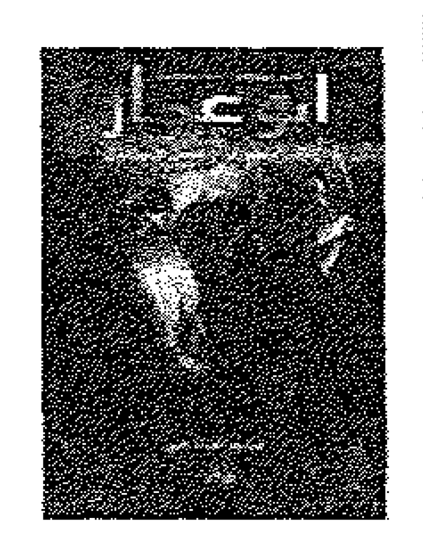
يصف الكتاب أيضاً المشاهد اليومية المؤلمة لعرب الأراضى المحتلة بالقوة، وولادة أطفالهم المحكوم عليهم بالموت سلفاً، ولمدن تشرب الماء مرة واحدة أسبوعياً، ولطرق الضفة الغربية المقسومة إلى جزر يصعب التنقل بينها، تكريساً للاحتلال، ومنعاً لتوسيع الدور العربية، أو قيام أى كيان فلسطينى.

ويصور الكتاب وعى الإنسان الفلسطينى المتوارث عبر الأجيال منذ نكبة ١٩٤٨، وحقيقة نضال الشعب الفلسطينى وصاحب الحق المشروع تجاه ترسانة السلاح الإسرائيلية الهائلة، ويبين أن النزاع فى فلسطين ليس نزاعاً بين طرفين على قدم المساواة مثلما تحاول الدعاية الغربية السائدة تصويره.

وبالكتاب أيضاً عدد من الرسوم التى رسمها المؤلف بنفسه عن معاناة الشعب الفلسطينى تحت الاحتلال الإسرائيلى.

أبو عمار ـ ثائر أسطورى أم عميل لإسرائيل؟!

فريد الفالوجى
دمشق ـ القاهرة: دار الكتاب العربى، ٢٠٠٥ ، ٢٣٦ صفحة



عاش ياسر عرفات مناضلاً كأسطورة من خيال، وتفرد بثورية امتدت أربعة عقود، طارده خلالها الموت أينما حل، وفشلت جميع محاولات اغتياله.

ولكنه عندما مات أخذ أسراره معه، فلا دليل على مقتله مسموماً، ولا أوراق تميط اللثام عن ثروته الحقيقية.. ويطرح سؤال نفسه وسط هذا الغموض: كيف تحول ياسر عرفات إلى أسطورة؟

هذا الكتاب يدخل فى مناطق مظلمة تحيط بشخصية أبو عمار، يحاول أن يجيب عن الكثير من الأسئلة الصعبة التى رافقته طيلة حياته السياسية والنضالية، ليس أهمها: هل مات مسموماً بالفعل، أم أنه مات بسبب أمراض الشيخوخة ونواتج المعاناة والحوادث التى عاشها وألمت به؟!.. ويطرح الكتاب أيضاً أسئلة ساخنة مثل: لمن كانت قبلات عرفات الأخيرة أثناء خروجه من رام الله؟ ومن هو الكاتب الذى اتهم عرفات علناً بأنه جاسوس للموساد تم زرعه لنسف القضية الفلسطينية فى سيناريو أحكم إعداده؟ ولماذا وقف عرفات مع صدام حينما اجتاح الكويت؟ وكيف قاده اليأس إلى أوسلو ليدخل بعدها الأرض المحتلة كما خطط له الإسرائيليون؟

ويبقى ـ رغم كل هذه الأسئلة ـ أن عرفات مات وكانت جنازته أطول جنازة لرئيس، جنازة استغرقت ٤٢ ساعة، ومرت عبر أربع مدن وثلاث قارات، وسبع رحلات طيران.. ثم دفن أخيراً قبالة سجنه الإجبارى فى قبر أسمنتى متنقل!

أشجار على حافة الصحراء

خالد منصور
القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٤ ، ١٢١ صفحة



حول الأحلام المجهضة، وقصص الحب الفاشلة.. تبدو انكسارات أبطال هذه

إصـــــدارات جـــديــدة

المجموعة القصصية، وكأنها ملاحم لزعماء من التاريخ، رغم أنهم مجرد ناس عاديين نراهم فى الشوارع والمقاهى.

ففى قصة «عادل وليلى» التى تبدأ بها المجموعة، يروى عادل لنفسه ولنا كيف انتهت قصة حبه مع ليلى التى تزوجت من شخص آخر، بعد أن ضاقت بهما الأوضاع فى وطنهما عن تحقيق أحلامهما فى الحياة وفى العمل.

وفى قصة «المقهى» يدور حوار بين صديقين: مدرس وصحفى يدخنان الحشيش خلسة بعد أن يضعاه فوق نار النرجيلة وهما ينتظران صديقهما الذى لا يحضر، يحكى كل منهما للآخر عن مكنونات نفسه. كيف ضاع النحو فى المدارس، وكيف ضاعت حبيبة الصحفى وتزوجت من زميل له، وهما يتجرعان أكواب الشاى ممزوجاً بمرارة حياتهما التى تمر أمامهما دون أن يحاولا تغييرها.

المجموعة فى مجملها تحاكم عصراً بأكمله، ترصد هزائمه وإحباطاته ومرارته، ولكنها تراهن فى النهاية على وعى أبطال قصصه المختلفة.. فهذا «الوعى» يبدو ناضجاً رافضاً لهذه الهزائم، قادراً على تغيير الواقع للأفضل وكشف القبح الذى يسود حياتنا.

قـــلـوب صغيـــرة

أنيس منصور

القاهرة: دار الشروق، الطبعة التاسعة، ٢٠٠٥ ، ١٩٠صفحة



فى هذا الكتاب خلاصة لأفكار أنيس منصور عن الحب والزواج والعلاقة بين الرجل والمرأة وعن آرائه فى الحياة وناسها.

ورغم مرور سنوات طويلة على صدور أول طبعة للكتاب، فإن المؤلف يقول «تغيرت الدنيا فى يدى وفى عينى، لكنى لازلت متمسكاً بالكثير من آرائى التى تنبهت إليها فى سن مبكرة، ولما مضت السنوات أضافت إلى آرائى الكثير من اللحم والشحم والقدرة على الاستمرار».

يحوى الكتاب مقالات فى موضوعات مختلفة بعضها قاتم وبعضها مشرق وكلها مأخوذة من الحياة التى يراها أنيس منصور، سواء فى مواقف عاشها بنفسه أو من تجارب سمع بها أو قرأ عنها.

يبدأ الكتاب بمقال عن بنات الليل يستعرض فيه المؤلف عدداً من النماذج لهذه الفئة من النساء اللاتى يضحكن ويرقصن فى حين أنهن شقيات تعسات جداً. كما يكشف مقال آخر متاعب ليلة الزفاف موضحاً أن قسيمة الزواج ليس معناها التصريح للزوج بأن يفعل كل شىء فى أى وقت على النحو الذى يشاء، فالزوجة من حقها أن تقول لا، وأن يكون لها رأى وأن يقام لإحساسها وخوفها وخجلها وزن كبير. ومقال ثالث يتناول الملل فى الحياة الزوجية، ويؤكد المؤلف أنك لابد أن تقتل الملل بالتغيير والتبديل.. وإلا قتلك. وهناك مقال آخر عن الغيرة وآخر عن الزواج عند المرأة الأوروبية وعند المرأة المصرية.

وتدور بعض مقالات الكتاب عن حاجة الإنسان إلى الراحة، وعن ضرورة الاختلاط بين الرجل والمرأة، وعن العديد من الموضوعات المتنوعة التى ترسم وجهة نظر أنيس منصور للحياة وكيف نفهمها بصورة أعمق لكى نعيشها بطريقة أكثر سعادة، أو بمعنى أصح: أقل شقاء!

ويأتى هذا الكتاب ضمن ثلاثة كتب أخرى هى «لحظات مسروقة» و«الخبز والقبلات» و«طلع البدر علينا» أعادت دار الشروق طباعتها لتكون متاحة أمام القارئ بعد أن نفدت طبعاتها السابقة من المكتبات، والكتب الأربعة مع تنوع موضوعاتها، إلا أنها تقدم مجتمعة صورة بانورامية عن آراء أنيس منصور وتجاربه وأفكاره ذات الطابع الفلسفى بكل ما تثيره من مساحات للاتفاق أو الاختلاف معها وحولها.

دوريـــات

العـــــربى

الكويت: وزارة الإعلام، عدد يونيو



بمناسبة ذكرى رحيله المئوية، احتفل هذا العدد بالإمام المصلح محمد عبده «١٨٤٩ - ١٩٠٥» من خلال أربعة محاور وهى محمد عبده والصحوة الإسلامية المجهضة للدكتور محمد جابر الأنصارى، وعن دوره كإمام للتجديد فى الرأى والفتوى للدكتور على جمعة، ومفهوم التنوير فى فكر الإمام، للدكتور محمود إسماعيل، والرسائل المتبادلة بين محمد عبده وتولستوى، لسامح كريم.

وفى باب «فكر» تناول د. سليمان العسكرى قضية الإصلاح ومن أين نبدأ، وكتب د. رمضان بسطاويسى محمد عن بزوغ علم المستقبل، كما تناول د. سعد بوفلاقة موضوع الغرب الإسلامى وحوار الثقافات.

وفى باب «كتاب فى جريدة» قدم مجذوب عيدروس مختارات من الشعر السودانى وتأثره بالحضارات القديمة، ويلقى الضوء أيضاً على تطوره منذ بداية الحكم التركى المصرى وحتى الآن.

كما تقدم المجلة العدد الأول من ملحقها العلمى، تناول موضوعات شيقة منها: «تسونامى.. لم يقتل حيواناً» و«هل انقلبت قطبية الأرض» و«النجوم تموت وتنبعث» و«القبض على الأشباح الكترونياً».

راكـــوتى

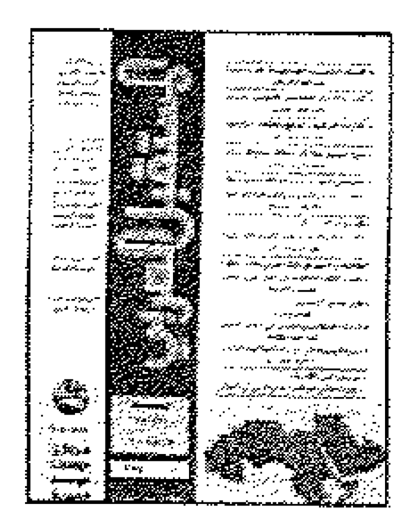
الإسكندرية: جمعية مارمينا العجايبى للدراسات القبطية، مايو ٢٠٠٥



تدور افتتاحية هذا العدد حول الاحتفال بمئوية اكتشاف مدينة بومينا بمريوط من خلال البعثة التى قادها العالم الألمانى كارل كاوفمان، والتى أسفرت عن أعظم الكشوف الأثرية فى مصر فى القرن العشرين. وبالعدد أيضاً دراسة عن الأقباط فى العصر الفاطمى، ودراسة أخرى عن قوارير القديس مينا، بالإضافة إلى استعراض لعدد من كتب المكتبة القبطية، ومقال بالإنجليزية عن القديس مينا والأكرويول المسيحى القديم.

المستقبل العربى

بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مايو ٢٠٠٥

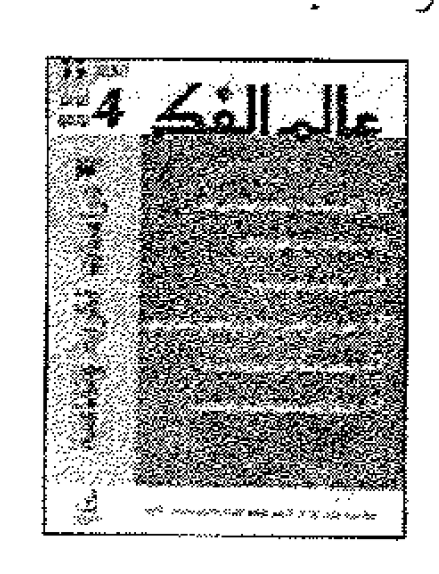


يحتوى العدد على خمس دراسات لافتة هى: «آفاق التنمية العربية المستدامة» لسليم الحص، و«تقييم نقدى للمؤتمر القومى العربى خلال الخمس عشرة سنة الماضية» لخير الدين حسيب، و«المقاومة العراقية: الواقع والمشاهد المستقبلية» لنصير محمد، و«الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة - مجتمع أقل من عاجز» لمحمد عبيد غباش، و«نزاع الصحراء الغربية: خطة بيكر الثانية والسلام الموعود» لأحمد بودراع.

وفى العدد ملف حول «العقلانية والتنوير فى الفكر العربى المعاصر» يتضمن دراسات بعنوان: «المصادر الفكرية للعقلانية فى الفكر العربى المعاصر» لرضوان السيد، و«فى معنى التنوير» لفيصل دراج، و«تيارات العقلانية والتنوير فى الفكر العربى» لكمال عبد اللطيف، و«نظرة تقويمية فى حصيلة العقلانية والتنوير» لطارق البشرى.

عـالم الفكـر

الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، العدد ٣٣



يقدم هذا العدد طائفة من الدراسات الثقافية والفكرية المتنوعة، تتطرق إلى مواضيع مختلفة فى الفلسفة، والمنطق، والأنثروبولوجيا، والتاريخ، منها دراسة نقدية بعنوان: «الأيديولوجيا المستعادة: النهضة فى الخطاب العربى المعاصر» وأخرى بعنوان: «من الخارج أم من الداخل».

Down Came the Rain : My Journey Through Postpartum Depression

(نزول المطر: رحلتي مع كآبة ما بعد الولادة)

Brooke Shields

Hyperion, 240PP., $23.95, 2005



كأي أم، استقبلت بروك شيلدز - الممثلة الأمريكية - خبر حملها بسعادة بالغة، ورحبت بقدوم ابنتها الأولى إلى الحياة، ولكن شيئا غير متوقع أعقب وضعها لابنتها:كانت كآبة شديدة.

بروك شيلدز، الممثلة الأمريكية تتناول في مذكراتها صراحة مرورها بتجربة الكآبة التي أصابتها بعد وضعها لابنتها، تتحدث فيها عن تجربتها والمحن التي مرت بها وأيضا انتصاراتها قبل، وأثناء، وبعد الولادة.

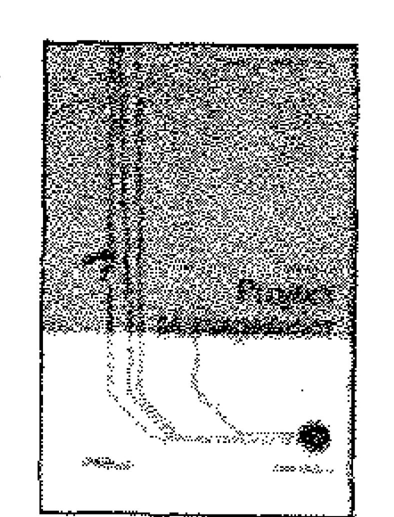
من المؤكد أن «بروك شيلدز» قد لمست بكتابها مشاعر ملايين النساء اللواتي يعانين من كآبة ما بعد الولادة، فقد تعرضت في كتابها (نزول المطر) إلى ما حدث في تجربتها الشخصية، بدءا من كفاحها من أجل الحمل، مرورا بالآمال العالية التي كانت عندها - وعند الآخرين لها - كأم جديدة، ودور الزوج، والأصدقاء، والعائلة في دعمها ومساعدتها، وصولا إلى كيفية الخروج من تلك الحالة بمرور الوقت.

The Art of Project Management (Professional)

(فن إدارة المشاريع «للمحترفين»)

Scott Berkun

O'Reilly, 502PP., $39.95, 2005



دليل ذكي، وبارع، وخال من المفردات التخصصية مما يجعله سهل الفهم وموجها إلى جميع شرائح العاملين في المناصب الإدارية.

الكتاب مفيد جدا لكل من يشترك في عملية الإدارة أم لا، فهو من خلال لغته السهلة يقدم دليلا شاملا لفن إدارة المشروعات.

الكتاب يزودك بالمعرفة والحافز، كما يعرفك على الصعوبات والمخاطر التي تواجه عملية إدارة المشاريع، كما يتعرض لعلم السلوك التنظيمي، موضحا أثره في إدارة المشاريع.

مواضيع مثل «كيفية اتخاذ القرارات الجيدة، والمواصفات والمتطلبات لنجاح المشروع، والقيادة والثقة» أفردت لها مساحة واسعة من الكتاب.

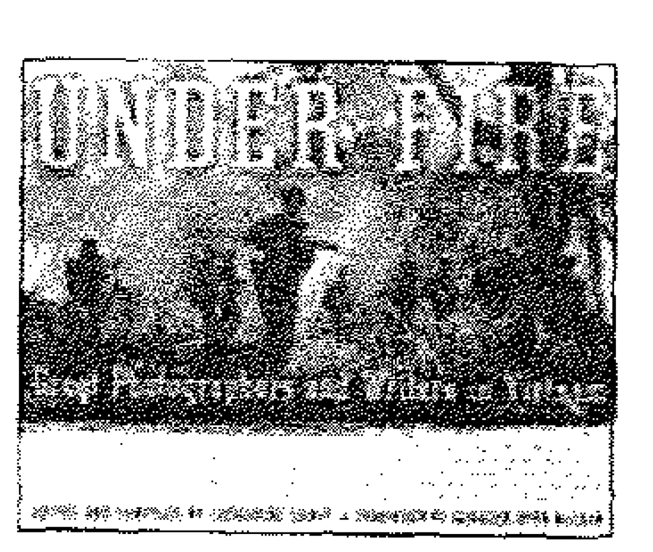
Under Fire : Great Photographers and Writers in Vietnam

(عرضة للنيران: المصورون والكتاب العظماء في فيتنام)

John Mccain (Foreword)

Catherine Leroy

Random House, 192PP., $35.00, 2005



بالتزامن مع الذكرى الثلاثين لسقوط سيجون - المدينة الفيتنامية الجنوبية - في الثلاثين من ابريل عام ١٩٧٥، والتي كان سقوطها هو النهاية الفعلية لحرب فيتنام، يأتي (عرضة للنيران) ليقدم لنا وجها آخر من الحرب، وأبطالا آخرين حاربوا بآلات التصوير والقلم في وسط معارك شرسة، لينقلوا للعالم كله حقيقة ما يحدث بتلك الحرب.

كريستيان لوري، فرنسية الجنسية، ذهبت إلى فيتنام لتغطية أحداث الحرب عام ١٩٦٦ بينما كان عمرها ٢١ عاما فقط، وفي أقل من عامين استطاعت أن تكون من أشهر المصورين في العالم، بسبب تحقيقاتها الجريئة، جرحت في فترة لاحقة في المنطقة منزوعة السلاح بينما كانت بصحبة وحدة بحرية أمريكية، كما أسرت من قبل الجيش الفيتنامي الشمالي في أثناء معارك «هجوم تيت»، وأطلق سراحها لاحقا.

في كتاب (عرضة للنيران)، جمعت «كريستيان لوري» أعمالها وأعمال مجموعة أخرى من كبار المصورين الفوتوغرافيين - بينهم لاري بوروز، هنري هويت، ودون مكولين - وقرنتها بمقالات العديد من الكتاب المميزين، من بينهم ديفيد هالبيرستام، فيليب كابوتو، نيل شيهان، وتيم أو برين.

الصور المجمعة في الكتاب تعطي صورة كاملة للحرب، فنحن نرى الحرب من عيون طرفي القتال، ونراها من عيون المواطنين الفيتناميين، التي أصبحت الحرب لهم صورة دائمة ومتكررة ومفزعة.

المقالات التي ترافق الصور جاءت لتحكي عما تجسده تلك الصور من معان ومشاعر، وتحكي عن مخاطر وتحديات واجهها الصحفيون والمصورون في وسط المعارك الشرسة، كما تحكي عن صور استطاعت - أحيانا - أن تغير مجرى الحرب، عندما نقلت للرأي العام الأمريكي الممارسات اللاإنسانية البشعة التي تحدث في فيتنام، مما أثار الرأي العام ضد الحرب.

Understanding Jihad

(فهم الجهاد)

David Cook

University of California Press, 288PP., $19.95, 2005



ديفيد كوك أستاذ مساعد الدراسات الدينية بجامعة رايس الأمريكية، يحاول شرح المفهوم الحقيقي للجهاد في الإسلام، فهو يرى أن الإعلام الغربي يشوه معنى الجهاد بما يدعيه عنه.

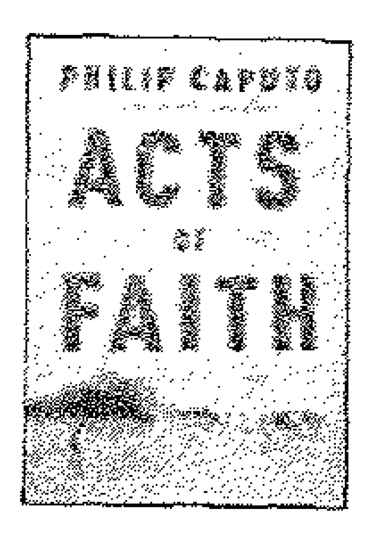
من منظور تاريخي، وبالاستعانة بنصوص مترجمة من القرآن الكريم، وأحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم)، يلقي كوك الضوء على جهاد النفس والروح، ويعتبره من أهم ما يميز الدين الإسلامي، ينظر بعناية إلى حياة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، وإلى الفتوحات الإسلامية العظيمة التي كانت في الفترة من ٦٣٤ إلى ٧٣٢ ميلادية، كما يتعرض إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر، موضحا كيف فهم منفذوها معنى الجهاد.

Acts of Faith

(أفعال الإيمان)

Philip Caputo

Knopf, 688PP., $26.95, 2005



القليل فقط من الناس يعطون المساعدات بدون انتظار مقابل سواء كانت عينية - كالدعاية أو الشكر والثناء - أو مادية - كتخفيض على الضرائب -، في أفريقيا الفرصة سانحة لكل من يريد الربح من وراء ما يعطيه.

الكاتب، والروائي، والمراسل الصحفي «فيليب كابوتو» يتعرض في هذه الرواية إلى أعمال الإغاثة في جنوب السودان، التي تقوم بها المنظمات الدولية انطلاقا من كينيا، والأهداف الخفية من ورائها.

ويوضح الكاتب من خلال شخصيات القصة مدى بشاعة الحرب الأهلية في السودان، وكيف تحولت أعمال الإغاثة المؤقتة إلى معسكرات دائمة بسبب الحرب، وهو يتعرض أيضا إلى الفساد الحكومي والأخلاقي وكيف أن الطائرات التي تساعد في نقل المساعدات، هي نفسها التي تقوم بتهريب الأسلحة.

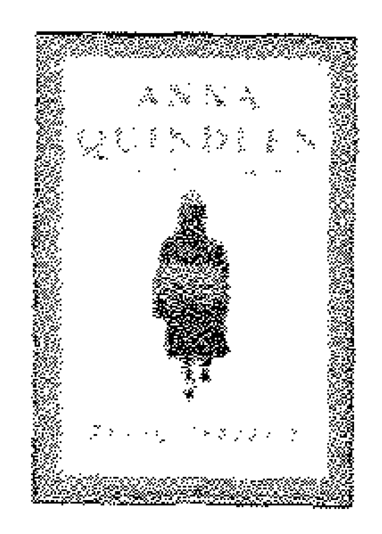
أفرد الكاتب مساحة واسعة جدا من روايته الكبيرة الحجم - ما يقرب من ٧٠٠ صفحة - للتحدث عن أبطال قصته موضحا خلفيات حياتهم مما يعطي طابعا إنسانيا ضخما للرواية.

Being Perfect

(كيف تصل للوضع المثالي)

Anna Quindlen

Random House, 64PP., $12.95, 2005



هل أحسست يوما انك غير ناجح، بينما كل من حولك يؤكدون نجاحك؟

هل تشعر انك انغمست في تحقيق توقعات الآخرين لك، ولا تجد ما تريده لنفسك؟

الكاتبة «انا كويندلين» تناقش هذه المسألة في كتابها (كيف تصل إلى الوضع المثالي)، فهي تحذر من الانزلاق وراء نصائح الأصدقاء والعائلة، وتجاهل ما تريده أنت شخصيا، فكويندلين ترى أن النجاح الحقيقي ليس أن تظهر بمظهر جيد أمام العالم، بينما لا تحس هذا النجاح بداخلك.

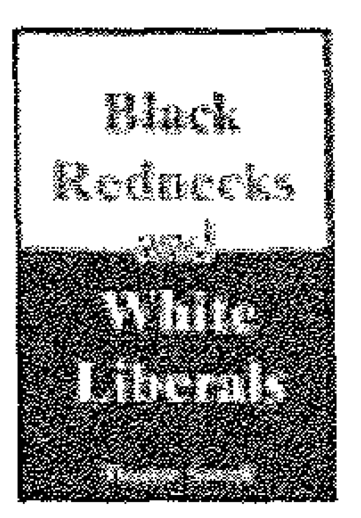
تحذر أيضا كويندلين من الانزلاق وراء مفهوم «الكمال السهل» الذي يسعى إليه الشباب هذه الأيام، فخطوات الوصول إلى النجاح هي المتعة الحقيقية فيه، فالسجاد اليدوي يخطف العين أكثر من سجاد المصانع - المثالي - بسبب ما يميزه من شوائب واختلافات.

الكتاب أيضا مدعم بصور مرحة لتبين مفاهيم مختلفة للنجاح.

كويندلين تقدم لك النصيحة الصحيحة تماما، المثالية، العميقة المعنى، التي قد تغير حياتك إلى الأبد.

Black Rednecks And White Liberals
(المتخلفون السود والتحرريون الأمريكيون)

Thomas Sowell
Encounter Books, 355PP., $25.95, 2005



فى سلسلة من المقالات الطويلة يتعرض الكاتب إلى مفهوم العنصرية والفرضيات الخاطئة تجاه أقليات مختلفة منتشرة فى العالم. فهو يتحدى كل هذه الفرضيات الخاطئة والممارسات العنصرية تجاه الأقليات السوداء، والألمان، والعبودية، واليهود. والعديد من الأقليات الأخرى.

(متخلفون سود وتحرريون بيض) لا يهاجم الممارسات العنصرية الحالية فقط وإنما يغوص فى التاريخ متعرضا لمرجعيات هذه الممارسات.

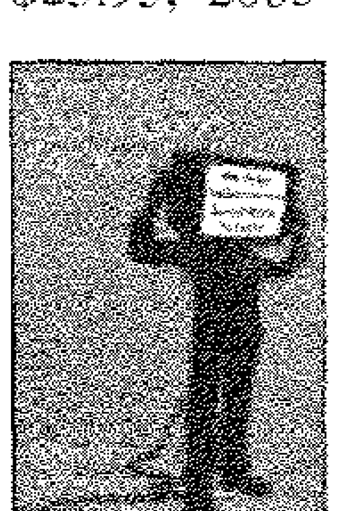
فى مقالته التى عنونت باسم «التاريخ الحقيقى للعبودية»، يقدم الكاتب نظرته فى التطور التاريخى لثقافة الغيتو Ghetto التى ترى الآن وكأنها ثقافة تخص السود وحدهم. وفى مقالة أخرى تعرض لليهود متعرضا لأسباب الكره لهم.

التاريخ الألمانى بشكل عام، والعصر النازى خاصة كانت له حصة لا بأس بها من الكتاب. فقد تعرض الكاتب له فى فصل خاص.

■

Everything Bad Is Good for You: How today's popular culture is actually making us smarter
(كل شىء سيئ مفيد لك، كيف أن الثقافة الشعبية اليوم تجعلنا أذكى فى الحقيقة)

Steven Johnson
Riverhead Hardcover, 256PP., $23.95, 2005



بالطبع أنت قلق بشأن كل هذا الوقت الذى يمضيه أطفالك فى ألعاب الفيديو، لا تقلق فهم يستفيدون، ليس فقط لأنهم يكتسبون مهارة حل المشاكل، بل - من المحتمل - أن أداءهم أفضل منك فى اختبارات الذكاء عندما كنت فى مثل عمرهم.

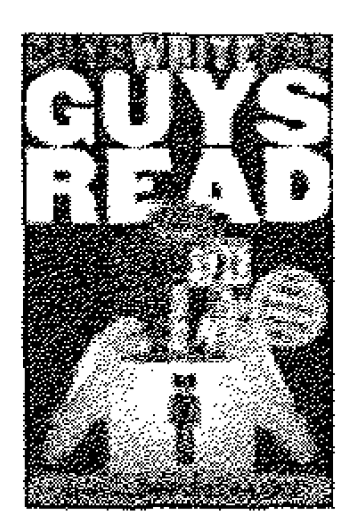
ينصحك «جونسون» أيضا بترك أطفالك يشاهدون التلفاز لمدة أكبر، فهذا يساعد على تحفيز المخ بدلا من تسكينه، وإن كان أيضا يرى ضرورة التشجيع على القراءة. فلا شىء يغنى عنها.

جونسون يحاول إقناعك بأن الثقافة الشعبية الحالية ليست سيئة، بل إنها أذكى من الثقافات السابقة. ويحاول إرشاد كل أب إلى كيفية التعامل مع أبنائه فى ظل الثقافة الحالية. وكيف يجعل من كل شىء سيئ شيئا مفيدا.

■

Guys Write for Guys Read
(فتيان يكتبون لفتيان يقرءون)

Jon Scieszka
Viking Juvenile, 288PP., $10.99, 2005

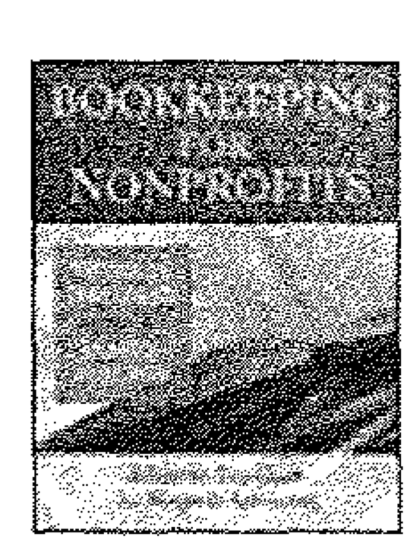


مجموعة من القصص القصيرة والمقالات لكبار الكتاب اللامعين، يكتبون حول شبابهم وذكرياتهم عن هذه الفترة من عمرهم، مقالاتهم وقصصهم تدور حول القراءة وأهميتها وكيف شكلت شخصيتهم، أهمية العائلة بشكل عام والآباء بشكل خاص فى حياتهم، ذكرياتهم حول المدرسة الثانوية والجامعة، كيف أصبحوا رجالا حقيقيين والمفهوم الحقيقى للرجولة.

■

Bookkeeping for Nonprofits : A Step-by-Step Guide to Nonprofit Accounting
(المحاسبة للجهات غير الهادفة للربح: خطوة بخطوة)

Murray Dropkin, James Halpin
Jossey-Bass, 272PP., $30.00, 2005



يعد هذا الكتاب أحدث ما صدر عالميا بهذا الشأن، الكتاب دليل كامل إلى محاسبة المؤسسات غير الهادفة للربح، فهو يقدم نصيحة عملية لحفظ كامل ودقيق للدفاتر والسجلات بطريقة سهلة الفهم إلى حد كبير.

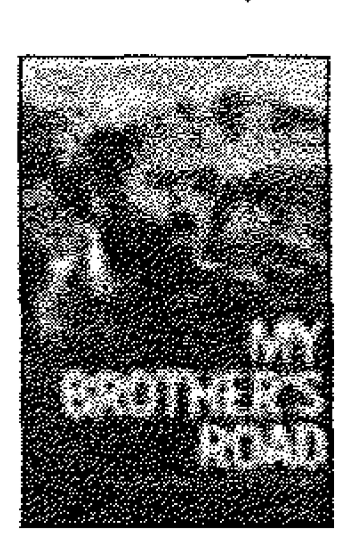
الكتاب يوضح كيفية مسك الدفاتر، وإصدار تصاريح الضرائب، والميزانيات، ومحاسبة التكاليف، بالإضافة إلى انه مصدر شامل لكيفية تتبع الأرصدة اليومية والتدفقات النقدية، وتوضيح المفاهيم العامة المتعلقة بالتسجيل اليومى للعمليات المحاسبية.

وهو كتاب لا غنى عنه لكل العاملين فى مجال المحاسبة للمنشئات غير الهادفة للربح، خاصة أن كاتبيه من أكبر الأسماء فى عالم المحاسبة للمنشئات غير الهادفة للربح.

■

My Brother's Road : An American's Fateful Journey to Armenia
(طريق أخى: رحلة قدرية لمواطن أمريكى إلى أرمينيا)

Markar Melkonian
I.B.Tauris, 344PP., $29.95, 2005



عرف بعدة أسماء مختلفة منها «أبو سيندى»، «تيموثى شين ماكرومبك»، «سارو»، و«القائد إفو». مونت ميلكونين أعتبر فى أوروبا إرهابى عالمى، بينما يعتبر فى وطنه - أرمينيا - كبطل وطنى، فقد قاد ٤٠٠٠ رجل إلى النصر فى أذربيجان، «ماركر ميلكونين» - أخيه - أمضى سبع سنوات فى محاولة لمعرفة سر أخيه.

فى رحلة بدأت من مدينة أجداده بتركيا متنقلا إلى ساحة ملطخة بالدماء فى طهران، إلى الجبال الكردية، شوارع بيروت، منتهية بالمرتفعات الجبلية بكاراباغ.

جسدت معاناة مونت بشاعة وحماقة تلك الفترة التى صاحبت نهاية الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتى.

فى النهاية، من كان هذا الرجل حقا؟ بطل أم إرهابى؟.

طريق أخى ليس مجرد قصة رحلة طويلة وحياة قصيرة، إنما هو محاولة لفهم ماذا يحدث عندما يقرر شخص ما أن الأعمال العنيفة يعلو صوتها عن الكلمات.

■

The Loving Heart (Private Prayers of Pope John Paul II)
(القلب المحب، «صلوات خاصة للبابا يوحنا بولس الثانى»)

Pope John Paul II
Atria, 192PP., $22.00, 2005



القلب المحب هو مجموعة من الصلوات والتصريحات العامة للبابا يوحنا بولس الثانى. الكتاب صدر بعد وفاة البابا بأيام قليلة، تظهر من خلال الصلوات عمق شفقته والتعاطف الذى يعتريه تجاه المرضى والعاجزين.

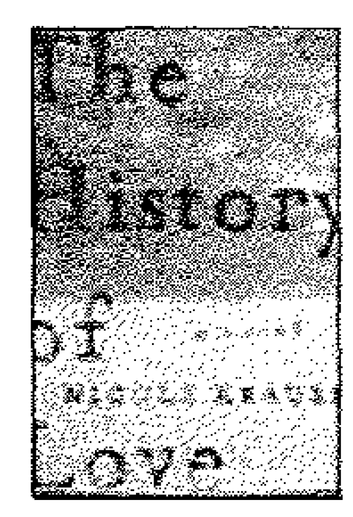
يدرك أيضا البابا أن الكنيسة أمامها فرصة عظيمة للتعلم من آلام أولئك الذين يعانون. وهذا الإدراك كان قد عزز عندما كان البابا نفسه قريبا من الموت بعد محاولة اغتيال فاشلة له عام ١٩٨١ .

يقول البابا أن «الكنيسة مجتمع حيث يجد أولئك الذين يعانون ترحيبا خاصا»، فالمسيحية تعتبر أن الألم ليس ذا فائدة، فهو يخفى العديد من المعانى والقيم خلفه. وهذا الكتاب يبحث وينقب عن طبيعة تلك المعانى.

■

The History of Love: A novel
(تاريخ الحب: رواية)

Nicole Krauss
W. W. Norton & Company, 252PP., $23.95, 2005



تدور أحداث الرواية حول العجوز «ليو جورسكاى» البولندى الأصل الذى غادر وطنه «بولندا» إبان الحرب العالمية الثانية هربا من النازيين، كل ما كان يشغل عقل ليو هو حبيبته السابقة التى فرقتها عنه الحرب، وابنه الذى لا يعلم بوجوده، وروايته المفقودة.

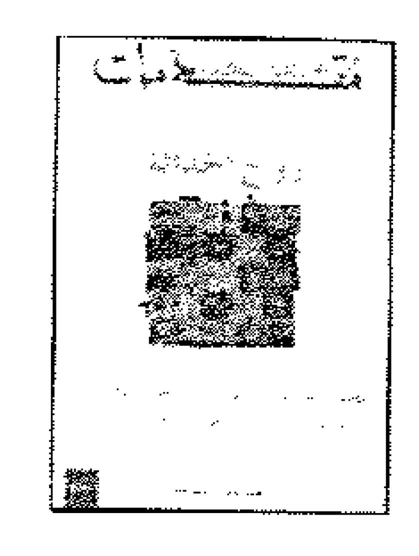
ليو حاول فقط البقاء على قيد الحياة، لا يعرف أن روايته لا تزال موجودة بل ونشرت منذ فترة باسم آخر فى تشيلى.

فتاة صغيرة تدعى «ألما»، سميت على اسم إحدى شخصيات الكتاب، تفقد أباها، تجد نفسها مع أم منعزلة إلى حد كبير، تأخذ على عاتقها البحث عن أخيها المفقود (الذى يعتقد انه المسيح المنتظر).

■

بمناسبة «صالون مجلات الفكر المعاصر» الذى انعقد فى المكتبة الوطنية بالجزائر، أتيح «لوجهات نظر» الاقتراب من دوريات فكرية مغاربية مختلفة وهنا بعض منها.

مقدمات: المجلة المغاربية للكتاب
Prologues : revue maghrébine du livre
الدار البيضاء، جمعية مقدمات، العدد ٣١



دورية فصلية منتظمة، تصدر عن جمعية «مقدمات» بالدار البيضاء، يصدر هذا العدد منها بدعم من وزارة الثقافة المغربية، «مقدمات» تحتوى على مواد منشورة باللغتين العربية والفرنسية.

هذا العدد جاء بعنوان «روح الحداثة: مثقفون مغاربيون يسائلون المصادر الفلسفية للحداثة؛ من سبينوزا إلى هابيماس مرورا بكانط وفكر التنوير»، والحداثة هى قضية باتت تشغل بال الكثير من المفكرين العرب فى الآونة الأخيرة، خصصت المجلة - كعادتها - كل مقالات القسمين العربى والفرنسى من المجلة للحديث عن مفهوم الحداثة، ليس من منظور الماهية، ولا لتحليل سماتها الأساسية، من تعدد، وحركية، وتنوع، وإنما من موقع مواجهة وتساؤل، فالملف يتعرض إلى معنى إطلاق لفظ معاصر أو حداثى على احدهم وعلى أى أساس كانت تلك التسمية؟، أيضا يتساءل الملف عن المجالات والمعطيات المؤسسة لتجربة الحداثة، وعن أسباب منح الحداثة صفة الكونية، فنجد فى القسم العربى مثلا مقالات مثل (ما التنوير؟) الذى يسرد ترجمة نصية لإجابة الفيلسوف «كانط» على هذا السؤال (برلين ١٧٨٤)، ومقال آخر بعنوان (هيدغر والحداثة) وفيه يحاول كاتبه «فتحى المسكينى»، الأستاذ بجامعة تونس، أن يغير من الاعتقاد السائد بأن التأسيس الفلسفى للحداثة قد نما على الفلسفة الكانطية. وعن الحداثة وعلاقتها بالأديان، يأتى مقال (الضمير الإسلامى فى مواجهة مقتضيات الحداثة) لأستاذ الفكر الإسلامى بجامعة سوسة «المنصف بن عبد الجليل».

القسم الفرنسى احتوى على خمسة مقالات أخرى فى نقاش مفهوم الحداثة وارتباطها بأشياء أخرى مثل الاستشراق.

بالإضافة إلى ملف العدد تقدم لنا مجلة «مقدمات» فى قسم «قراءات» قراءة نقدية لأحدث الإصدارات، ومناقشات فكرية واجتماعية وسياسية تتخذ الكتاب منطلقا لها.

أيضا يوجد بالمجلة ملحق بيبليوغرافى يضم بيانات عن أهم الأبحاث والكتابات التى تهتم بموضوع ملف العدد.

نقـــــد
مجلة الدراسات والنقد الاجتماعى
الجزائر، العدد ١٩ - ٢٠

مجلة محلية (دورية فصلية)، توزع بالمغرب العربى، مزدوجة اللغة (عربى - فرنسى)، المجلة من القطع الصغير، وذات عدد صفحات كبير، مما يعطى إيحاء بكونها كتابا.



العدد جاء بعنوان «السياسة فى ميزان الفكر النقدى - Penser le politique».

فى الجزء العربى من المجلة، يحدثنا «محمد حشماوى» عن السياسة فى الجزائر والمغرب وفى بلدان الجنوب، فهو يتكلم عن التعارض الحدى بين الدولة والمجتمع، فى عرض لأنظمة الحكم وعلاقات السلطة فى المجتمع.

محمد حشماوى له أيضا مقال آخر بعنوان «التمثيل السياسى فى الجزائر.. بين علاقات الزبونية والنهب ١٩٩٧-٢٠٠٢»، يتحدث فيه عن الانتخابات التشريعية ٥ يونيو ١٩٩٧، وآثارها على الصعيد الجزائرى، والاعتبارات القبلية، كما يتحدث عن النائب الجزائرى، الذى أطلق عليه وصف (وكيل للوساطة الزبونية).

فى مقال آخر لعبد السلام المغراوى، المدير المشارك لبحوث ودراسات العالم الإسلامى فى برنامج البحوث والدراسات بمعهد الولايات المتحدة للسلام، جاء بعنوان «دمقرطة الفساد فى المغرب: إصلاحات سياسية فى ثقافة سلطة ثابتة»، يتكلم فيه عن الإصلاحات السياسية فى المغرب، والعملية الانتخابية، والتعددية، والتحرير الاقتصادى والفساد فى الأوساط السياسية المغربية.

جاء الجزء الفرنسى فى ثلاثة أقسام، الأول للحديث عن دول المغرب العربى، جاء فيه ثلاثة ملفات عن (الجزائر - المغرب - تونس)، فى ملف الجزائر نشرت النسخة الفرنسية من مقال «التمثيل السياسى فى الجزائر»، كما عرضت مقالات أخر تتحدث عن العرقية وعن التاريخ السياسى الجزائرى.

الملف المغربى تحدث عن الإصلاح، وعن الفساد، والتأثيرات السياسية على الاقتصاد المغربى.أما الملف التونسى فيتحدث عن الأوضاع السياسية والاقتصادية بتونس.

فى قسمه الثانى الذى خصص للدول خارج المغرب العربى، كانت هناك ثلاثة ملفات عن (لبنان - افغانستان - الهند)، شهد الملف اللبنانى مقالا عن اقتصاد الميليشيات فى لبنان، وتأثيره على الاقتصاد المحلى، وكان ملف أفغانستان عن إعادة البناء للدولة، بينما كان ملف الهند عن العولمة والتحركات السياسية الهندية تجاهها.

القسم الثالث، كان للمتنوعات ونشر به مقالا عن الحالة الروسية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وتداعياتها على الساحة الروسية، كما شهد مقالا آخر عن النظام الرمزى لإدارة التعددية.

الاختلاف
الجزائر، رابطة كتاب الاختلاف، العدد ٣

دورية ثقافية (غير منتظمة)، تصدر عن رابطة كتاب الاختلاف.



فى هذا العدد يوجد ملفان، الملف الأول هو القسم الثانى من ملف قد سبق مناقشته فى العدد السابق من المجلة، وهو « إشكالية الهوية.. رؤى متعددة- القسم الثانى»، يتعرض كتاب هذا الملف فى قسمه الثانى إلى العلاقة مابين الهوية والعولمة فى مقالتين عنونتا بـ «الهوية بين الاختلاف والعولمة»، و«العولمة والهوية.. حوار الكونية والأنا»، كما يحتوى الملف على مقالة أخرى عن «الكتابة.. تدمير الهوية»، وعلى حوار مع المفكر اللبنانى على حرب.

أما ملف العدد الرئيسى فهو عن «أحلام مستغانمى» الروائية الجزائرية، الحائزة على جائزة نجيب محفوظ، وصاحبة الرواية الشهيرة «ذاكرة الجسد» التى ترجمت إلى الفرنسية والإيطالية.

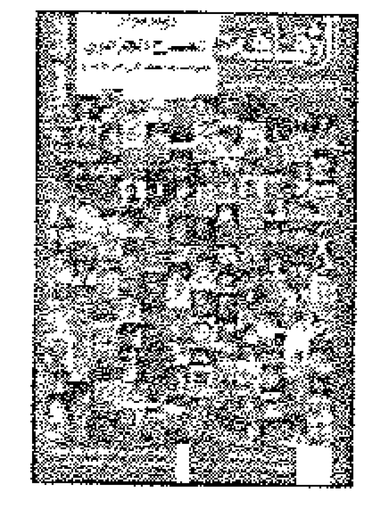
ولها عدة روايات أخرى منها «فوضى الحواس» و«عابر سرير». الملف يحتوى على حوارا مع «أحلام مستغانمى»، وسيرة ذاتية لها، ثم بعض الآراء النقدية فى رواياتها.

المجلة تهتم بالأعمال الأدبية، وتفرد مساحات واسعة من صفحاتها، لنشر القصص القصيرة والشعر ومقتطفات الرواية والنقد.

المجلة بها أبواب ثابتة، مثل «كتب صدرت حديثا»، و«قطوف»، و«مشاهد» الذى يهتم بالسينما، و«نوافذ».

يوزع مع المجلة هدية وهى عبارة عن احد كتب منشورات الاختلاف وهو «العازف الأعمى وقصص أخرى.. مختارات من الأدب الألمانى».

الثقــــافـــة
الجزائر، المكتبة الوطنية الجزائرية، وزارة الثقافة، العدد ٦ - ٧ (عدد ممتاز).



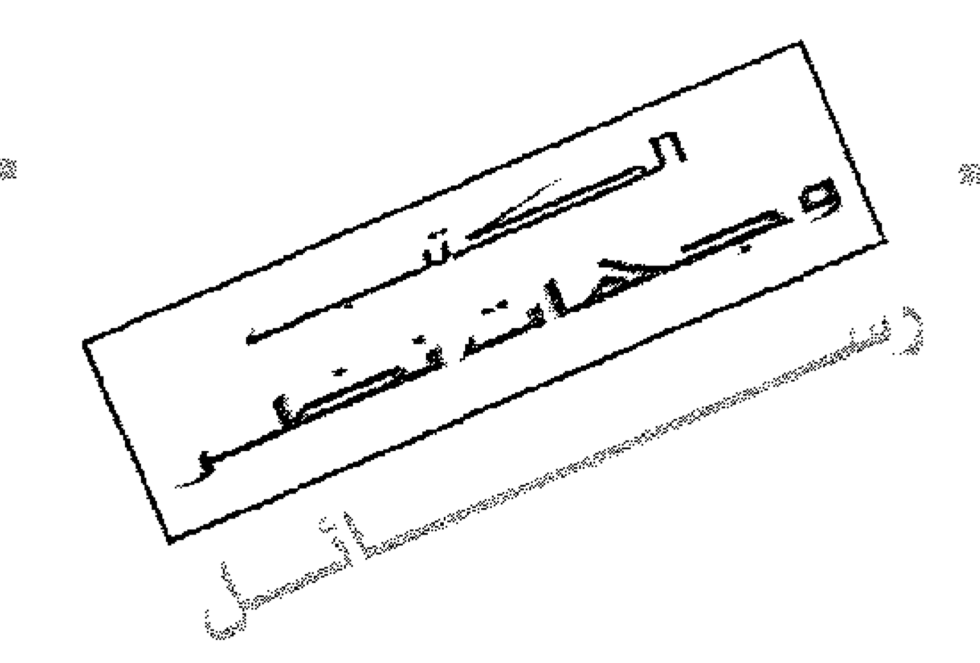
فى عددها الخاص، تقدم لنا مجلة الثقافة (الدورية الثقافية)، عددا كاملا عن المسرح الجزائرى، فى تقييم ونقد وعرض للمسرح الجزائرى وعروضه والعاملين فيه.

فى حديث عن جذور المسرح الجزائرى ونشأته وتطوره وقراءة فى أصوله يقدم لنا هذا العدد ملامح التجربة المسرحية فى الجزائر، مع الاهتمام بمسارح الهواة والأطفال.

أيضا يصاحب الملف عدة حوارات مع العديد من رموز المسرح الجزائرى الذين ساهموا بأعمالهم فى خلق صورة وهوية له، تناقش أيضا المجلة التطورات التى شهدها المسرح الجزائرى خلال جميع مراحله، بدءا من مرحلة النشأة فى أوائل الستينيات، حتى الفترة الراهنة (المسرح الجديد).

أفردت أيضا المجلة مساحة للنصوص المسرحية، حيث قدمت نصين مسرحيين عربيين وآخرين مترجمين.

فى باب ريبرتوار - بقعة ضوء - قامت المجلة بعرض موجز مدعم بالصور لجميع العروض المسرحية (١٨٨٠ عرضا) التى شهدها المسرح الجزائرى منذ مرحلة النشأة عام ١٩٦٣ حتى اليوم.



ترحب «وجهات نظر» بما يرد لها من رسائل تعليقًا على ما ينشر بها من موضوعات ومقالات. وتحرص على نشرها. مع التأكيد على أن ما تتضمنه من آراء. مثلها مثل المقالات ذاتها. لا تعبر بالضرورة عن رأى المجلة أو هيئة تحريرها

«عـولـمـة الأديـان»

الأستاذ رئيس التحرير:

مع اعتراف كامل بأنكم تحملون مشعل التنوير لأجيال كثيرة من واقع متابعة ما تكتبونه.

قرأت لكم فى عدد مايو ٢٠٠٥ موضوع عولمة الأديان.. وحقيقة لا أخفى عليكم أنكم وضعتمونى فى حيرة وقلق على مستقبل هذه الأمة التى تتلقى ما يكتبه النخبة من الأدباء والكتاب على أنه مقدس لأنه صادر عن عقليات مستنيرة لها باع طويل فى تنوير شباب هذه الأمة حريصون كل الحرص على ثوابت دينهم وثوابت ثقافتهم وحضارتهم الممتدة على الأقل عبر ١٤ قرنًا من الزمان منذ البعثة المحمدية.

مبعث انزعاجى يا سيدى أنكم أنهيتم مقالكم المشار إليه نهاية درامية مفتوحة على غرار المسلسلات التليفزيونية فقد عرضتم لموضوعين معًا: موضوع إمامة المرأة للرجال فى الصلاة وقضية مطالبة أحد الشباب المصرى تعطيل الحدود فى بعض منها على النحو الوارد بمقالكم.

لقد عرضتم وجهات النظر المختلفة من مؤيد ومعارض لإمامة المرأة فى مسألة ليست محل اجتهاد بالمرة وكأنكم تريدون أن تقولوا لنا وللعالم كله أن الثوابت فى الدين الإسلامى قابلة لمسايرة الحداثة وإلا أصبح المسلمون جامدين (...) صحيح أنك لم تصرح بذلك وتدعو إليه لكن للقارئ أن يقلق.. هل الحداثة والعولمة لهما شأن بالأديان يا سيدى خاصة فى دولة بها الأزهر الشريف وبها علماء رصان يستطيعون الإجابة عما أثرته فى مقالك وهم أدرى بلا شك منى ومنك.

العولمة والحداثة يا سيدى هى فى العلم التجريبى والحضارة المادية فقط، حيث لا وطن ولا دين ولا عرق لهذه الأمور فقد قال الرسول الكريم اطلبوا العلم ولو فى الصين، أما الثقافة يا سيدى المبنية على قيم وأخلاق مرجعيتها الدين، فليس هناك محل بالمرة لأعمال الحداثة والعولمة فى شىء منها.

حزنت أشد الحزن لما قرأته فى مقالك ودعوتك للعالم العربى إلى أن يفيق من غفوته ويساير مسلمى العالم فى آسيا أو غيرها فى أمور كهذه أقل ما يوصف بشأنها أنها عملية إجهاض لتعاليم الدين الإسلامى الحنيف وتشويه لدعوته.

سيدى الفاضل فرق كبير بين عدم تطبيق الحدود وبين أن نطالب بإيقافها كما لو كانت قانونًا وضعيًا.. وكما لو كان بإمكاننا مشاركة المشرع الأعلى فى مثل هذه الأمور وهو الله العلى القدير.

ثم لتسمح لى سيدى هل ضاقت الأرض بما رحبت فى أى قرية أو مكان أو عزبة أن يكون هناك رجل مسلم لتصبح الصلاة خلفه كإمام يحفظ الفاتحة وسورة قصيرة لتصح صلاة الجماعة خلفه.

حتى تقول سيادتكم بجواز إقامة المرأة المتعلمة إمامًا إذا لم يوجد فى المكان رجل فى علمها الدينى.

بالله عليك.. أرجو مراجعة مقالك وأن تخلو إلى كتب الفقه البسيطة وأنا لا أشك فى علمك ومكانتك.. شيخ الأزهر، د. طنطاوى وغيره من العلماء قالوا رأيهم فى هذين الموضوعين. وأعتقد أن هذا كان يكفى.. لست عالم دين لكننى إن جاز مثقف بعض الشىء وعمرى مثلك تقريبًا ٦٧ سنة وصلت لوظيفة محترمة فى الدولة.. مؤهل علميًا جامعيًا.. ومع ذلك حزنت لما قرأت.

محاسب/ إبراهيم رماح
مستشار بالمعاش

نون

إشكالية الدينى والمدنى ليست جديدة، لكن مع العولمة كما أشار سلامة أحمد سلامة أصبح الاحتكاك بين جمود الفكر الدينى والتطور المدنى الدائم لا مفر منه فى عالمنا العربى. قد لا توافقونى الرأى، ولكنى أعتقد أن العلاقة بين الدينى والمدنى فى طبيعتها تكاملية وليست إقصائية. مشكلة العالم العربى هى جمود الفكر، سواء كان دينيًا أو مدنيًا، ولكن لأن كل ما هو دينى أقرب بطبيعة الحال للثوابت منه للمتغيرات، ومع وقوفنا فى موقف المتلقى للفكر المدنى الغربى من دون أن نضيف إليه، أصبح الجمود الدينى للأسف نوعًا من أنواع المقاومة اللا إرادية من أجل الحفاظ على الهوية.

أما عن أسباب الجمود فهى سياسية فى الأساس، فبعد بضعة قرون من الاستبداد العلمانى: بدأ الحراك الفكرى فى العالم العربى مع الحملة الفرنسية التى كانت كالصدمة الكهربائية التى أعادت الحياة لقلب توقف عن النبض، فكانت النتيجة اختيار المصريين لمحمد على، وانفتاحًا أكثر على أوروبا عن طريق البعثات، وصولاً إلى مجددى الفكر الدينى من أمثال جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبى والذين لم ينفصلوا عن مفكرى ذلك العصر وسياسييه أمثال مصطفى كامل وسعد زغلول وأحمد لطفى السيد وقاسم أمين وطلعت حرب. ما نعيشه الآن أشبه بأواخر أيام العثمانيين، ولكن الصدمة الكهربائية هذه المرة قد تكون مميتة، على الرغم من أنها ١١٠ فولت فقط.

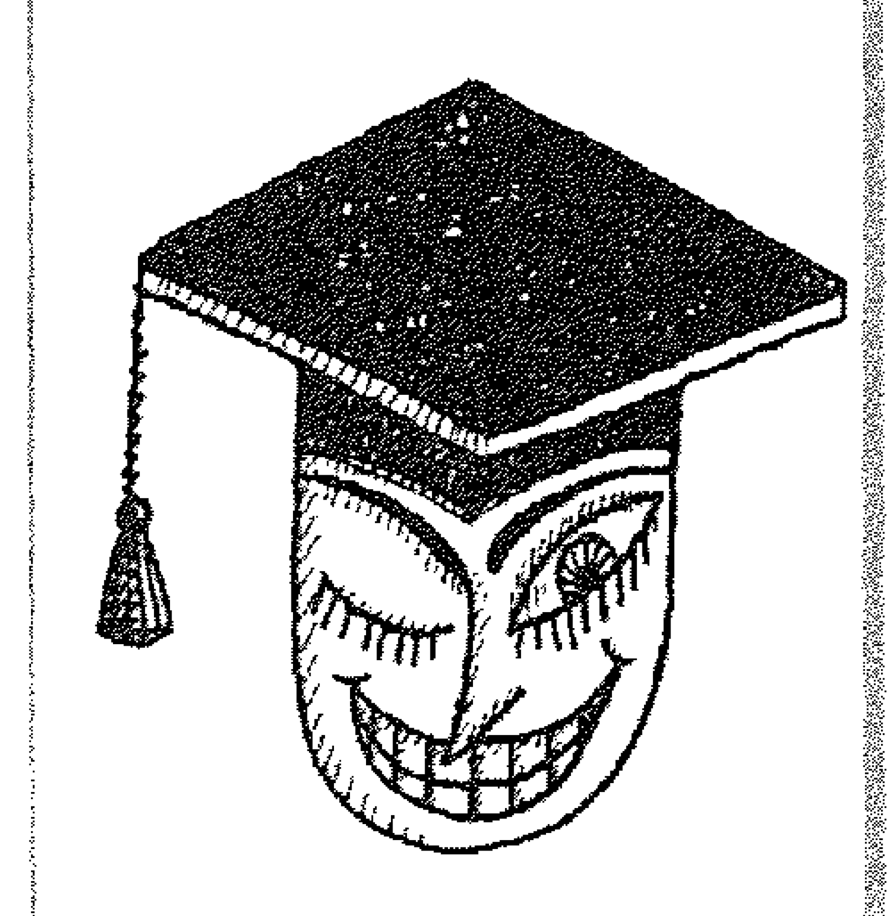
اتفق مع صاحب المقال فى بعض النقاط.

حيث إن ثورة الاتصالات خلقت عالمًا متصلاً ومؤثرًا فى بعضه البعض من الشرق إلى الغرب والعكس فى وقت صغير جدًا لا يسمح للأطراف المتأثرة نفسها التآلف مع التغيير بنفس السرعة.

هناك فرق بين الدين وتفسير الدين. الدين نفسه هو مجموعة قواعد وأصول. والتفسير سيستمر فى التغيير مع تغير الزمان والمكان. علينا ألا نعتبر التغيير تنازلا أو تراجعا أو تقدما وتطورا. بل سنة كونية حاكمة ومسيطرة.. بل أعتبرها سنة فرضها الله على الكون كما فرض علينا أن نكون بشرًا مثلاً ولسنا أشجارًا أو مخلوقات أخرى. هناك محاولات جادة للتغيير وتجديد تفسير الدين. وهناك محاولات شكلية أو صناعية. وهناك محاولات ملفقة أو مدفوعة. فى النهاية هناك مشاكل أكبر وهى أن سوق الأفكار يكاد لا يحتمل مثل كل هذه التعددية فى مجتمع تعود على أحادية التفكير ولازال.

من التعليقات على الإنترنت
http://banyadam.blogspot. com/2005/05/blog-post_06.html

«تحت القبة وهم»



ما قرأناه بمجلتكم الموقرة فى عدد يناير الماضى تحت عنوان: «تحت القبة وهم» للدكتور رءوف عباس يدعو إلى الحزن والأسى ولا نملك معه إلا أن نقول «على التعليم الجامعى السلام»، فرغم كل أنواع الفساد التى ذكرها مؤلف الكتاب إلا أن هناك ظاهرتين يشيب لهما الولدان وتقشعر لهما الأبدان وهما (أ) علاقة الأمن بمجريات التعليم الجامعى. (ب) «لجان المتحنين»، أما عن الأولى فيكفينا أن نردد ما قيل بالحرف الواحد «فقد كانت لأجهزة الأمن الكلمة العليا فى الترشيح للمناصب الإدارية الجامعية عامة ومنصب العميد خاصة نظراً لأهمية منصب العميد فى تحديد أسلوب التعامل مع الطلاب و«طبخ» انتخابات اتحاد الطلبة على مستوى الكلية التى كانت قضية أمن بالدرجة الأولى، أما عن الثانية «وأخذاً فى الاعتبار مناخ الفساد السائد فى الجامعة يبدو أن «هذه البدعة» وضعت لخدمة أبناء بعض أهل الحظوة الذين تعثروا فى بعض المواد.

ونحن بوصفنا مواطناً عادياً قد نقبل تدخل الأمن فى ترشيحات العمد والمشايخ ولكن العمداء شىء آخر.

وقد نقبل لجان الرأفة فى امتحانات النقل بالمرحلة الإعدادية، أما أن يكون ذلك فى الجامعة.

ونقترح أن يتم عرض هذا الكتاب على اللجان المتخصصة فى مجلسى الشعب والشورى ليناقش الأمر على الهواء مباشرة وليقتنع المواطن العادى بالمستوى المتدنى الذى وصل إليه خريج الجامعة بدءاً من الإملاء.

إن هذا الخريج لا يعرف وضع الهمزة على النبرة حتى مستوى تخصصه.

وعزاؤنا الوحيد قول الله تعالى «ليس لها من دون الله كاشفة» صدق الله العظيم.

بدوى أبو شنب
محام - الأقصر



«مثقفو السلطة»

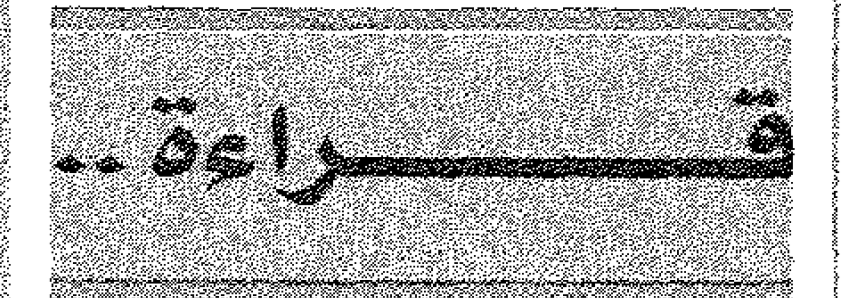


سعدت جداً بمقال الدكتور حلمى القاعود (عدد ديسمبر الماضى) الذى يعرض فيه فصول كتاب «بين كتبة وكتاب.. الحقل الأدبى فى مصر» من تأليف: ريشار جاكمون المقيم فى مصر واشتدت سعادتى لسعة صدر المجلة والقائمين على تحريرها أن سمحت للكاتب د. حلمى القاعود أن يعرض وجهة نظره ويظهر ما يبطنه ويقول ما فى مكنون نفسه من أول اختيار المقال المثير «مثقفو السلطة فى مصر» إلى معارضة المؤلف فى كثير مما كتب وتصحيح المفاهيم التى عممها المؤلف فى مؤلفه على تيار عريض فى المجتمع تتباين رؤاه وأفكاره وهو التيار الإسلامى، فصحح الكاتب عبارات ومفاهيم اعتبرها مغلوطة ودخيلة مثل عبارة الإسلام السياسى ووصف الإسلام بالإرهاب وأدب الإسلام السياسى، وصال الكاتب وجال فى قضايا كثيرة تناولها مؤلف الكتاب لا يتسع المجال لسردها الآن وإنما الذى نريد أن نذكره هو أن كاتبنا هذا الدكتور القاعود فكره وأيديولوجيته تمثل التيار الإسلامى المعتدل وهو أيضاً أديب وروائى ودائماً ينتقد الكتاب الذين يدورون فى فلك السلطة ويمتلكون مساحات واسعة فى الصحف القومية وتنشر لهم المؤسسات الثقافية المملوكة للدولة أعمالهم الأدبية والفكرية ولا تسمح هذه المؤسسات بنشر أعماله الإبداعية، فكان دائماً يكتب ويقول عن نفسه إنه غير مهضوم فى معدة القوم لأنه معارض منذ أن كان يكتب فى مجلة الاعتصام القاهرية والمجتمع الكويتية إلى حيث يكتب بصفة مستمرة اليوم فى جريدة آفاق عربية التى تمثل التيار الإسلامى المعتدل.

تحياتى للدكتور القاعود على جرأته فى عرض الكتاب كما أقدم تحياتى للمفكر جاكمون الذى لولا مؤلفه ما تمتعنا وعرفنا الكثير من الحقائق عن الكتاب بصفة عامة فى مصر وشكراً أولاً وأخيراً لسعة صدر المجلة التى فيما يبدو كسرت التابوت الذى كانت تسير عليه.

صابر محمد عبد الواحد
مدرس بمدرسة أبو القاسم
أخميم - سوهاج

«لا شىء يدعو للتفاؤل»



مقال الأستاذ أيمن الصياد فى عدد مارس الماضى رغم مرارته مقال رائع انتقل فيه من تداعيات ما يجرى فى لبنان إلى مقال الكاتب الأمريكى «جوزيف جوف» الذى أسقط ورقة التوت الجافة من فوق الجسم العربى المشوه وفضح أنظمته الكاريكاتورية التى تتآكل وتسقط فوق ملايين النمل التى تلهث ليل نهار مثقلة الجفون فى زهق..

ثم انتقل نحو المركز الحقيقى والهدف الأساسى لطلقات وحراب العولمة الداهمة وهو ضفاف النيل الخالد.

وما يسمع ويدور فى نواحى مصر المحروسة هذه الأيام من دقات لطبول زاعقة، لأعراس ديمقراطية زائفة. كشفت عجز المجتمع بقسوة والنوم الجماعى فى العسل المر.

كما كشفت عن نسيان استعمال حق إنسانى قديم واضح بات غريباً مجهولاً مرعباً..

وأخشى أن ينتهى به الحال مرفوضاً.. وتهتف الجماهير فليحيا صمت الحملان.. فليس فى الإمكان أفضل مما كان..

مع الأسف الشديد.. لا شىء يدعو فعلاً للتفاؤل.

د. سمير عنتر
استشارى حميات
الطالبية - الهرم

قـــــــراءة ..

مصـــــــــر ـ الآن

■■ مصر ـ الآن:

توترات.. واحتقانات.. وارتباكات.. وبيانات تبرير وتفسير «شبه يومية» ورياح خماسينية تبدو في أفق صيف ملتهب.

في مصر ـ الآن: آملون.. ومتوقعون.. ومحاولون.. ومتربصون.. وغافلون.. ومن لا يجيدون ـ للأسف ـ قراءة «نشرة الأحوال الجوية».

مصر ـ الآن: صفوف من «الخوذات السود».. وشوارع لا تخلو من شاحنات الجنود.. وحوار سياسي «منفلت».. وصائدون في الماء العكر.. ومزايدون يحاولون بلافتاتهم وإطلالاتهم التليفزيونية تثبيت أقدام لهم «تيبست» في مساحة يظنونها باقية.. وبائعون «جدد» يسوقون بضاعة قديمة في علب جديدة. ويذكروننا بباعة الأدوية في سوق قريتنا القديم.



في مصر ـ الآن: محاولة لشق صف القضاة. وهو أمر لو تم لكانت «الدولة» ومفهومها ذاته الذي يستند بالتعريف إلى «النظام» ومن ثم إلى «مهابة القانون وأصحابه» أول الضحايا.

في مصر الآن: كل احتمالات الغد مفتوحة: أكثرها تفاؤلاً.. وأبغضها تشاؤماً. وهذا وضع أقل ما يوصف به أنه لا يبعث بالطمأنينة في النفوس.

لماذا انتظرنا كل هذا الوقت.. لنصبح الآن «هنا»؟!

ولماذا انتظرنا اللحظة التي يصح فيها القول بأن «ليس هناك وقت لتقديم مرشح معارض جاد.. وأن الأمر سيظل أقرب إلى الاستفتاء..»؟! وحتى نضطر ـ بعد كل هذا الانتظار إلى مناقشة أهم قوانين المشاركة السياسية في الأيام «الأخيرة» لـ آخر» دورة للبرلمان.

لماذا قعدنا في انتظار «المفاجأة».. وكل المفاجآت «مربكة» بحكم التعريف.

لماذا أصبحنا هنا؟!

كأننا لم نكن نعرف (قبل سنوات ـ وبحكم الدستور على الأقل) أن تلك اللحظة قادمة(!). وكأننا لم نقرأ يوماً أجندة أمريكية معلنة. وكأننا لم ندرك أبداً استحقاقات عصر جديد. ورغم أننا أمة علمتها الجغرافيا عبر آلاف السنين أن تستبق الفيضان «بتدعيم الجسور»، بدا أننا انشغلنا بالبحث عن «القرابين». وبدلاً من أن نتعلم من دروس الأولين «ومما جرى للأقربين» غابت عنا حكمة كانت تقتضي ـ بتعريفها البسيط ـ استعداداً مبكراً وجهداً «مخلصاً» لتوحيد الصفوف.



في مصر الآن ـ رغم العام الخامس من القرن الحادي والعشرين ـ عقلية أمنية لم تدرك بعد أن الكاميرات في كل مكان (بل ومدمجة في كل هاتف محمول)، وأن الأطباق قد باتت فوق كل سطح. وأن «الحل الأمني» ـ وهو معروف ومرفوض في كل الأحوال ـ لم يعد ملائماً لزمن السماوات المفتوحة. وأن قصة الصحفية التي سحلها الجنود في ميدان سعد زغلول نشرتها عشرات الصحف وملايين المواقع على الإنترنت (واسألوا Google) كما أن صورة عمامة أزهرية تداس بأقدام العسكر في طنطا كفيلة بإثارة ما كان من الحكمة قطعاً تجنبه.

ها قد عدنا إلى نقطة البداية: لا فرق بين الدولة «التي هي للجميع» والحزب «الذي هو ـ بحكم التعريف ـ لبعضهم». الجنود المختفون في ملابس «مدنية» والمسلحون بهراوات «رسمية» يندسون وسط الجموع لتأديب المعارضين (أو من تسول له نفسه الأمارة بالسوء ذلك). وتفضح المشهد وتفضحنا معه شاشات الفضائيات وبيانات المنظمات الحقوقية في العالم كله. لماذا نضع صورتنا وسمعتنا في هذا المكان. في وقت نخشى فيه ضغوطاً محتملة من الخارج، ونصبح فيه في أمس الحاجة إلى من يشهد معنا لا ضدنا.

كأن لا جديد هناك، عدنا إلى نقطة البداية.

ما بدا باباً موارباً لشيء من الضوء والنسيم، مازال هناك من يحاول إغلاقه حماية ـ من العدوى ـ للذين «لم ينضجوا بعد..». وعلى شاشات التليفزيون المصري (الذي سيكون عادلاً في الانتخابات القادمة.!) تبارى المتبارون «دون سقف» فكان أن سمعنا من يصف «اندفاع الجماهير إلى الشوارع لتعانق بعضها بعضاً مهنئة بعيد الفخار الوطني».

عدنا إذن إلى ما ألفناه ومللناه.. وإلى المربع رقم واحد.

هل يدرك الحكماء خطر أن يتعمق إحساس «لا فائدة..» في النفوس ونحن على أبواب عصر «مشاركة» ديمقراطية مطلوبة؟ هل تدركون خطر انفضاض «أغلبية» المواطنين عن صناديق اقتراع «ربما» يصبح لها استحقاقاتها.

في مصر ـ الآن.. من لا يرى عواصف قادمة، وقلاقل قائمة. مطمئناً لتمنياته. أو ربما مصدقاً لما على مكتبه من تقارير.

هل هناك من يدرك بحق ـ ولا يحاول أن يتجاهل ـ أن في كواليس الإدارة الأمريكية من يرى أن «التغيير المصري ـ لا العراقي ـ هو القادر على إطلاق التغيير في العالم العربي»؟ وهل هناك من قرأ بعناية الربط الأمريكي المستمر «والمستقر» بين أمن الدولة العظمى والتغيير «الحتمي» في المنطقة. وهل هناك من يعرف أن المروجين لتلك النظرية التي ولدت من تحت أنقاض برجي نيويورك قد ذكرت أدبياتهم غير مرة بمصرية محمد عطا وأيمن الظواهري. قد لا نتفق تماماً مع الطرح الأمريكي. ونعلم ـ قطعاً ـ أن كثيراً من الغرض وشيئاً من سوء النوايا يكمن في المداد الذي كتبت به هذه التقارير، أو بعضها على الأقل. ولا ننسى أبداً أن جورج بوش قال بصراحة أنه ينظر إلى مسألة الديمقراطية في المنطقة بمنظار شارانسكي (الإسرائيلي) صاحب الكتاب الذي يحرص الرئيس على الاحتفاظ به بجوار سريره. ولكننا ـ ورغم كل ذلك ـ نعرف أن الحكمة تقتضي «قراءة واعية»، خاصة أن الذين خطوا الصفحات وفروا علينا عناء قراءة ما بين السطور.

لم نجد في مصر ـ للأسف ـ من يحاول رؤية ما يلوح في الأفق فيبادر إلى «سد باب الذرائع». فوجدنا خارج مصر ـ للأسف ـ من يضغط، فيجد تجاوباً ـ وإن مرحلياً ـ ممن ضاقت بهم السبل حتى بدا لهم أن ليس أمامهم غير «الرمضاء أو النار».

الآن: يقف جورج دبليو بوش (لا غيره) يعطينا دروساً في الديمقراطية.. يطرب البعض، ويغضب البعض. وفي وسط القاهرة ترفع مظاهرات «التأييد» لافتاتها «بالإنجليزية»(!) والدلالة لا تخطئها عين. ويصبح واضحاً ـ بكل الأسف ـ أنه في أجواء يحكمها «إحباط ضاغط» ومناورات «ميكيافيلية» يفقد مفهوم «الاستقلال الوطني» أرضاً كل يوم.

هل كان من الحتمي أن نصل إلى هنا؟!

في مصر ـ الآن: من لا يدرك أن «المركب واحدة». وأن لا مصلحة لهذا الطرف أو ذاك في ثقبها هنا أو هناك. وأن الكرسي ـ وفي مصر كراس كثيرة ـ لن يطفو أبداً بصاحبه يوم الطوفان.



أيها السادة.. هل تعلمون ـ حقاً ـ أين نحن الآن؟

كان صادماً ـ أو على الأقل مباغتاً ـ أن شاباً صغيراً استوقفني معلقاً على «حالة الاستفتاء» متسائلاً: «لماذا لا يستفتوننا إن كنا نرغب في أن نصبح ولاية أمريكية؟» صدمني السؤال.. وصدمتني الإجابة التي قد لا تطاوعني نفسي أن أكررها. فقط أتساءل: لماذا وصلنا إلى هنا؟!

أيمـــن الصيـــاد